إقـــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان: **الأمن القومي الإسرائيلي وأثره على الأمن الفلسطيني (1948- 2012م).**

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

كما أقر بحق أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا في حقوق النشر لهذه الرسالة وأنه لا يجوز النشر إلا بموافقة رسمية مكتوبة من الأكاديمية.

والله خير الشاهدين

DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

It also acknowledged the right of the Academy of Management and Policy Studies in Higher copyright to this letter and it may not be publishing aformal written only with the consent of the academy.

Allah and the good of the witnesses

Student's name: Mohammed Mohammed Madi اسم الطالب: محمد محمد ماضي

Signature: Mah Madi التوقيع:

Date: 2/3/2015 التاريخ: 2015/3/2

أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا- غزة

تخصص القيادة والإدارة

برنامج الدراسات العليا المشترك بين أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا وجامعة الأقصى

الأمن القومي الإسرائيلي وأثره على الأمن الفلسطيني (1948م- 2012م)

Israeli National Security and its Impact on Palestinian Security between (1948 - 2012)

إعداد الطالب

محمد محمد ماضي

إشراف

د. خضر محمود عباس

بحث مُقدم لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في "القيادة والإدارة"

في "أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا"

1436هـ – 2015م

أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا
Management & Politics Academy for Postgraduate Studies
مسـار النخبة

www.mpa.edu.ps
info@mpa.edu.ps

نتيجة الحكم على أطروحة الماجستير

بناءً على موافقة المجلس الأكاديمي بأكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ **محمد محمد نجيب ماضي**، لنيل درجة الماجستير في تخصص **القيادة والإدارة** وموضوعها:

"الأمن القومي الإسرائيلي وأثره على الأمن الفلسطيني (1948-2012م)"

وبعد المناقشة التي تمت اليوم الاثنين 11 جمادي الأول 1436 هـ، الموافق 2015/03/02 م الساعة الحادية عشر صباحاً، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

د. خضر محمود عباس	مشرفاً ورئيساً
د. زكريا إبراهيم السنوار	مناقشاً خارجياً
د. هشام سليم المغاري	مناقشاً داخلياً

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في تخصص **القيادة والإدارة**.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق،،،

رئيس الأكاديمية

د. محمد إبراهيم المدهون

أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا
رئاسة الأكاديمية

فلسطين - غزة - شارع جمال عبد الناصر(الثلاثيني)
دوار الصناعة - بناية رقم 2070/84 ✉ 1421
+970 8 2821838
+970 8 2844470
+970 8 2861245

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

تبعثـــرت أوراقـــي، فأخـــذت أجمـــع أشـــتاتها لأضـــمنها بكلمـــات إهـــداء ومحبـــة، فوجـــدت أطيافـــاً جميلـــة تتراءـــى أمـــام نـــاظري وفـــي مخيلتـــي، أنـــاس أفاضـــل يعجـــز اللســـان عن بيان فضلهم خلال رحلة البحث، ومن منطلق الوفاء بالعهد والتقدير بالعرفان.

أهـــدي بحثـــي العلمـــي هـــذا إلـــى روح والـــديَّ الحنـــونين (رحمهمـــا الله) اللـــذيْن كانـــا ســـبب وجودي – بعد الله عزوجل– وربياني صغيراً، ولم يبخلا عليَ بشيءٍ.

كما أقدم ثمرات جهدي هذا إلى نبع الحنان ورمز الأمان، التي شاركتني مشوار العناء والجهد، وتحملت الكثير، وأملى المتجدد في الحياة، التي هيأت لى السبل لإنهاء الرسالة؛ زوجتي الغالية.

إلـى مـن شـاركوني الأفـراح والآلام طـوال مشـواري، وهـم فـي قلبـي وأنـا فـي قـولبهم؛ فلـذات كبـدي وقرة عيني أبنائي الأعزاء، شمعتي احمد المهدي، وزهراتي أريج، ومي، وفرحه.

إلى أرواح كل شهداء الوطن والواجب الذين ضحوا بأنفسهم من أجلنا؛ حتى يجعلونا شامخي الرؤوس بين الأمم، وإلى الصابرين المحتسبين من أبناء فلسطين؛ الأسرى والجرحى وعائلات الشهداء.

إلـى أصـدقائي وزملائـي فـي الدراسـة والعمـل، وكـل مـن علمنـي حرفـاً أو أسـهم فـي إرشـادي إلـى طريـق الصواب، ومن لـه فضل علىّ، ومن ذلل لـي دروب العلم والنور، ولكل أحبابي وأهلي وأسرتي، والصرح الشامخ أكاديمية الإدارة والسياسة وكوادرها المتفانية في العمل، التي لم تتوانَ لحظة عن تقديم كل ما هو راقٍ متميز، والذين مهدوا الطريق أمامي لمواصلة الدراسة والبحث، وطلبة العلم في كل زمان ومكان..لهم مني كل الحب والوفاء، إليكم جميعاً أهدي هذا العمل المتواضع.

الباحث / محمد محمد ماضي

الحمد لله واجب الوجود، الذي افتتح كتابه بالحمد واختتمه بالحمد، والصلاة والسلام على إمام الحامدين، صاحب المقام المحمود محمد بن عبدالله صلى الله عليه وسلم، ومن تبعه من الحامدين ليوم الدين، وبعد:

انطلاقاً من قول الله عز وجل: "وَمَنْ يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ" (سورة لقمان، الآية 12)، وقوله: "بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ" (سورة الزمر، الآية 66).. وامتثالاً لقول النبي صلى الله عليه وسلم: "لا يشكر الله، من لا يشكر الناس" (أخرجه أبو داود بإسناد صحيح– حديث رقم 4811)

أتقدم بخالص الشكر والتقدير والامتنان، الى الدكتور خضر عباس (حفظه الله) الذي أضاء لي السبيل بنور المعرفة، والنهر المتدفق بالعطاء، الذي منحني القدر فرصة إشرافه على الرساله، بجزيل اهتمامه، وحسن توجيهاته، وآرائه القيمة، وملحوظاته العلمية، التي كان لها الأثر الكبير في اخراج هذه الرسالة بشكلها الحالي.

كما اتقدم بوافر الشكر والعرفان إلى الدكتور خالد شعبان، والى الأخ اللواء الركن عرابي كلوب، على ما قدماه لي من إرشاد وتوجيه، من أجل إكمال الرسالة وإثرائها.

كما أتقدم بالشكر الخالص للأستاذين الفاضلين، الدكتور الفاضل: هشام سليم المغاري، الدكتور الفاضل: زكريا إبراهيم السنوار.. اللذان تكرما مشكورين، على وضع اللمسات المضيئة، التي كان لها الاثر البالغ في هذا العمل المتواضع، ولما بذلاة من جهد في قراءة الرسالة وتقويمها وتسديدها، وما قدماه من ملحوظات علمية مفيدة تزيد من قيمتها العلمية.

كما أتقدم بأسمى آيات الشكر والامتنان إلى "اكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا" في فلسطين– قطاع غزة، رئيساً وإدارة وهيئة تدريس.. والشكر موصول الى جامعة الأقصى، رئيساً وإدارة وهيئة تدريس لما بذلوه من جهد لتذليل الصعوبات لطلبة الدراسات العليا.

واتقدم بالشكر إلى كل من أسهم في أي جهد أو مشورة أو رأي أو نصيحة علمية، عملت على إثراء الرسالة وإغنائها، خاصة الجهد الذي بذله الدكتور محمد مصطفى نجم، في التدقيق اللغوى، الذي تفضل به على هذه الرسالة.

ملخص الرسالة

تتناول الدراسة الأمن القومي الإسرائيلي، وأثره على الأمن الفلسطيني، من عام 1948م–2012م. وهدفت التعرف على الأمن القومي بشكل عام، والأمن القومي الاسرائيلي، من حيث المرتكزات والأسس التي شكلتها، والعوامل المؤثرة فيها، والسمات والعناصر التي تحدد نظريتها على مدار مراحلها التاريخية منذ قيام دولة إسرائيل، وحتى العدوان على غزة، في عام 2012م. والتعرف على الأمن الفلسطيني، من حيث مفهومه، ومبادئه، ومرتكزاته، وأسسه، والعوامل المؤثرة فيه، وتطوراته التاريخية، وأثر الأمن القومي الإسرائيلي، على تطور الأمن الفلسطيني.

وقد جاء متن الدراسة في ستة فصول، تناول الفصل الأول: الإطار العام للدراسة، والتعقيب على الفصل.

وتناول الفصل الثاني مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي، وأهدافه، وأسسه، ومرتكزاته، ومتغيراته، وعناصره.

وتناول الفصل الثالث: المراحل التاريخية لنظرية الأمن القومي الإسرائيلي عبر الحروب التي خاضتها.

وتناول الفصل الرابع: مفهوم الأمن الفلسطيني ومرتكزاته، وأسسه، ومؤثراته، والتحديات التي واجهته.

وتناول الفصل الخامس: مراحل تطور الأمن الفلسطيني، من العام 1948م، وحتى عام 2012 م.

وتناول الفصل السادس: عملية تحليل أثر الأمن القومي الإسرائيلي، على الأمن الفلسطيني.

وقد تم ذلك من خلال استخدام المنهج الوصفي التاريخي، والإستعانة بالمنهج التاريخي التحليلي الذي تتبع المراحل التاريخية لتطور نظرية الأمن القومي الإسرائيلي، والمراحل التاريخية التي مر بها الأمن الفلسطيني، وتأثير هذه العلاقة في الأمن الفلسطيني.

وقد توصل الباحث إلى نتائج عديدة أجابت على أسئلة الدراسة كافة، حيث أظهرت بعض نتائج الدراسة أن الأمن الفلسسطيني يتأثر بالأمن القومي الإسرائيلي، ويحاول أن يحدد مساراته وقواعده وتطوره من خلال هذا التأثر.. فالعلاقة المفروضة على الأمن الفلسطيني، هي علاقةً جدليةً تجعله يتطور ويتغير، ليواكب تطور وتغير الأمن القومي الإسرائيلي تاريخياً.

كما أظهرت الدراسة أن الأمن الإسرائيلي هو أمن قومي لدولة منذ البداية، وأما الأمن الفلسطيني فهو لا يرتقي إلى مستوى أمن دولة كاملة السيادة ليصبح أمناً قومياً، ولكنه تطور بشكل ردود أفعال لمراحل يفرضها واقع الاحتلال، وقد مر من مرحلة اللاأمن، إلى الأمن الثوري إلى مرحلة أمن شبه الدولة.

وأوصى الباحث بأن نبني استراتيجيتنا الأمنية في فلسطين، وفق منظومة الأمن الثوري؛ لكوننا ما زلنا في مرحلة تحرر وطني، وليس ضمن معيار أمن الدولة، حيث لم نبلغ لمستوى دولة مستقلة ذات سيادة.

Abstract

This study deals with Israel's national security, and lt's impact on Palestinian security, between 1948 -2012. Which aims to identify generally on the national security concept and Israel's national security, according to the principles, pillars that built, the factors which effect on them, the traits, elements that define their theories throughout their historical stages, since the establishment of Israel country even the war on Gaza, in 2012. And the study aims to identify the Palestinian security, according to lt's the concept, principles, structures, foundations, the factors that influence, the historical extents, and the impact of Israel's national security on the Palestinian security development.

This study includes on six chapters, Chapter one contains in A general framework and the comment of the study. Chapter two contains in Israel's national security, aims, principles, pillars, variables, and its components. Chapter three contains the historical stages of the theory of the Israeli national security through wars. Chapter four contains in the concept of Palestinian security and lt's principles, pillars , influences and lt's the challenges that its faced. Chapter Five contains in the stages of the development of the Palestinian security, between (1948 -2012). Chapter Sex contains in the process of Analysis of the impact of Israel's national security on the Palestinian security.

The researcher used the historical descriptive approach aided with the analytical , historical approach which follows the historical stages of the development Israel's national security theory, the historical stages that the Palestinian security passed it, and it's impact on Palestinian security.

The researcher reaches to many results, that replied to most of the study's Questionnaires as following: Some of the results showed that The Palestinian security was influenced by Israel's national security, and Determines its tracks, basses, and its development through that's influence. The study also showed that the imposed relationship on the Palestinian security, is a dialectical relationship to make it evolve and change, to be keep pace with change of historically Israeli National Security . The study also showed that Israel's security is national security of the country from the outset, and the Palestinian security, is not arrive to level of a fully sovereign country to become nationally security, but lt's develop as reactions for the imposed stages of reality Israel's occupation, so the Palestinian security was passed from the insecurity stage, to the Revolutionary Security to stage semi-country security.

The researcher recommended that we will build our security strategy in Palestine , according to the revolutionary security system; as we are still in the stage of national liberation , and not within standard of the country , because we do not reach to a level of an independent and sovereign country .

" الفهرس "

الموضوع	الصفحة
إهداء	**ب**
شكر وتقدير	**ج**
ملخص الدراسة باللغة العربية	**د**
ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية	**هـ**
الفهرس	و
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	1
مقدمة الدراسة	**2**
مشكلة الدراسة	**4**
أهداف الدراسة	**4**
أهمية الدراسة	**5**
منهج الدراسة	**5**
حدود الدراسة	**6**
تعريف المصطلحات	**6**
تعقيب على التعريفات	**11**
الدراسات السابقة	**12**
الدراسات السابقة العربية	**13**
الدراسات السابقة الأجنبية	**19**
تعقيب على الدراسات السابقة	**20**
خطة الدراسة	**22**
الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة	**24**
المبحث الأول : مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي ومرتكزاته	**26**
المطلب الأول : أهداف الأمن القومي الإسرائيلي	**26**
المطلب الثاني : أسس مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي	**28**
المطلب الثالث : ركائز صياغة الأمن القومي الإسرائيلي	**29**
المطلب الرابع : عناصر الأمن القومي الإسرائيلي	**30**
المبحث الثاني : الثابت والمتغير في نظرية الأمن القومي الإسرائيلي	**35**
المطلب الأول : الثابت في نظرية الأمن القومي الإسرائيلي	**35**
المطلب الثاني : المتغير في نظرية الأمن القومي الإسرائيلي	**36**

المبحث الثالث : عناصر القوة والضعف في نظرية الأمن القومي الإسرائيلي	**38**
المطلب الأول : المعالم الأولية للعقيدة الدفاعية لنظرية الأمن القومي الإسرائيلي	**41**
المطلب الثاني : تطور ركائز الأمن القومي الإسرائيلي	**42**
الفصل الثالث : مراحل تطور نظرية الأمن القومي الإسرائيلي عبر الحروب التقليدية	**47**
المبحث الأول : المراحل التاريخية التي مرت بها نظرية الأمن القومي الإسرائيلي عبر الحروب التقليدية.	**48**
المطلب الأول: المرحلة الأولى: نظرية (الكتلة الحيوية) ما بين عامي (1948-1956)	**50**
المطلب الثاني: المرحلة الثانية: نظرية (الحرب الإجهاضية) ما بين عامي (1956-1967)	**53**
المطلب الثالث: المرحلة الثالثة: نظرية الحدود الأمنة (العمق الجغرافي) ما بين عامي (1967-1973)	**56**
المطلب الرابع : المرحلة الرابعة: نظرية (الحدود المرنة) يمكن الدفاع عنها ما بين عامي (1973م- 1982م)	**59**
المبحث الثاني: المراحل التي مرت بها نظرية الأمن القومي الإسرائيلي عبر الحروب غير التقليدية.	**61**
المطلب الأول : المرحلة الخامسة: نظرية الأحزمة الأمنية (أساليب الحرب بالوكالة) من عام (1982م-1991م)	**62**
المطلب الثاني : المرحلة السادسة: نظرية (الردع الانتقامي) من عام (1991م-2000م)	**64**
المطلب الثالث : المرحلة السابعة: نظرية (الأمن المطلق) من عام (2000م-2006م)	**66**
المطلب الرابع: المرحلة الثامنة: نظرية الحرب الاختيارية (الردع البنيوي) من (عام 2006م-2012م)	**70**
الفصل الرابع: الأمن الفلسطيني، المفهوم، والمرتكزات، والتحديات.	**76**
المبحث الأول: مفهوم الأمن الفلسطيني	**77**
المبحث الثاني: توطئة لحالة الأمن الفلسطيني	**82**
المطلب الأول: مدى العلاقة بين الأمن الفلسطيني، والأمن القومي الإسرائيلي	**84**
المطلب الثاني: معادلات الأمن القومي الإسرائيلي، ومعادلات الأمن الفلسطيني	**87**
المطلب الثالث: مرتكزات الأمن القومي الفلسطيني	**91**
المطلب الرابع: الأسس اللازمة لبناء إطار لمفهوم الأمن القومي الفلسطيني	**93**
المطلب الخامس: أبرز التحديات التي تعيق بناء أمن قومي فلسطيني	**95**
الفصل الخامس: تطور الأمن الفلسطيني	**103**
المبحث الأول: مراحل تطور الأمن الفلسطيني من عام (1948-1987)	**103**
المطلب الأول: المرحلة الأولى: مرحلة الأمن (الصمود والهوية) والعمل الفدائي المشترك، وتمتد من عام (1948-1967)	**104**

المطلب الثاني: المرحلة الثانية: مرحلة حرب التحرير الشعبية (حرب العصابات) وتمتد من عام (1967-1987)	**114**
المبحث الثاني: مراحل تطور الأمن الفلسطيني من عام (1987-2012)	
المطلب الأول: المرحلة الثالثة: مرحلة المقاومة الشعبية(الانتفاضة) من 1987- 1994	**114**
المطلب الثاني: المرحلة الرابعة: مرحلة قيام السلطة الوطنية الفلسطينية من (1994 – 2005)	**116**
المطلب الثالث: المرحلة الخامسة: مرحلة الانسحاب من غزة، والعدوان عليها، من عام (2005-2012)	**122**
الفصل السادس: تحليل أثر الأمن القومي الإسرائيلي، على الأمن الفلسطيني	**134**
المبحث الأول: تحليل المرحلة الأولى: وتمتد من عام (1948-1967)	**137**
المبحث الثاني: تحليل المرحلة الثانية: من عام 1967 وحتى قيام السلطة الفلسطينية عام 1994	**142**
المبحث الثالث: تحليل المرحلة الثالثة: مرحلة ما بعد قيام السلطة عام 1994 – 2012م	**151**
الخاتمة	**164**
المراجع	**171**

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

المقدمة

مشكلة الدراسة

أهداف الدراسة

اهمية الدراسة

منهج الدراسة

حدود الدراسة

مصطلحات الدراسة

الدراسات السابقة والتعقيب عليها

خطة الدراسة

المقدمة :

الأمن حاجة فطرية لكل الكائنات على وجة الارض، خاصة الكائن البشري، وتزداد أهمية الأمن كلما ازدادت الحياة البشرية تعقيدا وتطورا؛ مما جعل "الأمن يشكل عبر التاريخ البشري الهاجس الأكبر للتجمعات البشرية، فأصبحت تبحث عن توفير الحماية والأمن لها، باعتباره يمثل حالة التوازن، التي تتحقق من خلال الجهود المبذولة، من الفرد، والمجتمع ..حيث أنه "إذا تقطعت الروابط الأولية التي تمنح الإنسان الأمن، يبحث عن بدائل ثانوية، تمنحه الشعور بالأمن، وترد إليه الإحساس بالهوية، وترفع عنه عبء الشعور الذي لا يطاق بالوحدة والعجز واللاجدوى، بالاندماج في شيء يعطيه الإحساس بالقوة والأمان" (عبيد، 1993م: ص34).

وعلى مستوى الدول تسعى كل دولة بعد تحررها، الى بناء أمنها القومي، وفق السياسة التي تحددها في سبيل المحافظة على أمنها، وعلى أمن أفرادها، وأجهزتها العاملة، من ما قد يعرضها للخطر، سواء أكان ذلك على مستوى الفرد، أو المجتمع، أو الدولة.. ومن هنا تصدَر موضوع الأمن القومي قائمة الأهداف الاستراتيجية الرئيسة لكل دولة، حيث ارتبط ذلك بكل شيء في حياتها، وخاصة إزاء المخاطر والتهديدات الداخلية والخارجية التي قد تتعرض لها، وبالتالي تبلور نظرياتها الاستراتيجية لتحقق هذا الامن.

وأما بالنسبه للدول التي تحمل النظرة الاستعمارية –كالكيان الصهيوني– فانه نظراً لوجود النظرة التوسعية والاستعمارية لهذه الدول التي عمدت بسبب قوتها ونفوذها، أن تتدخل في شئون الدول الأخرى، بشتى الوسائل والطرق، ولا تتورع عن التدخل العسكري المباشر؛ لذا نشبت الحروب، التي عانت البشرية –عبر تاريخها الطويل– من ويلاتها، والتي أودت بحياة الملايين من البشر، وهددت الكيان البشري برمته" (مطر، 1995م: ص 237).

وعليه توظف كل دولة كافة إمكانياتها وطاقاتها وكل مصادرها التقافية والتعليمية والسياسية والاقتصادية، وغيرها..وتضع الإجراءات النفسية والحسية اللازمة لتحقيق تلك السلامة، ورصد الجهات المعادية لمعرفة تحركها، وكشف نواياها لإحباط أي عمل ضدها.

ولذا فان نظرية الأمن القومي للدول غدت أكثر شمولية فشملت القوة العسكرية، والواقع الإستراتيجي للجغرافيا السياسية، والارتباطات مع الدول الاخرى –سلباً وإيجاباُ– وإمكانات الدول المعادية (عسكرياً، وبشرياً، واقتصاديا... إلخ)، وإبراز نقاط القوة والضعف لهذه الدول، وتحديد قدرة التهديد المباشر المحتمل واتجاهه، وتقدير إمكانات الدول الصديقة، وتوثيق التعاون معها؛ لضمان مساندتها في الحرب .

ودولة إسرائيل ككيان –وجدت بواقع يختلف عن كل دول العالم– بنت كيانها كله على الهاجس الأمني الذي يؤرقها؛ ولذا بنت نظريتها الأمنية منذ إنشاء دولتها على

الـــروح القتاليـــة العدوانيـــة، باعتبـــار انهـــا مجتمعـــاً كولونياليـــا، لا يعـــيش إلا بـــالحروب المستمرة والمتواصلة التي تعبر عن طبيعته، وعن حاجته الملحة.

وهذا ما جعل المخططين لاستراتيجيتها –منذ لحظة ايجادها عام 1948 وحتى الوقت الحالي– يعمدون إلى ربط الأمن بمبادئ دينية، ورؤى صهيونية، مستندين إلى قواعد منها ما هو ثابت كقاعدة: "نكون أو لا نكون"، المرتكزة على البعد البنيوي لوجودها، والمستمدة من عقدة الخوف الدائم حيال أمنها، باعتبارها تعيش حالة تهديد وجودي دائم ومستمر.

يوجد منها كذلك ما هو متغير ومتطور لإدراك القيادة الإسرائيلية، أنه من الصعب المحافظة علي الأمن وفق نظريات ثابتة، في ظل مفاهيم الأيدلوجية الصهيونية، التي تتمحور حول التمدد والتوسع والسيطرة؛ مما جعل خبراء الأمن الصهاينة، يدعون إلى التكيف مع المستجدات الأمنية المتطورة، على الساحة المحلية والإقليمية والعالمية، وذلك بما يتناسب والمعتقد اليهودي، ومع الفكر الصهيوني، ومع الحاجة الملحة، فأصبحث قضية الأمن المِفْتاحَ الرئيسَ لجميع خطوطها السياسية، ومنهجاً لعمل كل حكوماتها المتلاحقة" (عباس، 2011م) .

واما الحالة الأمنية الفلسطينية فلها خصوصية لا تتجسد على مستوى النظرية الأمنية، ولا تقتصر على المستوى الاستراتيجي الذي يتبناه النظام السياسي الفلسطيني للأمن فقط، ولكن تنسحب تلك الخصوصية بشكل أكبر على مستوى مكونات العقيدة الأمنية، وعلى مستوى الممارسة الأمنية الفلسطينية في مراحل بنائها وتشكيلها، أو في تعاطيها مع إسرائيل، سواء اكان ذلك على الصعيد الخارجي، أو على الصعيد الداخلي.

وتتميز أهمية هذه الدراسة في كونها تعمد إلى تحليل أهم التطورات التي حدثت في نظرية الأمن القومي الإسرائيلي، ومراحل تطورها منذ عام 1948 حتى عام 2012م، وأثر ذلك على الأمن الفلسطيني، والمراحل التي مر بها، والتي تستحق الدراسة لمعرفة مسار وتوجه هذه المراحل.

بالرغم من أن عملية البحث والكتابة في الجانب الأمني للدول والشعوب خاصة، كحالة الأمن القومي الإسرائيلي، والأمن الفلسطيني، هي صعبة جدا، وليست سهلة أو هينة، حيث يواجه الباحث في هذا المجال مصاعب جمة، خاصة في تقصي المراحل التاريخية لتطور الأمن الفلسطيني، وكذلك للغموض والاختلاف في التعريفات، بالاضافة الى الندرة في الدراسات العلمية الحديثة المتخصصة في هذا المجال.

مشكلة الدراسة:

على الرغم من أن عملية البحث في نظرية الأمن القومي الإسرائيلي، والأمن الفلسطيني لا تتصف بالسهولة واليسر، إلا أن هذا النوع من الدراسات الأكاديمية، يهم الباحث لكونه فلسطينياً، يبحث عن أمنه الذي فقده منذ عشرات السنين، جراء عمليات الترحيل والنزوح والتهجير.

لذا فإن الباحث يرى أنه لا بد من تناوله بالبحث والدراسة من خلال تتبع المراحل التاريخية التي شكلت نظرية الأمن القومي الإسرائيلي منذ إقامة إسرائيل عام 1948م، وتتبع مراحل تطور الأمن الفلسطيني منذ النكبة حتى عام 2012م.

وهذا ما شكل للباحث دافعاً قوياً لبحث هذه النظرية ودراستها وتتبع المراحل التاريخية بالنسبة للأمن القومي الإسرائيلي، نظراً لأهمية الوقوف على هذه النظرية، وبما تمثل من تأثير على الأمن الفلسطيني. حيث تحاول هذه الدراسة طرح المفهوم النظري والعملي لما يسمى بالأمن القومي الإسرائيلي، وعلاقة ذلك بالأمن الفلسطيني، مما أثار السؤال الرئيس التالي:

- **ما أثر الأمن القومي الإسرائيلي على الأمن الفلسطيني في الفترة ما بين (1948 – 2012م) ؟**
- **وينبثق عن هذا السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:**
  - ما مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي ومرتكزاته ومراحله ؟
  - ما النظرية التي يقوم عليها الأمن القومي الإسرائيلي منذ عام 1948 – 2012م ؟
  - ما مفهوم الأمن الفلسطيني ؟
  - ما التطورات التاريخية للأمن الفلسطيني؟

أهداف الدراسة :

- التعرف إلى مفهوم الأمن، والأمن القومي بشكل عام.
- توضيح مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي ومرتكزاته ومراحله.
- بيان النظرية التي يقوم عليها الأمن القومي الإسرائيلي (1948 – 2012م).
- توضيح مفهوم الأمن الفلسطيني.
- التعرف إلى التطورات التاريخية للأمن الفلسطيني؟
- تحديد أثر الأمن الفومي الإسرائيلي، على الأمن الفلسطيني.

أهمية الدراسة :

يمكن أن تستفيد من هذه الدراسة القيادة السياسية والأمنية والعسكرية في المجتمع الفلسطيني، في اتخاذ القرارات من خلال التعرف إلى نظرية الأمن القومي الإسرائيلي .

– يتوقع الباحث أن تثري هذه الدراسة المكتبة الفلسطينية والعربية من خلال التعرف إلى أحد أهم الجوانب لدولة إسرائيل.

– يتوقع الباحث أن يستفيد من هذه الدراسة مراكز التخطيط الفلسطينية والعربية في تقديم التوصيات العلمية المناسبة لمواجهة الامن الإسرائيلي.

– قد يستفيد منها الأكاديميون في دراستهم عن الكيان الإسرائيلي، وخاصة في الجانب الأمني والعسكري.

منهج الدراسة:

أولاً: المنهج الوصفي التحليلي:

اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي باعتباره من المناهج العلمية المستخدمه في العلوم الإنسانية، الذي "يدرس ظاهرة أو حدثاً أو قضية موجودة حالياً يمكن الحصول منها على معلومات، تجيب عن أسئلة البحث، دون تدخل الباحث فيها" ويفسرها ويحللها في ضوء معطياته، ثم يقدم المقترحات والحلول والتوصيات المناسبة للتعامل معها"(الآغا، والأستاذ، 3٠٠٢م: ص 83).

ثانياً: المنهج التاريخي التحليلي:

بالإضافة الى الاستعانة بالمنهج التاريخي التحليلي، الذي يدرس الظاهرة القديمة من خلال الرجوع إلى أصلها، فيصفها ويسجل التطورات التي طرأت عليها؛ ويحلل ويفسر تلك التطورات استناداً إلى المنهج العلمي في البحث الذي يربط النتائج بأسبابها" (الجديلي، 2011م: ص8)

ثالثاً: المنهج البنائي:

المنهج البنائي: هومنهج فكري نقدي يقوم على أن كل ظاهرة اجتماعية تشكل بنية لا يمكن دراستها إلا بعد تحليلها إلى العناصر المكونة لها، ويتم ذلك دون تدخل فكر المحلل او عقيدته الخاصة.

(ملتقى العلوم القانونية والإقتصادية بالرباط)

https://www.facebook.com/fsjes.rabat/posts/298136537060229

رابعاً: منهج صنع القرار:

منهج صنع القرار هو:"البرنامج الذي يحدد لنا السبيل للوصول إلى الحقيقة، أو الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم". (المشهداني، 2013 م: ص 24)

حدود الدراسة:

الحد الزمني: تتناول الدراسة الحقبة الزمنية الممتدة من عام 1948م حتي نهاية عام 2012م.

الحد المكاني: تتناول الدراسة المساحة المكانية المتمثلة في فلسطين الإنتدابية، ومحيطها العربي.
الحد الموضوعي: تتناول الدراسة موضوعاً محددا يتعلق بالأمن القومي الإسرائيلي، والأمن الفلسطيني، وسيقتصر الباحث في دراسته على الجانب العسكري والأمني الإسرائيلي.

تعريف مصطلحات الدراسة:

تعريف الأمن:

الأمن في اللغة: " (أمن) أمناً، وأماناً، وأمانة، وأمناً، إمناً، وأمنة: إطمان ولم يخف فهو آمن، يقال لك الآمان أي أمنتك، وأمن البلد اطمان أهله، وامن فلان على كذا: وثق به واطمان اليه". (العربية، 2004م: ص 28)
الأمن اصطلاحاً: هو: حاجة فطرية–غريزية تدفع الإنسان إلى الدأب في السعي إلى استكشاف البيئة المحيطة به، سواء كانت بيئة مادية أم اجتماعية للتعرف إليها، والتفريق بين النافع والضار فيها، بحيث يشبع حاجته إلى الأمن"(قدوره، 1997 م: ص 12)
وعرف بأنه: مفهوم يشير إلى مجتمع شعر أفراده بحاجاتهم إلى الأمن، فقاموا بإجراء استعادوا به أمنهم.. وهو "الشعور الذي يسود الفرد أو الجماعة بإشباع الدوافع العضوية والنفسية، واطمئنان الجميع بزوال ما يهددهم من مخاطر" (نافع، 1975م: ص 29)
وعرفه (صاحب السمو الملكي الفريق اول الركن خالد بن عبد العزيز) بأنه: "الأمن على مستوى الفرد يعني: أن يكون الإنسان آمناً على نفسه، وعلى أسرته، عنده قوت يومه، والظروف حوله تحقق له إشباعاً لحاجته الأساسية والتكميلية. وعلى مستوى الدولة، هو إحساس مجموع الأفراد (أي المجتمع) بالأمان، إضافة إلى الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي والعقائدي، والحدود الأمنة، والحياة المستقرة المزدهرة". (http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/)
أما روبرت كاهان (Ropert Kahane)، وجوزيف ناي (Joseph Nay)، وكينت ولتز (KennetN Walts)، فإنهم يقيسون الأمن بالقدرة على تخفيف التهديد". (Kahana & Nay & Walts, 1979:P)

تعريف الأمن القومي:

يرى روبرت مكنمارا(Robert Mechnamara) وزير الدفاع الأمريكي الأسبق أن الأمن هو " التنمية وبدون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن" فالأمن في أي مجتمع حديث، من وجهة نظر مكنمارا، هو أساس التنمية، والتي هي أساس القدرة، وجوهر الأمن". (Mchnamara,1989:P149)

ويعتبر والتر لبمان (Wlater Lippmann) في كتابه: " السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية" أن: "الأمن الوطني هو قدرة الأمة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية" (Lippmann,1943:P21)

ويرى فرنسيس بير (Francis. A .Beer) بأن: " الأمن تحدده الحرب التي هي أشبه ما يكون بالسرطان الذي يهدد الجسم ويفتك به"، ويرى أيضاً أن:" تجنب الحرب إنقاذ لأمن الدولة وحفاظ على سلامتها". (Beer, 1981:P1)

ويرى جون سبانير (John Spanier) الأمن متمثلاً أو متحققاً في: " البقاء العضوي، وحماية إقليم الدولة، والاستقلال السياسي" (Spanier, 1984:P.P57-58).

واعتبر أموس جوردن (Amos.A.Jordan) ووليم تيلر (William.J.Taylor) الأمن بأنه: "الحماية العضوية التي قد يؤثر المس بها بسيادة الدولة أو بقائها".(Jordan & Taylor, 1984:P4)

واعتبر لاسويل (Lasswell) وكبلان (Kaplan) الأمن بأنه:" القيم العليا المتوقع الوصول إليها كوضع حقيقي، وقوة محتملة تعزز التأثير والفاعلية للدولة" (Lasswell & Kaplan,1984:P19)

ويرى إدوارد عازار (Edward. E. Azar) أنه قائمٌ على:"مبدأ تحقيق الحماية المادية للدولة من التهديدات الخارجية ومنعها" فجوهر الأمن القومي عنده إنما يقوم على أساس القوة العسكرية كاستراتيجية يتحقق بمقتضاها سيادة الدولة، والتي بها تتغلب على كافة التهديدات الخارجية" (Azar, 1988: P1)

ويعرف (جوهان) الأمن القومي بأنه: " دفاع عن شعب ضد جميع أنواع الأعمال العدوانية من الخارج" (شبيب، 2003م: ص45)

وعرفه (المصري) بأنه: " ما تقوم به الدولة أو مجموعة الدول التي يضمها نظام جماعي واحد من إجراءات في حدود طاقاتها؛ للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل، مع مراعاة المتغيرات المحلية والدولية" (المصري، 2010م: ص 15)

وعرف الباحث الفلسطيني (شاكر شبات)، ان الأمن القومي " مجموعة إجراءات يمكن أن تتخذ للمحافظة على أمان الوطن والمواطن والكيان في الحاضر والمستقبل، مع مراعاة الإمكانات المتاحة واستغلال المصادر الذاتية، وجعلها الأساس لبناء القدرة وإدراك المتغيرات التي تحدث في الداخل والخارج.(المغاري، 2013م: ص 65)

وعرفه (عباس) بانه " عبارة عن الجهد اليومي الذي يصدر عن الدولة؛ لتنمية دعم أنشطتها الرئيسة السياسية والعسكرية والفكرية والاقتصادية والاجتماعية، ودفع أي تهديد أو تعويق أو أضرار بتلك الأنشطة" (عباس، 2003م: ص 4)

وبعرف بأنه "قدرة" الدولة على حماية أراضيها وشعبها ومصالحها وعقائدها وثقافتها واقتصادها من أي عدوان خارجي، الإضافة إلى قدرتها على التصدي لكل المشاكل الداخلية والعمل على حلها واتباع سياسة متوازنة تمنع الاستقطاب وتزيد من وحدة الكلمة وتجذير الولاء والانتماء للوطن والقيادة" (اللحيدان،2011م: ص 9)

وعرفه مركز الدراسات الإستراتيجية للقوات المسلحة المصرية، بأنه " عملية محلية مركبة، تحدد قدرة الدولة على تنمية إمكاناتها وحماية قدراتها، على المستويات كافة، وفي شتى المجالات، من الأخطار الداخلية والخارجية، وذلك من خلال الوسائل المتاحة كافة، والسياسات الموضوعة، بهدف تطوير نواحي القوة، وتطويق جوانب الضعف، في الكيان السياسي والإجتماعي للدولة، في إطار فلسفة قومية شاملة تأخذ بإعتبارها كل المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية" (المغاري، 2013م : ص 67)

<u>تعريف الأمن القومي الإسرائيلي:</u>

لا يوجد إجماع على تعريف الأمن القومي، فتعريفاته كثيرة ومختلفة. إذ ان بعض التعريفات يقلص مفهوم الأمن القومي إلى الجوانب العسكرية أساساً، وبعضها الآخر يوسعه ليشمل، علاوة على جوانبه العسكرية، جميع مركبات القوة الأخرى للأمة وللدولة، مثل الاقتصاد والتعليم والتطور التكنولوجي والوحدة الوطنية وتماسك المجتمع والعلاقات الخارجية.

إن الضبابية في تحديد مفهوم الأمن القومي تقود إلى تداخلات أو خلط في تحديد أبعاد هذا المفهوم، خاصة فيما يتعلق بدور الدولة في تحقيق الأمن وحفظه، والتي بدورها أفرزت وجهات نظر متعددة في نظرية الأمن القومي الإسرائيلي؛ مما أنتج مدارس أدت إلى بروز تعريفات ومفاهيم متعددة ومتنوعة.. وهناك ارتباط متبادل بين تحديين أمنيين لدى الأمن القومي الإسرائيلي، على المستوى القومي العسكري والسياسي، وثمة اتفاق في هذا الرأي، على الرغم من الاختلاف في تقييم الأهمية النسبية لهذين البعدين.

قد تم بلورة مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي منذ إنشاء إسرائيل، وتمت ملاءمته على مدار السنوات للتطورات في المحيط السياسي والأمني لإسرائيل، ولكن لم يتم إرساؤه أبداً بقرارات حكومية رسمية".. واعتبر أن مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي" يتطرق إلى "مجمل المبادئ والقيم التي بلورت مؤسسات الأمن القومي الإسرائيلي، وشكل تفعيل قدراتها وقوتها في المجال الأمني والعلاقات الخارجية لغرض الدفاع عن وجود الدولة وأمنها" (www.madarcenter.org/pub-details)

يعرف البعض الأمن القومي الإسرائيلي على أنه" تأمين حماية كيان الدولة ضد الأخطار القائمة والمحتملة، التي تتهددها داخلياً وخارجياً وتأمين مصالحها، وتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق أهدافها وغايتها القومية. (منصور، 2013م: ص 33)

ورأى اللواء الإسرائيلي(أبراهام تمير) " أن أية قوة أمنية قومية تبنى في ضوء مجالين: مجال علاقات القوة الأمنية الشاملة، ومجال علاقات القوى العسكرية، وفي مجال علاقات القوة الأمنية الشاملة يجب أن يؤخذ في الحسبان اعتبار كل عناصر الأمن القومي: السياسي، والإقتصادي، والاجتماعي، والعلمي التكنولوجي، والديمغرافي، والعسكري، ويأتي هذا الفهم قريباً مما ذهب إليه (دافيد بن جويون) أول من أسس لمفهوم الأمن القومي الإسرائيلي، الذي قال: " أنه لا يستطيع أن يرى أي شئ إلا من خلال نظارة الأمن، وإن الأمن مرتبط بكل فروع الحياة... والأمن يضم كل شيء، وكل شيء مشتق منه، ولن يقوم أمن (إسرائيل) على الجيش والسلاح فقط، رغم أنه دون هذين لا يوجد أمن.(المغاري، 2013م: ص 79).

ولعل أبرز التعريفات تداولاً بين الباحثين والدارسين للأمن القومي الإسرائيلي تعريف (إيجال آلون) وهو من أبرز مؤسسي نظرية الأمن القومي الإسرائيلي، وزير خارجية إسرائيل من عام (1973- 1979م)، حيث قال أن الأمن القومي يتعدى الدفاع عن شعب ضد جميع أنواع الأعمال (العدائية) من الخارج إلى كونه:" محصلة اتصالات للدولة مع بيئتها القريبة والبعيدة، والتى تعكس قوتها وجاهزيتها ووسيلتها وقدرتها على التنفيذ من أجل حماية المصالح الحيوية وتحقيق أهدافها وغايتها القومية.(شبيب، 2003م: ص 49) .

ولذا يعرف (المسيري) الأمن القومي الاسرائيلي بأنه " المفاهيم التي تنتهجها إسرائيل لضمان أمنها، وهي مجموعة القواعد والمبادئ والأساليب التي يتم في إطارها تحديد التهديدات التي تتعرض لها إسرائيل، طبقاً لأسبقيتها وطرق مواجهتها. (المسيري، 1975م: ص221).

يتبين فيما سبق أن الأمن القومي يعني بصراحة ووضوح، قدرة الدولة على حماية مصالح الأمة أو المجتمع على الداخلية والخارجية، من الخطر الداخلي أو الخارجي، أو هو حالة تأمين كيان الدولة من الأخطار التي تهددها داخلياً وخارجياً، وتأمين مصالحها وتهيئة ظروف مناسبة اقتصادياً واجتماعياً؛ لتحقيق الأهداف والغايات التي تعبر عن الرضا العام في الدولة، وعدم التدخل في الشئون الداخلية للدولة، كتعرضها للحرب والعدوان، أو لضغوط اقتصادية، وهذا يتطلب من الأمن القومي استراتيجية دفاعية أو حربية واضحة واستعداداً مبنياً على معرفة وضع البلد جغرافياً وسكانياً وموارده وثقافته وتحديد مفهوم العدو والصديق ونوعية الخطر الخارجي القادم على البلد.

ومن خلال المفاهيم التي سبق التطرق اليها، يتبين أن الأمن القومي ينطوي على معنيين متميزين: مفهوم ضيق يعني الدفاع العسكري في مواجهة تهديدات مباشرة ومادية للسكان والمنشآت والموارد الحيوية

ووكالات الدولة، ومفهوم أوسع يعني القدرة على حماية القيم الوطنية التي يمكن تعريفها بخطوط عريضة بأنها صون الدولة سياسياً وإقليمياً، وضمان السلامة الجسدية والنفسية للسكان وبقائهم، وتطوير الرفاه الاقتصادي، والحفاظ على الوئام الاجتماعي؛ أي أنه لا ينحصر في مجرد التحرر من التهديد العسكري الخارجي، وإنما يمتد إلى آفاق أوسع تشمل الاستقرار السياسي والنفسي والاقتصادي والاجتماعي للمجتمع والدولة، ولمحيطها من المجتمعات الأخرى. فلم يعد الأمن القومي يتعلق بالقوة العسكرية وإمكانات القوة والردع، إنما يتعدى ذلك إلى مختلف المجالات والأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتكنولوجية، التي تمكن الدولة من أن تنشط في هذه الاتجاهات لتحقيق أمنها القومي..ومن خلال اغلب هذه التعريفات نرى أنه يمكن إجمالها في مدرستين أو اتجاهين أساسيين، هما:

المدرسة القيمية الاستراتيجية: التي تعتبر أن الأمن القومي هو قدرة الأمة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية، أو هو بعبارة اخرى حماية الدولة من الخطر الخارجي.

المدرسة الاقتصادية الاستراتيجية: التي تعتبر أن الأمن القومي هو في تأمين كيان الدولة والمجتمع ضد الأخطار التي تهددها داخلياً وخارجياً، وتأمين مصالحها، وتهيئة الظروف المناسبة اقتصادياً واجتماعياً لتحقيق الأهداف والغايات التي تعبر عن الرضا العام بالمجتمع..أي أن الأمن القومي له علاقة بمجتمع يملك زمام أموره بيده، أو له كيان سياسي مستقل ممثلاً بدولة ذات سيادة على الأرض والشعب.

وأشار الدكتور (إبراهيم حبيب) في كتابه (أصول دراسات الأمن القومي) أربعة مدارس أخرى، هي:

1- المدرسة العدوانية: وتنظر للأمن على انه حالة من الصراع والتنافس بين الدول وتأخذ أشكال وأبعاد متنوعه.

2- المدرسة اللاعنفية: وتهتم بأبعاد أخرى للأمن القومي مثل الإقتصاد والثقافة وتهتم بالهوية الثقافية والتاريخية.

3- المدرسة البنيوية: وتنظر للأمن على أنه جزء من العلاقات الدولية وتتطور بإستمرار وترى محددات السياسة الخارجية تتغير وفقاً لمصلحة الدولة.

4- المدرسة الواقعية الجديدة: وتتبنى البعد الشمولي للأمن القومي وترى أن محددات الأمن القومي ثابتة ولا تتغير وترى عدم التساهل في المهددات الخارجية وضرورة ردع التجاوزات والتدخلات الخارجية والداخلية.(حبيب، 2010م: ص 7)

يميل الباحث إلى إعتماد تعريف (إيجال آلون) للأمن القومي الإسرائيلي، لكونة يقوم على المرونة والمراوغة وإستجابة الوسيلة في مختلف مجالات القوة والوسائل والقدرات، بهدف تنفيذ الدفاع عن مصالح إسرائيل، وتحقيق غاياتها وأهدافها (القومية) في جميع الظروف المواتية لهذه الأطماع.

تعريف الأمن الفلسطيني:

يعرف الكاتب " بلعة" الأمن الفلسطيني بأنه " فن وعلم تطوير واستعمال موارد السلطة الوطنية في السلم، أو في الحرب". (بلعة، 2009م: ص 24)

ويرى اللواء الركن المتقاعد (عمر عاشور) أنه في حال "الحديث عن الأمن الفلسطيني لا بد من تقييم الواقع وما يحتاجه، فأية مفاهيم او اهتمامات أمنية فلسطينية يجب صياغتها حسب ظروف الشعب الفلسطيني، ويجب ان تلبي اهتمامات وتطلعات شعبنا الذي يعيش جزء منه بالمنافي في بقاع الأرض وعلى من يقوم بصياغة مفهوم أمن فلسطيني مراعاة الواقع للشعب الفلسطيني بمكوناته الثلاث، وهي: (من هم في ظل الإحتلال الإسرائيلي سنة 1967م، ومن هم في الشتات الفلسطيني، ومن هم مواطنون بدولة إسرائيل) وعليه ملاحظة أ

ن هذا المفهوم مرتبط بجميع القضايا والهموم التي يعاني منها الشعب الفلسطيني وهي: الحدود، المستوطنات، القدس، المياه، الوضع الإقتصادي ...الخ" (عاشور، 2010م: ص 40)

ويرى الدكتور (خضر عباس) واللواء الأمني المتقاعد " ان الامن الفلسطيني تاريخيا، يقوم على جدلية ديالكتيكية من التناقض التناحري بين مرتكزات ومقومات هذا الامن، مع مرتكزات ومقومات الامن الاسرائيلي، وان الاولويات لهذا الامن –الذي لم يصل لمستوى الامن القومي– تقوم على محاربة تلك الاولويات التي يقوم عليها الامن القومي الاسرائيلي" (عباس، 2012م)

تعريف الباحث إجرائياً لمفهوم الأمن الفلسطيني:

هو مفهوم " يشير إلى المنظومة الأمنية التي رسمها الشعب الفلسطيني على طول مسار حياته، منذ الهجرة حتى عام 2012م، وتأثر تطور الأمن الفلسطيني، بالأمن القومي الإسرائيلي".

تعقيب على التعريفات:

يتضح مما تقدم أن التعريفات المختلفة للأمن القومي جاءت نتيجة لتعدد المدارس النظرية التي جعلت من الأمن مرتكزاً لعملها ومضموناً لتفكيرها وانتاجها العلمي، لكون هذه التعريفات هي في مجال تعريفات العلوم الانسانية، التي قلما يكون تطابق كامل بينها.. ومن هنا يستنتج الباحث من خلال هذه التعريفات اموراً عدة ، لا بد من التعرض لها بالايضاح والبيان، وهي تتمثل بشكل عام، ان الأمن له حالات عدة يعبر عنها: فهو على المستوى النفسي، يعبر عن حالة من الرضى والاطمئنان والسكينة الداخلية التي يشعر بها الفرد والمجموع على حد سواء..وهو كحالة استراتيجية لكيان الدولة، ينصرف الى جميع الاجراءات التي تتخذ لمواجهة

الخطر، لحماية مصالح الأمة، وحرية افرادها، وحرمة أراضيها، وكذلك وصيانة استقلالها وسيادتها واستقرارها..واما على المستوى العسكري، فيعني الوسائل الكفيلة بحماية الدولة ضد الأعمال العدوانية والحربية التي تستهدفها، وعلى المستوى غير العسكري، يعني بالوسائل التي تتصدي للحرب النفسية، والضغوط الاقتصادية، وغيرها.

كما ان الباحث قد لاحظ أن مفهوم الأمن القومي، يشير لحقيقة متغيرة تخضع للعديد من العوامل والظروف الداخلية والخارجية.. وبالتالي فهو مرتبط باعتبارات مختلفة منها داخلي كالطابع القومي والحدود الآمنة التي ترغب الدولة في تأكيد سلامتها في نطاقها.. ومنها الخارجي كعلاقة الدولة بالدول المجاورة لها.

كما انه حقيقة نسبية، فتحقيقة بشكل مطلق لدولة ما، يعني التهديد المطلق لغيرها من الدول التي تسعى هي الأخرى لزيادة قوتها بهدف تحقيق أمنها فتصبح مصدر خطرٍ على غيرها، وخاصة إذا اعتمدت الدولة في تحقيق أمنها على النواحي العسكرية فقط (كاسرائيل نموذجا)، كما انه مفهوم غامض ومعقد يستوعب في نطاقه معانٍ متعددة تندرج قيام الدولة بإجراءات وقائية لحماية نفسها من المخاطر الداخلية بتأمين مواطنيها ضد الأخطار المحتملة التي قد تمس خصوصيتهم، ووضع القوانين والتشريعات، التي تكفل أهم الحماية، وتدعم السلطات التنفيذية القائمة لتطبيق القانون.. وحماية كيانها من المخاطر الخارجية، بإجراءات تمتد لتشمل وضع القواعد المناسبة لحراسة حدودها وسواحلها وأجوائها، والمحافظة على أسرارها وتشكيلاتها المسلحة، وعقد الأحلاف العسكرية، إلخ. كما انه مفهوم شمولي يستوعب في نطاقه الأمن النفسي والاقتصادي والاجتماعي والغذائي وغير ذلك، وهي معانٍ جديدة في نطاق مفهوم الأمن القومي أصبحت تحتل مكانةً بارزة عند معالجة قضايا الأمن.

الدراسات السابقة:

تمثل الدراسات السابقة رافدًا أساسيًا من روافد المعرفة النظرية والعملية، وتمثل خبرات الباحثين السابقين، من خلال الاطلاع على النتائج والتوصيات التي خلصت إليها دراساتهم وبحوثهم، إثراءً كبيراً للباحث، مما كان له دور مهم في زيادة معرفة الباحث، وساعده في تكوين خلفية عن موضوع دراسته، وسهل له إنجازها بشكل أفضل وأكثر عمقاً وشمولاً، وأدى ذلك إلى تجنب الأخطاء والهفوات التي وقع فيها بعض الباحثين السابقين.

وفيما يلي يستعرض الباحث بعض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع نظرية الأمن القومي الإسرائيلي، والأمن الفلسطيني، سواء التي لها علاقة بموضوع الدراسة بشكل مباشر، أوغير مباشر. ولذا سوف يتم تقسيم الدراسات السابقة إلى:

دراسات محلية وعربية:

- دراسة المغاري، هشام (2013م)، رسالة دكتوراه بعنوان: المقاومة الفلسطينية وتأثيرها على الأمن القومي الإسرائيلي (1987 – 2010م)

هدفت الدراسة إلى معرفة القانون الدولي من المقاومة، ودراسة واقعها وتأثيرها على الأمن القومي الإسرائيلي في الفترة (1987 – 2010م)، وحاولت التنبؤ بمستقبلها.

ولقد إستخدم الباحث ثلاثة مناهج ، هي: المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج التحليلي، والمنهج الإستقرائي، للوصول إلى نتائج عديدة، اجابت عن أسئلة الدراسة كافة، من أهمها: أن إسرائيل لا تمتلك نظرية أمن قومي مكتوبة، لكن قادتها يتفقون على محددات خاصة بها، مزجت بين ثوابت الأمن ومتغيراته، فبنت أمنها القومي على: التفوق العسكري، والردع النووي، والتميز التكنولوجي، والهجرة والإستيطان، والاعتماد على قوى عظمى. وسقوط مبدأ (الضربة الإستباقية، ونقل المعركة إلى أرض العدو)، وتأكل (قوة الردع). وقد أصبحت حركات المقاومة والشعب الفلسطيني المصدر الحقيقي للتهديد، خصوصاَ الحركات الدينية والإيدلوجية، وقد زاد خطرها بعد إمتلاكها أسلحة تضرب المدن داخل الأراضي المحتلة عام 1948م، وتهدد الأمن الشخصي والإجتماعي والإقتصادي لإسرائيل وسكانها الصهاينة.

- دراسة منصور، علاء الدين(2013م)، رسالة ماجستير بعنوان: "الأمن القومي الإسرائيلي وانعكاسه على عملية السلام مع الفلسطينيين".

هدفت الدراسة التعرف إلى مدى تأثير مفاهيم الأمن القومي الإسرائيلي على عملية السلام مع الفلسطينيين تحديداً في الفترة الواقعة بين عام 1991م – 2011م.

وقد إستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن والمنهج التاريخي للوصول إلى نتائج الدراسة التي أظهرت: أن إسرائيل استطاعت من خلال التمسك بمفهومها للأمن القومي ومرتكزاتها المتعددة المستمدة من الأفكار الدينية اليهودية والصهيونية على حد سواء إلى تحقيق هدفها وغايتها في البقاء والحفاظ على الوجود، ولكنها لم تستطع تحقيق الأمن والسلام لإسرائيل، وأن إسرائيل في ضوء مفاهيمها الحالية للأمن القومي واعتباراته ليست مؤهلة لإنجاز سلام يتمتع ولو بقدر من العدالة مع الشعب الفلسطيني.

- دراسة محارب، محمود (2011م)، ورقة بحثية بعنوان:"عملية صنع قرارات الأمن القومي في إسرائيل وتأثير المؤسسة العسكرية فيها"، نشرت في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، معهد الدوحة.

هدفت الدراسة الى تناول عملية صنع قرارات الأمن الوطني من خلال عرض النظام السياسي الإسرائيلي، واللاعبين المؤثرين في صناعة القرار، ثم تناول المؤسسة العسكرية، وعلاقتها بالمؤسسة المدنية بشكل تاريخي.

وقد أظهرت نتائج الدراسة: أن المؤسسة العسكرية تشارك المؤسسة السياسية في صناعة قرارات الأمن الوطني، وأن عملية صنع القرارات في إسرائيل التي تخص الأمن القومي وتأثير المؤسسة العسكرية فيها عملية مركبة يتفاعل ويتداخل فيها كثير من العوامل، بعضها رسمي، علني أو غير علني، وبعضها رسمي وغير رسمي.

- دراسة الفاعوري، أحمد(2011م)، رسالة ماجستير بعنوان: " التحولات الإقليمية العربية وأثرها على نظرية الأمن الإسرائيلي في الفترة (2006-2011م).

هدفت الدراسة الى تحليل العناصر التي ساهمت بصورة أو بأخرى في التأثير على نظرية الأمن الإسرائيلي، وإبراز مصادر التهديد سواء الداخلية التي تتمثل ب (المقاومة الفلسطينية، والخطر الديمغرافي) أو الخارجية المتمثلة ب (إيران وبرنامجها النووي، والصواريخ البالستية، والإرهاب، والأصولية الإسلامية، والحرب على لبنان 2006م، والحرب على غزة 2008م، والثورات العربية 2011م، والمصالحة الفلسطينية).

ولقد أستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وكذلك المنهج التاريخي للوصول إلى نتائج الدراسة التي أظهرت: أن الإشكاليات التي يواجهها الأمن الإسرائيلي والتحديات تعد من أهم العوامل التي تسهم في تحديد التوجهات الإسرائيلية داخلياً وخارجيا. وأظهرت أن مفهومَ الأمنِ القوميِّ مفهومٌ مرنٌ، فهو مفهوم متحرك يواكب السياسة والمتغيرات الداخلية، وكذلك البيئة الإقليمية والدولية، وهو يتبدل باستمرار بتبدل الظروف السياسية والعسكرية المحيطة، مما يعطيه القدرة على الدفاع عن أرض محددة على أساس ردعي يمنع بمعطياته حدوث حرب أخرى إلى أن تحين الظروف المناسبة.

– دراسة المصري، أحمد، (2011م)، رسالة ماجستير بعنوان: " دور إسرائيل في ضرب مرتكزات الأمن القومي العربي"

هـدفت الدراسـة إلـى الكشـف عـن أسـاليب إسـرائيل فـي ضـرب مركـزات الأمـن القـومي العربـي، وإلـى إبـراز دور الأمـن القـومي العربـي فـي مواجهـه الأمـن القـومي الإسـرائيلي،والتعرف علـي التحـديات التـي تواجهـه الأمـن القـومي العربـي، التعـرف علـي مسـتقبل الأمـن القـومي العربـي قـي ظـل الشـرق– أوسـطية، والتعـرف علـي التصـورات المسـتقبلية لضـمان الأمـن القـومي العربـي، وللتعرف علي دور جامعة الدول العربية في مواجهه النظام العالمي الجديد.

ولقد أستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، اللذي يقوم بتصوير وتحليل الممارسات الإسرائيلية في ضرب مرتكزات الأمن القومي العربي بالإضافة إلى وصف وتحليل دور الأمن القومي العربي في مواجهه هذه السياسات والممارسات للوصول إلى أهم نتائج الدراسة التي أظهرت: بان وجود إسرائيل القائم على الأراضي العربية، وخطرها لا يكمن فقط في احتلالها للأرض العربية، بل في الأهداف العليا للحركة الصهيونية، القائمة على التوسع واحتلال المزيد من الأراضي العربية، ويمكن أن نضيف إلى التهديدات العسكرية الإسرائيلية المباشرة، تهديدات أخرى تتمثل في تضييق الخناق على المصالح والأهداف الوطنية والعربية، يعاني الكيان العربي من مظاهر التوتر وعدم الاستقرار الداخلي الناتج عن الصراعات الحزبية والدخلية وعدم التوصل إلى سياسة إستراتيجية موحدة للمواجهة مع إسرائيل، وهذا ينعكس أيضاً على العلاقات مع الدول العربية ودول العالم بشكل عام، أن من أهم هذه التحديات التي تواجه وضع إستراتيجية أمن قومي عربي لمواجهه سياسة إسرائيل في ضرب مرتكزات الأمن القومي العربي هو غياب صفة الدولة عن هذا الكيان، والتحدي الآخر يكمن في غياب الهدف الإستراتيجي الموحد للحركة العربية ، فكل دولة تحاول أن تملي رؤيتها وتفرضها، وفي غياب هذا المفهوم الواضح يضيع الجهد المبذول لإيجاد إستراتيجية قومية للأمن القومي العربي.

– دراسة الحساينة، تيسير (2010م) بحث جامعي بعنوان:" مرتكزات الأمن القومي العربي مقابل مرتكزات الأمن القومي الإسرائيلي".

هـدفت الدراسـة للكشـف عـن مرتكـزات الأمـن القـومي الإسـرائيلي، والأمـن القـومي العربـي، وكـذلك التعـرف إلـى: مـدى مواجهـة الأمـن القـومي العربـي للأمـن القـومي الإسـرائيلي، والتصـورات المستقبلية للأمن القومي العربي، ونظرية الأمن القومي الإسرائيلية والعربية.

اما أهم النتائج التي خرجت بها الدراسة فهي: أن الأمن القومي الإسرائيلي يكون على نقيضه تماماً مفهوم الأمن القومي العربي، وأن مرتكزات الأمن القومي العربي هي تلك التي تجابه مرتكزات فلسفة الأمن الإسرائيلية، التي تقوم على: التهجير والنفي، والتحييد والعزل، والسيطرة على الجغرافيا الاستراتيجية والمقدرات الطبيعية واحتكارها، والتبعية الاقتصادية والتحكم بالسوق الفلسطيني وشطب التاريخ والثقافة.

- دراسة حسنين، رائد (2010م)، رسالة ماجستير بعنوان: "البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته على الأمن القومي الإسرائيلي".

هدفت الدراسة لتناول البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته على الأمن القومي الإسرائيلي في الفترة الممتدة من عام 1979 إلى 2010.

وقد إستخدم الباحث المنهج التاريخي التحليلي، ومنهج توازن القوى، والمنهج الإستقرائي التحليلي، ومنهج تحليل النظم لمايكل بريتشر للوصول إلى نتائج الدراسة التي أظهرت: أن إيران استفادت من التحولات الجارية في المنظومة الدولية، واستغلت حالة الفراغ الأيديولوجي في المنطقة لتوظف أيديولوجيتها في خدمة مصالح النظام الحاكم وشرعيته. كما نجحت في امتلاك دورة وقود نووي تمكّنها من تشغيل مفاعلاتها بقدرات وطنية، وأخفقت في إقناع المجتمع الدولي بسلمية برنامجها، وسعت إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية للحد من برنامج إيران النووي بشتى الوسائل والإمكانيات؛ لما يشكله من خطر على أمن إسرائيل، وفي هذا السياق وقفت الدراسة عند استغلال الولايات المتحدة وإسرائيل للأوضاع الداخلية في إيران بهدف زعزعة نظام الحكم أو إضعافه لإحداث تغييرٍ للنظام، كسبيل لمجابهة برنامجها النووي، أو كمقدّمة لسيناريوهات محتملة أخرى كالخيار العسكري أو توازن الردع(التعايش النووي).

- دراسة حبيب، إبراهيم (2010م)، بحث علمي بعنوان: "أثر المقاومة الفلسطينية على الأمن القومي الإسرائيلي، من (2000 – 2009م).

هدفت الدراسة لمعرفة مدى الخطورة التي تشكلها حركة (حماس) على الأمن القومي الإسرائيلي، وبيان التأثيرات السياسية والعسكرية والديمغرافية للمقاومة الفلسطينية على الأمن القومي (الإسرائيلي) وكذلك التعرف إلى التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والإعلامية للمقاومة الفلسطينيةعلى الأمن القومي الإسرائيلي، وتوضيح التأثيرات القانونية والأخلاقية للمقاومة الفلسطينية على الأمن القومي الإسرائيلي. وقد أظهرت نتائج الدراسة: أن المقاومة الفلسطينية قادرة على التأثير في كل نواحي الحياة الإسرائيلية، السياسية والعسكرية والاقتصادية والإعلامية والقانونية.

- دراسة المصري، محمد (2009م)، بحث بعنوان:" نظرية الأمن الإسرائيلي".

هدفت الدراسة التعرض لنظرية الأمن القومي الإسرائيلي بالتحليل والدراسة، وتتبع تسلسل تطورها. كما هدفت الى تحفيز الفكر الفلسطيني خاصة والعربي عامة، والتحديات التي تواجه الأمة العربية.

وقد خلصت الدراسة إلى نتائج أهمها: أن النظرية الأمنية قامت على ركائز ثابتة أهمها:

أولاً: نظرية الردع التي تبنتها إسرائيل في إطار عقيدتها الأمنية إلى جانب استراتيجية الحرب الاستباقية.

ثانياً: مفهوم الحدود الآمنة وهو في إطار هذه النظرية عبارة عن مفهومٍ متغيرٍ قابلٍ للتبديل والتعديل حسب متطلبات الأمن الإسرائيلي.

ثالثاً: عامل العمق الاستراتيجي الذي يُعدّ غيابه حتى الآن من أكبر التحديات التي تواجه النظرية الأمنية الإسرائيلية؛ نظراً للوضع الجغرافي لدولة إسرائيل.

- دراسة محمود، خالد (2007م)، رسالة ماجستير بعنوان: " أفاق الأمن الإسرائيلي – الواقع والمستقبل".

هدفت الدراسة رصد العوامل والمحددات التي أسهمت في خلق المناخ الأمني المحيط بإسرائيل، وإبراز مصادر التهديد التي تواجه إسرائيل، كما هدفت لمعرفة استراتيجية إسرائيل الأمنية الحالية والمستقبلية، وتوضيح التغيرات التي طرأت على مفهوم الأمن الإسرائيلي.

وقد إستخدم الباحث المنهج التاريخي والمنهج التحليلي للوصول إلى نتائج الدراسة التي أظهرت: أن الأمن الإسرائيلي احتل وما زال موقع الصدارة في قائمة الأهداف العليا لإسرائيل، واستطاعت إسرائيل أن توظف إمكانياتها الاقتصادية والعسكرية لصالح عنصر الأمن، والذي لعب دوراً حيوياً واستراتيجياً لدى السياسة الإسرائيلية الداخلية والخارجية، وحصل إلى حد ما على قبول وتشجيع عالمي، خصوصاُ من الولايات المتحدة الأمريكية، التي رعت متطلبات إسرائيل الأمنية من خلال توفير دعم عسكري ومادي لها.

- دراسة مرتضى، إحسان (2006م)، بحث بعنوان: " الأمن القومي الإسرائيلي في تطوراته المفهومية والعملياتيه".

هدفت الدراسة لمعالجة مختلف المحاور التي يقوم عليها الأمن القومي الإسرائيلي: الاستراتيجية، والسياسية، والاقتصادية، في ضوء التطورات السياسية والأمنية في المنطقة. وخلصت الدراسة إلى أنه لم تتغير غاية الأمن القومي العليا لإسرائيل منذ إنشائها، والمتمثلة في إقامة إسرائيل الكبرى اليهودية النقية، كقوة إقليمية عظمى مهيمنة في منطقة الشرق الأوسط، وأن إسرائيل تسعى من خلال معاهدات التسوية وعملياً ترسيم الحدود لضم ما تستطيع من المناطق المحتلة عام 1967م، والتي يمكن أن تحقق متطلبات أمنها القومي، وأن إسرائيل لا ترغب في خوض معركتها ضد الإسلام منفردة، بل تتحالف مع القوى الكبرى في العالم ومع قوى أخرى داخل المنطقة العربية والإسلامية في خوض تلك المعركة.

- دراسة شبيب، منير (2003م)، رسالة ماجستير بعنوان: "نظرية الأمن الإسرائيلية في ظل التسوية السلمية في الشرق الأوسط، وأثرها على عملية التحول السياسي والاقتصادي للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، في الفترة (1991-2002م)".

هدفت الدراسة لتحديد مفهوم الأمن الإسرائيلي وتطوره، وتبيان أهمية الهجرة اليهودية والاستيطان بالنسبة لنظرية الأمن الإسرائيلي، وأثرها على الشعب الفلسطيني داخل الخط الأخضر، والضفة الغربية، وقطاع غزة، والتعرف إلى عملية التحول الاقتصادي والسياسي للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة في الفترة ما بعد اتفاقية أوسلو، ومدى تأثرها بالضغوط الأمنية الإسرائيلية.

وقد إستخدم الباحث المنهج التاريخي والمنهج التحليلي المقارن للوصول إلى نتائج الدراسة التي أظهرت: أن النظرية الأمنية الإسرائيلية ما زالت قائمة على الردع (التقليدي وغير التقليدي)، ولم يطرأ عليها أي تغيرات جوهرية في الفترة ما بعد مؤتمر مدريد باستثناء الانتفاضة. ومبدأ نقل الحرب إلى أرض العدو بما يسمى ب" أمن الدفاع الذاتي"، والذي يقوم على تكثيف القصف الجوي والصاروخي من دون تحريك القوات باتجاه أراضي العدو مما يعني ان نظرية الأمن الإسرائيلي التي بقيت أصولها ثابتة ما زالت تعتمد على الردع والحرب الخاطفة والحسم في ميدان المعركة، وهي العناصر الثلاثة الرئيسة التي بنيت عليها هذه النظرية منذ أواسط الخمسينات من القرن العشرين.

وأن الانتفاضة التي تفجرت في أيلول عام 2000م قد ضربت الأمن الإسرائيلي(الأمن الفردي والجماعي والاقتصادي) بشكل لم يسبق له مثيل، حيث أصبحت الجبهة الداخلية ولأول مرة عرضه للاستهداف، وغير آمنه بفعل العمليات الفدائية التي تنفذ في العمق الإسرائيلي من قبل المقاومة الفلسطينية.

- دراسة شعبان، خالد (1999) مقالة بعنوان: " النظرية الأمنية الإسرائيلية".

هدفت المقالة للتطرق لمفهوم الأمن الإسرائيلي، ومراحل تطور النظرية الأمنية، وكذلك افتراضات ركائز أمكن ملاحظتها يمكن أن تكون محوراً للنظرية الأمنية الحالية.وخلصت الدراسة إلى عدم وجود نظرية أمنية متكاملة منذ مطلع التسعينات بجميع ركائزها ومقوماتها، حيث أصبح هذا المفهوم قاصراً على العقيدة العسكرية، ومحاولة تعزيزها وتطورها تكنولوجياً، وهذا لا يعني عدم وجود استراتيجية أو تكتيك، فلدى إسرائيل القدرة على التغيير في تكتيكها حسب المتغيرات الإقليمية والدولية.

– دراسة العاجز، صائب (1989م)، بحث بعنوان: " نظرية الأمن الإسرائيلي وأثرها على الأمن القومي العربي".

هدفت الدراسة التعرف على ما مدى تأثير نظرية الأمن القومي الإسرائيلي على الأمن القومي العربي. وخلصت الدراسة إلى نتائج أهمها: أن مفهوم الأمن استند إلى مبدأ الغاية تبرر الوسيلة، فاستخدم العنف والإرهاب أساساً لتطبيق هذا المفهوم على السكان الفلسطينيين منذ نشأت وجوده، وحتى احتلاله لأرض عربية أخرى، وأن إسرائيل بنت لنفسها منذ نشأتها نظرية عسكرية طبقتها في التخطيط الاستراتيجي وفي الخطة العملياتية الحربية، أهمها في اعتماد إسرائيل على استخدام القوة كعامل وحيد من عوامل ممارسة السياسة، كما أن ضيق مساحة إسرائيل يهدد سياستها الأمنية ويجعلها في خطر حقيقي في حال توجيه ضربة أولى من قبل العرب بأسلحة متطورة.

دراسات أجنبية:

– دراسة أنبار، إفرايم (2012م)، مدير مركز بيغن السادات للدراسات الاستراتيجية (BESA) دراسة مترجمة عن اللغة العبرية بعنوان: " الأمن القومي الإسرائيلي وسط اضطرابات العالم العربي"

هدفت الدراسة لمعرفة واقع الأمن القومي الإسرائيلي وسط اضطرابات العالم العربي، وما مدى تأثيره على قوة الردع الإسرائيلي، والقوى الإقليمية.

وقد أظهرت نتائج الدراسة: تآكل مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، وهذا بدوره انعكس سلباً على قوة الردع الإسرائيلي. حيث تواجه إسرائيل عزلة إقليمية كبيرة، مع زيادة الإرهاب والتهديد بإغلاق المنافذ البحرية وإمدادات الطاقة في شرق البحر الأبيض المتوسط، وزيادة إمكانية حصول إيران على السلاح النووي، وبرغم ذلك تظل إسرائيل دولة قوية، حيث إن الفارق في ميزان القوى بينها وبين جيرانها أضحى أوسع لصالحها من أي وقت مضى، مما يتيح لها مواجهة أشد التحديات من تلقاء نفسها.. وأن كفة ميزان القوى الإقليمية ترجح لصالح تركيا وإيران.

– دراسة رودمان، ديفيد (2001م) بحث بعنوان: " رؤية تمهيدية في عقيدة الأمن القومي الإسرائيلي".

هدفت الدراسة لتناول مفاهيم الأمن الإسرائيلي التي تشكل كيفية تعاطي إسرائيل مع المناخ الجغرافي والسياسي والبيئي الذي تعيش فيه، حيث ساعدت هذه المفاهيم في التعرف إلى السلوك الإسرائيلي في التعامل مع الصراعات الصغرى والحروب.

وتوصلت الدراسة إلى أنه برغم عدم إعلان إسرائيل عن عناصر محددة لنظريتها الأمنية، إلا إن الجانب العملياتي لهذه المفاهيم بقى مستقراً على مدى الأيام، بينما تطورت مفاهيم أخرى لتتماشى مع الظروف الداخلية والخارجية المستجدة للدولة، وأن تجارب إسرائيل وقت الحرب والسلم ساعدت في تشكيل نمط هذه المفاهيم الأمنية، وأن هذه المفاهيم قد وجهت وقادت التفكير والسلوك الإسرائيلي منذ نشأة دولة إسرائيل.

- دراسة فالد، عمنوئيل (1992م) بحث باللغة العبرية بعنوان: " انهيار نظرية الأمن الإسرائيلي" ترجمة أحمد العجرمي

هدفت هذه الدراسة لمعالجة المشكلة الجوهرية التي تواجه الأمن الإسرائيلي، وهي أن القوة العسكرية التي حققت في الماضي انتصارات ومكاسب رهيبة، لم تعد قادرة على توفير الجواب الشافي للمتطلبات الأمنية التي تغيرت عبر الزمن، وأن قدرة الجيش الإسرائيلي على تحقيق النصر أخذت تضعف.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: أن الأمن الإسرائيلي لحق به ضرر متراكم بسبب الضعف العسكري في عملية بناء القوة العسكرية بين الحروب، والذي انعكس بدوره على الردع العسكري بين تلك الحروب، وأن غياب نظرية أمن وطنية وإستراتيجية سياسية متزنة كان لها دور في حالة العجز السياسي، وأن نظرية الأمن الإسرائيلي لم توفر الأمن؛ لكون المؤسسة العسكرية تمسكت بنظرية الماضي، والتي تدور حول (حراسة الوجود وسلة المكاسب التي حققتها) للوصول إلى أكبر قدر من الأمن الحقيقي، ولكونها امتنعت عن إعادة النظر في افتراضاتها.

تعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال الاطلاع والقراءة النقدية للدراسات السابقة اتضح أن المنهج الملائم للبحث الحالي هو المنهج الذي يجمع بين المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي التحليلي؛ من أجل تحقيق أهداف البحث اتفق الباحث مع بعض الدراسات السابقة في جزئيات، ويختلف في جزئيات أخرى، ويستفيد من بعضها حسب التالي:

اتفقت بعض أهداف الدراسة مع أهداف دراسة هشام المغاري، ودراسة علاء منصور، ودراسة محمود محارب، ودراسة احمد الفاعوري، ودراسة احمد المصري، ودراسة رائد حسنين، التي تناولت مفهوم الأمن، والأمن القومي بشكل عام، الأمن الإسرائيلي ومرتكزاته ومراحله بشكل خاص، واتفقت أكثر مع دراسة محمد المصري ومنير شبيب وخالد شعبان، ودراسة أنبار إفرايم، ودراسة ديفيد رودمان، حول مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي ومراحل تطور النظرية الأمنية، ولكنها اختلفت معهم في تقسيمات مراحل نظرية الأمن القومي الإسرائيلي والمدة الزمنية.

أما في المنهج الذي استخدمه الباحث، وهو المنهج الوصفي التحليلي من اجل تحقيق أهداف البحث والوصول إلى النتائج فقد اتفق مع المنهج الذي أستخدم في دراسة هشام المغاري، واحمد المصري، وعلاء منصور واحمد الفاعوري.

أما في المنهج التاريخي التحليلي فقد اتفقت الدراسة مع دراسة رائد حسنين، وخالد محمود، ومنير شبيب.

وفي نتائج الدراسة، إتفقت مع دراسة هشام المغاري، وعلاء منصور، واحمد الفاعوري، وإبراهيم حبيب، في فشل مرتكزات نظرية الأمن القومي الإسرائيلي، نتيجة تزايد دور الصواريخ والتي طورتها المقاومة الفلسطينية.

وإتفقت مع نتائج دراسة منير شبيب، حول أن نظرية الأمن القومي الإسرائيلي ما زالت قائمة على الردع، ومبدأ نقل الحرب إلى (أرض العدو)، والحرب الخاطفة والحسم في ميدان المعركة، وأن المقاومة ضربت مرتكزات الأمن الإسرائيلي.

وإتفقت مع دراسة إفرايم أنبار في تراجع قوة الردع الإسرائيلي، ومع دراسة عمنويل فالد حول أن الأمن الإسرائيلي لحق به ضرر متراكم بسبب الضعف العسكري والذي عكس بدوره على الردع العسكري في الحروب، وكذلك بأن نظرية الأمن القومي الإسرائيلي لم توفر الأمن للإسرائيليين.

واختلفت مع كل الدراسات العربية والأجنبية، في حدها الزمني الذي تناول الفترة من(1948- 2012م)، وحدها الموضوعي الذي تناول تأثير نظرية الأمن القومي الإسرائيلي على الأمن الفلسطيني، والذي يتم تناوله لأول مرة حسب علم الباحث.

أولاً- أوجه الاتفاق:

- تعد أغلب الدراسات السابقة والدراسة الحالية وخصوصاً الفلسطينية منها ذات أهمية؛ كونها درست ولو بصورة جزئية بعض الجوانب المتعلقة بنظرية الأمن القومي الإسرائيلي.

- استعرضت أغلب الدراسات السابقة والحالية التطورات الحديثة التي طرأت على نظرية الأمن القومي الإسرائيلي، وربطتها بالحروب التي خاضتها إسرائيل ضد الفلسطينيين والعرب، كما جمعت الدراسات السابقة والدراسة الحالية بين موضوعين لا يكادان ينفصلان عن بعضهما البعض من حيث الأهمية المباشرة وهما: نظرية الأمن القومي الإسرائيلي، والمقاومة المسلحة.

- سعت الدراسات السابقة والدراسة الحالية لتقديم صورة معمقة مفصلة شاملة واضحة لمفهوم الأمن القومي، ومرتكزاتها المتعددة المستمدة من الأفكار الدينية اليهودية، والصهيونية على حد سواء.

- أكدت الدراسات السابقة والدراسة الحالية على أن الأمن الإسرائيلي احتل وما زال موقع الصدارة في قائمة الأهداف العليا لإسرائيل، وأن غاية الأمن القومي العليا لإسرائيل لم تتغير منذ إنشائها، والمتمثلة في الحفاظ على أمن إسرائيل، كقوة إقليمية مهمة في منطقة الشرق الأوسط.

- حيث إتفق الباحث مع معظم الدراسات في منهج البحث، وهو المنهج الذي يجمع بين المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي التحليلي؛ من أجل تحقيق أهداف البحث.

ثانياً – أوجه الاختلاف:

– تختلف هذه الدراسة من حيث حدها الزمني، حيث تتناول هذه الدراسة الحقبة الزمنية الممتدة من عام (1948–2012م)، وحدها الموضوعي حيث تتناول موضوعاً محدداً يتعلق بنظرية الأمن القومي الإسرائيلي وأثرها على الأمن الفلسطيني.

– بالاشارة إلى المسح المكتبي للأدبيات والدراسات السابقة، تبين أن هذه الدراسة في قطاع غزة تعد دراسة مهمة – حسب علم الباحث – تبحث في نظرية الأمن القومي الإسرائيلي وأثرها على الأمن الفلسطيني من عام (1948–2012م)

– تختلف تقسيمات مراحل تطور نظرية الأمن القومي الإسرائيلي التي اعتمدها الباحث في هذه الدراسة عن الدراسات السابقة، كما تختلف بأنها ركزت على تأثيرها على الأمن الفلسطيني خلال هذه المراحل .

ثالثاً – أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

– منهج البحث اللازم لتحقيق أهداف البحث.

– الدراسة النظرية للأمن القومي الإسرائيلي.

– النتائج والتوصيات التي توصلت إليها البحوث السابقة.

– تحديد مشكلة البحث ووضع التساؤلات.

– طريقة عرض البيانات وتحليلها.

خطة الدراسة:

اعتمدت الدراسة في سياقها العام على مصادر عديدة عربية، وعبرية، واجنبية، ومن مقتطفات من الدوريات العربية والعبرية، والدراسات والبحوث الصادرة عن مراكز الدراسات السياسية والاستراتيجية، وبعض التصريحات الأمنية الإسرائيلية، وغيرها من المراجع ذات الصلة بالموضوع.

يتكون هيكل الدراسة من: ست فصول، وفهرس المصادر والمراجع وفق الترتيب الآتي:

الفصل الأول– الإطار العام للدراسة: ويشتمل على: مقدمة الدراسة، ومشكلة الدراسة، وأهداف الدراسة، وأهمية الدراسة، ومنهج الدراسة، وحدود الدراسة، ومصطلحات الدراسة، والدراسات السابقة والتعليق عليها، ومدى استفادة الباحث من هذه الدراسات، وخطة الدراسة.

الفصل الثاني– الإطار النظري: مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي، وأهدافه، وأسسه، ومرتكزاته، ومتغيراته، وعناصره.

الفصل الثالث– المراحل التاريخية للأمن القومي الإسرائيلي وتطورها عبر الحروب التي خاضتها.

الفصل الرابع– مفهوم الأمن الفلسطيني ومرتكزاته، وأسسه، ومؤثراته، والتحديات التي واجهته.

الفصل الخامس– مراحل تطور الأمن الفلسطيني (1948– 2012م).

الفصل السادس– يتناول تحليل أثر الأمن القومي الإسرائيلي على الأمن الفلسطيني.

الخاتمة– وتشتمل على: ملخص عام للدراسة، وتعقيب عام على الدراسة، وأهم الاستخلاصات والنتائج، والتوصيات.

الفهرس– للمصادر والمراجع مرتباً معجمياً.

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي ومرتكزاته

أولاَ: مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي

ثانياُ: العوامل المؤثرة في نظرية الأمن القومي الإسرائيلي

ثالثاً: معادلة الأمن القومي الإسرائيلي

رابعاً: الثابث والمتغير في نظرية الأمن القومي الإسرائيلي

خامساً: مستويات الأمن القومي الإسرائيلي

سادساً: عناصر القوة والضغف في نظرية الأمن القومي الإسرائيلي

سابعاً: جهة صنع القرار في الأمن القومي الإسرائيلي

تمهيد:

لقد شكل الأمن بالنسبة لدولة إسرائيل أهمية خاصة، لذا شكل (دافيد بن غوريون) أول رئيس وزراء لإسرايل منه إطارا أطلق عليه نظرية الأمن القومي الإسرائيلي، وذلك كاستراتيجية عسكرية وأمنية وسياسية لإسرائيل، وبني مفهومها لأمنها القومي على تخوفات مستقبلية، كونها تشعر بانها تعيش في حالة من التهديد المستمر لوجودها.. حالة لا تعيشها إلا دولة تشعر في قرارة نفسها، أنها قد أقيمت في ظروف غير طبيعية، وفي وقت اقتطع من ذاكرة التاريخ، انتزعت فيه الارض من أصحابها دون وجه حق، ووهبت لمن لا يستحق، وشُرد جراء ذلك مئات الالوف من اصحابها الشرعيين؛ ليتم احلال شردمة بدلا منهم من المستوطنين من مشارق الارض ومغاربها.. وهذا الشعور هو الذي جعل (ديفيد بن جوريون) رئيس وزراء إسرائيل الأول، يبني امنا قوميا يعكس كونها دولة تعيش في محنة كيانية-وجودية- اي تعيش في صراع دائم ومتواصل..ومن هنا اعتبرت نظرية الأمن لديها من المفاهيم العسكرية الأساسية، التي تقوم على الدفاع عن الوجود من جهة، وتحافظ على الطبيعة الاستيطانية لإسرائيل من جهة أخرى.

ولذا عمد الاسرائيليون الى بناء نظرية لأمنهم القومي؛ كي يحققوا بعضا من الأمن، ولكن بفعل طبيعتهم العنصرية تركزت على مفاهيم ثقافية راسخة -تعتمد على سياسة القوة- تسكن عقلية الزعماء السياسيين بإسرائيل إن نظرية الأمن القومي الإسرائيلي تشمل القوة العسكرية، والسياسة الخارجية، والواقع الإستراتيجي للجغرافيا السياسية، والارتباطات العقائدية مع دول الجوار سلباً وإيجاباً، وإمكانات الدول المعادية (عسكرياً، وبشرياً، واقتصاديا... إلخ)، وإبراز نقاط القوة والضعف لهذه الدول، وتحديد قدرة التهديد المباشر المحتمل واتجاهه، وتقدير إمكانات الدول الصديقة وتوثيق التعاون معها. وهناك عدة حقائق ترتبط بنظرية الأمن الإسرائيلي، الذي يحتل الأولوية الأولى في الفكر الصهيوني على اعتبار أنه أداة للحماية والدفاع، ووسيلة لسياسة التوسع الصهيونية، وضامنا لبقاء دولة إسرائيل، والشعب الصهيوني.

وقد خلقت نظرية الأمن الإسرائيلي وازعاً اجتماعياً يؤكد على عسكرة المجتمع الإسرائيلي فكرياً وعملياً، وإن على جميع المواطنين أن ينخرطوا في هذه الخدمة -بغض النظر عن مستوياتهم- من منطلق الاعتقاد بسياسة القوة المبنية على التفوق العسكري المطلوب، والإستراتيجيات العسكرية، المبنية على الردع والقدرة على التهديد، وحقها في توجيه الضربات، لإجبار عدوها على الخضوع لإرادتها .

أولاً: مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي:

1- منطلقات الأمن القومي الإسرائيلي، وخلفياته:

ينطلق الأمن القومي الإسرائيلي في جذوره من ثلاث خلفيات مترابطه يكمل بعضها بعضاً، هي:

1- العقيدة الدينية اليهودية: التي تدعي أن هذه الارض هي "وعد الرب لنبيه إبراهيم"، ولأبنائه من بعده مدى الحياة وهي حلم صهيون الذي رافقهم في الشتات.

ويرى "إيغال الون" أن مفهوم الأمن الإسرائيلي حتى قبيل إنشاء الدولة يعتمد على ما ورد في التوراة من نصوص، حيث ذكر أن من يصادر أحلام أو طموحات بني إسرائيل، إنما يصادر حقاً شرعه الرب، كما أنه يصادر القوة الروحية الجبارة التي تدفع اليهود دفعاً إلى العمل والمثابرة والتضحية.

(http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/)

2- الفكر السياسي للحركة الصهيونية: المتمثل في بعض المقولات والتي منها مقولة: إن فلسطين هي أرض بلا شعب، لشعب بلا أرض. أي أن مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي ينطلق من إنكار الوجود الفلسطيني، مما يعني مبرراً للوجود الصهيوني على هذه الأرض بكل الوسائل المتاحة، وبالتالي على الجيش الإسرائيلي أن يحتفظ بقدرته العسكرية؛ لردع العرب وإضعافهم لقبول هذه الحقيقة. (الحساينة، 2011م: ص 11)

3- حالة التهديد الناشئة عن الوضع الجغرافي والمحيط الإقليمي: المتمثل في أن دولة إسرائيل نشأت وسط بحر من الأعداء؛ مما يجعلها تعيش في حالة هوس امني، وخاصة لكونها تقبع على مساحة جغرافية صغيرة، مما يفقدها العمق الجغرافي والاستراتيجي، وهذا يجعل نظريتها للأمن تخضع للتغيير والتجديد والتطور باستمرار، نتيجة لمجاراة ما يحدث من تطورات داخلية أو إقليمية وعالمية تجري ضمن ظروف تاريخية معينة، وما حدث من متغيرات ومعطيات جغرافية وسياسية ناجمة عن التعديلات، وما تغيّر عبر السنين في أدوات تحقيق هذا الأمن؛ لذا فان موضوع الأمن يشكل مصدر قلق دائم للمؤسسة العسكرية الإسرائيلية، وهو ما يمثل بؤرة اهتمام قصوى تسبق أياً من الأولويات الأخرى"(المصري، 2009م: ص 32) .

2- أهداف الأمن القومي الإسرائيلي:

الهدف الرئيس للأمن القومي الإسرائيلي كما قال دافيد بن جوريون -رئيس الوزراء الاسرائيلي الأول- هو: "حماية الدولة والعمل على إقامة إسرائيل الكبرى، وفرض الصلح على العرب، من خلال تحقيق أقصى فعالية لقدرات الدولة، وفي مقدمتها القدرة العسكرية كوسيلة لبلوغ هذا الهدف".

وأما أشكول – احد رؤساء وزراء إسرائيل السابقين – فيرى أن الهدف الأساسي هو: " حماية الدولة والحفاظ عليها مادياَ وروحياَ، ثم تدعيم مستقبلها، وتأمين استمرار وجودها مسألة تحتل مركز الصدارة في عقول الصهيونيين"..ويرى اللواء احتياط (إسرائيل تال) بأن الأهداف القومية "هي العنصر الأساسي الذي يؤثر على نظرية الأمن وعلى وضعها الذاتي، بيد أن هناك عاملاَ آخر لا يقل أهمية عن الأول هو شبكة علاقاتنا بالعالم الغربي والمجموعة الدولية" ويجب أن تكون الرابطة بينهما رابطة استراتيجية تكتيكية.

(http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/)

ومن الأهداف الاستراتيجية لنظرية الأمن القومي الإسرائيلي، انه يسعى الى " تحقيق الغاية القومية من وجود الدولة، وتأكيد الوجود الإسرائيلي وتوفير عناصر أمنه، والارتباط العضوي مع دولة عظمى". (الدجاني، 1998م: ص 59)

3- أهمية الأمن القومي الإسرائيلي:

يعتبر الأمن القومي من أحد أهم الموضوعات في كل دول العالم، أما أهميته بالنسبة إلى إسرائيل فتفوق أهميته أي دولة أخرى..ويقول دان مريدور(وزير شؤون أجهزة الاستخبارات، وعضو في المجلس الوزاري المصغر في حكومة نتنياهو2009)" إن أهميته تتعلق بضمان وجودنا؛ وذلك بسبب الكمية الكبيرة في الموارد التي يحتاجها وتأثيره الكبير على حياتنا، لذا يجب أن يكون العمل الأمني نابعاً من مفهوم عام ورؤية بعيدة الأمد ونظرة متكاملة للمجالات المختلفة، التي تؤثر على الأمن القومي وتتأثر به.. فهو يرى وجوب أن يكون هناك مفهوم أمني تعمل من خلاله، وتستمد منه القوة، والنهج القتالي، والأبحاث والتطوير والميزانية، وباقي العناصر التي يحتاجها هذا العمل". (مريدور، 2009م: ص 45).

ويعتبره (هركابي) بأنه: "مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بسياسة الاستقطاب والدوران في فلك الدولة الكبرى، والإبقاءً على قناة الدعم بشتى أنواعه، وإسرائيل معنية بمواصلة دورها، حارسا أمنيا في المنطقة" (هركابي، 1987م: ص 12)

ويعتبره (بن مئير) أنه: " أحد أهم المركبات والموضوعات في جميع دول العالم، لكن أهميته بالنسبة لإسرائيل على وجه الخصوص، تفوق أهميته في أي دولة أخرى". (بن مائير، 1989م:ص 101) .

ويقول (شمعون بيريز، رئيس وزراء سابق في إسرائيل) فى كتابه "الشرق الأوسط الجديد" حول هذه المسألة: "إن موضوع الأمن القومي لا يمكن اعتباره موضوعاً قابلاً للنقاش أمام أي رئيس حكومة إسرائيلية، إنه موضوع حياة أو موت بالنسبة لنا جميعاً، وعليه فإن النظر للأمن الإسرائيلي يجب أن يتقدم سلم الأولويات، وقبل تنفس الهواء، فبقدر ما نضغط أمنياً على أعدائنا، بقدر ما تتوفر لنا فرص البقاء والوجود".(المصري، 2009م: ص62).

واعتبر (تسفي شور، باحث في الأمن القومي الإسرائيلي)" أن الوضع الدفاعي لدولة إسرائيل يختلف عن وضع معظم دول العالم ، فالتهديد العسكري المستمر منذ إقامة إسرائيل ، من جانب الدول العربية

يضع أمامها مشكلة وجود أساسية ، ويلزم بإقامة قوة عسكرية تكون قوية بما فيه الكفاية لمواجهة هذا التهديد والتصدي له " كما يعتبر أنه " لا توجد دولة في العالم تعتبر مسألة الأمن القومي حيوية لوجودها كما هي لإسرائيل ، حيث أن مسألة الأمن القومي بالنسبة لها ليست مسألة وجود قومي فحسب ، بل هي مسألة حياة أو موت بالنسبة لمواطنيها. (هركابي، وشور، 1987م: ص23).

كما تكمن أهمية نظرية الأمن القومي الإسرائيلي، في انها قد ارتبطت بنظرية الحرب التي تشكل أساس بناء القوات الإسرائيلية، وسياسة تطويرها في جميع فروعها، والتي تتحدد أهدافها ومهامها الاستراتيجية، بما يتوافق مع الأهداف السياسية والعسكرية للدولة، تلك الأهداف، التي توضع في ضوء الاعتبارات الاقتصادية، والجيوبوليتكية، والاجتماعية، التي تشكل محددات القوة "(سالم، 2009/5/31) (pulpit.alwatanvoice.com/content/print/)

4- أسس الأمن القومي الإسرائيلي:

إن الاساس الأول للأمن القومي الإسرائيلي الذي اقام عليه (بن غوريون) مؤسسه الأول فكرته عنه، هو أنه حتى لو انتصرت إسرائيل في الحرب، فإن ذلك لن يكون انتصاراً نهائياً، وهو على الأكثر انتصار في جولة واحدة من جولات كثيرة؛ لأن العرب يملكون أفضلية النوع والكمية، وهم قادرون دوماً على ترميم جيشهم، والخروج إلى جولة أخرى من الحرب، وبالمقابل، لو خسرت إسرائيل في جولة واحدة، فإن ذلك يمكن أن يكون إيذاناً بنهاية طريقها" (شالوم، 1995م) .

وقد نشر معهد ريئوت للتخطيط الإستراتيجي في إسرائيل عام2014م وثيقة تبين الأسس العامة لهذا الأمن القومي، والذي تمثل في النقاط التالية :

– إن دولة إسرائيل هي دولة الشعب اليهودي، وتطبق حقه في تقرير المصير، بالإضافة إلى التزامها في حماية سكانها، وهي ترى نفسها ملجأ بالنسبة لجميع اليهود في العالم.

– إن الحفاظ في هذه الدولة على أغلبية يهودية هو شرط ضروري لوجود إسرائيل كدولة يهودية للشعب اليهودي، رغم أنها دولة ديمقراطية أيضاً.

– إنشاء حلف مع دولة عظمى، والحفاظ على ذلك أمر ضروري؛ كي تغطي إسرائيل من خلاله عدد سكانها القليل مقابل أعدائها، وذلك من أجل أن تتمكن من التأثير على الأحداث في الشرق الأوسط.

– إنشاء منظومة أحلاف استراتيجية في الشرق الأوسط وأطرافه، مثل: القرن الإفريقي، وآسيا الوسطى، والبلقان؛ كي تتمكن من محاصرة القوى التي تواجهها وتشتيتها

– السعي للحصول على شرعية أساسية لوجودها وحدودها، بواسطة قرارات واتفاقيات دولية، بمساعدة المنظمات اليهودية في العالم، والحراك السياسي في الشرق الأوسط هو نتيجة أداء عقلاني لزعمائه.

–المسؤولية الحصرية عن الأمن القومي ملقاة على عاتق مؤسسات الدولة التي تمتلك وحدها المعلومات والقدرات من أجل بلورة توجه أمني قومي وتطبيقه.

– تبني عقيدة الجدار الحديدي، التي تهدف لإحباط مساعي الدول العربية للقضاء على إسرائيل، من خلال تطوير تفوق عسكري حاسم، بواسطة مبدأ الردع من خلال الحسم السريع في ميدان القتال، ومبدأ تقصير مدة الحروب وتمديد مدة وقف إطلاق النار، ومبدأ نقل القتال إلى أراضي الدول العربية، والفصل بين جبهة القتال والجبهة الداخلية، وتطوير تفوق تكنولوجي، والحصول على إنذار مبكر بواسطة الاستخبارات، مما يسمح بتنفيذ عمليات عسكرية استباقية؛ واعتماد نموذج جيش الشعب، وتطوير قدرات إستراتيجية الأسلحة النووية.

– الجيش الإسرائيلي مقاول لتنفيذ مهمات وطنية وبينها مهمات ذات طابع مدني، مثل: استيعاب الهجرة اليهودية، والاستيطان، والتربية والتعليم، وغيرها.

– التهديد المركزي لإسرائيل هو تهديد عسكري، فإن هذا يستوجب تسخير كل موارد (الأمة)، وبما أن الجيش هو المؤسسة المركزية في أجهزة الأمن القومي والحيز العام الإسرائيلي، فإنه يحظى بأفضلية من حيث رصد الموارد البشرية والمالية والزمنية".(www.madarcenter.org/pub-details.)

وبنيت نظرية الأمن الاسرائيلي علي عدة اعتبارات بعضها عسكري مثل :

أ. ضيق رقعة الأرض وصغر حجم الدولة .

ب. قلة عدد السكان نسبيا مع وجود أقليات معادية .

ت. بعدها عن أصدقائها وتعرض خطوط مواصلاتها معهم لردود فعل المتغيرات الدولية .

ث. إحاطتها بدول معادية وغير قابلة لوجودها .

ج. هشاشة اقتصادها القومي واعتمادها علي المساعدات الخارجية .(المصري، 2011م: ص15)

5– ركائز صياغة الأمن القومي الإسرائيلي:

يتم صياغة الأمن القومي على ضوء أربع ركائز أساسية، هي:

أولاً: إدراك التهديدات سواء الخارجية منها، أم الداخلية.

ثانيًا: رسم استراتيجية لتنمية قوى الدولة والحاجة إلى الانطلاق المؤمَّن لها.

ثالثًا: توفير القدرة على مواجهة التهديدات الخارجية والداخلية ببناء القوة المسلحة وقوة الشرطة القادرة على التصدي لهذه التهديدات.

رابعًا: إعداد سيناريوهات واتخاذ إجراءات لمواجهة التهديدات التي تتناسب معها، وتتصاعد تدريجيًّا مع تصاعد التهديد سواء خارجيًّا أم داخليًّا. (www.khayma.com/almoudaress/takafah/)

6- أبعاد الأمن القومي الإسرائيلي: إن شمولية الأمن تعني أن له أبعادًا متعددة، منها:

أولاً: البُعْـــد السياســـي، ويتمثـــل فـــي الحفـــاظ علـــى الكيـــان السياســـي للدولـــة.
ثانيًـــا: البُعْـــد الاقتصـــادي، الـــذي يرمـــي إلـــى تـــوفير المنـــاخ المناســـب للوفـــاء باحتياجـــات الشعب وتوفير سبل التقدم والرفاهية له.
ثالثًـــا: البُعـــد الاجتمـــاعي، الـــذي يرمـــي إلـــى تـــوفير الأمـــن للمـــواطنين بالقـــدر الـــذي يزيـــد مـــن تنمية الشعور بالانتماء والولاء.
رابعًا: البُعْد المعنوي أو الأيديولوجي، الذي يؤمِّن الفكر والمعتقدات ويحافظ على العادات والتقاليد والقيم.
خامسًا: البُعْدالبيئي، الذي يوفِّر التأمين ضد أخطار البيئة خاصة التخلص من النفايات ومسببات التلوث حفاظاًعلى الأمن. (http://www.khayma.com/almoudaress/takafah/)

7- المباديء الأساسية لمفهوم الأمن القومي الإسرائيلي :

وهي تتمثل في مبدأين مركزيين، هما:
- المبـــدا الأول: "جـــيش الشـــعب" (التجنيـــد الإلزامـــي الصـــغير، وجـــيش الاحتيـــاط الكبيـــر).
- المبدا الثاني: ويتمثل في الركائز الثلاث التالية :"مثلث الأمن: "الردع"، و"الإنذار المبكر"، و"الحسم".
- الردع: إن قوة الجيش وتفوقه، والقدرات السبرانية(وسائل الإتصال الإلكترونية) المتطورة لديه، هي التي تمكّنه من الرد على أعدائها.
- الإنذار المبكر: إن القدرات الاستخبارية والتكنولوجية ستمكّن إسرائيل من جمع معلومات كثيرة عن أعدائها، وفي الوقت ذاته ستمنعهم من الوصول لقاعدة بياناتها، مما يشكل إنذاراً فعّالاً بشأن نية أعدائها.
- الحسم : تستخدم إسرائيل قوتها وقدراتها القتالية التي تمنحها قدرات التفوق في المعركة، من خلال اعتمادهـا وسـائل عنـف، وأدوات تقنيـة متقدمـة بهـدف حسـم المعركـة. (عبـاس، 2011م:ص22)

8-عناصر الأمن القومي الإسرائيلي:

يتشكل الأمن القومي الإسرائيلي من عناصر متعددة تؤثر وتتأثر بمعطيات كثيرة بالمجتمع، أهمها:
- التأهب المستمر لإزالة أي تهديد كياني للدولة من جانب العرب، بواسطة قوة إسرائيل العسكرية الذاتية.
- تعبئة الطاقة البشرية في المجتمع الاسرائيلي، وتوزيعها على دوائر الجهاز العسكري الثلاث: (الجيش الدائم، والنظامي، والاحتياط) في العقيدة العسكرية الهجومية، كوسيلة لفرض إنهاء الحروب مع العدو.
- مفهوم الحرب القصيرة، وتفوق اعتبارات الأمن الأساسي على اعتبارات الأمن الجاري.

– ضمان قدرة إسرائيل التقليدية على الصمود، بغض النظر عن إدخال أو عدم إدخال سلاح نووي إلى المنطقة في السنوات المقبلة". (عباس، 2003م: ص 4)

ثانيا: العوامل المؤثرة على نظرية الأمن القومي الإسرائيلي:

1- **الموقع الجغرافي:** يزيد من اهتمام الدول الكبرى بإسرائيل، ما يضيفه عليها موقعها الجغرافي من مزايا، فأرض فلسطين المحتلة تمثل جسراً إستراتيجياً، برياً وبحرياً وجوياً، يربط بين ثلاث قارات، وهي حلقة الوصل بين بحرين بالغي الأهمية (المتوسط والأحمر)، وقد راح بن جوريون يعدد مزايا الموقع فيقول: "إن الأمن يعنى أيضاً غزو البحر والجو، كما يعني الأرض، ويجب أن تتحول إسرائيل إلى قوة بحرية مهمة، وقد أكدت هذه الحاجة تلك المقاطعة الاقتصادية، التي فرضها العرب، وغلق قناة السويس في وجهنا".

وإضافة إلى ما سبق، فموقع (إسرائيل) في قلب الوطن العربي، رغم ما يبدو له من دوافع مباشرة، فإنه يحتوى على مزايا كامنة:

أ) أولها وأخطرها شأناً، تمزيق أوصال هذا الوطن الكبير، وفصل مَشْرِقه عن مغربه، عند نقطة التقائهما في فلسطين.

ب) ما يتيحه الموقع للقوات المسلحة الإسرائيلية، من قدرة على العمل من خطوط داخلية، للانقضاض السريع من قلب الدولة نحو أطرافها الخارجية، شمالاً أو شرقاً أو جنوباً، لتوجيه الضربات الشديدة لأعدائها، في شكل عمليات تعرضية متعاقبة.

هكذا تأثرت نظرية الأمن بالموقع الجغرافي، بالقدر الذي دفعها إلى وضع نظرية محكمة للدفاع الشامل عن إسرائيل، عن طريق شن "الحرب الوقائية"، مع إقلال الفاصل الزمني لنقل الجهود الرئيسية للهجوم، من جبهة إلى أخرى، في أقل وقت ممكن (الوقفة العملياتية)، بسبب إتقان المؤسسة العسكرية الإسرائيلية لأساليب وأدوات المناورة للعمل من خطوط داخلية.

2- **العوامل الاقتصادية:** يشترك الاقتصاد مشاركة عضوية في تحقيق أهداف نظرية الأمن، ويؤدى دوراً أساسياً في توفير التمويل اللازم لبناء القوة المسلحة، وتسليحها وتدريبها وإعاشتها.

ويعتبر اقتصاد إسرائيل، منذ قيامها، اقتصاد حرب، تُوَجّهْ كل طاقاته نحو تطوير آلة الحرب وتوفير مطالبها، وتكريس جميع قدراته لتحقيق الأهداف العسكرية المرسومة، لمراحل التوسع المتتالية. ويعتمد اقتصاد إسرائيل في نموه إلى حد كبير على العون المادي الخارجي، الذي يتدفق عليه، إضافة لفئات الهجرة المتنوعة المتخصصة، التي تتيح لإسرائيل أن تنميّ عدداً من الصناعات الدقيقة والمتقدمة مثل الصناعات الإلكترونية، والصناعات الجوية، والبتروكيماويات.

وقد تزايد هذا الاتجاه كثيراً في أعقاب حرب يونيه 1967، فقد ركزت إسرائيل على ما يسمى "بالصناعات ذات التقنية العالية HighTech"، بتنمية واستغلال القدرات العلمية والتقنية، التي حققت فيها إسرائيل مزايا نسبية.

تأثرت نظرية الأمن الإسرائيلية بمختلف العوامل الاقتصادية، وكان تطلعها إلى حل مشكلة الأراضي الزراعية المحدودة، ومصادر المياه في أنهار اليرموك والليطاني والأردن، و مصادر الخامات والمواد الأولية في الأراضي العربية المتاخمة. وقد انعكست تلك العوامل الاقتصادية، على نظرية الأمن الإسرائيلي، فيما يلي:

أ. ضمان التدفق المستمر للنقد الأجنبي، لتغطية تكاليف الحرب والتنمية الاقتصادية (المعونات– التعويضات – التجارة الخارجية).

ب. تحقيق مستوى مناسب من المخزون الاستراتيجي، في كافة الاحتياجات الرئيسة.

ج. ضغط فترة التعبئة العامة إلى أقل حد ممكن، أو فرضها على مراحل متتالية، واعتبار الحرب الخاطفة ضرورة اقتصادية، تحتم بدء الحرب وإنهاءها في أقصر زمن ممكن.

د. توفير الحماية الكافية لمراكز الإنتاج الاقتصادية الحيوية، بما يكفل استمرار سير العمل فيها بأقصى طاقة، أثناء الطوارئ والحروب، وذلك بنقل الحرب بعيداً عن أرض إسرائيل.

هـ. استغلال الموارد المستولى عليها في الأراضي العربية، بحال احتلالها، لسد النقص الذي يعانيه الاقتصاد منها، ولتغطية نفقات الاحتلال باستنزاف هذه الموارد إلى أقصى حد ممكن.

العوامل العسكرية والتكنولوجية: لمست المؤسسة العسكرية، منذ بدايتها الأولى، مدى حاجتها إلى إقامة قاعدة علمية تكنولوجية في الدولة، ترعى التجديد والابتكار والتطوير في عتاد الحرب، وتشرف على مختلف وسائل الإنتاج، خاصة الأسلحة والذخائر والآلات الدقيقة، من منظور أن الدولة، التي لا تجدد صناعاتها العسكرية، ستتخلف وتفقد قوتها النسبية السابقة. فتطور الأسلحة يغير دائماً من ميزان القوى، ويسبب تغييرات سياسية بعيدة المدى. (http://aviation-arab.net/showthread.php?)

إن ما يفرض قيود على متطلبات الأمن هو الضغوط والتهديدات، سواء الداخلية أو الخارجية، وهي: الضغوطات الخارجية: وتتكون من:"التهديد العسكري الذي تشكله الدول العربية في مواجهة إسرائيل، فمثلاً شكل خروج مصر من دائرة المواجهة التحسن لمصلحة إسرائيل في ميزان القوى مع دول المواجهة.

الضغوطات الداخلية: وتشتمل على عدة مهددات:

1 –القيد الديموغرافي: الكمية القصوى من المقاتلين التي يتم إخراجها من السكان في إسرائيل إلى جانب، الكمية القصوى من القادة والطيارين، فمثلاً في مجال سلاح الجو: عدد الطيارين المقاتلين (من القوات النظامية والاحتياط) يمليه حجم الدفعات السنوية التي يتم تجنيدها، والتآكل سواء القتالي أو الطبي يقيد مدة الخدمة الفعلية للطيار، ويؤدي إجمال هذه العوامل إلى

أن عـــدد الطيـــارين الـــذين تســـتطيع إســـرائيل تـــوفيرهم، يقيـــد حجـــم الســـلاح الجـــوي". (معيان، 1987م: ص 56).

2- القيد الجغرافي: تفرض بنية إسرائيل الجغرافية- الطبوغرافية، حجم القوة، كما أن الأبعاد الصغيرة للدولة، وحدودها البرية والبحرية الطويلة والخاصرة الضيقة، تشكل كلها عائقاً بالنسبة إلى كمية القوة. ويعطي مثالاً بأنه: "لا يمكن أن يقام على أرض إسرائيل أكثر من عدد محدود من المطارات الحربية.

3- قيد الميزانية: تمثل ميزانية الدفاع بصورة كمية الموارد التي تنفقها إسرائيل على الأمن، وتنفق الميزانية كلها تقريباً على بناء القوة العسكرية والاحتفاظ بها ،وعلى تهيؤ الجيش، والأمن الجاري، وعلى الحرب أيضاً. وحجم الميزانية هو، حل وسط بين متطلبات وحاجات الأمن المتأثرة بحجم التهديد، وبين القيود الاقتصادية والديموغرافية والجغرافية التي يتأثر بها بناء القوة. (فروسمان، 1987م: ص 10).

4-القيد الإقتصادي: يتميز الاقتصاد بتفاقم في المجالات الرئيسة الثلاثة المتعلقة بموضوع الدفاع وهي:

- أزمات ثقة متتالية في موضوع ميزانية الدفاع: حين تتعدى إسرائيل حدود القدرة على تخصيص موارد للدفاع، فإنها تصارع على ما هو قائم، ويخلق هذا أزمات ثقة، وصراعات شخصية، ووضعاً من صراعات القوة ، ويكون هناك صعود وهبوط في الموارد المخصصة للدفاع.

- وقـــف التعـــاظم (زيـــادة القـــوة): ســـتنخفض مـــن عـــام إلـــى آخـــر إمكانيـــة إســـرائيل فـــي إيجـــاد مصـــادر ذاتيـــة وتوجيههـــا إلـــى متطلبـــات تزايـــد القـــوة، وســـتتمثل هـــذه الحقيقـــة بأزمـــات في الصناعة العسكرية، وبضغوط ضخمة لزيادة الصادرات العسكرية.

وللخروج من أزمات الميزانية الدفاعية، قد تعود إسرائيل إلى مفهوم نظرية استراتيجية الهجوم الوقائي التي تشدد على مبدأ تركيز القوة عن طريق بناء قدرة هجومية واستخدامها من أجل الحسم، مع تحديد أهداف الحرب، وتبني القوة العسكرية بما يتلائم مع القدرة"(بن غوريون، 1987م: ص 89)

ثالثاً: معادلة الأمن القومي الإسرائيلي:

يناقش بعض القادة والجنرالات العسكريون الأمن القومي الاسرائيلي على شكل معادلة رياضية، ومنهم اللواء الإسرائيلي (أبراهام أيلون) الذي يقول: " على غرار الرابطة بين طرفي المعادلة الرياضية، هناك أيضاً رابطة بين ما تريد الدولة تحقيقه وتأمينه من جهة، وبين قدرتها على إنجاز ذلك من جهة أخرى.

ويجب الإنتباه هنا، إلى أن مكونات طرفي المعادلة الرياضية تكون من المتغيرات الكمية القابلة للقياس، وبالتالي؛ يسهل معالجتها وحسابها، في حين يدخل في مكونات طرفي معادلة الأمن القومي كميات نوعية يصعب قياسها، مما يستدعي تحويلها إلى كميات عددية.

ويمكن وضع صيغة رياضية مبسطة لصياغة معادلة (امن قومي)، بغرض التوضيح، ودون الدخول في التفاصيل الرياضية المعقدة بهذا الخصوص:

قدرة الدولة على إنجاز ما تريده= (ثوابت أمنها القومي ومتغيراته) x (القدرة على التخطيط الاستراتيجي والإرادة السياسية)، ويمكن صياغتها بصورة مفصلة اكثر على النحو التالي:

قدرة الدولة على إنجاز ما تريده= (الثوابت + المتغيرات) x (خطتها الاستراتيجية) x (إرادتها السياسية)، وبصورة أكثر تفصيلاً يمكن صياغة المعادلة:

قدرة الدولة على إنجاز ما تريد = [ثوابث (التاريخ + الجغرافيا + الديموغرافيا+ الثقافة + الهوية الوطنية) +متغيرات (الاقتصاد + التكنولوجيا + القوة العسكرية)] x (الخطة الإستراتيجية) x (الإرادة السياسية).

وقد إستخدم هذا المؤلف إشارة (+) عند الحديث عن الثوابث والمتغيرات، لأن العبرة هنا في تراكمها بحيث يزداد تأثيرها كلما زادت كميتها او تحسنت نوعيتها، وفي حال وجودها فإنها لا تؤثر إلا بقدر توفرها، واستخدم إشارة (x) في باقي المعادلة؛ لأنه كلما كانت الخطة الاستراتيجية أكثر إحكاماً، تضاعفت القدرة على الإستفادة من الثوابث والمتغيرات، وكلما كانت الإرادة السياسية أكبر، تضاعفت حصيلة العلاقة بين الخطة الاستراتيجية والثوابت والمتغيرات، وبالتالي تتضاعف قدرة الدولة على إنجاز ما تريده.

بالمقابل، إذا لم توجد خطة استراتيجية، أو أنها كانت ضعيفة لا تؤدي الغرض، فإنه لن يكون بالإمكان استثمار ثوابث ومتغيرات الأمن القومي، وقد ينخفض أثرهما، كمن يضرب عدداً صحيحاً بكسر عشري، فإن الناتج يكون أقل من العدد الصحيح، وكذا إذا لم تكن الإرادة السياسية جادة وقوية، اما إذا أصاب الخلل كلاً من الخطة الإستراتيجية والإرادة السياسية معاً، فإن الإستفادة من الثوايت والمتغيرات ستهبط إلى مستويات مدنية جداً، وهذا ما يؤكد على أن ما تملكه الدولة من ثوابث ومتغيرات، لن يؤثر في قدرة الدولة على تحقيق ما تريد إلا إذا امتلكت الدولة خطة استراتيجية محكمة، وإرادة سياسية جادة. بقى عامل مهم في معادلة الأمن القومي، وهو من ضرورات عملية تنفيذ معادلة الأمن القومي، ولا يجوز إغفاله؛ لما له من أهمية قصوى في نتائج المعادلة، وهو " الجهوزية"، التي يؤدي توفرها لتحويل " الضعف" إلى " قوة"، ويؤدي غيابها لتحول " القوة" إلى " ضعف"، وهذا ما تفعله الجيوش عند تطبيق " استراتيجية الضربة المفاجئة"، التي يتحقق فيها اعلى مستوى من الجاهزية عند الطرف المهاجم، وأقل مستوى من الجاهزية عند الطرف الآخر، مما قد يترك أثراً كبيراً على نتائج المعركة لصالح الطرف المهاجم، دون النظر إلى ما يمتلكه الطرفان من ثوابت، ومن متغيرات، والتخطيط والإرادة.

ويجب الإشارة هنا إلى أن المتغير الإقتصادي، والتكنولوجي، والعسكري، كعناصر في معادلة الأمن القومي، ترتبط بالعنصر البشري ولا يمكن استثمارها بدونه، بخلاف ثوابت التاريخ والجغرافيا، إذ يمكن للعنصر البشري المؤهل أن يصنع قوة اقتصادية، وتقدماً تكنولوجيا، وأداء عسكرياً مميزاً، حتى لو انطلق من أرضية مدمرة، وهذا ما حدث بالغعل عندما تمكن الإنسان الياباني والإنسان الألماني من تحقيق طفرة في الإقتصاد والتكنولوجيا رغم ما عانته الدولتان من دمار بعد الحرب العالمية الثانية،

بمـــا يعنـــي ان الـــدول ذات الامكانيـــات الضـــعيفة، إذا أرادت أن يكـــون أمنهـــا القـــومي قويـــاً، فعليها الإستثمار في الإنسان. (المغاري، 2013م : ص ص79-81)

رابعاً: الثابت والمتغير في نظرية الأمن القومي الإسرائيلي:

أولاً- الثابت في نظرية الأمن القومي الإسرائيلي:

ثوابت الأمن القومي: هي العناصر التي لا يمكن لإرادة الدولة أن تغيرها على المديين المتوسط والبعيد ضمن المقاييس الموجودة، وبناء على هذا التعريف يمكن القول، إن ثوابت الأمن القومي للدول تنحصر في: التاريخ والجغرافيا والديمغرافيا والثقافة والهوية. (المغاري، 2013م: ص 70)

إن القاعدة الأساسية الثابتة لمجموع نظريات الأمن القومي الإسرائيلي تستند إلى التالي:

- جعل الخيارات العسكرية والسياسية القائمة أمام إسرائيل في ازدياد.
- تحديث القدرة العسكرية والاحتفاظ بحالة التفوق تسليحاً وتنظيماً.
- الحفاظ على القوة الذاتية، وخاصة التعبوية إلى أقصى حد.
- استغلال الموارد بفاعلية.
- القوات الأكثر قابلية للحركة تكون قادرة على حشد اكبر في نقطة الحسم.
- الحفاظ على النوعية مقابل الكمية، ولتحقيق أقصى قدر ممكن في القدرات النوعية -بما يخدم الفكر الاستراتيجي في المدلول العملياتي- التالي: (القدرة على تعبئة الطاقة البشرية تسليحاً وتنظيماً- القدرة على تعبئة الموارد المالية-المستوى التكنولوجي- الخبرة المهنية- الفعالية التنظيمية- المرونة العملياتية في ميدان القتال).

ووفق هذا المنطق يشدد الاستراتيجيون الإسرائيليون على بناء الجيش الإسرائيلي، وإعداده المستمر لخوض أي حرب قادمة، ولذا تبقى الثوابت الأساسية السابقة تشكل إطار نظريات الأمن القومي لإسرائيل. كالاعتماد على الدعم الأمريكي وزيادته لدعم الأمن الإسرائيلي. (عباس، 2003م، ص 89)

- نظرية الردع التي تبنتها إسرائيل في إطار عقيدتها الأمنية؛ بهدف التقليل من احتمالات اندلاع الحرب مع العرب، ودفعهم للتسليم بها كأمر واقع بإقناعهم بأن أية مجابهة معها ستكون باهظة الثمن.
- استراتيجية الحرب الاستباقية، وهي صفة اتسمت بها معظم الحروب التي شنتها إسرائيل ضد العرب، وتشكل أحد أنماط التعبير عن مصداقية الردع.
- مفهوم الحدود الآمنة، وهذا المفهوم يعد وفق هذه الاستراتيجية مفهوماً متغيراً قابلاً للتمديد، بما يتماشى مع متطلبات الأمن الإسرائيلي.

– العمق الاستراتيجي، والذي يعتبر غيابه من التحديات الرئيسة للنظرية الأمنية الإسرائيلية، "نظراً لوضع إسرائيل الجغرافي" (محمود، 2007م: ص 54)

ثانياً– المتغير في نظرية الأمن القومي الإسرائيلي:

متغيرات الأمن القومي: هي العناصر التي يمكن تفعيلها والتأثير فيها في المدى القريب والمتوسط، وهي العناصر التي تعكس مدى قدرة الدولة على استخدام القوى الكامنة فيها، ومن هنا فإن الموارد الإقتصادية، والتقدم العلمي والتكنولوجي، والقوة العسكرية، تعد من بين متغيرات الأمن القومي. (المغاري، 2013م: ص 74)

اهم المتغيرات التي أثرت في نظرية الأمن القومي الإسرائيلي:

لقد لعبت العديد من المتغيرات (الداخلية والخارجية الإسرائيلية) دوراً مهما في بعض المتغيرات الأمنية والعسكرية في نظرية الأمن القومي الإسرائيلي؛ بهدف استغلالها كفرص استراتيجية زمنية، لرفع وتيرة القوة العسكرية الإسرائيلية، بما يتناسب مع المفاهيم العسكرية والأمنية، لكل نظريات الأمن القومي الإسرائيلي.

ومن هذه العوامل التي أثرت كمتغيرات في نظرية الأمن القومي الإسرائيلي:

– ارتفاع المستوى العسكري للجيوش العربية كماً ونوعاً، وظهر هذا المستوى في ازدياد تعداد الفرق خلال المرحلة السابقة خاصة حرب 1973م.

– تقلص العمق الاستراتيجي بعدما أصبحت الأطراف العربية تمتلك صواريخ أرض–أرض، يمكنها أن تصل إلى المراكز الحيوية في (إسرائيل).

– اتفاقية السلام عام 1979م مع مصر، التي أثرت كمتغير في نظريات الأمن القومي الإسرائيلي وخاصة فيما يتعلق بالحدود الأمنية، والمجال الحيوي.(عباس، 2003م: ص 4)

– التحدي الناجم من التطور التكنولوجي: إن ثورة أجهزة الرقابة والسيطرة والإشارة والاستخبارات تلقى عبئاً على عاتق الضباط في مستوى الرتب المتوسطة والدنيا؛ لأنه يترتب عليهم أن يغذوا طوال وقت القتال تلك الأجهزة بالمعلومات". (أيلون، 1986م: ص 17)

خامساً: مستويات الأمن القومي الاسرائيلي:

أولاً: على المستوى الداخلي–المحلي (إسرائيل– فلسطين): يجري استخدام اصطلاح (أمن الدولة) أو (الأمن الداخلي) عادة للإشارة إلى تحقيق الأمن في المستوى الداخلي، ولقد عبأ الإسرائيليون أبناء شعبهم بعقدة الخوف، بإدعاء أن إسرائيل ، تعيش في وسط عربي ينادي "بإلقاء اليهود في البحر، ويتحفز للانقضاض على هذه الدولة الصغيرة في أول فرصة سانحة.

إن إبقاء الإسرائيليين في حالة حرب دائمة، يحل مشكلة عويصة يعاني منها زعماء إسرائيل تتعلق بشرائح الشعب الإسرائيلي المليئة بالتناقضات والتباينات التي تهدد بقاء الدولة فيها لو عم السلام وتلاشى شبح الحرب. ويتعلق المستوى الداخلي بحماية الدولة من التهديدات الداخلية، خاصة تلك المدعومة بقوة خارجية.

ويضع حدود الدولة ذاتها في الاعتبار الأول، والعمل على حماية استقلالها وسيادتها الإقليمية، وسعي الدولة إلى حماية هذا الكيان وما يرتبط به، كشكل نظام الحكم، أو القيم المهمة الواجب حمايتها داخل الدولة، وذلك بالنص عليها صراحة ضمن مجموعة القواعد الأساسية للدولة التي اصطلح على تسميتها بالدستور، أو من خلال مجموعة الإجراءات التي تهدف لحماية الجماعة ذاتها، أو مجسدة في الحكومة من أعدائها في الداخل أو في الخارج، في الحاضر والمستقبل"(عباس، 2003م: ص 62) .

واستراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي المحلي على مستوى العلاقة الثنائية بين فلسطينيين وإسرائيليين تعتمد لدى جميع المخططين الأمنيين الاستراتيجيين في إسرائيل على عدم السماح بوجود قوات غير إسرائيلية داخل الضفة الغربية؛ لأن ذلك يحرم إسرائيل من قدرتها في الدفاع عن نفسها بقوتها الذاتية، كما هو مرسوم في استراتيجيتها الأمنية.وتبرز مدرستان حول تحليل هذا المفهوم.

الأولى: (مدرسة الهضاب) التي تؤيد الانسحاب من الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية، مع الإبقاء على القوات الإسرائيلية على المرتفعات والهضاب داخل الضفة الغربية وتؤيد الانسحاب من المناطق والاحتفاظ بما هو استراتيجي لأمن إسرائيل وتفصل بين مفهوم السيادة، ومفهوم السيطرة الأمنية، حيث تعد الحدود السياسية التي ترسم لدولة إسرائيل مع الفلسطينيين هي حدود للسيادة الإسرائيلية، أما الحدود الآمنة فهي أبعد من ذلك، ويجب أن تشمل الضفة كلها.

والثانية: فتدعى (مدرسة غور الأردن)، والتي ترى ضرورة سيطرة إسرائيل على الحدود الشرقية للأردن (غور الأردن) كعمق استراتيجي، وتؤيد السيطرة على أرض الضفة كلها، ولا تميز بين السيادة والسيطرة العسكرية على هذه المناطق، ولا تفرق بين الحدود السياسية والحدود الأمنية لإسرائيل، إلا أن المدرستين قد اتفقتا على ضرورة عدم الانسحاب الكامل من الضفة الغربية ، والإبقاء على مراكز استيطانية أمنية مهمة فيها؛ لضمان أمن إسرائيل، وعلى ضرورة أن تكون الضفة منزوعة السلاح الثقيل، وأن يوجد فيها مراكز للإنذار المبكر، ومواقع استنفار للجيش الإسرائيلي.

والبدائل لحل إشكالية العمق الاستراتيجي على المستوى المحلي، تتم بجعل الضفة والقطاع منزوع السلاح.(هوروفتيس، 1986م: ص86) .

ثانيا: على الصعيد الخارجي (المحيط العربي): تتمثل دوائر اهتمامات إسرائيل الأمنية والعسكرية والاستراتيجية للمحيط العربي بالنسبة لمستويات نظرية الأمن القومي الإسرائيلي، على مفهوم رسم خريطة استراتيجية للدول العربية، مقسمة إلى دوائر أو مستويات إستراتيجية

مهمة (حيوية)، وتقسّمها الى ثلاث دوائر استراتيجية، إضافه إلى دائرتين (مؤقتتين)، من الدول المحيطة بالوطن العربي والدوائر الرئيسة هي:

الدائرة الأولى والأهم: دائرة وادي النيل، وتقودها مصر.

الدائرة الثانية: دائرة الشام، وتتنافس على قيادتها كل من العراق وسورية.

الدائرة الثالثة: دائرة الخليج العربي، وتشكل المملكة العربية السعودية الدولة المركزية فيها.

وأضاف "اريل شارون"، وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق، دائرتين أخريين إلى الدوائر سالفة الذكر، ترتبطان بالمجال الحيوي لإسرائيل، وبالمفهوم الإسرائيلي لمصادر تهديد أمنها القومي، هما:

الدائرة الإسلامية: وهي الدول الإسلامية النشيطة، خاصة إيران وباكستان ودول آسيا الوسطى.

الدائرة الإفريقية: وهي دائرة دول منابع النيل (شرق ووسط إفريقيا) وكذلك الدول المشرفة أو ذات التأثير على البحر الأحمر.

وتقوم إستراتيجية إسرائيل، بالنسبة للأمن، على عدة أسس:

أ. منع التقارب والتنسيق ما بين الدول، التي تقود هذه الدوائر، وخاصة دائرتي وادي النيل والشام.

ب. محاولة تشجيع عمليات الانشقاق داخل كل دائرة، خاصة دائرة الشام.

ج. تتبني إستراتيجية إسرائيل بالنسبة للدول الإسلامية، على أساس منع أو عرقلة حدوث أي تماس أو تنسيق، بين الدائرة الإسلامية ودائرة الخليج العربي.

د. بالنسبة للدائرة الإفريقية، تعمل إسرائيل على إقامة علاقات وثيقة مع دول منابع النيل الإفريقية، وكذلك الدول المشرفة على جنوب البحر الأحمر، بالقدر التي يمكنها من ممارسة الضغوط على كل من مصر والسودان، بالنسبة لمسألة المياه، بالإضافة لضمان حرية الملاحة في البحر الأحمر.

هـ. منع محاولات التنسيق المصري السعودي، على مستوى دائرتي وادي النيل والخليج العربي"

(المصري، 2011م: ص 89)

سادساً: عناصر القوة والضعف في نظرية الأمن القومي الإسرائيلي:

أولاً: عناصر القوة في نظرية الأمن القومي الإسرائيلي:

1- العنصر الأول تعبئة الاحتياط: إن نظام تعبئة الاحتياط في إسرائيل قلص إلى حد كبير من تأثير الفجوة في عدد السكان على ميزان القوى العسكرية بينها وبين الدول العربية،كما أن الحرص على تحقيق التفوق التكنولوجي على صعيد الوسائل القتالية المستخدمة في الجو والبر والبحر كان أحد نماذج جهد إسرائيل في سد الفجوة على صعيد ميزان القوة الكمي.

2- **العنصر الثاني المهارات المهنية:** إن الاهتمام بتنمية المهارات المهنية يهدف لتحقيق الأداء الأمثل لكيفية استخدام هذه المعدات المتفوقة تقنياً، ويرى تسفي لانير" رئيس جهاز الموساد والشاباك سابقاً" بأنه يمكن عرض "ميزان القوة" بين الفرقاء

المتنازعين في معادلة يتم التعبير فيها عن نسبة القوة من الناحية الكمية، والناحية النوعية والتكنولوجية لأنظمة الأسلحة، وناحية الطاقة البشرية، ومعظم الباحثين في مجال "ميزان القوة" نادراً ما يبحثون في مكونات النوعية التكنولوجية لأنظمة الأسلحة المتوفرة لدى الفرقاء بقدر ما يبحثون في الكمية" (لانير، 1981م: ص 33).

ومن هنا تتبنى إسرائيل مصطلح "مضاعفة القوة" الذي تعتمد عليه إسرائيل في تطبيق سياستها الأمنية، وتعني "أن يبقى تعداد القوات والمعدات القتالية الرئيسة كالطائرات والمدافع والدبابات على ما هو عليه، مع العمل على تغيير تلك المعدات بمعدات نوعية أقدر، وذات قدرات تنفيذية أعلى بشكل يمكنها من تحقيق الإنجاز بشكل مضاعف" .(شارون، 1994م: ص11).

3-العنصر الثالث الطاقة البشرية: فلا يكاد يحظى بأية معالجة، والسبب الأساسي في ذلك الميل نحو تعليق أهمية فائقة على عنصر الكمية، وإهمال هذه العقبة التي تعترض البحث في سياق القوة، وإهمال العناصر غير القابلة للقياس كمياً، وأحد الانعكاسات الخطيرة لهذا الميل يقود لاستنتاج أن السبيل الوحيد أو الأساس المتاح أمام الدولة – التي تريد المحافظة على مكانتها النسبية في سباق القوة– هو عدم التخلف في سباق الكمية".(لا نشستر، ب. ت: ص12).

4-العنصر الرابع القوى التقنية: الجيش الإسرائيلي يتزود بأكثر الأجهزة تطوراً، والتي لها تأثير على نتائج المعركة، وعلى هذا الأساس يتمتع الجيش الإسرائيلي ببعض المزايا الأساسية التي يمكن بها التفوق على قدرة الدول العربية في حالة إمتلاكها كميات كبيرة من أجهزة القياس والرقابة والإشارة والاستخبارات، ومن مزايا التفوق التي يتمتع بها الجيش الإسرائيلي، أن إسرائيل تنتج بنفسها قسماً من أنظمة الذخائر الذكية المتطورة تكنولوجياً، وهي تتمتع بالقدرة على أن تصبح في عداد الدول المتقدمة، التي لها القدرة الذاتية على إنتاج أجهزة وملاءمتها لأغراض القيادة وطبيعتها.(عباس، 2003م: ص 102)

ثانياً: عناصر الضعف في نظرية الأمن القومي الإسرائيلي:

يرى بعض خبراء الاستراتيجية بإسرائيل، أن هناك ثغرات يعاني منها الأمن القومي الإسرائيلي، مثل:

- **عنصر الجيش الإسرائيلي:** قد شهد الجيش تزايداً – كمياً ونوعياً – بعد حرب 1973م، لكنه تعرض لعمليات تقليص كمي كبير، وهذا يؤثر في عدم المحافظة على ضمان نموه النوعي.
- **عنصر الاقتصاد الإسرائيلي:** تعاني إسرائيل أحياناً من حالة جمود اقتصادي؛ مما يجعل هذا الاقتصاد ضعيفاً، ولا يستطيع تحمل أعباء الجيش الإسرائيلي ومتطلباته ، ويؤدي الى تقليص موازنة الدفاع.
- **عنصر الإجماع القومي حول مفهوم الأمن القومي:** وقد ظهر ذلك في الخلاف حول أن الانسحاب من الضفة الغربية يشكل مصدر تهديد عسكري لوجود إسرائيل..والذي يرى "دان هوروفيتش" بأن هذا

الإجماع ضروري؛ لأنه ينسجم مع الفرضية القائلة: "بأن على إسرائيل أن تكون قادرة في كل وضع على الدفاع عن نفسها بقوتها الذاتية في مواجهة كل الدول العربية". (باريف، 1988م: ص22)

وأن حرب لبنان 1982م، وما أثارته من جدل وخلاف، في إسرائيل شكلت أبرز نموذج لما أصاب الإجماع القومي من شروخ، إذ لم تهدف الاستراتيجية الإسرائيلية ببعدها العملياتي آنذاك إلى إحباط تهديد للوجود بواسطة قوة إسرائيل الذاتية، واعتبار إسرائيل دولة وضع راهن" (هركابي، وشور،1987م: ص 30)

- **عنصر توسيع حدود المناطق:** يرى الخبراء أنه قد شكلت المناطق الشاسعة التي تسيطر عليها إسرائيل في أعقاب حرب 1967م ثغرة كبيرة في الأمن القومي، إلى أبعد من الحد الأدنى اللازم لحاجات المحافظة على الأمن القومي اعتماداً على القدرة الدفاعية الذاتية، بدأ الانحسار في الإجماع حول قضايا الأمن فقد نشأت في إسرائيل كما يقول ايلون مشكلة الإجماع الوطني"(هوروفيتش، وبن مائير،1987م: ص 24)

- **العلاقات الأمريكية –الإسرائيلية:** إن أحد المتغيرات الأساسية في الأمن القومي المساعدات الخارجية، ويعتبر ايلون أن المساعدات الخارجية هي بمثابة قوة مستعارة لكونها مرهونة بالاعتماد على الغير، وأنها تتحول من دعم إلى قيود أيضاً"، وبعض الأوساط تذهب للتأكيد على أن العلاقات الأمريكية الإسرائيلية تعيش حالة من الانحسار، وبالتالي لم يعد مضموناً حصول إسرائيل على رأسمال للأمن الإسرائيلي، كما لم تعد هناك مؤيدات للخطوات العسكرية التي يمكن أن تبادر بها إسرائيل كما كان الحال عليه في الماضي القريب.(هوروفيتش، وبن مائير، 1987م: ص 2).

تطور القوة في سياسة الدفاع في الأمن القومي الاسرائيلي :

الاستراتيجية الإسرائيلية الخاصة باستخدام قواتها العسكرية، تقوم على أساس الدفاع عن وجودها، وقد تأثرت استراتيجية إسرائيل بثلاث مناطق خطر، حسب مفهومها الأمني:

أولاً: الأخطار النابعة من دول المواجهة العربية.

ثانياً: الأخطار الناجمة عن تشكيل ائتلافات واسعة، تتضمن دولاً من المنطقة وخارجها.

ثالثاً: الأخطار الناجمة عن عمليات فدائية ضد إسرائيل، أو محاربة اليهود في دول أخرى.

كما تستند إسرائيل في نظريتها الأمنية إلى أساس استخدام قواتها بشكل يقنع العرب بضرورة التخلي عن فكرة استخدام قواتها العسكرية لأجل الحسم السياسي، وإقامة أحزمة أمنية دفاعية كما حدث في جنوب لبنان. (عباس، 2003م: ص 75)

❖ المعالم الأولية للعقيدة الدفاعية لنظرية الأمن القومي الإسرائيلي:

يدور في إسرائيل سجال حول وجود أو عدم وجود نظرية أمن قومي، وقد وضع الجنرال (إسرائيل تال) الأساس النظري حول هذا الموضوع، حيث دعا إلى التمييز بين قدرة الصمود وقدرة الحسم.

وطالب (تال) القيادة السياسية والعسكرية بأن تفهم حقيقة أنه قضي على إسرائيل أن تكون قلة أمام كثرة، وأن القلة لا يمكنها أن تحسم الأمور بوسائل عسكرية، وأن "جل ما يمكنها أن تتطلع إليه هو إحباط أهداف العرب ودفعهم للتخلي عن طريق الحرب".

ويرى (تال) كذلك بأن " التفوق العسكري لا يعبر البتة عن تناسب القوى القومية الشاملة، وإنما هو فقط تفوق عسكري ذو طبيعة مؤقتة، ويقوم على حساب كل الموارد والقوى النفسية القومية، ويؤكد أن نظرية الأمن القومي الإسرائيلي كانت صائبة، وأنها حققت أهدافها، لكنها الآن لا تستجيب لتحديات المستقبل، ومن الضروري أن تتبنى إسرائيل نظرية أمنية متجددة، تكون أكثر واقعية.

ومن الواضح أن نظرية الأمن القومي الجديدة التي يطالب بها (تال) هي نظرية مؤقتة أيضاً، وتنطلق من دوافع النظرية القديمة، مع الأخذ بالاعتبار المستجدات التكنولوجية، وفضلاً عن ذلك فإنها تنطوي على المفارقة نفسها وعنصر المجازفة؛ فهي تحاول مواجهة الأصيل بالمستجد، والكثير بالمختلف، والعميق بالمرتفع إنها محاولة لمواجهة الأشياء بأبعاد أخرى من خارجها، وهذا يجعل دوماً النظريتين القديمة والجديدة تنطلقان من الرؤية ذاتها: وهي إحداث الصدمة لدى الخصم، الصدمة التي تسبب الإرباك، وتدخل الرعب إلى نفسه. وعموماً وبعيداً عن النظريات، ثمة مواقف ملموسة يجب ملاحظتها، وتتعلق بنظرية الأمن القومي الإسرائيلي في ظل المستجدات الميدانية" (تال، 1980م: ص 31)

إن المؤسسة العسكرية الإسرائيلية تدرك وجوب تغيير نظرية الأمن القومي، فجنود الاحتياط –هم العمود الفقري للجيش الإسرائيلي وحربته الحادة– لم يعودوا يتدربون كما في الماضي على الأسلحة الحديثة، وسوف يكون من العسير الاستفادة منهم في المراحل الأولى للمعارك، كما أن الجبهة الداخلية الإسرائيلية المكشوفة أمام الصواريخ العادية باتت تتطلب تطوير أساليب رد فعل جديدة."

ويرون ضرورة الاستناد إلى قليل من وحدات الاحتياطي المتخصصة، إلى جانب الجيش النظامي، بدلاً من قوات الاحتياطي الكبيرة، ولذا يستحيل التخلي عن وحدات الاحتياط، فإن الواجب يقضي بإعادة تنظيمها بشكل مختلف بحيث تغدو مهام هذه الوحدات مختلفة عن مهام الجيش النظامي، وهذا يعني أن القوات النظامية ستكون هي الموكلة بأمر صد هجوم مباغت بمساعدة المروحيات والمدفعية فيما سيدخل الاحتياطي إلى العمل فقط في مرحلة الهجوم المضاد"

ويعتبر خطر الصواريخ هو أحد الأخطار التي تواجه نظرية الأمن الإسرائيلي مستقبلاً، حيث إن امتلاك الدول العربية للصواريخ، وقدرة هذه الصواريخ على تهديد الجبهة الداخلية الإسرائيلية يشكل خطراً كبيراً على نظرية الأمن القومي الإسرائيلي، وإن هذا يفرض، حسب الخبراء الإسرائيليين، إعادة النظر في نوعية التسلح الإسرائيلي، بحيث يكون أفضل مما لدى الجيوش العربية" (سويلم،2000م: ص 22)

لذا يجب على إسرائيل أن تتناول احتمالات الخطر البعيد، مثل التصدي للصواريخ الإيرانية أو العراقية فوق الأردن، أو حتى احتمالات الهجوم المضاد، وهذا ما يبرر حاجة إسرائيل إلى السلام مع جيرانها

والتفاهم على هذه النقاط "، مع ذلك فإن إسرائيل ماضياً وحاضراً، تؤمن بأن العرب، كما يقول (تال): لن يقيموا سلاماً معها نتيجة إقرارهم بحقوق تاريخية لها في المنطقة إنما لأنها تمتلك قوة الردع.

وإذا كانت إسرائيل –كما تقول يديعوت أحرنوت– في نظريتها القديمة قد أمنت الجدار الفولاذي، الذي يضمن عدم إبادتها، فإنها تتطلع الآن إلى الحيلولة دون السماح للعرب من القيام بإمكانية انتزاع مكاسب سياسية أو إقليمية منها عبر التهديد باستخدام القوة العسكرية. وتضيف: أما عن مقومات الردع لإسرائيلي التراكمية، فهي توالي الانتصارات التي حققتها خلال الخمسين سنة من وجودها، وقوة سلاح الجو الإسرائيلي، والقدرة النووية التي تتستر إسرائيل عليها بسياسة الغموض النووي" (عباس، 2010م: ص 88) .

ويرى أليكس فيشمان" محلل الشؤون العسكرية في صحيفة " يديعوت أحرونوت"" أن بعض مقومات الردع هذه قد اهتزت صورتها حيث سلاح الجو يشيخ، وكانت إسرائيل قادرة حتى الآن على تهديد الجبهة الداخلية للأقطار العربية بواسطة ذراعها الطويل، من دون أن تتمكن الدول العربية من تشكيل خطر مماثل على إسرائيل".(أليكس، 1998م: ص 25)

تطور ركائز الأمن القومي الإسرائيلي:

في نيسان/ أبريل 2006، قدم إلى وزير الدفاع آنذاك عمير بيرتس، اقتراح بعقيدة أمنية محدثة أعدته لجنة برئاسة دان مريدور ضمت كلاً من رئيس مجلس الأمن القومي ورئيس جهاز الأمن العام " الشاباك" والمسؤول عن الأمن في وزارة الدفاع ومسؤولين كبار آخرين، وأظهر تقرير اللجنة ان إسرائيل تعيش الأن في زمن تغيرات استراتيجية كبرى وسريعة بينها تغيرات بعيدة المدى، وأوصت اللجنة بإضافة مكون " الدفاع" إلى ثلاثية" الردع، والإنذار المبكر، والحسم" التي تشكل ركائز الأمن القومي الإسرائيلي التقليدي، كما أوصت تحديداً بالتزود بطائرات دون طيار وبتأسيس منظومة الدفاع عن أنظمة الكمبيوتر على المستوى الوطني الشامل، لمنع اختراقها من قبل عناصر معادية.

وجرى لاحقاً توسيع فكرة " الدفاع" لتشمل بالإضافة إلى وسائل الدفاع المدني السلبية، أدوات هجومية محدده، هدفها إحباط الهجمات الصاروخية او الأعمال (الإرهابية) التي هي ما دون التصعيد الشامل. يحتاج الدفاع الناجع والفعال مكانة كبيرة في الحرب السبرانية لأنه يضمن استمرار عمل الأنظمة الحيوية للدولة، كما أن القدرات السبرانية، العالية للدولة تمكنها من الدفاع الناجع عن بناها التحتية الحيوية وهي بذلك تسهم أيضاً في " الدفاع الفاعل".

(برعام، 2013م، http://www.inss.org.il)

التحولات في العقيدة العسكرية لدى الأمن القومي الإسرائيلي:

إن التحولات في العقيدة العسكرية الإسرائيلية لها دلالات سياسية، تنطوي على تحول بالغ الأهمية في السياسة الإسرائيلية تجاه عملية السلام، ولاسيما على المسار الفلسطيني خاصة، وتمثل التحولات تلك في الحد من مشاركة الجيش في المفاوضات مع الفلسطينيين.

تترافق هذه التحولات مع ازدياد تقارير ومؤشرات تدل على إمكانية وقوع مواجهة قريبة بين إسرائيل والدول العربية، وكما جاء في تقرير المخابرات العسكرية الإسرائيلية، أن احتمالات نشوب حرب ازداد بصورة مأساوية بسبب الجمود السياسي في العملية السلمية، ومن المتوقع حدوث مواجهات كبيرة مع الفلسطينيين (وهذه حدثت بالفعل خلال انتفاضة الأقصى).

واما في الوقت الحالي، فتقوم المؤسسة العسكرية الإسرائيلية بعملية مراجعة سريعة للعقيدة العسكرية؛ لأن القوة العسكرية الإسرائيلية يجب أن تكون جاهزة فاعلة في جميع الظروف وفي أي لحظة، حيث يعتقد أن هذه القوة هي التي أثبتت فاعليتها ميدانياً وأقنعت العرب بالجنوح إلى السلام مع إسرائيل. (عباس، 2010م: ص 99)

دلالات تطوير العقيدة الاستراتيجية-العسكرية الإسرائيلية:

دعا الجنرال فيلنان إلى وضع عقيدة استراتيجية وصياغة نظرية أمنية جديدة الأمر الذى لقى استجابة كاملة من القيادات السياسية والعسكرية فى إسرائيل ويمكن تحديد أبرز جوانب الخلل فى العقيدة العسكرية القائمة فيما يلى:

1 . إن استمرار العمل بنظرية وضعت منذ خمسين عاما يعنى تجاهل التطورات المهمة التى حدثت خلال الفترة السابقة.

2 . بناء على هذه النظرية فرضت إسرائيل سيطرتها على الشعب الفلسطينى وحرمته من مسعاه للاحتفاظ بأرضه من أجل توفير حزام أمنى لها ولكن أثبتت تجربة الانتفاضة أنه لا يمكن الاستمرار فى السيطرة على أراضى الشعوب الأخرى.

3. تعرض مفهوم العمق الاستراتيجى لمتغيرات حادة بعد دخول الصواريخ بعيدة المدى لساحات الصراع المسلح وبروز وسائل الإنذار المبكر المتطورة والقائمة على استخدام الأقمار الصناعية والذى يعوض عن الاحتفاظ بالمناطق الأمنية المحتلة من الأراضى العربية وهذا يتطلب التخلى عن المفاهيم الصهيونية القديمة التى تتمسك بالأرض، وبفكرة (أرض إسرائيل).

4 ـ أدى توصل إسرائيل إلى عقد معاهدات واتفاقيات سلام مع الدول المحيطة بها ومع الفلسطينيين إلى زعزعة بعض الأسس المهمة فى النظرية الأمنية الإسرائيلية التى تنص على ضرورة نقل المعركة إلى أرض العدو ولكن لو شن العراق أو إيران مثلا حربا ضد إسرائيل (بالصواريخ) فلن يكون بالإمكان نقل المدرعات الإسرائيلية عبر الأردن أو استخدام المجال الجوى الأردنى لأن ذلك يعد خرقا لمعاهدة السلام معها.

5 ـ قيام عدد من الدول العربية والإسلامية بتطوير أسلحة غير تقليدية مثل العراق وباكستان وإيران سواء فى المجال النووى أو المجال الكيماوى والبيولوجى الأمر الذى سيفقد إسرائيل أهمية احتفاظها بتأثير . الرادع النووى على المدى البعيد.

6 . يرى المراقبون فى إسرائيل أنه من الصعوبة استمرار الاعتماد على قوات الاحتياط فى المجهود الحربى كما تنص النظرية الأمنية القائمة إذ إن رجال الاحتياط يصعب تعاملهم بكفاءة مع المعدات والأجهزة الحديثة التى تتطلبها الحرب.

7 . تتجاهل النظرية القائمة العامل الاقتصادى كعنصر حاسم فى مواجهة الدول العربية مع ما يتطلبه ذلك من بحث مسألة العوائد الاقتصادية للسلام مع العرب.

هكذا أصبح الأمر يتطلب ما أطلقوا عليه . بالثورة الأمنية . التى تستهدف التخلص من عناصر الخلل فى النظرية القائمة و صياغة نظريتها الاستراتيجية من جديد على أسس متطورة للعقيدة العسكرية مع الاحتفاظ ببعض عناصر النظرية القديمة وفقا لاحتياجاتها الأمنية بعد تحديد هذه الاحتياجات ومن أبرز هذه الاحتياجات الردع والإنذار المبكر. (http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial)

معالم العقيدة العسكرية في الأمن القومي الاسرائيلي:

تنظم إسرائيل قواتها المسلحة بما يحقق جميع خيارات القيادة الإسرائيلية على النحو التالي:

- قوة هجومية تعتمد أساساً على القوة الجوية والمدرعات.
- تنظيم وتسليح قواتها البرية بأسلوب يسمح لها بقابلية الحركة والمناورة العملية.
- قوات ذات حجم صغير بصورة دائمة مع نظام تدريب دقيق سريع للاحتياط.
- جهاز استخباري متطور قادر على إعطاء الإنذار المبكر في الوقت المناسب.
- بناء عمق دفاعي من خلال منظومة الدفاع الإقليمي، مع تأمين القدرة القتالية لكل مستوطنة ومدينة.
- قوة بحرية تعتمد على القطع الصغيرة، والسريعة. (https://drabbass.wordpress.com)

أهداف العقيدة العسكرية الإسرائيلية:

استناداً إلى الهدف الشامل لإسرائيل بفرض سيطرتها العسكرية وضعت أهدافاً رئيسةً ثابتة لعقيدتها العسكرية كما يلي:

- التوسع الجغرافي التدريجي.
- الاحتفاظ بقوات مسلحة متفوقة تكون هدفاً ووسيلة.
- الارتباط بالحليف المضمون.
- إضعاف القوات العربية وتدميرها.
- بناء قوة عسكرية هجومية.
- سرعة نقل المعركة إلى خارج الأراضي الفلسطينية التي احتلتها.

.(www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/)

وحسب العقيدة الجديدة، فإن إسرائيل ستقوم ببيع أسلحتها القديمة، وسوف تعتمد على التسلح الإلكتروني على جميع المستويات، والاعتماد على الأقمار الصناعية والتجسس الإلكتروني، وصنع أسلحة صغيرة ذات تكنولوجيا عالية بهدف مواجهة حرب العصابات (مثل القنبلة الذكية)، وتطوير سلاح الغواصات الحاملة للرؤوس النووية للمهمات البعيدة جغرافياً.

وتتمثل الركيزة الجوهرية في عملية تطوير العقيدة العسكرية الإسرائيلية في الحفاظ على التفوق العسكري باعتباره هدفاً في حد ذاته.

ويرتكز تنفيذ هذا المبدأ من الناحية العملية على ضرورة السعي دائماً لبناء قوة ضاربة نوعية، وتحقيق تقدم تكنولوجي للأسلحة، ونظام تعبئة محكم، وسرعة إعداد مسرح العمليات.

(http://www.arabic-military.com/)

سابعاً: جهة صنع القرار في الأمن القومي الإسرائيلي:

في بحث أعده الجنرال احتياط (أفيعيزر يعاري) بتاريخ2006/10/11م بعنوان: " مجلس الأمن القومي أداة اعتراها الصدأ"، قدم اقتراحًا باتباع "نظام جديد" في عمل مجلس الأمن القومي، في صلبه تعزيز مكانة الهيئة الاستشارية للشؤون الأمنية في إسرائيل بواسطة التشريع ضمن تراتبية الحكم القائمة، بما يفضي إلى ارتفاع هذه المكانة في سلم وظائف الحكم، وهو يوضح أن مبنى اتخاذ القرارات الأمنية في قيادة الحكم الإسرائيلي يتكوّن من أربعة مستويات متدرجة.

ويقف في المستوى الأعلى سلطةً – رئيس الحكومة– صاحب النفوذ الأقوى في عملية اتخاذ القرارات، وهو نفوذ يزداد قوة إذا كان هو نفسه وزير الدفاع أيضًا.

وتأتي في المستوى الثاني اللجنة الوزارية للشؤون الأمنية، التي تتحدّد وظيفتها في بلورة مفهوم (نظرية) الأمن والسياسة الأمنية واتخاذ القرارات العملاتية الرئيسة، والشخصية المركزية في هذه اللجنة باستثناء رئيس الحكومة هي وزير الدفاع، لكن ثمة قيمة أحيانًا كبيرة لوزير المالية ووزير الخارجية ووزير الداخلية ووزير الأمن الداخلي.

أمّا المستوى الثالث فهو من نصيب مكتب رئيس الحكومة، والشخصيات الرئيسة هنا هي رئيس المكتب والمستشار السياسي والمستشار الاقتصادي– الاجتماعي والسكرتير العسكري (أمين السرّ).

وفي المستوى الرابع يأتي مجلس الأمن القومي الأدنى سلطةً، باعتباره عنصرًا مساعدًا فقط، ليس محاذيًا لمركز اتخاذ القرار. وبالمقارنة مع مكانة مجالس الأمن القومي في دول أخرى فإن الحكم في إسرائيل يستغني عمليًا عن خدمات المجلس في عملية اتخاذ القرارات في موضوعات الأمن القومي.

وهذه الحكومات بتجاهلها مجلس الأمن القومي، جعلت قدرته على الوفاء بغايته كجهة القيادة العليا في الموضوعات الأمنية القومية إلى جانب رئيس الحكومة واللجنة الوزارية لشؤون الأمن القومي قدرة عقيمة، وأحد مظاهر ذلك مبتذل جداً، فمكاتب مجلس الأمن القومي أُقيمت في رمات هشارون، بعيداً عن نظر رئيس الحكومة. (يعاري، 2006م: ص 19)

خلاصة الفصل الثاني:

إستعرض الباحث في هذا الفصل مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي حيث وجد إن مفاهيم الأمن القومي الإسرائيلي لم تكن دائماً مطابقة تماماً للظروف الحقيقية للصراع، وبالتالي تعرضت لوجود ثغرات بينها وبين الواقع في أوقات متقاربة، ولقد عملت إسرائيل على سد تلك الثغرات من خلال تطوير وتوسيع مفاهيمها الأمنية؛ لتستوعب التغيرات الجارية، ولقد تبين ان مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي رغم اعتماده على مرتكزات أساسية في تعاطيه مع البيئة المحيطة، إلا أنه لم يتصف بالجمود، بل انه مفهوم متحرك واكب السياسة التوسعية والعدوانية التي إنتهجتها إسرائيل، وهو مفهوم يتبدل باستمرار بتبدل الظروف السياسية والعسكرية المحيطة، ومن جهة ثانية فإن مفهوم الأمن الإسرائيلي لا يعني الدفاع عن أرض محددة، بل يتحقق على شكل ردعي يمنع بمعطياته نشوب حرب أخرى، كما يعني أن أمن إسرائيل مطلق، لا يتحقق إلا من خلال سيطرة فعلية على المنطقة، ورفض مطلق لإمكانية أن يصاب الجيش بالهزيمة.

كما تناول الباحث العوامل المؤثرة في نظرية الأمن القومي الإسرائيلي من حيث الموقع الجغرافي والقيد الديموغرافي والعوامل الإقتصادية، ومعادلة الأمن القومي الإسرائيلي التي تربط بين ما تريد الدولة تحقيقه وتأمينه من جهة، وبين قدرتها على إنجاز ذلك من جهة اخرى، وكذلك التطرق لعناصر الثابث والمتغير في نظرية الأمن القومي الإسرائيلي، ومستويات الأمن القومي الإسرائيلي، وعناصر القوة والضعف التي تؤثر على نظرية الأمن القومي الإسرائيلي، وجهة صنع القرار في الأمن القومي الإسرائيلي.

الفصل الثالث

المراحل التاريخية لتطور نظرية الأمن القومي الإسرائيلي

المرحلة الأولى: نظرية (الكتلة الحيوية) من عام (1948– 1956م)

المرحلة الثانية: نظرية (الحرب الإجهاضية) من عام (1956–1967م)

المرحلة الثالثة: نظرية (الحدود الأمنة) من عام (1967– 1973م)

المرحلة الرابعة: نظرية (الحدود المرنة) من عام (1973– 1982م)

المرحلة الخامسة: نظرية (الأحزمة الأمنية) من عام (1982–1991م)

المرحلة السادسة: نظرية (الردع الإنتقامي) من عام (1991–2000م)

المرحلة السابعة: نظرية (الأمن المطلق) من عام (2000– 2006م)

المرحلة الثامنة: نظرية (الحدود المرنة) من عام (2006– 2012م)

تمهيد:

يتناول هذا الفصل عرضاً للمراحل التي مرت بها نظرية الأمن القومي الإسرائيلي، والتي تعكس التغيرات التي طرأت على تطورها، والتي تزايدت الاتجاهات في إسرائيل عموماً، وداخل المؤسسة العسكرية خصوصاً، على ضرورة إعادة النظر بشكل في نظرية الأمن القومي الإسرائيلي، أو على الأقل في تطويرها بشكل يتوافق مع طبيعة المتغيرات التي طرأت على البيئة الأمنية للدولة، لتكون قادرة على مواجهة التحديات الأمنية الجديدة.

المراحل التي مرت بها نظرية الأمن القومي الاسرائيلي:

لقد مر تطور نظرية الأمن القومي الاسرائيلي بعدة مراحل متلاحقة ومتعاقبة، ومن أجل الوقوف على هذه المراحل وتغيرها وتطورها، سوف يتم تناولها وفق مفاصل الحروب التي خاضتها دولة إسرائيل ضد العرب.

والتي قسمها بعض الكتاب والمفكرين والمتخصصين لعدة مراحل، نوردها في هذا الفصل، وفق التالي:

* قسم اللواء (صائب العاجز، 1989م) مراحل تطور نظرية الأمن القومي الإسرائيلي، حسب ما ورد في كتابه "نظرية الأمن القومي الإسرائيلي، وأثره على الأمن القومي العربي"، والتي تم تقسيمها إلى ست مراحل، هي: (المرحلة الأولى: إنشاء إسرائيل عام (1948 – 1949م) ، والمرحلة الثانية: (1949 – 1956م) منذ إنشاء إسرائيل إلى العدوان الثلاثي، والمرحلة الثالثة: من العدوان الثلاثي (1956- 1967م)، والمرحلة الرابعة: من حرب (1967- 1973م)، والمرحلة الخامسة: من حرب (1973 – 1982م)، والمرحلة السادسة: من حرب لبنان (1982- 1988م) الانتفاضة الأولى في الأرض المحتلة " (العاجز، 1989م: ص 45-58)

* واما الدكتور (عادل عامر، 2003م) فقد قسم المراحل في بحثه بعنوان" تطور نظرية الأمن القومي الإسرائيلي" إلى عدة مراحل وفق مفاصل الحرب التي خاضتها إسرائيل ضد العرب إلى: المرحلة الأولي (1948-1967م)، " وسماها: نظرية العمق الاستراتيجي والضربة المضادة الاستباقية"، والمرحلة الثانية (1967- 1973م)، " وسماها: نظرية الحدود الآمنة "، والمرحلة الثالثة (1973- 1982م) " وسماها: نظرية ذريعة الحرب والاستراتيجية الهجومية"، والمرحلة الرابعة من (1982- 2000م) التأكيد علي نظرية وايزمان في ضرب المراكز الرئيسة لدى الخصم.(http://www.f-law.net/law/threads/19077)

* وأما اللواء (موسى الحديد، 2005م) فقد استعرض في ورقته البحثية عن نظرية الأمن القومي الإسرائيلي: تحولات العقيدة العسكرية في ندوة بعنوان "إسرائيل اليوم ومستقبلها حتى العام 2015م" ست

مراحل رافقت عملية تطور نظرية الأمن الإسرائيلي، بدءاً من: مرحلتها الأولى الممتدة خلال أعوام (1897 – 1948م)، والتي سبقت نشوء الكيان الصهيوني بما رافقها من عملية ترسيخ الفكر الصهيوني وإقناع اليهود بالهجرة إلى فلسطين، والحصول على الدعم السياسي والمادي، وامتدت المرحلة الثانية من عام (1948 إلى عام 1967م)، والتي هدفت للحفاظ على الكيان في ظل عدم وجود مواضع طبيعية يرتكز الدفاع عنها، وفقدان العمق الاستراتيجي بسبب صغر المساحة، إضافة إلى التفوق الكمي العربي المعادي، وقد شكل هذان العاملان وضعاً جيوسياسياً غير ملائم لنظرية الأمن الإسرائيلي، ومأزقاً حقيقياً للوجود الإسرائيلي برمته، بينما شهدت المرحلة الثالثة التي امتدت بين عامي (1967م الى 1973م) تثبيتاً لنظرية الحدود الأمنية التي كانت لها مزايا مهمة على المستويين السياسي والاستراتيجي الإسرائيلي، والمرحلة الرابعة الممتدة من عام (1973م حتى عام 1981م) شهدت إعادة نظر في نظرية الحدود الأمنية، ورغم عدم إلغاء هذه النظرية كلياً إلا أنه تم العودة إلى تبني نظرية ذرائع الحرب، وما تتطلب من استراتيجيات عسكرية نابعة من العقيدة التعرضية مع الإصرار على الاحتفاظ بالحدود الأمنية، وشهدت المرحلة الخامسة (1981م – 2001م) المزج بين الحدود الأمنية ونظرية ذرائع الحرب المبنية على عقيدة القتال التعرضية واستراتيجياتها (الضربة الوقائية والضربة الاستباقية ... إلخ)، وتطوير القوة الإسرائيلية بما يتلاءم مع مفهوم هذه النظرية ومتطلباتها، وفي المرحلة السادسة أيلول (سبتمبر) 2001م تبنت إسرائيل نظرية الأمن المطلق التي تعني الحق في الدفاع عن المصالح الإسرائيليه في أي مكان وزمان وبأية إجراءات ووسائل ممكنة، وضد أية أهداف. (http://www.alzaytouna.net/permalink/454)

* واما الدكتور اللواء الأمني (خضر عباس، 2005م)، فقد قسم هذه المراحل في كتابة "الأمن القومي الإسرائيلي، نظريات ومستويات" إلى سبع مراحل، مثل لكل مرحلة؛ بما يقرب من عقد من الزمان، وقد تمثلت المرحلة الأولى من عام (1948- 1956م)، وأما الثانية فمن عام (1956- 1967م)، وأما الثالثة فمن عام (1967- 1973م)، واما الرابعة فمن عام (1973-1982م)، وأما الخامسة من عام (1982- 1991)، واما السادسة فمن عام (1991- 2001م)، واما السابعة فكانت من (2001-2005م). (عباس، 2005: ص 26)

* وأما الدكتور اللواء (محمد المصري، 2008م) فقد قسم هذه المراحل في كتابة "نظرية الأمن القومي الإسرائيلي" إلى اربعة مراحل هي: (المرحلة الأولى: من قيام الدولة وحتى حرب أكتوبر عام 1973م ، والمرحلة الثانية: من حرب أكتوبر عام 1973م وحتى حرب الخليج، والمرحلة الثالثة: من حرب الخليج عام 1990 وحتى انتفاضة الأقصى عام 2000م ، والمرحلة الرابعة: من انتفاضة الأقصى عام 2000 وحتى 2008م" (المصري، 2008م: ص ص 39-73)

* وحسب بحث بعنوان "تطور نظرية الأمن الإسرائيلي" مرت نظرية الأمن الإسرائيلي بمرحلتين رئيستين، منذ نشأة الدولة الإسرائيلية، تميزت كل مرحلة بسمات خاصة، وشملت حرباً أو أكثر، بل إن التطور أتى دائماً عقب الحرب؛ ليعالج العيوب التي ظهرت أثناءها، أو ليتلاءم مع المتغيرات التي نتجت عنها، وقد

تم تقسيم مراحل تطور نظرية الأمن الإسرائيلي إلى: المرحلة الأولى من (1948- 1956م)، وحسب رأي الباحث لم تتبلور فيها نظرية الأمن الإسرائيلي منذ نشأة إسرائيل، وهي الفترة التي شهدت البداية الحقيقية لنشأة المؤسسة العسكرية النظامية، حينما أصدرت الحكومة المؤقتة أمراً بإنشاء جيش الدفاع الإسرائيلي، والثانية من (1956- 1967م)، والثالثة من (1967- 1973م)، والرابعة من (1973- 1982م)، والخامسة من (1982- 1991م)، والسادسة من (1991- 2000م)، والسابعة من (2000- 2009م). (http://aviation-arab.net/showthread.php?t=1532)

*وقد قسم الدكتور هشام المغاري في بحث الدكتوراة بعنوان: المقاومة الفلسطينية وتأثيرها على الأمن القومي الإسرائيلي(1987-2010م)، مراحل تطور نظرية الأمن الإسرائيلي إلى:

المرحلة الأولى (1948-1979م)، وقد مرت هذه المرحلة بمراحل فرعية، كان لكل وحدة منها ما يميزها في الفكر الأمني الإسرائيلي، وامتدت المرحلة الفرعية الأولى (1949- 1956م)، والمرحلة الفرعية الثانية (1956- 1967م)، والمرحلة الفرعية الثالثة(1967- 1973م)، والمرحلة الفرعية الرابعة (1973- 1979م).. واما المرحلة الثانية فتمتد من (1979 – 2010م).

وقد أفاد الباحث هذا الاستعراض السابق لعملية تقسيم مراحل تطور نظرية الأمن الإسرائيلي.. في القيام بالاجتهاد في تقسيم هذه المراحل إلى ثمانية:

المرحلة الأولى وتبدأ من عام (1948- 1956م)، والمرحلة الثانية وتبدأ من عام (1956- 1967م)، والمرحلة الثالثة وتبدأ من عام (1967- 1973م)، والمرحلة الرابعة وتبدأ من عام (1973-1982م)، والمرحلة الخامسة وتبدأ من عام (1982- 1991م)، والمرحلة السادسة وتبدأ من عام (1991- 2000م)، والمرحلة السابعة وتبدأ من عام (2000- 2006م)، والمرحلة الثامنة وتبدأ من عام (2006 – 2012م).

بعد إستعراض التقسيمات السابقة لمراحل تطور نظرية الأمن القومي الإسرائيلي، وإختلاف الباحث مع بعض التقسيمات في بداية المرحلة الأولى، وفي نهاية المرحلة النهائية مع البعض الأخر، وجد الباحث أن تقسيم الدكتور اللواء(خضر عباس) قد اجمل مراحل تطور نظرية الأمن القومي الإسرائيلي بشكل يتوافق مع دراسته، فإسترشد بها وأضاف عليها مراحل جديدة من عام(2005-2012م).

المرحلة الأولى: نظرية (الكتلة الحيوية) ما بين عامي (1948- 1956م):

نظرية الكتلة الحيوية : "هي احدي القدرات الشاملة للدولة، وتستمد قوتها من عنصرين رئيسيين هما :

1- الارض : وهي مساحة الدولة أو الاقليم، ومدي تحضر تلك المساحة، ومدي الاستفادة منها كليا أو جزئيا ، واضافة الي الأهمية الاستراتيجية لتلك الدولة أو الاقليم.

2- السكان : وتعني قوة الدولة الديموجرافية من تعداد ومستوي علمي وثقافي وخصائص نوعية وصحية " ، وبباقي القدرات الشاملة لها (اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وعسكريا)، اضافة إلي عاملين جديدين يلقيان بظلالهما علي تلك النظرية هما :

أ- العامل النووي : وهو ماتسميه اسرائيل " الرادع الاستراتيجي " تجنبا للافصاح المباشر عنه ، فهي لم تقر رسميا بامتلاكها لأسلحة نووية حتي الان .

ب- العامل الاخر : هو توجهات اسرائيل نحو السلام الشامل ، وما لذلك من معطيات جديدة وانعكاسات متعددة علي نظرية الأمن والاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية. (http://www.nile-news.net/?p=5683)

لترسيخ القواعد الأساسية الأولى لنظرية الأمن القومي الإسرائيلي، رسم بن جوريون المعالم الأولى لهذا الأمن، عبر نظريته التي أطلق عليها اسم (الكتلة الحيوية)، مستغلا ما أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في القرار رقم 181، والقاضي بتقسيم فلسطين لدولتين يهودية وعربية" (طعمة، 1975م).

ومن أجل ضمان نظرية الأمن القومي الإسرائيلي منذ مرحلة التأسيس، أصدرت الحكومة أمراً بإنشاء ما يسمى ب(جيش الدفاع الإسرائيلي) في 1948/5/26م، وهو الجيش الذي تكون من دمج جميع المنظمات الإرهابية الصهيونية آنذاك، وقد بلغ تعداد هذا الجيش وقتها نحو 70 ألف مقاتل، وارتبط مفهوم الأمن بالدفاع عن الكيان الجديد" (الجبوري، 2009م: ص 3)

وقد أعلن بن غوريون – رئيس الوزراء الأول – في عام 1948م منذ بداية شن الحرب على أهل فلسطين، عن المرتكزات الاستراتيجية للعمل العسكري الذي يشكل عماد نظرية هذا الأمن القومي، حيث لخص ذلك بالقول: "يجب أن لا نكتفي بالدفاع، بل علينا أن نهاجم في الوقت المناسب، وعلى طول الجبهة، وليس فقط على حدود فلسطين، بل في كل مكان يتواجد فيه العدو". وبهذا المنطق شكل التوسع العدواني أهم ملامح هذه النظرية، وبالتالي "لم تكتفِ الدولة الصهيونية منذ إنشائها بما منحتها إياه المنظمة الدولية وبلا وجه حق من أرض فلسطين، بل عمدت إلى احتلال أجزاء أخرى كبيرة من الدولة العربية المفترضة تحت شعار انها ضرورية لأمن إسرائيل، وعمقها الاستراتيجي"..ونادي أول رئيس وزرائها (بن غوريون) صراحة بأن حدود إسرائيل تكون حيث يقف جنودها، وعليه حدد قادة إسرائيل الأغراض الاستراتيجية لنظرية الأمن في ثلاثة مطالب هي: تحقيق الغاية القومية، وتأكيد الوجود الإسرائيلي وتوفير عناصر آمنة، والارتباط العضوي مع دولة عظمى" (العاجز،1989م: ص 29)

وقد خاض الجيش الإسرائيلي حربة الأولي عام 1948م من منطلقين اساسيين لتحديد عقيدته العسكرية، الأول: غياب الحدود التي يمكن الدفاع عنها نظراً لفقدانه العمق الجغرافي..والثاني: التفوق الكمي للعرب، والتي تمثلت في رفض المؤسسة العسكرية الإسرائيلية تبني استراتيجية الدفاع البحت، واعتماد نظرية الدفاع الهجومي، وفق المبدأ القتالي القائم على استيعاب الضربة الأولي، ثم القيام بالهجوم المضاد، وفق استراتيجية هجومية تقوم على ضرورة نقل الحرب الي اراضي العدو" (أيلون، 1986م).

وقد اعتبر (يوآف غلبر) بأن نظرية الأمن القومي الإسرائيلي الأولى مشتقة من واقع جيوسياسي، ومن معطيات سكانية، وموارد وقدرة امتصاص، وهذه العوامل حددت نظرية الأمن منذ عام 1948م، والتي استندت إلى مبدأين مهمين: المبدأ الأول: نقل الحرب بأسرع وقت إلى أرض العدو، والمبدأ الثاني: تحقيق تفوق جوي بغية حماية القوات البرية والسكان المدنيين من جميع أسلحة العدو. ومنذ حرب 1948م تم رسم الاستراتيجية الأمنية على مبدأ الدفاع، أي المحافظة على الوضع الراهن، وردع الطرف الآخر عن الحرب، ولكن في المستوى التكتيكي عند اقتضاء الأمر، توجد لدى هذه الاستراتيجية نظرية عسكرية هجومية، بنقل الحرب إلى أرض الأعداء، وشن هجوم مسبق بقدر الإمكان"(العاجز، 1989م: ص 49).

إن الخلفية التي شكلت المفهوم المهيمن على نظرية الأمن القومي الإسرائيلي بعد حرب 1948م، تميل إلى اعتبار أن إسرائيل تعيش في حالة تهديد وجودي أو كياني بشكل حقيقي؛ لأن هوامشها الأمنية ضيقة جداً نتيجة الدونية من الناحية الكمية، سواء على صعيد السكان أو الموارد، مما يعني أنها تعيش في استنفار دائم لحرب محتملة في أي وقت، وبالتالي هي في حالة تأهب دائم مستمر.. وقد جرت صياغة هذه النظرية في كتابات (بن غوريون) في عدة مبادئ، منها: (التفوق التكنولوجي والاقتصادي- جودة الوسائل التقليدية، وشكل الردع النووي- تحصين مناعة قومية تعتمد على الهجرة اليهودية لإسرائيل والتواصل مع الشعب اليهودي في الشتات-بناء جيش الشعب (التجنيد الإلزامي وجيش الاحتياط)- اعتماد مثلث الأمن المعتمد على المفاهيم الثلاثة (الردع والإنذار المبكر والحسم) الحفاظ على المستوطنات كنواة لقوة عسكرية دفاعية- فرض الأمر الواقع بالعنف والعدوان عبر (الدفاع الذاتي-الردع-الحرب الوقائية-الهجوم المسبق المضاد- بناء توازن القوى بين إسرائيل والعرب". (مقاتل من الصحراء، 2012 م)www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6

قد كان للجنرال (يجئال يادين) نائب رئيس الأركان ورئيس شعبة العمليات برئاسة الأركان الإسرائيلية، في حرب 1948م، دورٌ بارزٌ في بناء بعض جوانب هذه النظرية، بالنسبة إلى مبدأ (الجيش العامل الصغير، والجيش الاحتياطي الكبير، وأسلوب الاقتراب غير المباشر، كأسلوب استراتيجي ملائم في تنفيذ العمليات العسكرية الإسرائيلية، المستندة إلى مبدأ الحرب الخاطفة، ومبدأ الاقتصاد في القوى لأقصى حد ممكن) ثم أرسى قواعد وآليات نظرية الأمن الإسرائيلي، واعتمد في ذلك على عدة مبادئ: (التحول من الدفاع إلى الهجوم، وامتلاك زمام المبادرة، والقيام بالفعل دون الاقتصار على رد الفعل، والاعتماد على الطيران ووضعه على رأس الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية". (مقاتل من الصحراء، 2009م) www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6

وقد وضع (دايان) قواعد بناء نظرية الأمن القومي الإسرائيلي، وحدد وسائله، واعتمد في ذلك على مبادئ منها: (التحول من الدفاع إلى الهجوم، امتلاك زمام المبادرة، القيام بالفعل وعدم الاقتصار على رد الفعل، التحول من الاعتماد على القوات البرية للقوة الجوية في الهجوم والدفاع..إلخ) (الجبوري، 2009م: ص 4).

وأوضح الجنرال (ياريف) جزءاً مهماً من النظرية المتمثل في جدلية العلاقة بين انعدام العمق الاستراتيجي وتبني استراتيجية الضربة المضادة الاستباقية، فقال: "إن العمق الاستراتيجي هو عامل لا نستطيع معه تحاشي التهديدات الأمنية بالدفاع فقط، إذ من الحيوي لنا عدم السماح بذلك مطلقا، وعلينا بسرعة وبقدر الإمكان النفاذ إلي أراضي العدو، وليس القصد هنا هو شن الحرب الوقائية، بل استباق العدو بشن هجوم عليه عندما تؤكد الدلائل أنه ينوي شن هجوم علينا، وعن طريق العمل الهجومي نكسب ما لا نستطيع كسبه عن طرق استغلال رقعة ما من مجالنا، مما يعني توسيع العمق" (فهمي،1999م: ص 101)

وقد اعتمدت هذه المرحلة على تعميم مبدأ الردع الذي " يعتبر واحداً من أهم الأسس التي بنت إسرائيل عليها النظرية الأمنية الإسرائيلية منذ نشأتها، وقد طورت إسرائيل (بعد فشلها في العدوان الثلاثي) نظريتها الأمنية باتجاه تعزيز عملياتها الردعية، معتمدة على سلاحها الاستخباري من جهة، وسلاحها الجوي والمدرع من جهة أخرى، وكانت تتذرع بأوهى الأسباب؛ لتنفيذ عمليات ردعية مختلفة، من اغتيال للأفراد، وتهجير للأهالي، وطرد السكان، وتدمير القرى والمؤسسات، ولم تنتهج في الأعمال الردعية أسلوباً واحداً، أو متدرجاً، بل كانت تعمد إلى اختيار الهدف الملائم في الظروف المرئية ولغاية محدودية"(ألون، وآخرون،1989م: ص 12)

المرحلة الثانية: نظرية (الحرب الإجهاضية) ما بين عامي (1956- 1967م)

نظرية الحرب الإجهاضية:_تقوم هذه النظرية الأمنية على أساس الاستراتيجية الهجومية، المرتكزة على الهجوم المضاد والمسبق، أو الحرب الاستباقية، ونقل الحرب الى أرض العدو، مع المناورة بالخطوط الداخلية نظراً إلى ضيق رقعة الدولة، وسهولة انتقال الجيش فيها من جهة إلى أخرى، وقد طبق ذلك في العدوان الثلاثي (عملية قادش) في عام 1956م، واضيف إلى هذين المبدأين مبدأ ثالث هو مبدأ اعتماد السند الخارجي، حيث كان السند الخارجي وما زال، الحصن المنيع، لأمن إسرائيل الخارجي". (رابين، 1988م: ص 57)

شكل العدوان الثلاثي على مصر بداية هذه المرحلة، حيث اتفق الكيان الإسرائيلي مع بريطانية وفرنسا على توجيه ضربة لمصر، تؤدي إلى احتلال إسرائيلي لسيناء، والاحتلال البريطاني الفرنسي لقناة السويس، وقد بنيت هذه الخطة التي وقعت عليها الأطراف الثلاثة في (سيغر– قرب باريس) في 23 أكتوبر من عام 1956م، على أن تبدأ القوات الإسرائيلية بشن هجوم واسع في 29 أكتوبر بهدف الوصول إلى قناة السويس، ثم تقوم بريطانيا وفرنسا بإصدار إنذار مشترك في اليوم التالي يطالب القوات المصرية والإسرائيلية بالانسحاب مسافة عشرة أميال (16كم) عن جانبي القناة، وسماح مصر لبريطانيا وفرنسا باحتلال مؤقت لعدد من النقاط الرئيسة، بحجة حماية الملاحة الدولية". (الكيلاني، 1968م: ص 192)

وقد اعتبر زعماء اسرائيل " أن الحرب إذا ما وقعت ينبغي استغلالها من أجل توسيع الحدود الى ما وراء تلك التي عُينت في قرار التقسيم". (ألون، وأخرون، 1983م)

وقد اعتمدت نظرية الأمن القومي الإسرائيلي في هذه المرحلة على مبدأ (الحرب الاستباقية) والذي كان من أبرز المنادين به (ايجال ألون، وهو وزير الخارجية في عام 1973م)، والذي يعني مبادأة اسرائيل بالهجوم.(أحمد، 1986م: ص 126)

وقد رأت إسرائيل في (العدوان الثلاثي) الحل في إعادة المتنفس الحيوي لها، وفتح القناة للملاحة، وإسقاط النظام المصري، ولكن تبين: " بأن عدم التكافؤ العددي والجغرافي بينها وبين العرب لن يسمح لها بانتصار دائم مستمر وبالعكس فإن أي انتصار مضاد سيؤدي إلى تصفيتها، لذا كان الهدف الإسرائيلي من الحرب منع الدول العربية من تهديد وجودها، ولتحقيق هذا الهدف تبنت إسرائيل استراتيجية تمنع العرب من المبادأة بشن أي هجوم عليها، وذلك بالمبادرة بتدمير القدرة الهجومية العربية التي تمثل الخطر المحتمل، والسبيل الوحيد للوصول لهذين الهدفين يضطر إسرائيل الاعتماد على مبدأ الحرب الوقائية الاستباقية، ونقل الحرب إلى أرض العدو، والردع، ثم المناورة الخارجية، واعتماد السند الخارجي"(كماري، 1983م: ص 59)

وعندما تولي ديان رئاسة هيئة الأركان في منتصف الخمسينات، جرى التوسع في الاستراتيجية الهجومية بتبني صيغة جديدة عبر عنها ايجال آلون بالضربة المضادة الاستباقية، وقد وضح ياريف جدلية العلاقة بين انعدام العمق الاستراتيجي وتبني استراتيجية الضربة المضادة الاستباقية بقوله: "إن العمق الاستراتيجي هو عامل لا نستطيع معه تحاشي التهديدات الأمنية بالدفاع فقط؛ إذ من الحيوي لنا بسرعة وبقدر الإمكان، نقل المعركة إلي أراضي العدو، وليس القصد هنا هو شن الحرب الوقائية، بل استباق العدو بشن هجوم عليه، عندما تؤكد الدلائل أنه ينوي شن الهجوم علينا، وفقط عن طريق العمل الهجومي زميناً، نكسب ما لا نستطيع كسبه عن طرق استغلال رقعة ما من مجالنا، وهذا يعني توسيع العمق" (ياريف، 1980م: ص 28)

وبنظرة تحليلية إلى هذا المبدأ نرى بأنه يتألف من:

أولاً: من النظرية بشكلها الخام، والتي تقوم على الضربة الأولى أي اتخاذ الخطوة العملياتية الأولي والمبادره بالهجوم والمفاجأة، من أجل تحطيم قوات العدو العسكرية، واحتلال أراضيه، وحجب المبادرة عنه، وانتقاء المكان والزمان والأسلوب المناسب لإسرائيل (الطرف البادىء).

ثانيا: وتضاف إلى الضربة الأولى نظرية الحرب الاستباقية، أي استباق التحركات العربية و القيام بضرب الحشود العربية قبل أن تتحرك أو تتخذ المواقع التي يمكن لها أن تنطلق منها نحو إسرائيل . وأكد العميد (إسرائيل تال) المبدأ بقوله: إن على إسرائيل القيام بهجوم استباقي في حال تمركز حشود عربية عدائية علي الحدود الإسرائيلية ، وتقوم هذه النظرية على افتراض ضرورة الهجوم الإسرائيلي في حال انتشار القوات العربية بشكل عدائي.

(http://www.albayan.ae/our-homes/1146638218702-2006-05-17)

ثالثاً: وتشمل الحرب الاستباقية نظرية (الهجوم المضاد الاستباقي) وهي نظرية فلسفها (ايغال آلون) في منتصف الستينات نتيجة لدروس حملة السويس(حرب 1956م) وقد عرفها (بأنها مبادرة عملياتية إسرائيلية تتخذ ضد الحشود العدائية، و تستهدف احتلال مواقع ذات شأن أمني حيوي عند العدو، في وقت يقوم فيه العدو بحشد قواته لكن قبل قيامه عملياً بتنفيذ هجومه) وأدخل الباحث العسكري الصهيوني (ادوارد لوتفاك) تلطيفاً آخر على النظرية حيث عرفها بأنها: مبادرة تقوم بها القوات الإسرائيلية عندما يدخل الهجوم العربي مرحله التنفيذ، وهي لا تختلف كثيراً عن مرحله الحشد التي تحدث عنها (آلون).

http://www.7aifa.com/vb/showthread.php

رابعاً: ويمكن إضافة صياغة أخرى للحرب الاستباقية بحيث تصبح حرباً وقائية. والفارق الأساسي أن الاستباق يفترض وجود تحرك عربي عدائي، بينما الوقاية تشمل ليس التحرك الفعلي فحسب بل النوايا أيضاً. وتستهدف الحرب الوقائية القوي العربية الكامنة، وكذلك بمنع قيام أي وضع أمني سلبي بالنسبة لإسرائيل". (أغا والخالدي وجعفر، 1982م: ص ص 11-12).

وقد كان من أهم مبادئ النظرية في هذه المرحلة (زيادة قوات الاحتياط وتنمية قدراتها والسرعه والكفاءة في نظام التعبئة، واهتمام بوسائل الإتصال والقيادة والسيطرة والتأكيد على قاعدة عدم خسارة المعركة الأولى في أي حرب خشية خسارة الحرب كلها أو نقل الحرب الى داخل فلسطين المحتلة) وقد أفرزت هذه المبادئ زيادة التعاون والتنسيق بين مختلف الجهات، وتطوير مفاهيم التطويق والإحاطة وحشد الجهد وتركيز الهجوم على جبهة ضيقة لزيادة القدرة على الإختراق واللجوء إلى تنمية القدرات النووية" (الفاعوري، 2011م: ص 68)

ويعتبر (إيغال الون) من أبرز القائلين باعتماد (الحرب الإجهاضية، أو الاستباقية)، بأن يبادر هو بالهجوم، وقد حددت عدة احتمالات تجعل من حق إسرائيل، بل وتفرض عليها أن تدخل الحرب وهذه الاحتمالات هي:

1-إذا احتشدت قوات هجومية تشكل خطراً على إسرائيل، واتضح أن العدو يعد لهجوم جوي مفاجئ، على قواعد اسرائيل الجوية.

2- وإذا وقع هجوم جوي مهما كان محلياً على منشآتنا الذرية، ومؤسساتنا العلمية.

3- وإذا واصلت أعمال حرب العصابات، إلى درجة لا تستطيع معها عمليات الدفاع الإيجابي والانتقام، (أي الردع) أن تتصدى لها، ويرى أن تحقيق واحدة من هذه الحالات الست، يعطي إسرائيل الحق في الدخول إلى حرب دفاعية، بالوسائل وفي المسارح والأوقات التي تحددها إسرائيل، وكانت إسرائيل قد أعدت في خلال هذه الفترة العدة السياسية والاجتماعية والعسكرية اللازمة لتنفيذ هذه الحرب بنجاح، وهذه العدة هي: جيش حديث مدرب، أساسه الطيران والمدرعات والمظليون، وهم يشكلون القوى الضاربة في هذا الجيش، وجهاز استخبارات متميز ناجح، وأجهزة حديثة متطورة للإنذار المبكر، ونظام متطور للدفاع الإقليمي، ونظام متطور للتعبئة، واستنفار للاحتياط، وسياسة خارجية تواكب التطورات الدولية؛ لكي تتمكن من استخدامها بكفاءة" .(ألون، وآخرون، 1989م: ص 12)

ولم تشهد النظرية الامنية الاسرائيلية بعد العدوان الثلاثي، أي تغيير مهم، فهي قد استندت لمبدأين: الأول: نقل الحرب في أسرع وقت لأرض العدو. وهو مفهوم تغيرت دلالته في أوائل الخمسينات، إلى أن تحول إلى حرب وقائية. والمبدأ الثاني: تحقيق تفوق جوي بغية حماية القوات البرية والسكان المدنيين،خاصة من طيران العدو. ومن هذين المبدأين انبثق الجيش (قوات نظامية بخدمة إلزامية، واحتياط يستدعى عند الحاجة).

المرحلة الثالثة: نظرية الحدود الآمنة (العمق الجغرافي) ما بين عامي (1967-1973م):

نظرية الحدود الآمنة: هي نظرية وُضعت أُسسها قبل 1967م، لكنها تبلورت بعد حرب 1967م، وقد شرحها "آبا إيبان" وزير الخارجية آنذاك، بأنها نظرية تقوم على حدود يمكن الدفاع عنها، دون اللجوء إلى حرب وقائية، ويُلاحَظ في هذه النظرية غلبة المكان على الزمان بشكل تام، إذ يُنظَر للشعب العربي باعتبار أنه يجب القضاء عليه تماماً أو تهميشه، فنظرية الحدود الآمنة إعلان عن نهاية التاريخ (العربي). ويعرف المنظرون الإسرائيليون الحدود الآمنة بأنها: الحدود التي تردع العرب عن شن حرب، وتكون قوية بما يكفي لصدهم إذا ما قاموا بالهجوم، وتعطي دولة إسرائيل عمقاً استراتيجياً يؤمن لها المناورة ويضمن سلامة المناطق الحيوية والآهلة بالسكان" (أبو شرخ، 2011م: ص 3).

إن دولة إسرائيل كدوله توسعية لم تكتف بمساحة الأرض التي اقتطعتها من فلسطين في حرب 1948م، بل كانت دوما ترغب في المزيد من التوسع لفتح الباب أمام الهجرة والاستيطان اليهودي، كما لم تفقد

الشعور بعدم الأمان في حدودها مع البلدان العربية التي يبلغ طولها 981 كيلومتراً، حيث كانت بعض المدن الساحلية تبعد حوالي 15 كيلومتراً عن الحدود مع الضفة الغربية- مما يسهل ضرب العمق الإسرائيلي" (الكيلاني، 1984م: ص 226)

وقد كانت حرب 1967م هي الفرصة السانحة لإسرائيل لبناء حدود جديدة تكون بمثابة حدود آمنة لها، ولذا شددت قبيل اندلاع الحرب على ناحيتين للحرب، أولهما: إيجاد خطوط دفاعية مثالية جغرافية على طول خطوط المجابهة مع الجيوش العربية، وثانيتهما امتلاك فترة مطولة من الإنذار المبكر، وخاصة بالنسبة للجبهة الجنوبية في شبه جزيرة سيناء، وقد نجم عن هذا الوضع الجديد تبنّي (إسرائيل) "نظرية الحدود الأمنية"، لحرصها على إيجاد مسوغ تبرر بواسطته الاحتفاظ بالأراضي المحتلة، تحقيقاً لنظرية العمق الاستراتيجي المطلوب تحقيقها للأمن، لذلك فإن المبدأ الأمني القديم الداعي إلى "نقل الحرب إلى أراضي العدو" لم يعد ملزماً بالنسبة للجيش الإسرائيلي"(المصري، 2009م: ص 34).

وقد اعتبر (آبا إيبان، وهو اوبري إيبان، دبلوماسي وسياسي إسرائيلي) ان هذه النظرية "تقوم على حدود يمكن الدفاع عنها دون اللجوء إلى حرب وقائية"، ويلاحظ في هذه النظرية غلبة المكان على الزمان بشكل تام، أما (ايجال آلون) فيعرف الحدود الآمنة بأنها "الحدود السياسية التي تعتمد على عمق جغرافي، وعلى حواجز طبيعية كالحواجز المائية والجبلية و الصحراوية والممرات الضيقة، التي تحول دون تقدم القوات البرية الآلية، إذ إنها تؤمن من ناحية بإتخاذ ترتيبات تحذيرية مسبقة ناجعة ضد اقتراب مقاتلات معادية، وتستغل من ناحية ثانية لإنشاء قواعد مريحة لهجوم معاكس. واضاف: "أن حدود إسرائيل السياسية يجب أن تكون حدوداً آمنه من الناحية الاستراتيجية" وقد اعتمدت هذه النظرية على ضرورة أن تكون قائمة على أساس طوبوغرافي سليم يتكون من عوائق طبيعية قادرة على مقاومة جيش بري حديث، وبصورة أوضح، يجب أن يكون للبلاد عمق استراتيجي يوفر لها الرد المناسب علي أي خرق يمكن أن يشكل أمراً واقعاً حربياً بواسطة جيوش أو طائرات أو صواريخ معادية، كما يجب أن يوفر لها نظاماً بالغ الرقي للإنذار المبكر ضد اقتراب الطائرات المعادية " (الون، 1970م: ص ص 162-236).

وهذه المرحلة هدفت تثبيت نظرية الحدود الآمنة (العمق الجغرافي) المستنده على الاحتفاظ بالأرض التي تم احتلالها في حرب 1967م، والتي تستمد من طبيعة المشروع الصهيوني الاستيطاني المبني على نظرية الاحتلال للأرض، وإحلال فيها كتل بشرية يهودية محل السكان الأصليين عبر العنف والقوة العسكرية وخلق الحقائق الاقتصادية والسياسية والاستيطانية والأمنية على الواقع".(شعبان، 1999م) .

وقد ورد تعبير الحدود الآمنة في قرار مجلس الأمن رقم 242 في تشرين الثاني- نوفمبر 1967م، الذي تعرض للحدود في المنطقة العربية بتأكيده إن إقامة السلام العادل والدائم تقتضي حق دول المنطقة ومن بينها إسرائيل، في الحياة في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها متحررة من أعمال العنف والتهديد بها" (الكيالي، 2013م: ص 164)

وقد أضاف اسحق رابين– رئيس الأركان الإسرائيلي آنذاك– الأسباب العملية للحرب في تقرير قدمه للكنيست في مايو / أيار 1967م ومنها:

1 – لا تستطيع إسرائيل الاحتفاظ بقواتها مستنفره على الحدود لمدة طويلة.

2 – بدأت معنويات السكان بالتدهور.

3 – يستطيع العرب التوسع في التسلح أكثر من القدرة الإسرائيلية.

4 – لا تزال الدول العربية غير مستعدة استراتيجياً، وهذه فرصة يجب اغتنامها.

5– إذ لم تبدأ إسرائيل حرباً خاطفة الآن، فإنها ستواجه حرباً طويلة الأمد و تمزقاً لا قبل لها به.

6 – إذا لم تبدأ إسرائيل الحرب الآن خارج حدودها وبخاصة في صحراء سيناء، فإن أرض إسرائيل ستكون ميداناً لتلك الحرب" (الكيلاني، 1968م: ص 291)

وقد لخص العقيد ايلون –أحد المنظرين الاستراتيجيين في الجيش الإسرائيلي– أهداف حرب 1967م في هدفين رئيسين، أولهما: إزالة التهديد عن سكان إسرائيل على امتداد حدودها، وفتح مضائق تيران، وتدمير الجيش المصري، وثانيهما: تدمير الجيش السوري والأردني إذا اقتضت الضرورة، واحتلال اراضٍ جديدة (دون أن يحدد موقع هذه الأراضي وحجمها باستثناء شرق سيناء وقطاع غزة)" (الون،1970م: ص 12)

إن حرب عام 1967م أعطت لإسرائيل " العمق الاستراتيجي" المناسب الذي يمكنها من حماية مصالحها الحيوية.. حيث أصبحت خطوط وقف إطلاق النار الجديدة أكثر بعداً عن مراكز الدولة الحيوية، بخلاف ما كان عليه الأمر بعد هدنة 1949م، ووفر لها أيضاً متسعاً من الوقت للإنذار المبكر ضد أي هجوم محتمل من أراضي الدول العربية المجاورة، وقدرة أكبر على امتصاص الضربة الأولى، والقيام بهجوم مضاد" (ليفتا، 1990م: ص 85) .

وهكذا اقتنعت إسرائيل بأنها في وضع يسمح لها بإنزال الهزيمة العسكرية بالجيوش العربية داخل الأراضي المحتله دون الحاجة إلى نقل المعركة إلى أرض العدو". (أغا، وآخرون، 1982م: ص 20).

إن انتصار 1967م وتبني نظرية الحدود الآمنة دفعها إلى اعتماد استراتيجية الدفاع الثابت المرن مع استراتيجية الردع، وبناء على نتائج الحرب تبنت إسرائيل في هذه المرحلة استراتيجية دفاعية تقوم على مبدأ الردع والدفاع؛ لكون خطوط وقف إطلاق النار الجديدة وفرت لها متطلبات القدرة على امتصاص الضربة الأولى من خلال العمق الاستراتيجي الجديد، وأكد (ايجال آلون) أن الأمر الوحيد الذي تحتاج إسرائيل الى تبنيه بعد حرب حزيران 1967م إلى جانب الحدود الأمنة هو مبدأ الردع والدفاع" (عطايا، 1998م: ص 38) .

ويرى الخبراء بأنه أصبح (لنظرية الحدود الآمنة) مزايا واضحة، على (نظرية الضربة المضادة الاستباقية) كرد إسرائيلي على مشكلة العمق الاستراتيجي، حيث أعفت إسرائيل من العواقب السياسية بالتعرض للاتهام بالعدوان في حال البدء بالحرب، وفتحت الطريق أمام تطبيق استراتيجية الردع دون الحاجة إلى

اختيار فعاليته بواسطة ذرائع الحرب، كما قلصت من احتمالات إقدام العرب على المبادرة إلى شن هجوم علي إسرائيل علي أمل إحراز للحسم قبل تعبئة الاحتياط.

والحدود الأمنة –من وجهة نظر (الون) تعمل على تحقيق ثلاثة أهداف، هي: ""الوصول إلى اتفاقيات سلام تأخذ بعين الاعتبار المصالح الأمنية الإسرائيلية، وجود إسرائيلي (مدني وعسكري) ضمن عمق استراتيجي يمكن الدفاع عنه، الحفاظ على الروابط التاريخية للشعب اليهودي في المنطقة". (الون، 1970م: ص ص 158–161).

ويرى المسيري بان هذه النظرية ظلت – رغم فشلها– فيما بعد تحتل في الاستراتيجية الإسرائلية مركزاً مهماً باعتبارها التبرير الوحيد لاحتفاظ إسرائيل بالأراضي المحتلة.. ويبدو أن هذه النظرية أصبحت جزءاً من الاستراتيجية السياسية أكثر من كونها جزءاً من العقيدة العسكرية، فقد تحولت" الحدود الجغرافية" الآمنة إلى "حدود سياسية" آمنة، فأصبح من المهم لأمن إسرائيل أن تتدخل في شأن كل بلد عربي، سواء كان مجاوراً لها أو غير مجاور ومن المحيط إلى الخليج، بإعتباره بؤرة معادية لها" (المسيري، 2011م: ص 32).

المرحلة الرابعة: نظرية (الحدود المرنة) التي يمكن الدفاع عنها، ما بين عامي (1973– 1982م):

نظرية (الحدود المرنة) التي يمكن الدفاع عنها: هو مصطلح سياسي، عسكري، ركزت الدبلوماسية والدعاية الصهيونية على إستخدامه بعد عدوان يونية عام 1967م، كتبرير أو غطاء لعدم الإنسحاب من الأراضي الواسعه، التي إحتلتها إبان العدوان، وقد ورد هذا المصطلح في قرار مجلس الأمن الرقم 242 الصادر في 22 نوفمبر عام 1967، الذي تعرض للحدود في المنطقة العربية مؤكداً أن إقامة السلام العادل والدائم يقتضي حق دول المنطقة ومن بينها(إسرائيل) في الحياة في سلام داخل حدود أمنة ومعترف بها، متحررة من أعمال العنف او التهديد بها.

ولقد كشفت حرب 1973م، أن العمق الاستراتيجي لم يكن حلاً لمشكلة الأمن الإسرائيلي، وأثبتت أن لتوفر العمق ثمناً باهظاً، لذا تخلت إسرائيل بعد هذه الحرب عن نظرية الحدود الآمنة، وأصبحت استراتيجيتها تقوم على عكس هذا الافتراض تماما، وهو ما عبر عنه زئيف شيف قائلاً: إن إسرائيل لن تتمكن بأي شكل من الأشكال من الامتناع عن تبني استراتيجية الحرب الوقائية، وتوجيه الضربات المسبقة في حال تعرضها لتهديد عربي، ولم تعد هناك علاقة ما بين العمق الاستراتيجي والحدود الآمنة، التي توصلت إليها إسرائيل وبين احتمال امتناعها

عن القيام بالحرب الوقائية". (أغا والخالدي وجعفر، 1982م: ص 34).

وهكذا أظهرت أن نظرية الحدود الآمنة لا تحول دون قيام العرب بالحرب من أجل تحرير الأراض المحتلة، وبالتالي فشل العمق الاستراتيجي في إعطاء إسرائيل الإنذار المبكر المناسب حول النوايا العسكرية العربية، وعليه لم تكن الحدود الآمنة عائقاً فعلياً أمام القوات العربية، والهزيمة العسكرية التي لحقت بدولة إسرائيل، في هذه الحرب أحدثت تغيراً كبيراً على نظرية الأمن القومي الإسرائيلي، وأدت إلى ردم نظرية (الحدود الآمنة) المعتمدة على الاحتفاظ بالأرض المحتلة التي اغتصبتها، والتي تم فيها بناء مواقع عسكرية حصينة، وزرع بها كتل بشرية شبة عسكرية عبر المستوطنات"(المصري، 2008م: ص 38) .

كما وقد انهارت في حرب أكتوبر مفاهيم ثلاثة (ردع، إنذار، حسم)؛ إذ فقدت إسرائيل الردع، ولم يتوفر لها إنذار مسبق، ولم تنجح في إحراز حسم؛ لأن العدو لم ير نفسه مهزوماً، ومنذ ذلك الوقت تغيرت المعطيات تغييراً ملموساً وكبيراً، واللافت للانتباه الجدل الذي جرى آنذاك أو حالياً، وهو أن ثمة غياباً لاصطلاح رابع هو (قدرة الامتصاص)، وهي مرهونة بموضوعين هما من أكثر المواضيع الخلافية في المجتمع الإسرائيلي (موضوع الأرض أو البقعة الجغرافية، وموضوع التكاتف الاجتماعي)." (غلبر، 2012م: ص 22)

وقد خلصت إسرائيل بعد حرب 1973م إلى ضرورة العودة لتبني الاستراتيجية الهجومية، بدلاً من الدفاعية. حيث اتضح أن حصول إسرائيل على عمق استراتيجي بعد حرب 1967م أفقد جيشها مزايا القتال على خطوط داخلية، كما أن السياق السياسي لمواجهة العسكرية والاعتبارات المتعلقة بمعنويات التشكيلات الحربية، منعت القيادة الإسرائيلية من استغلال العمق الاستراتيجي على الصعيد العملياتي بواسطة انسحاب تكتيكي من خط بارليف خلال المراحل الأولى للحرب".(ابراهيم، 1990م: ص ص 38-39) .

<u>وهذا التحليل لواقع حرب أكتوبر 1973م أدى لإعادة النظر في نظرية الأمن الإسرائيلي، وفق التالي:</u>

- **المبادرة والضربة الأولى والحرب الوقائية:** (الهجوم المضاد المسبق) عاد مبدأ المبادرة وضرورة توجيه الضربة الأولى، أو شن الحرب الوقائية، دون انتظار الموقف السياسي، ليصبح المبدأ الأساسي.

- **القوة الرادعة:** شكلت القوة الرادعة أحد المبادئ الرئيسة في نظرية الأمن الإسرائيلي، قبل حرب أكتوبر، بهدف تحقيق نصر سريع حاسم، كما كان الحال من قبل، لكن عقب حرب أكتوبر تعرض مبدأ القوة الرادعة لانتقادات شديدة.

- **تجنب المباغتة:** اعتمدت إسرائيل قبل حرب أكتوبر على أجهزة استخباراتها، وعلى نقاط المراقبة المتقدمة: لتجنب أية مباغتة من جانب العرب، إلاّ أن الحرب برهنت على عدم كفاءة هذه الوسائل.

– **أهميــة العمــق الاســتراتيجي:** إن العمـق الاسـتراتيجي يشـكل مبـدأ مهمـاً مـن المبـادئ الاسـتراتيجية لعسـكرية، ومـن هـذا المنطلـق نظـرت إسـرائيل بأهميـة بالغـة إلـى الأراضـي، التـي احتلتهـا عـام 1967م، حيـث أشـار (موشـيه ديـان) إلـى أن أهميـة هـذه الأراضـي، تكمـن فـي قيمتهـا الأمنيـة، وأكـد مردخـاي جـور هـذه النظـرة بقولـه: "إنـه مـن الخطـأ الاعتقـاد بـأن الأسـلحة الحديثـة تجعـل الأرض غير مهمة، بل العكس هو الصحيح، فالأسلحة المتقدمة تحتاج إلى حيز لانتشارها".

– **التفــوق النــوعي:** يعنـي التفـوق فـي نـوع الطاقـة البشـرية، وفـي نوعيـة السـلاح المسـتخدم، وهـو معيـار تقـدم الجيـوش، ولا شـك أن حـرب أكتـوبر، أثبتـت تفـوق العـرب الكمـي، وهـو مـا دفـع إسـرائيل إلى هذا الاتجاه، لتعويض التفوق الكمي من خلال تحقيق التفوق النوعي في مجال التسليح.

– **نقل الحرب إلى الأراضي العربية:** سعت إسرائيل لتحقيق ذلك العامل بينها وبين أي دولة عربية، بل لعله المبدأ الاستراتيجي الوحيد الذي تحرص إسرائيل على عدم التخلي عنه، وقد ظهر على نظرية الأمن الإسرائيلي بعد حرب أكتوبر تغييرات جذرية من حيث الشكل، والتغيير كان جذرياً حتى في مضمون النظرية، وهو ما انعكس على إعادة بناء جيش الدفاع الإسرائيلي وتطويره في المرحلة التالية، خاصة بالنسبة إلى عناصر الحدود الآمنة، (الردع، التفوق النوعي)" (مقاتل من الصحراء، 2012م).

وبعد حرب أكتوبر انسحبت إسرائيل من بعض المناطق، وبنت نظريتها على مبادئ، جعلت أن مفهومها للأمن يقوم على إعادة الاعتبار والاهتمام بفرضية الهجوم المسبق للمراتب المتقدمة لنظرية أمن إسرائيل. وصرح (بيقن) عندما شغل رئاسة الوزراء قائلا: " إنه إذا حدث وأن خرق الطرف الثاني (مصر) الاتفاقية بشأن المنطقة المنزوعة السلاح في (سيناء) فسيكون على الجانب الإسرائيلي أن يدخل هذه المنطقة قوات أقوى من تلك التي أدخلها الطرف الذي خرق الاتفاقات الدولية" (المصري، 2008م: ص 48).

وقد كانت عملية الليطاني التي قام بها الجيش الإسرائيلي في الجنوب اللبناني عام 1978م، التجسيد العملي للتغيرات التي طرأت على نظرية الأمن الإسرائيلي، حيث أصبحت استراتيجية إسرائيلية بعد حرب 1973م، تقوم على أنه ليس بمقدورها التخلي عن تبني استراتيجية الحرب الوقائية وتوجيه الضربات المسبقة. وعلى هذا الأساس نفذت إسرائيل في مارس عام 1978م عملية الليطاني في الجنوب اللبناني، والتي اعتبرت" عملية إسرائيلية وقائية وإحباطية وتحذيرية وانتقامية" (الون، واخرون،1983م: 18).

وجاءت هذه العملية: رداً على عملية نفذها الفدائيون على شاطئ تل أبيب، ومن النتائج التي هدفت لها هذه العملية: اقتطاع عشرة كيلومتر من عمق أراضي لبنان كحزام أمني مانع لعمليات فدائية فلسطينية.

وقـد قـال (الـون) :" إن الحجـة القائلـة بـأن الحـرب الحديثـة القائمـة علـى الصـواريخ والطـائرات النفاثـة والمدفعيـة بعيـدة المـدى تلغـي أهميـة الحـدود والمواقـع الاسـتراتيجية هـي حجـة سـاقطة؛ لأن الخطـر الـذي يواجـه إسـرائيل هـو: أن وجـود الأسـلحة المتطـورة عنـد الجيـوش العربيـة قـد تغـري تلـك الـدول بالقيـام بهجـوم كاسـح، بحيـث يصـعب التصـدي للمراحـل الأولـى للهجـوم، أو اسـتعادة

الأراضي التي تفتقدها في هجومها المضاد، والعودة إلى حدود 1967م يشكل خطراً على إسرائيل لا يمكن قبوله" (الون، واخرون، 1983م: ص 18)

وقد بلور (بيغن) نظرية حرب الخيار واللاخيار بهدف التأكيد على زيادة شعور القادة العسكريين بمغزى إقامة جيش يهودي، ووصف الأخطار "التي تعتبر جسيمة" على الوجود الإسرائيلي بأنها تتمثل في: التهديد النووي، الذي في طريقه ل الى الوقوع في أيدي الدول العربية والاسلامية. و(م. ت. ف) قامت خلال عام (78- 79م) و557 عملية أسفرت عن مقتل 108 وجرح 676.

وتعامل (بيغن) مع نظرية مفادها: إن اليهود في العالم ما زالوا مهددين، وأنه يجب الرد على أية عملية مضادة لليهود. لقد كان مصطلح "حرب الخيار" بمثابة ركن أساسي في نظريات مناحم بيغن الأمنية، فهي – حسب رأيه –" أن إسرائيل من حقها وحدها أن تحدد ساعة المبادرة العسكرية التي تبعد هذا التهديد عنها" ودعا إلى فكرة "الهجوم الدائم" الذي يعتمد على النظرية الأمنية القائلة (حرب الخيار، وحرب اللاخيار) والتي فيها أسس تقوم على:-

1- أن ثمن حرب اللاخيار اكبر كثيراً من حرب الخيار.

2- أخطار الدمار أوسع واكبر في حرب اللاخيار.

3- الإنجازات السياسية التي يمكن تحققها من حرب الخيار هي إنجازات واضحة ومعروفة.

ويقول بيجن " لقد اضطررنا خلال ثلاث حروب إسرائيلية للقتال، لم يكن أمامنا خيار آخر، الأولى وهي حرب عام 1948م، والتي كانت حرب اللاخيار، بعد ان اجتاحت الجيوش العربية "ارض إسرائيل" ولو لم نتمكن من دفعها لما بقى إسرائيلي واحد على قيد الحياة".وحرب اللاخيار الثانية كانت حرب عام 1973" لقد سقط لنا في حرب اللاخيار الأخيرة عام 1973- 2297 وجرح 6067.

ولو سقط لنا عدد مماثل من القتلى في حروب اللاخيار، لأصبحنا شعباً من الأرامل واليتامى"، وخلص إلى القول " أن الواجب لا يقتضينا خوض حرب إذا كانت مفروضة علينا فقط، لأن مثل هذه الحرب كارثة حقيقية، وينبغي على أية أمة، أن تخلق الظروف المناسبة التي لا تجعل أية حرب نخوضها حرب لا خيار".(http://www.ehtelal.com/?p=7868)

المرحلة الخامسة: نظرية الأحزمة الأمنية (أساليب الحرب بالوكالة) ما بين عامي (1982-1991م):

نظرية الأحزمة الأمنية (أساليب الحرب بالوكالة): هي حرب يخوضها اطراف اخرى بدلاً من الدول الأعداء.

وتطبيقاً لهذه النظرية قامت إسرائيل في إطار تأمين الحدود الشمالية لها بإنشاء نطاق (حزام) أمني، خارج حدودها، تعمل فيه قوات لبنانية بالوكالة نيابة عنها (قوات سعد حداد المسماه

جيش جنوب لبنان)، مع إشرافها الكامل على تنظيمه وتسليحه وإعداده، كذلك، الدعم والمشاركة معه، في كل المجالات البرية والجوية.

وكانت الأحزمة الأمنية تمثل جزءاً دائماً من نظرية الأمن الإسرائيلي. فمنذ إنشاء الدولة، كان لهذه الأحزمة أشكال مختلفة، طبقاً للظروف الأمنية والسياسية السائدة في كل فترة، ومن أمثلتها المناطق منزوعة السلاح، ومناطق تخفيف القوات، وما شابه ذلك. ومع أن وضع هذه الأحزمة متبايناً، إلا أنها جميعاً ذات قاسم مشترك واحد، فقد أقيمت بهدف التغلب على النقص في العمق الإستراتيجي، الناجم عن ضيق حدود دولة إسرائيل، وخارج أراضيها دائماً. من وجهة أخرى، أصبحت الأحزمة الأمنية، بمختلف أنواعها، ضرورة فعلية، بسبب النظرية الاستيطانية، التي تتبعها إسرائيل بإقامة المستوطنات على مقربة من الحدود".(مقاتل من الصحراء، نظرية الأمن الإسرائيلي)

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/AmanIsrael/sec09.doc_cvt

تميزت هذه المرحلة بالهدوء النسبي على كافة الجبهات، ولم يعد هناك سوى بعض أعمال المقاومة على الحدود اللبنانية التي قامت بها المقاومة الوطنية اللبنانية والفلسطينية،" غير أن هذا الوضع لم يكن يعني أن إسرائيل استكانت واطمأنت إلى الوضع القائم حولها، بل ظلت حريصة على اتباع استراتيجية أمنية توفر لها الاطمئنان المطلوب". (العاجز، 1989م: ص 57) .

وفي الخطاب الذي ألقاه شارون حول أمن إسرائيل في الثمانينات" قال: إن صمامات الأمان لإسرائيل تتمثل في: منع خرق التسويات الأمنية كما حددت في سيناء والجولان، ومنع أي خرق للوضع الراهن في جنوب لبنان، ومنع حدوث أي تغير في المركز الجغرافي العسكري لمناطق المواجهة، كإرسال تعزيزات عراقية للأردن أو قوات سورية للأردن، ومنع دول المواجهة من الحصول على السلاح الذري، واستمرار العمل ضد التهديد الإرهابي" .(الون، وأخرون،1983م: ص 84)

وقد حددت إسرائيل منذ عام 1982م دائرة مجالها الحيوي، والتي وسعت مصالحها الأمنية داخلها؛ لتتجاوز ليس فقط دول المواجهة العربية، بل العالم العربي كله، وتتسع لتشمل تركيا وباكستان وإيران ودول أواسط آسيا شمالاً وشرقاً، وأثيوبيا وزيمبابوي جنوباً وغرباً حتى المحيط الأطلسي،وقد أعلن شارون حول السياسة الدفاعية الإسرائيلية "أنه ينبغي أن نفهم بوضوح أن مصالح أمن إسرائيل تتأثر في المناخ الاستراتيجي الجديد بتطورات أو أحداث تتجاوز منطقة المواجهة مباشرة ".(شارون، 1994م: ص 11)

إن رؤية (شارون) للمجال الحيوي الاستراتيجي لإسرائيل، جاء ترجمة لما حصلت عليه إسرائيل من أسلحة تستطيع أن تغطي هذه الدائرة (بصواريخ أريحا، والسفن الحربية الإسرائيلية "ساعر 5" والقاذفات الاستراتيجية) وقد شكلت هذه الرؤية أساساً لبروز ما يسمى استراتيجية الذراع الاستراتيجي الإسرائيلي من خلال الإغارة على مقر (م–ت–ف) في "حمام الشط" بتونس، وقيام سلاح الجو والبحرية باغتيال القائد (أبو جهاد) في منزله. وقد تأثرت نظرية الأمن الإسرائيلية في تلك الفترة، بحدثين مهمين، أحدهما كانت

إسرائيل طرفاً فيه هو ما يسمى (حرب سلامة الجليل 1982م)، والحدث الثاني هو (حرب الخليج الثانية 1991م)، أما حرب سلامة الجليل، لبنان، عام 1982م، فشنت إسرائيل في هذه المرحلة حرباً جديدة في لبنان على المقاومة الفلسطينية، أطلقت عليها حملة (سلامة الجليل) وحسب تعبير الجنرال (إيجال الون) هي مجرد عمل عسكري محدود قصير الأمد وقليل الخسائر، خلافاً للحرب، هذا عمل إسرائيلي مدبر تقدمت ولادته عن تنفيذه بوقت طويل، ويمكن القول: إن أفكار هذه الحرب بدأت تطرح أواخر عام 1978م، عندما اتضح أن عملية الليطاني فقدت تأثيرها". (الون، وآخرون، 1983م: ص 19)

وقد حددت القيادة الإسرائيلية الغاية من هذه الحرب " بالحؤول من تسلل الفدائيين الفلسطينيين من الحدود الشمالية، وضرب المقاومة الفلسطينية وبنيتها العسكرية، والتطلع لتوقيع معاهدة سلام مع لبنان، وقد حققت إسرائيل جميع أهدافها من هذه الحرب باستثناء معاهدة السلام- مع لبنان- التي كادت أن تنجح في تحقيقها، لولا وقوف القوى الوطنية التي أطاحت بهذا الاتفاق سنة 1983م" (العاجز،1989م: ص 57)

وبالإضافة إلى الأهداف السابقة فقد أعلنت المفوضية العسكرية الإسرائيلية أن الهدف المباشر من هذه الحرب هو الانتقام لإطلاق النار على مايا أرغون - السفير الإسرائيلي في لندن- ثم أظهرت أن الهدف الحقيقي هو فرض حكومة موالية لإسرائيل في لبنان، تحت حماية إسرائيل". (المصري، 2008م: ص 61).

المرحلة السادسة: نظرية الردع الانتقامي، ما بين عامي (1991-2000م):

نظرية الردع الانتقامي: والتي تم وضعها بعد حرب الخليج الثانية حيث ركزت على التطوير التقني؛ لأن النظرية الأمنية القائمة على التقنية تختلف عن التقليدية، وقد تم إدخال معادلة الصواريخ باتجاهين: باتجاة التطوير للصواريخ الهجومية (لصاروخ حيتس)، وباتجاه التطوير للمنظومة الدفاعية للصواريخ (صواريخ باتريوت الاعتراضية) في البدء لمواجهة الصواريخ العراقية، ثم لاعتراض صواريخ حزب الله، وذلك من أجل تحقيق التفوق النوعي للقوات المسلحة والتنظيمية والقيادية، من خلال الربط بين الأهداف السياسية، والعمليات العسكرية، كما استخدمت هذه النظرية مبدأ الردع بالشك، من خلال الترويج لامتلاك إسرائيل للقنبلة النووية، والتزمت إسرائيل في هذه المرحلة كذلك بمفهوم الحرب الاختيارية كبديل للحرب الدفاعية أو الإجهاضية،" ويقصد بها تلك الحرب التي تخوضها إسرائيل بمحض اختيارها وبدافع من رغبتها في تحقيق مصالحها القومية كما تراها وتحددها، وهي حرب تستجيب لتطور دور إسرائيل في الشرق الأوسط، من دولة تبحث عن الاعتراف والقبول الى دولة تؤكد على دورها السياسي والاستراتيجي في المنطقة". (المسيري، 1999م: ص 221).

بدأ في هذه المرحلة العديد من عناصر نظرية الأمن القومي الإسرائيلي يشهد عملية مراجعة وإعادة للأولويات، في نهاية القرن الماضي، انطلاقاً من الرغبة في التجاوب مع سلسلة التحولات في المنظومة الدولية والإقليمية والداخلية لدولة إسرائيل، بدءاً من انتهاء الحرب الباردة، وانهيار الاتحاد السوفيتي، وحرب الخليج الثانية وتداعياتها، واستمرارية الانتفاضة الفلسطينية الأولى، وارهاصات بدء عملية السلام وقد شكلت حرب الخليج الثانية عام 1991م المسماة (عاصفة الصحراء)، حدثا مهماً ورئيساً في المنطقة برمتها رغم بعدها الجغرافي –نسبياً– عن إسرائيل، إلا أن التطور التقني المستخدم في نظم التسلح الحديث (خاصة الصواريخ أرض/ أرض)، قد أدخل نطاق إسرائيل في إطارها، ونتيجة لتداعيات حرب الخليج الثانية، بسبب قصف إسرائيل بالصواريخ أرض/ أرض من نوع "Skud B" العراقية برؤوس تقليدية، حدثت هزة في نظرية الأمن القومي الإسرائيلي، وفي مسألة الحدود الآمنة؛ لأن الصواريخ بعيدة المدى أرض/ أرض تتخطى الحدود ولا تعترف بها. (موقع مقاتل من الصحراء، 2012م)

إن نظرية الأمن القومي الإسرائيلي تجددت استراتيجيتها من أرض الواقع، وظلت تتحول وفق معطيات هذا الواقع، إلا أن المتغيرات السياسية والاقتصادية والأمنية والتكنولوجية الجديدة قد فرضت تغيرات جوهرية وأساسية على هذه الاستراتيجية، والتي كان من أبرزها تآكل قوة الردع الإسرائيلي بفضل تضاؤل هامش التفوق النوعي الإسرائيلي، علاوة على اتساع العمق الجغرافي للصراع.

وقد تمثلت هذه التحولات بثلاث مجالات أساسية:

أولها يتعلق بالدروس المستقاة من حرب الخليج الثانية. **ثانيهما** في الاستعداد لمرحلة ما بعد التسوية، حيث ستفضي إلى إحداث تعديلات جيوستراتيجية لإسرائيل، وأما **المجال الثالث** فيتمثل في الأوضاع الاقتصادية التي تشهد تأزماً متزايداً مما يفرض ضغوطاً تلقائية.

وقد أبرزت حرب الخليج الثانية عدة فجوات في النظرية الأمنية، منها أن نظرية الأمن لا تملك أجوبة وحلولاً للتهديدات الصاروخية، وقد ظهر ذلك واضحاً في أعمال القصف الصاروخي العراقي للعمق الإسرائيلي من على بُعد مئات الكيلومترات، إضافة إلى العجز في قواعد النظرية الأمنية من حيث عدم القدرة على نقل المعركة إلى أرض العدو حسب المفهوم التقليدي لهذه النظرية، ولم يتوفر أمام إسرائيل إلا الرد من خلال القوة الجوية، إضافة إلى البعد الجغرافي الذي يعرض الطيران الإسرائيلي لانتهاك المجال الجوي لعدة دول عربية، ولذا طالب المحللون الاستراتيجيون للأمن الإسرائيلي أن يتم إعادة هيكلة النظرية الأمنية، على أن تبدأ ببناء شبكة فعالة للإنذار المبكر، وزيادة القدرات الاستخبارية بعيدة المدى، مع تعزيز كبير لقوى الجيش، علاوة على ضرورة الحفاظ على قوة الردع الاستراتيجي، وأن تنتظم كافة الاحتياجات الأمنية في إطار نظرية استراتيجية متجددة تتلاءم مع متغيرات المرحلة، وبناء عليه ركز المخططون للنظرية الأمنية الإسرائيلية في هذه المرحلة على تطوير الجانب التسليحي في سياسة بناء قوة الجيش الإسرائيلي، والتي ترتكز إلى حد كبير على الطفرات التكنولوجية التي تحققت في مختلف المجالات. ورغم أن التحديث العسكري اشتمل على كافة قطاعات الجيش، إلا أن سلاح الجو استحوذ

على الحيز الأكبر من الاهتمام؛ حتى يظل هذا السلاح الذراع الرئيسة للردع الإسرائيلي، على اعتبار أن هذا السلاح سيكون مكلفاً بمهام وواجبات أكثر بكثير مما هي عليه في الفترات السابقة لما يتلاءم مع مرحلة ما بعد التسوية، وكذلك للحفاظ على الفجوة النوعية القائمة لصالح إسرائيل في مواجهة الدول العربية في مجال القدرة النارية لهذا السلاح والتكتيكات القتالية"" (المصري، 2008م: ص ص 62-63)
ومن المتغيرات الأمنية التي اضفيت إلى نظرية الأمن القومي الإسرائيلي بعد حرب الخليج الثانية نظرية (الردع الانتقامي)، ولقد نشأت نظرية مبدأ الردع بالشك أو الخيار النووي كعامل ردع مستقبلي لما كانت إسرائيل قد وصلت إلى حدود قدرتها بالنسبة إلى توسيع جيشها، إلا أن القيود الديمغرافية والاقتصادية لا تتيح لها مواصلة سباق التوسع الكمي والتكنولوجي مع العرب؛ نظراً الى امكانات العرب الهائلة، والقادرة على إرهاق إسرائيل في سباق تسلح مدمر للاقتصاد الإسرائيلي، ولما كانت إسرائيل قد وصلت إلى درجة الإشباع بالقياس مع طاقتها البشرية المحدودة إلى درجة الإشباع فيما يتعلق بتكديس الأسلحة، بحيث لم يعد في إمكانها استيعاب المزيد منها خلال بضع سنوات قادمة، فإن هنالك اتجاهاً في الرأي يجزم بأن التفوق الذي سيحرزه العرب في المستقبل هو في مجال النوعية التكنولوجية، بالإضافة إلى التراجع البارز في عنصر الكمية للجيش الإسرائيلي أمام الجيوش العربية قد تفقد إسرائيل تفوقها العسكري، وبالتالي يبطل مفهوم "الردع الإسرائيلي" القائم على التفوق في الأسلحة التقليدية. (كاهانا، 1997م).

المرحلة السابعة: نظرية الأمن المطلق، ما بين عامي (2000-2006م)

نظرية الأمن المطلق: التي تعني الحق في الدفاع عن المصالح والأمن القومي الإسرائيلي في أي مكان وأي زمان وبأية إجراءات ووسائل ممكنة، وضد أية أهداف" (الحديد، 2005م)
شهدت هذه المرحلة انعقاد اول مؤتمر من مؤتمرات هرتسيليا، والتي تعقد سنوياً منذ عام 2000م تحت عنوان:" مؤتمر ميزان المناعة والأمن القومي الإسرائيلي"، ونظراً الى خطورة المواضيع التي ناقشها المؤتمر وأهميتها، فإنه يعد من أهم المؤتمرات التي حدثت في إسرائيل، وقد تمخض المؤتمر عن وثيقة ركزت على ظاهرة الأمن بأشكالها المختلفة ومستوياتها المتعددة، وذلك في إطار الوقوف على العلاقة بين نظرية الأمن الإسرائيلية وطبيعة سيكولوجية الشخصية الإسرائيلية، واستخدمت القراءة النقدية لاستقراء الواقع الفعلي لتطبيقات نظرية الأمن الإسرائيلية في الحياة بأبعادها المختلفة "(عباس، 2010م: ص 21)
أما بخصوص الركيزة العسكرية فقد حددت هذه الركيزة دوائر المواجهة مع إسرائيل، والخطوط العريضة والتفصلية لبيان الردع الاسترتيجي الذي قد يشكل أحد التطورات على نظرية الأمن القومي والتي تمركزت حول ثلاث دوائر تم تقسيمها جغرافياً إلى: دائرة محاذية وتشمل الفلسطينيين بمن فيهم فلسطينيو 1948م، وكذلك اللبنانيين، ويعتبر هؤلاء ذوو قتالية متدنية مثل حرب العصابات أو العصيان المدني، وترى الوثيقة

في هذه الدائرة تحدياً تنفيذياً واستراتيجياً قد يؤدي إلى زعزعة المجتمع الإسرائيلي خاصة في حالة وصوله إلى العمق الإسرائيلي، ولذلك فإن استراتيجية الردع تقوم على تهديد القيادة التنفيذية للعدو وضربها، ومستويات اتخاذ القرار لديه.

– دائرة قريبة، وتشمل سوريا ومصر والأردن والعراق، وهي ذات قدرة قتالية كبيرة براً وبحراً وحواً، وفيها تؤكد الوثيقة على أن النظرية الأمنية الإسرائيلية يجب أن تقوم على الإنذار والدفاع والحسم، وهو ما يتطلب تدريباً عالياً، وبناء الجيش على أساس مركب من عدة وحدات متتالية، وتعديل نظرية القتال الأرضي؛ لتكون جاهزة من أجل القتال الواسع.

– دائرة بعيدة، وتشمل العمق السوري والعراق وإيران، كما أن استخدام الأسلحة غير التقليدية وارد، والأمر الأهم الذي تطرحه الوثيقة هو ارتباط هذه الدوائر ببعضها بعضاً، أي حدوث انفجار في إحداها قد يؤدي إلى انفجارات في الدوائر الأخرى، وفيها دعت الوثيقة إلى تطوير ترسانتها العسكرية خاصة في المجال الجوي مثل: تطوير الصواريخ المضادة للصواريخ (حيتس وباتريوت، وحيازة طائرات وصواريخ وطائرات من دون طيار، بالإضافة إلى دعم البرامج الفضائية، يضاف إلى ذلك زيادة إمكانيات التحالف مع أمريكيا.

– وفي نهاية هذه الوثيقة تضع مبنى أو هيكلية للقوة الإسرائيلية؛ لمواجهة الدوائر الثلاثة السابقة، وضمان مبنى القوة، أو المرتكزات العسكرية الإسرائيلية تقوم على أساس النوعية، سواء البشرية (القتالية والتكنولوجية) أو الاعتماد على التقدم العلمي، يضاف إليها القدرة القتالية التدميرية الدقيقة في وقت قصير" (المصري، 2008م: ص 86–89).

وفي هذه المرحلة التي أعقبت أحداث أيلول (سبتمبر) 2001م تبنت إسرائيل نظرية الأمن المطلق التي تعني الحق في الدفاع عن المصالح والأمن القومي الإسرائيلي في أي مكان وأي زمان وبأية إجراءات ووسائل ممكنة، وضد أية أهداف" (الحديد، 2005م)

وإن اعتماد إسرائيل بالكامل على نظرية الأمن المطلق يطلق يدها للعمل في أي زمان ومكان يفترض أنه قد يهدد أمنها القومي والذي طبقته في: الهجوم على الضفة الغربية واعادة احتلالها بمهاجمة مخيم جنين لإجهاض انتفاضة الأقصى بمهدها، والانسحاب الإجباري من جنوب لبنان عام 2000م، والانسحاب الأحادي من قطاع غزة عام 2005م).

لقد عجزت نظرية الأمن الإسرائيلي عن مواجهة تأثير الانتفاضة الفلسطينية عام 2000، من حيث تهديدها للعمق والمجتمع الإسرائيلي، ومن ثم الأمن القومي، وقد تراجع الشعور بالأمن الشخصي على مستوى الشعب الإسرائيلي، وتراجع معه مبدأ الحدود الجغرافية الآمنة، التي تعد إحدى ركائز نظرية الأمن، مما تطلب المناورة بالسياسة الأمنية لمواجهة مخاطر وتهديدات جديدة، أبرزها إمكانية تمدد مسرح العمليات إلى العمق الإسرائيلي (مشاركة عرب 1948م)، وسهولة نسبية في الوصول إلى الأهداف

الحيوية، وصعوبة السيطرة والتحكم في مسرح العمليات؛ نتيجة لتداخل المدني مع العسكري، والعجز عن المحافظة على المبادرة، وارتفاع التكلفة المادية والبشرية في المواجهة، ومحدودية استخدام واسع للقوة العسكرية، وانعدام الأمل في حسم المواجهة العسكرية. (هآرتس، 2001/4/12م).

وقد حوّلت الانتفاضة (والمقاومة في الجنوب اللبناني) الأنظار عن مفهوم الحرب الخاطفة؛ إذ طرحت إمكانية حرب طويلة تعتمد على الاحتكاك المباشر على الأرض التي يُفترض أنها لا شعب لها ولا تاريخ، ولذا فقد نظر الصهاينة إلى الانتفاضة باعتبارها حرب عصابات شعبية غير مسلحة تهدف لتحقيق أهداف سياسية معادية لإسرائيل، هي فك الجيب الاستيطاني الصهيوني، الأمر الذي يعني طرح قضية شرعية الوجود وبحدة ، بل إن الانتفاضة هددت البُعد الوظيفي ، إذ إنّ الجيش الصهيوني فقد هيمنته وأثبت عجزه عن خوض الحرب الطويلة وهي نقطة قد تكون فاصلة في حالة نشوب صراع مع العرب ، وإذا كانت الدولة الوظيفية قد فقدت مقدرتها على قمع المواطنين الأصليين داخلها ، فكيف سيمكنها أن تضطلع بوظائفها القتالية الأخرى ؟. (المسيري، 1975م: ص 32)

كما تعرضت السياسة الأمنية الإسرائيلية لانتقادات حادة؛ لعجزها في مواجهة الأزمات الأخيرة واختفاء القدرة لردع إسرائيل، مما دعا شارون إلى المطالبة بسياسة أمنية جديدة في خطابه أمام مؤتمر هرتزيليا، في 4 ديسمبر 2002م، وكان أبرز ما ورد فيه أن الاحتياجات الأمنية الإسرائيلية تتطلب حرية التصرف في الحرب ضد الإرهاب، ومطالبة السلطة الفلسطينية بتنفيذ إصلاحات أمنية كما تعهد شارون ولأول مرة بإقامة دولة فلسطينية. ولم تقضِ السياسة الأمنية الإسرائيلية إلا إلى زيادة التطور في سياسة الصراع مع الجانب الفلسطيني وليس حلها لاحتواء الغضب الفلسطيني والضغوط الخارجية، وتفعيل عملية الجدار العازل عام 2002م، وتطوير القدرات العسكرية للتعامل مع القضايا الداخلية، والتخلص من الزعامات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة بوضع سياسة اغتيالهم أو وضعهم في السجون، ومعالجة محاور المقاومة ككل في الأراضي المحتلة. (مقاتل من الصحراء، 2012م).

وقد دخلت العمليات الفدائية إلى عقر الدار الإسرائيلية في شوارعهم ومطاعمهم ومحطات نقل الركاب، رغم الطوق الأمني الذي كانت تفرضه القوات الإسرائيلية على الضفة الغربية وقطاع غزة، وأثبتت هذه العمليات مدى هشاشة الحائط الحديدي الذى رسمته إسرائيل حول أمنها القومي، فأوقعت خسائر بشرية فادحة أوصلت المجتمع الإسرائيلي ليعيش حالة الرعب التي عاشها الفلسطينيون مرات عديدة من قصف للبيوت وتدميرها بحجة وجود مقاومين بها أو بحجة تصنيع عبوات ناسفة بداخلها، ووصل الأمر لما يكاد أن يطلق عليه (توازن الرعب) بين إسرائيل وما تملكه من قوة عسكرية متطورة وفتاكة إلى فلسطينيين لا يمتلكون سوى أجسادهم المتفجرة بأعدائهم." لقد انقلب السحر على الساحر، فأصبحت نقاط قوة الجيش الإسرائيلي نقاط ضعف، فلا هو قادر على الاستمرار في استخدام الحسم العسكري مفرطاً باستخدام القوة العسكرية الحديثة ذات طبيعة الإبادة، ولا هو قادر على إستخدام أسلحة الدمار الشامل(الردع النووي)التي يخيم عليها ضبابية معلوماتية". (منصور، 2013م: ص33)

لقد ظهرت العديد من الفجوات في النظرية الأمنية الإسرائيلية عند عجزها علي القيام بإيجاد حلول لمواجهة التهديدات الصاروخية العراقية عام 2003م الموجهة للعمق الإسرائيلي، وبذلك لم تستطع إسرائيل نقل المعركة إلى أرض العراق أو استخدام قوة الردع ضده؛ نتيجة لاتساع البعد الجغرافي للصراع، وإفادة المحللين الاستراتيجيين للأمن الإسرائيلي إلى ضرورة إعادة هيكلة النظرية الأمنية وبناء شبكة للأنظار المبكر وزيادة القدرات الاستخباراتية البعيدة المدى، وتنظيم كافة الاحتياجات الأمنية في إطار نظرية استراتيجية متحدة لتتلائم مع متغيرات المرحلة". (مقاتل من الصحراء، 2012م).

وقد تبنت إسرائيل عقيدة عسكرية جديدة خلال هذه المرحلة مستوحاة من العقيدة الأمريكية في حربها على العراق عام 2003م، " وهي عقيدة الصدمة والرعب، وهي ترتكز على الحسم والردع، باستخدام قوة نيرانيه هائلة بكافة الأسلحة مرة واحدة وبشكل مفاجئ مع سرعة حسم المعركة بقوة، ومن دون النظر للرأي العام العالمي؛ لأن كل شيئ مباح بالحرب أسوة بحروب القوات الأمريكية"(مقاتل من الصحراء، 2009م)

وأما في العام 2005م حيث قررت إسرائيل الانسحاب أحادي الجانب من غزة، فقد طبقت في هذه المرحلة نظرية الأمن المطلق؛ كي يتسنى لها الرد على إطلاق الصواريخ بيد مبسوطة لا تكبلها الدول العظمي، ولا حتى على قرارات الأمم المتحدة، وتقوم هذه النظرية على (الرد الاستباقي) المعتمد على الإنذار المبكر على المستوى الاستراتيجي والتكتيكي والعملياتي، المستمد من خلال (عمل استخباري فردي، أو تنسيق أمني، أو عبر العمل التقني التكنولوجي)، وهي تعتمد على مبدأ النصر السريع عند نشوبها، من خلال فكرة (التفوق الكيفي يعوض عن التفوق العددي) وهي تقوم برياً على تشكيل قوة ضاربة صدمية هجومية، تعتمد على القوة والقدرة الذاتية، حين الحاجة لذلك.

ان مفاهيم الأمن الإسرائيلي قامت على نقل المعركة إلى أرض العدو والحرب الاستباقية والردع والحدود الآمنة، إلا أن أياً من هذه المفاهيم لم تحقق الهدف المرجو منها، وعجزت عن مواجهة تأثير الانتفاضة وتهديدها لعمق المجتمع الإسرائيلي.

فنظرية الحرب الإسرائيلية تقوم على " أن الأهمية القصوى خلال الحرب هي سلاح الجو، فكل جانب يبدأ الحرب بضربة جوية يحقق لنفسه مكسباً بارزاً، والجانب الذي يحقق تفوقاً جوياً سيتمتع بالتفوق البارز في كل ما يتعلق بالحرب البرية والبحرية، ومن جهة إسرائيل فإن تحقق التفوق الجوي كان حيوياً لمنع العدو من ضرب المراكز الآهلة بالسكان". (رابين، 1993م: ص 31).

وقد واجهت النظرية الأمنية عام 2005م العديد من التحديات(كما عبر عن ذلك جاد)، أهمها البرنامج النووي الإيراني في مجال التهديد الوجودي الأكبر لإسرائيل، بسبب دعوتها إلى تدمير إسرائيل؛ وبتطويرها وسائل عسكرية ذرية وصاروخية، ودعمها لأنشطة إرهابية ضد إسرائيل، وصعود قوة حماس في السلطة التنفيذية الفلسطينية، وتصاعد الإرهاب واقترابه من حدود إسرائيل، والانهيار المستمر للنظام

السوري، ومواجهته للولايات المتحدة الأمريكية، كما عدت الوثيقة "القدس" مكوناً أساسياً في أمن إسرائيل القومي" (جاد،2007م: ص 3)

المرحلة الثامنة: نظرية الحرب الاختيارية (الردع البنيوي) ما بين عامي (2006-2012م):

نظرية الحرب الاختيارية (الردع البنيوي): تقوم على اختيار كامل من طرف إسرائيل لخوض الحرب، مما يعني أن حالة المفاجئة لها تنتفي، وبالتالي لا تعتمد على نظرية الإنذار المبكر، كما لا تنتظر تحركاً مشبوهاً للخصم، إنما هي التي تختار الزمان والمكان، وتحديد الأهداف التي تكون احيانا معلنة ومعروفة، واحيانا مبهمة، ووفق لهذا المنطق، فإن إسرائيل ما إن تنهي حرباً، حتى تبدأ بالتحضير لحرب غيرها، وذلك لإعادة الاعتبار لاستراتيجية قوة الردع الإسرائيلية التي تبنتها ضد المقاومة اللبنانية والمقاومة الفلسطينية، بمفهوم جديد يطلق عليه (الردع التكتيكي) أو الردع بالصراع غير النظامي، وهو يختلف عن الردع الاستراتيجي التقليدي بين الدول والجيوش النظامية؛ لأن الردع التكتيكي يجب أن يشمل ردعاً مباشراً للجماعات المسلحة، وغير المباشر للدول والسكان الداعمين لهذه الجماعات"، وتقوم استراتيجية هذه النظرية على ضرب المراكز الحيوية للخصم، وعلى عدم المجازفة بالوحدات القتالية في الغالب، وهي تعتمد:

1- على قوة النيران، وقوة فعاليتها التدميرية.

2- واستخدام الأسلحة المحرمة دولياً، والقتال عن بعد؛ ليزداد مفعولها.

3- والإفراط في استخدام القوة ضد المدنيين، والمنشئات المدنية الحيوية والبنية التحتية (مباني، وطرقات، وجسور).

4- ودفاع مؤقت من الجيش النظامي بقوة النيران".(مقاتل من الصحراء، 2009م)

وهي تعتمد أيضاً على إنهاك العدو وشلة عبر استخدام ذراعها الطويل بالقصف شبة اليومي للخصم لإنهاكه إما للاستسلام، أو للإجبار على توقيع اتفاق يخدم مصلحة إسرائيل الاستراتيجية، مع الاستعداد لتنفيذ ضربات وقائية وإجهاضية، ضد أهداف بعيدة داخل إقليم الشرق الأوسط وخارجه، او قارات أخرى، والتي بات يطلق على هذه العمليات التي يقوم بها الذراع الطويلة لإسرائيل (الطيران) (بالحرب الاختيارية) (بديلاً عن الحرب الدفاعية، والحرب الإجهاضية، والحرب الانتقامية)، وهذا يعنى توسيع دائرة الحرب لفرضها على الطرف غير المستعد لها، وهي تعتمد على مبدأ قوة الردع المعتمدة على الحسم ضد الخصم، بهجوم مباغت بالضربة الأولى لحسم المعركة بسرعة وتقليص زمنها، وإيقاع خسائر كبيرة بالخصم، وتقليص زمن الحرب، والاقتراب غير المباشر بالهدف. (تيفن، 2007م: ص 53)

تُعد حرب لبنان عام 2006م من أبرز الأحداث التي هزت نظرية الأمن القومي الإسرائيلي، والقيادات السياسية والعسكرية، بل والمجتمع الإسرائيلي، وتركزت إخفاقات نظرية الأمن الإسرائيلي، في التراجع التدريجي لأهداف إسرائيل من شن الحرب (من القضاء على حزب الله إلى إضعافه، ثم إلى إزاحته شمال نهر الليطاني)، وفشل القدرة العسكرية في شن الحرب على الرغم من استخدامها المفرط للقوة النيرانية ضد أهداف مدنية وعسكرية، وفشل نظرية الحرب الخاطفة كأحد مكونات العقيدة العسكرية الإسرائيلية، وفشل الاستخبارات الإسرائيلية في تكوين صورة كاملة عن حزب الله، والاعتماد المتزايد على تكنولوجيا التسليح في مواجهة مقاتلين محدودي العدد والتسليح. كما عززت الحرب من خيار المقاومة في لبنان وفلسطين ومناطق أخرى، كما ظهر فشل استراتيجية الردع ونقل المعركة إلى أرض الخصم، وتقصير أمد الحرب، وثلاثتهما من ركائز نظرية الأمن الإسرائيلي. أما أخطر تداعيات الحرب، فكان في ضعف الجبهة الداخلية وهشاشتها، وظهور مخاوف حقيقية لدى المجتمع الإسرائيلي على بقاء كيان الدولة واستمراره، وقدرة إسرائيل على البقاء في ظل وجود تهديدات بمستوى صواريخ حزب الله، أو مستقبلاً بمستوى تهديد أكبر من سورية وإيران. وكان هناك إجماع بأن إسرائيل لا يمكنها أن تتعايش مع واقع عدم تحقيق انتصار في أي حرب مقبلة. (http://felesteen.ps/details/news13/11/2012

ومن تداعيات حرب لبنان تطور نظرية الأمن الإسرائيلية؛ لبلورة مفهوم أمني جديد، يتركز حول حماية الجبهة الداخلية، وتحديد جهة مسؤولة عنه، وتطور مفهوم الأمن التقليدي، الذي يعتمد على مثلث الأمن "الإنذار والردع والحسم"؛ لارتباطه بواقع المعركة ضد الإرهاب لأن التحدي الأمني أمام إسرائيل يختلف عن المرحلة السابقة، والتي كان فيها الخطر المركزي هو مواجهة تقليدية لجيوش نظامية. أما الآن فقد زاد وزن المواجهة فوق التقليدية، من خلال أسلحة غير تقليدية والمواجهات تحت التقليدية (الفصائل المسلحة)، وتغير مفهوم الردع والحسم العسكري؛ لعدم فعاليته في مواجهة الجماعات المسلحة. أما في مجال النظرية الاستراتيجية، فالأمر يتطلب تعريفاً جديداً لمصطلحي: "الانتصار"، و"الردع"، من وجهة نظر إسرائيل.

***العدوان على غزة عام 2008م:** فقد ثبت أنه على الرغم مما طرحته النظرية الأمنية الإسرائيلية، من تطورات كبرى بعد حرب لبنان 2006م، إلا أنها كررت أخطائها السابقة نفسها في الحرب على غزة (27 ديسمبر 2008- يناير 2009م).

وقد ظهر العديد من الانتقادات حول نظرية الأمن الإسرائيلي، خاصة بفشل ميزان الردع في مواجهة "حماس" وفشل مبدأ نقل الحرب لأرض العدو، إضافة إلى تهديد الجبهة الداخلية، وعدم تحقيق الحرب أهدافها، كما أن إنجازاتها السياسية والعسكرية أقرب للصفر فضلاً عن عرقلة مستقبل العملية السياسية بين إسرائيل وفلسطين وقد كان من نتيجة الاستخدام المفرط للقوة في الحرب على غزة 2008م والخسائر المادية والبشرية التي لحقت بغزة، وإدانة المجتمع الدولي لإسرائيل، وتشكيل لجنة تابعة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، برئاسة القاضي (ريتشارد جولدستون) لتقصي الحقائق في غزة وإسرائيل، في

أبريل 2009م، وإعداد اللجنة تقريراً يتهم إسرائيل بانتهاك القانون الدولي العرفي، الذي يمكن أن يشكل جريمة حرب وجرائم ضد الإنسانية. (حطيط، 2013م: ص 2)

***العدوان على غزة عام 2012م:**

فقد كان هدف إسرائيل سياسياً محضاً، ولم تمارس فيها إلا تكتيكات معينة مصحوبة بكم هائل من الحرب النفسية، التي من خلالها وقعت هدنة طويلة الأمد، ففي14-11-2012م أقدمت الطائرات الإسرائيلية على اغتيال قائد كتائب القسام أحمد الجعبري ومرافقه في قصف سيارته وسط مدينة غزة، بعد تصعيد شهده القطاع، ادعى الاحتلال موافقته على التهدئة التي انفجرت باغتيال الجعبري وفتحت مرحلة جديدة من الصراع مع الاحتلال باستخدام المقاومة سلاح صواريخ فجر 5 وام 75، التي طالت مدن تل أبيب وضواحيها والقدس والمستوطنات المحيطة بها لأول مرة منذ عام 1970م، تزامنا مع عدوان على القطاع لمدة ثمانية أيام أدى إلى استشهاد نحو 200 فلسطيني وإصابة المئات. وانتهت باتفاق تهدئة يشمل رفع الحصار عن قطاع غزة وفتح معابرها ووقف عمليات اغتيال نشطاء المقاومة، حيث ذكرت إحصائية لجهاز الأمن العام الإسرائيلي الشاباك، أن عدد الصواريخ والقذائف التي أطلقتها المقاومة الفلسطينية من قطاع غزة خلال عام 2012م على النقب الغربي ومدن جنوب فلسطين المحتلة عام 48، هي الأكثر منذ الحرب الأخيرة على قطاع غزة أواخر عام 2008م. وبحسب الإحصائية الرسمية التي نشرتها صحيفة "يديعوت أحرونوت" العبرية، فإنها تشير إلى أن هناك قفزة كبيرة في إعداد الصواريخ والقذائف التي سقطت على جنوب (إسرائيل) وصلت إلى 858 صاروخاً وقذيفة هاون، من بينها 119 صاروخاً أطلقت خلال الجولة الأخيرة من التصعيد على حدود غزة، مشيرةً إلى أنها لا تشمل الصواريخ التي تمكنت القبة الحديدية من اعتراضها خلال العام بأكملة ووصلت إلى نحو 110، بالإضافة إلى عشرات من الصواريخ والقذائف التي أطلقت سابقاً. (http://felesteen.ps/details/news13/11/2012)

وأوضحت إحصائية "الشاباك" أن "الصواريخ التي سقطت في الأعوام الماضية كانت بأعداد أقل منذ الحرب من هذا العام، حيث أطلق 418 صاروخاً وقذيفة العام الماضي، فيما شهد عام 2010م نسبةً أقل بـ357، فيما شهد عام 2009م إطلاق 317 صاروخاً وقذيفة عقب انتهاء الحرب على غزة. وأشارت إلى أن عام 2008م كان الأكثر حظاً في تساقط الصواريخ على جنوب فلسطين المحتلة، وخاصةً خلال الحرب على غزة، والتي بلغ عدد الصواريخ في ذاك العام 3700 صاروخ وقذيفة"
(http://felesteen.ps/details/news13/11/2012)

وجاء عدوان 2012م نتيجة قيام المقاومة الفلسطينية في غزة في الفترة ما بين 11،2012/11/13م، لعمليتين عسكريتين متتاليتين ضد القوات الإسرائيلية، التي تتحرش بالقطاع في معرض أعمالها العدوانية الإستفزازية. (حطيط، 2013م: ص 2)

وقد تم اغتيال نائب قائد كتائب القسام (احمد الجعبري) بتقنية TCTالتي استخدمت في حرب تموز 2006م، وفقاً لما صرح به مسؤول التعليمات بوحدة طائرات الاستطلاع في الجيش

الإسـرائيلي، وهـي التقنيـة التـي تعنـي معالجـة الأهـداف البالغـة الأهميـة والتـي لا يمكـن تضـييعها لأنهـا سـريعة الفقـدان، لـذلك تـم التأكـد مـن طـائرة الاسـتطلاع أن السـيارة تقـل الجعبـري، حينهـا تـم اسـتدعاء طـائرة أخـرى للقضـاء عليـه، علـى حـد قـول هـذا الضـابط، وفقـاً لمـا نقـل عبـر وكـالات الأنباء".(موقع النشرة الإخبارية اللبناني، 2012م)

<u>وقد تمثلت الأهداف الإسرائيلية من العدوان عام 2012م: إلى أنواع من الأهداف التالية:</u>

أولاً: الأهداف المتعلقة بالمقاومة الفلسطينية:

– سعت إسرائيل لوضع حد لتراكم القوة لدى المقاومة الفلسطينية في غزة، والتخلص مما تشكله هذه المقاومة من تهديد لأمنها واستقرارها.

– تصفية القادة الفلسطينيين المقاومين من مقاتلين وسياسيين لدفعها للتوقف عن أعمالها.

– تدمير ما أمكن من مخزون الصواريخ الذي استطاعت المقاومة حيازته خلال السنوات الأربع السابقة.

– تدمير الأنفاق عبر سيناء التي سمحت بتوريد السلاح بالرغم من الحصار المفروض على غزة.

– تدجين المقاومة الفلسطينية، وجعلها تحاكي في غزة الوضع القائم في الضفة الغربية، والذي يصدق عليه القول بالمقاومة المقيدة المشلولة إن لم نقل المنعدمة.

ثانياً: الأهداف المتعلقة بالداخل الإسرائيلي:

– استعادة الهيبة العسكرية الإسرائيلية، وترميم القدرة الردعية، بعد التآكل الذي أصابها عام 2000م.

– اختبار نجاعة المنظومات والأسلحة والخطط العسكرية التي اعتمدت من أجل تحقيق" مناعة الجبهة الداخلية" وتأمين حمايتها إثر انكشافها في حرب 2006م.

ثالثاً: الأهداف الاستراتيجية العامة:

–أرادت إسـرائيل وحلفاؤهـا الغـرب وبقيـادة أمريكيـة الوقـوف علـى طبيعـة أنظمـة الحكـم الجديـدة، والتـي قامـت فـي معـرض مـا يسـمى الربيـع العربـي، واتجاهاتهـا الحقيقيـة ومواقفهـا مـن إسـرائيل والمشروع الغربي". (يادلين، 2012م).

ومن المألوف في العمل العسكري الإسرائيلي الهجومي أن تنفذ الحرب أو العملية العنصرية الواسعة على مرحلتين: الأولى تترجم بعملية جوية تدميرية ساحقة، والثانية بعملية برية احتياجيه" تطهيرية" لتكرس الانتصار في تحقيق الإنجاز المأمول، أما في عملية " عامود السحاب" أو "حجارة السجيل" فيبدو أن المخطط العسكري الإسرائيلي وضع خطته أخذاً بعين الاعتبار المتغيرات التي سجلت في العقد الأخير من المواجهة، وبالنظر إلى الأهداف التي رمت إليها العملية بكل جوانبها". (حطيط، 2012م: ص 5).

<u>خلاصة الفصل:</u>

لقد تناول الباحث في هذا الفصل عرضاً للمراحل التي مرت بها نظرية الأمن القومي الإسرائيلي، وفق مفاصل الحروب التي خاضتها إسرائيل ضد العرب.. وقد قسمها الباحث إلى ثمانية مراحل: المرحلة الأولى تبدأ من عام (1948– 1956م) وسميت نظرية الكتلة الحيوية، وهي إحدى القدرات الشاملة

للدولة، والتي تستمد قوتها من عنصرين رئيسين (الأرض والسكان) إضافة لعاملين جديدين العامل النووي (الردع الإستراتيجي) وتوجهات إسرائيل نحو السلام الشامل.. وقد اعتمد بهذه المرحلة نظرية "الدفاع الهجومي" التي تقوم على نقل الحرب إلى أراض العدو، والاعتماد على مبدأ الردع.

والمرحلة الثانية تبدأ من عام (1956 – 1967م) ، سميت بنظرية "الحرب الإجهاضية أو الإستباقية " التي تقوم على أساس الإستراتيجية الهجومية، المرتكزة على الهجوم المضاد والمسبق" وكذلك نقل الحرب إلى أرض العدو، وأضيف إلى هذين المبدأين مبدأ ثالث هو مبدأ "اعتماد السند الخارجي" حيث ما زال الحصن المنيع، لأمن إسرائيل الخارجي.

والمرحلة الثالثة تبدأ من عام (1967–1973م) وسميت بنظرية "الحدود الآمنة" (العمق الجغرافي) التي استندت على الاحتفاظ بالأرض التي تم إحتلالها عام 1967م..وتعتبر الحدود الآمنة هي:"الحدود التي تردع العرب عن شن حرب، وتكون قوية بما يكفي لصدهم إذا ما قاموا بالهجوم، وتعطي دولة إسرائيل عمقاً استراتيجياً يؤمن لها المناورة، ويضمن لها سلامة المناطق الحيوية والآهلة بالسكان، دون اللجوء لحرب وقائية.. ولم يعد المبدأ الأمني الداعي إلى نقل الحرب لأراض العدو ملزماً بالنسبة للجيش الإسرائيلي، وهذه النظرية تعتمد على إستراتيجية الدفاع الثابت المرن، مع إستراتيجية الردع.

والمرحلة الرابعة تبدأ من عام (1973 – 1982م) وسميت بنظرية (الحدود المرنة) التي يمكن الدفاع عنها، وخلال هذه المرحلة كشفت حرب 1973م، أن العمق الإستراتيجي المبني على نظرية الحدود الأمنة لم يكن حلاً لمشكلة الأمن الإسرائيلي، وأنها لا تحول دون قيام العرب بالحرب من أجل تحرير الأراضي المحتلة، وبالتالي فشل العمق الاستراتيجي في إعطاء إسرائيل الإنذار المبكر المناسب، ولقد أدت هذه الحرب إلى ردم نظرية (الحدود الأمنة)، وإنهيار مثلث الأمن الإسرائيلي(الردع، والحسم والإنذار المبكر) ومن هنا عادت إسرائيل إلى تبني الاستراتيجية الهجومية، بدلاً من الدفاعية، حيث المبادرة والضربة الأولى والحرب الوقائية.

والمرحلة الخامسة تبدأ من عام (1982 – 1991م) وسميت بنظرية الأحزمة الأمنية (أساليب الحرب بالوكالة) وقد استخدمت إسرائيل هذه النظرية في لبنان، عندما شكلت "قوات لحد" في الجنوب اللبناني الموالية لها، لتتولى بالنيابة عنها أعمال تأمين الحزام الحدودي، مع تقديم المعاونة لها، وتميزت هذه المرحلة بالمزج بين نظرية الحدود الأمنة، ونظرية ذرائع الحرب المبنية على عقيدة القتال العرضية واستراتيجيها "الضربة الوقائية–الاستباقية" والتي تتمثل بأسلوب الحرب القصيرة والسريعه والخاطفة، مع خلق الأسباب المبررة لها، كما حدث في عملية اجتياح لبنان عام 1982م.

والمرحلة السادسة تبدأ من عام (1991 – 2000م) والتي ركزت على التطوير التقني؛ وقد تم إدخال معادلة الصواريخ فيها باتجاهين (هجومي ودفاعي)..وفي هذه المرحلة تراجع العديد من عناصر نظرية الأمن القومي الإسرائيلي، إنطلاقاً من الرغبة في التجاوب مع سلسلة التحولات في المنظومة الدولية والأقليمية والداخلية لدولة إسرائيل، وتأكل قوة الردع الإسرائيلي بفضل تضاؤل هامش التفوق النوعي الإسرائيلي، علاوة على

إتساع العمق الجغرافي للصراع.. وتم التركيز على تطوير الجانب التسليحي في سياسة بناء قوة الجيش، والتي ترتكز على الطفرات التكنولوجية التي تحققت في مختلف المجالات. وقد اعتمد خلال هذه المرحلة على مفهوم الحرب الإختيارية كبديل للحرب الدفاعية، او الإجهاضية.

والمرحلة السابعة تبدأ من عام (2000– 2006م) وسميت بنظرية "الأمن المطلق" التي تعني الحق في الدفاع عن المصالح والأمن القومي الإسرائيلي في أي مكان، وزمان، وبأية إجراءات ووسائل ممكنة، وضد أية أهداف..مما يطلق يد إسرئيل للعمل بحريه بأي زمان ومكان يفترض أنه يهدد أمنها القومي وقد تراجع خلال هذه المرحلة مبدأ الحدود الجغرافية الآمنة، نتيجة الانتفاضة الفلسطينية عام 2000م، وبنت إسرائيل عقيدة عسكرية جديدة (عقيدة الصدمة والرعب) التي ترتكز على مبدأ الحسم والردع باستخدام قوة نيرانية هائلة بكافة الأسلحة مرة واحدة، وبشكل مفاجئ، دون النظر للرأي العام العاملى.

المرحلة الثامنة تبدأ من عام (2006 – 2012م) وسميت بنظرية "الحرب الاختيارية" (الردع البنيوي)، وتقوم على اختيار كامل من طرف إسرائيل لخوض الحرب، مما يعني انتفاء حالة المفاجئة، وبالتالي لا تعتمد على الإنذار المبكر، ولا التحرك المشبوهً للخصم، لتحدد على ضوءه الزمان والمكان والأهداف. وهذه النظرية تقوم على ضرب المراكز الحيوية للخصم، وعدم المجازفة بالوحدات القتالية، وهي تعتمد على إنهاك العدو –عبر استخدام ذراعها الطويل بالقصف بالطيران– للخصم لإنهاكه، للاستسلام، أو لإجباره على توقيع إتفاق يخدم مصالحها الإستراتيجية) مع الاستعداد لتنفيذ ضربات وقائية واجهاضية ضد أهداف بعيدة، مما يعني توسيع دائرة الحرب لفرضها على الطرف غير المستعد لها.

الفصل الرابع

الأمن الفلسطيني، المفهوم، والمرتكزات، والتحديات

أولاً: مرتكزات الأمن الفلسطيني

ثانياً: الأسس اللازمة لبناء إطار لمفهوم الأمن القومي الفلسطيني

ثالثاً: أبرز التحديات التي تعيق بناء أمن قومي فلسطيني

رابعاً: مؤثرات بناء العقيدة الأمنية الفلسطينية

مقدمة:

مفهوم الأمن القومي في أغلب الدول لا يحظى بإجماع العلماء والمفكرين، لا من حيث التعريف، أو حتى المستهدفين به، ولا من حيث مصادر التهديد، او حتى أدوات واستراتيجيات تحقيقه؛ لكون هذا المفهوم يمثل تعبيرا خاصا عن حالة كل دوله من الدول، حيث ان لكل أمة أو شعب أمناً خاصاً به، وسيزداد الأمر تعقيدا عندما يكون الحديث عن الأمن الوطني أو القومي للدولة..وهذا ما تظهره الاختلافات في التعريفات للأمن الوطني أو القومي..التي لا تنطبق في جلها على الواقع الفلسطيني، حيث انه وفق ابسط هذه التعريفات للآمن القومي لا نمتلك الشروط الذاتية أو الموضوعية لبناء أمنٍ قومي فلسطيني، وذلك وفق المعايير التي اجمع عليها العلماء والمفكرين في العالم، والتي اتفقوا على اعتبارها أساسات لبناء هذا الأمن القومي لأي دولة، أو لأي كيان سياسي قائم على الأرض.

وعليه فإن الحديث عن مفهوم للأمن القومي الفلسطيني، يثير جملة من التساؤلات التي يصعب الإجابة عليها، سواء أكان ذلك على المستوى النظري أو المستوى العملي؛ وذلك لأسباب عدة نكتفي هنا بذكر أهمها وهو غياب عنصر السيادة، وهو العنصر الذي يقع في مركز القلب من مفهوم الأمن القومي، حيث يتضمن الواقع الفلسطيني الراهن عناصر ومؤسسات شبيهة بالدولة، بالإضافة إلى كيانات وقوى سياسية واجتماعية، بعضها يتسم بسمات دون الدولة، وبعضها له فقط سمات الدولة، وهذه وتلك منتشرة على كامل الأراضي المحتلة، ولكن نرى غياب واضح لسيادة الدولة، وذلك كنتيجة طبيعية للتغير الذي طرأ – عدة مرات– على الهدف النهائي للحركة الوطنية الفلسطينية .

لذا فإن البحث في الأمن الفلسطيني مسألة معقدة صعبة، لقلة الكتب والمصادر المنشورة من الدراسات والأبحاث المتعمقة بهذا الموضوع، لأن أغلب الباحثين يبتعدون عن الكتابة في هذا المجال، لكونه يعتمد على شهادة كوادر من جهاز الأمن الفلسطيني، الذين يحجمون عن التحدث حول ذلك، وخاصة انه يشتمل على تعريفات ذات أبعاد متعددة ومتشعبة، حيث يشتمل أحيانا على الممارسة بكل أبعادها، ويقتصر أحياناً أخرى على بعضها، أو قد يكتفي ببعد واحد منها، مما يجعل أمر تفسير الأحداث الواقعة وفق النظريات والمفاهيم السائدة أمراً بالغ الصعوبة.

مفهوم الأمن الفلسطيني:

إن الدارس للملف الأمني الفلسطيني يحتاج إلى خارطة طريق مفصلة تبرز له مواضع النقاط الشائكة التي تعيقه عن تلمس مفاتيح قضية أمن قومي لكيان لم يصل بعد إلى مرحلة تأسيس دولة..حيث أن المفهوم الحقيقي للوصول إلى الأمن القومي يتعلق من حيث المبدأ بأمن البلاد ككل، وليس بأمن الفرد، فإن مشكلات الأمن القومي التي يواجهها الفلسطينيون تزداد تعقيداً بفعل خصوصية المكون المحلى لها، تلك الخصوصية التي تشكك في مدى انطباق العديد من التجارب الأمنية القومية، الماضية والراهنة، على الحالة الفلسطينية". (أغا والخالدي، 2006م: ص 11)

1- مدى عدم تطابق تعريفات الأمن القومي، على الأمن الفلسطيني:

عند تطبيق تعريفات الأمن القومي على الحالة الفلسطينية، نرى أن الواقع الفلسطيني لا يمتلك القدرة على تقديم مفهومٍ للأمن الفلسطيني بشكل محدد مضبوط، مما يعني أنه مفهوم ضبابي، لا يوجد له تعريف جامع مانع، مما يقوده الى التراوح بين حالة من اللاأمن المتناهي في مرحلة الهجرة، إلى مرحلة الأمن الثوري، إلى مرحلة أمن ما يشبه الدولة بعد قيام السلطة الفلسطينية، ولكن المؤكد أنه لم يصل إلى مستوى الأمن القومي؛ بسبب وجود الاحتلال الذي يحول دون قيام دولة فلسطينية، ذات سيادة على الأرض والشعب.

ومن هنا يصف هيكل ذلك بشكل دقيق عندما يقول: " لو رجعنا لحرب فلسطين عام 1948 م، لأدركنا أننا حديثو عهد بالأمن القومي، وأن العرب لم تكن لديهم فكرة من قبل عن نظرية الأمن القومي، أو عن أي نظرية للأمن القومي، وكل أمننا القومي كان في حوزة إمبراطوريات أو أي خلافات، ولم تكن هناك دولة مستقلة تشعر بمسؤولية أمن قومي، ولم تكن هناك مكتسبات يمكن الدفاع عنها، ثم بدأت تجاربنا بعد ذلك مع الدول المستقلة؛ لأنه لا أمن قومي إلا لدولة مستقلة، قبل ذلك الخطر في الاحتلال اللي عليها أو في الاستعمار اللي جواها أو في أي أوضاع تعرقلها عن الاستقلال، لكن تبدأ مشكلة الأمن القومي مع الاستقلال". (هيكل، 2008م).

ولذا فان التعريفات السابقة للأمن القومي – وان اختلفت– تؤكد عدم توفر الشروط الذاتية أو الموضوعية لبناء أمنٍ قومي فلسطيني، وفق هذه المعايير التي كاد الجميع من العلماء والمفكرين في العالم أن يتفقوا عليها، باعتبارها أساسات بناء الأمن القومي لأي دولة، أو لأي كيان سياسي قائم على ارض الواقع.

ومن هنا فاننا لا نملك –نحن الحلقة الأضعف في ميزان القوى– أن نرسم سياسة أمنية وطنية او قومية.. فالشعب الفلسطيني قد تبعثر في أسقاع الأرض، وتبعثر معه مفهوم الأمن الفلسطيني، وخضع –عبر مراحل تاريخة– الى تعريفات كثيره ومتعدده، كان جلها –فيما مضى– يعبر عن حالة من اللاأمن التي فرضت على الشعب الفلسطيني، جراء الاستعمار الذي رزح تحته ردحا من الزمن، ثم الاحتلال الاحلالي الصهيوني الذي جثم على صدره – وما زال حتى يومنا هذا– يمارس التهديد الأمني لحياة أمن الوطن والمواطن فيه..وعليه –ورغم هذا التبعثر لهذا المفهوم– فإننا يمكن أن نعتبر أن مفهوم الأمن الفلسطيني في ظل الاحتلال الإسرائيلي؛ يشير إلى المنظومة الأمنية التي يعيشها الشعب الفلسطيني على طول مسار حياته، منذ الهجرة عام 1948م، وحتى عام 2012م، والذي بحكم الاحتلال الإسرائيلي، لم يرقَ الى مفهوم الأمن القومي".(https://drabbass.wordpress.com)

ولذا يرى الباحث أنه من خلال هذا الاستعراض السابق لنخبة من هذه التعريفات لمفهوم الأمن القومي، نؤكد عدم وصول الأمن الفلسطيني، إلى مستوى حالة الأمن القومي. .ومن خلال استعراض مستويات الأمن بشكل عام ، نرى عدم انطباقها على حالة الأمن الفلسطيني، حيث ان الامن بمستوياته عبارة عن:

أولاً: أمن الفرد ضد أية أخطار تهدد حياته أو ممتلكاته أو أسرته.

ثانيًا: أمن الوطن ضد أية أخطار خارجية أو داخلية للدولة وهو ما يُعبَّر عنه "بالأمن الوطني".

ثالثًا: الأمن القُطري أو الجماعي، ويعني اتفاق عدة دول في إطار إقليم واحد على التخطيط لمواجهة التهديدات التي تواجهها داخليًّا وخارجيًّا، وهو ما يعبر عنه "بالأمن القومي".

رابعًا: الأمن الدولي.. وهو الذي تتولاه المنظمات الدولية سواء منها الجمعية العامة للأمم المتحدة أو مجلس الدولي ودورهما في الحفاظ على والسلم الدوليين.(حسين، ب ت، الأمن القومي، أكاديمية ناصر العسكرية)

إن قيام السلطة في الضفة والقطاع فرض على الفلسطينيين مفهوماً جديداً للواقع الأمني الفلسطيني، من خلال تأثره بالواقع الجديد الذي فرض عليه من قبل الاتفاقيات على المستوى القانوني، من خلال الكيان الإسرائيلي على المستوى الواقعي.

ولذا حدد الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات (رحمه الله) مفهوم الأمن لدى السلطة الوطنية الفلسطينية بعد القدوم إلى الوطن، في كلمته التي ألقاها أمام البرلمان السويدي في شهر ديسمبر عام 1998م، حيث قال آنذاك: " إن لحيوية مسألة الأمن وضرورة التعاون لضمانه، لا بد من الإقرار بأن للجانب الفلسطيني هواجسه ومخاوفه الأمنية الخاصة، فصميم الأمن قضية متبادلة، ولا يمكن ضمان أمن أحد الطرفين على حساب أمن الطرف الآخر؛ فالأمن يحق للطرفين على حد السواء العيش بأمن وسلام بعيداً عن الحرب والعنف، وعلى كل من الطرفين كذلك السعي من أجل عدم استخدام أرضه كقاعدة للعمليات العسكرية أو العنف أو التهديد بالعنف ضد الطرف الآخر، وعلاوة على ذلك فعلى الطرفين أن يمتنعا عن الدخول في التحالفات أو الاتفاقيات العسكرية أو السياسية التي تستهدف الطرف الآخر أو التي تهدد أمنه، ولا مصلحة للجانب الفلسطيني للدخول في مثل هذه التحالفات أو المحاور العسكرية أو السياسية المعادية لأي من دول المنطقة". وأضاف الرئيس قائلاً: " إن الأمن لن يتوفر باحتلال أراضي الغير، أو بالاحتفاظ وضم الأراضي بذريعة الأمن؛ لأن ذلك لن يعزز فرص السلام ولن يشكل رداً حقيقياً فعالاً على التهديدات الأمنية المحتملة، وكما أكد على أن الفلسطيني يرى بأن الأمن الحقيقي ينبع من التعايش السلمي والتفاعل الطبيعي بين الدول والشعوب، ومن عملية بناء المصالح والعلاقات المشتركة، بعيداً عن أجواء السيطرة أو القهر أو التهديد بالقوة والعنف بعيداً عن الخطوات أحادية الجانب، التي قد تنال من مصالح أي من الطرفين الحيوية وتقوضها".

وقد حدد مبادئ الأمن الفلسطيني في مفاوضات الوضع النهائي بالشكل التالي:

في المجال الأمني فإن الجانب الفلسطيني على استعداد للنظر في أي ترتيبات أمنية لا تتناقض مع مبدأ السيادة الفلسطينية على أرض فلسطين، وهذه قواعد مهمة للأمن المشترك والتبادلي ومؤكدين الاعتراف بأن العنف ليس خياراً وإنما الأمن المشترك والتبادلي هو هدفنا للسلام والتعايش السلمي.

ملاحظة: يلاحظ من خلال هذا الحديث للرئيس أبو عمار انه يرسم نظرية جديدة للأمن الفلسطيني بعد قيام السلطة تتأثر بعاملين: العامل القانوني والذي تمثله الاتفاقيات الدولية، والعامل الواقعي الذي تمثله نظرية الأمن القومي الإسرائيلي.

الأمن الفلسطيني له مميزات جاءت في المبادئ التي حددها الرئيس عرفات كمبادئ أمنية، هي:

1. ضمان عدم الإخلال بالأمن .
2. عدم تهديد العملية السلمية.
3. ضرورة التعاون لضمان الأمن .
4. لا أمن لطرف على حساب آخر .
5. العيش بسلام وأمن .
6. عدم استخدام الأراضي الخاضعة لطرف كقاعدة عسكرية ضد الطرف الآخر.
7. عدم الدخول في تحالفات عسكرية أو سياسية تهدد الطرف الآخر.
8. عدم احتلال أراضي غيرهم بالقوة .
9. عدم ضم الأراضي بذريعة القوة .
10. مراعات المصالح والعلاقات المشتركة بدون تهديد باستخدام القوة.

ويلاحظ أن تلك المبادئ تنبع من :

-المصلحة الأمنية الفلسطينية ومفهومها.

-إنها لا تتعارض ومبادئ الأمم المتحدة.

-إنها في روح الاتفاقيات الثنائية بين الطرفين ومن الاتفاقيات الدولية.

وبالنظر إلى المبادئ الأمنية نجد انها قد حددت علاقة تلازمية بين الأمن الفلسطيني والإقليمي من خلال:

1-عدم الدخول في تحالفات عسكرية وسياسية تهدد الطرف الآخر.

2-عدم احتلال أراضي غيرهم بالقوة .

3-عدم تهديد العملية السلمية التي هي فلسطينية أو إقليمية .

4-التعاون المشترك لضمان الأمن .

5-لا أمن لطرف على حساب الطرف الآخر. (عباس، 2003م، دراسة" الأمن الفلسطيني – الإسرائيلي)

ومن خلال مراجعة الاتفاق الأمني الفلسطيني–الإسرائيلي نرى أنه تضمن العديد من الثغرات الأمنية التي تجعل إعادة الانتشار تكلف ثمناً باهظاً من الجانب الفلسطيني بصورة تلقي أعباء هائلة على أفاق عملية استكمال بنية الدولة الفلسطينية، كما تفرض قيوداً أمنية ضخمة من شأنها أن تمثل انتقاصاً جسيماً لسيادة السلطة الفلسطينية، كما تضعف بالضرورة من مصداقية السلطة أمام مواطنيها عندما تكون قضايا الأمن المختلفة خاضعة لإشراف اللجان الإسرائيلية وهيمنتها، وهذا يجعل من أجهزة السلطة الوطنية، أداة تنفيذ لما تطلبه الحكومة الإسرائيلية من إجراءات ، رغم أن هذه الإجراءات تتضمن مطالب لا يمكن بحال من الأحوال أن تطبقها دولة ضد مواطنيها ، وبالتالي فإنه إذا كان هذا الاتفاق يمثل خطوة على طريق استعادة المزيد من الأراضي الفلسطينية، إلا أنه تكلف ثمناً ربما يتسبب بحد ذاته في إبعاد الفلسطينيين عن هدف إقامة الدولة وليس تقريبهم منه!.

وهذه الثغرات في الاتفاق تؤكد على أن الجانب الإسرائيلي كان حريصاً على تحقيق هدفين:

الأول: فرض أقصى قدر ممكن من السيطرة الأمنية على المناطق الفلسطينية.

الثاني: الإفادة من الالتزامات الأمنية في إضعاف قدرة الفلسطينيين على وضع أسس دولة مستقلة، وزيادة صعوبات إعلان الدولة الفلسطينية من جانب واحد.

ويرى الباحث أن الاتفاق قد أفضى إلى هيمنة إسرائيلية على الشئون الأمنية الفلسطينية، وأن الجانب الفلسطيني قدم تنازلات هائلة، في حين استطاعت إسرائيل أن تحقق مكاسب هائلة، ليس فقط على صعيد ضمان سيطرتها على الشئون الأمنية الفلسطينية.

ومن خلال العرض السابق، ندرك بان مفهوم الأمن الفلسطيني تحت الاحتلال، يتعرض لحالة اقرب منها إلى فقدان الأمن لدى جميع أفراد الشعب الفلسطيني، وما تقييد حرية الحركة لدى المواطنين على مختلف المستويات، إلا دليل صارخ على انعدام هذا الأمن، من حيث هذا الانعدام للأمن الشخصي.

وأما الآمن على المستوى المجتمعي للشعب الفلسطيني –خاصة خلال فترة الحكم الذاتي بعد تطبيق اتفاق أوسلو، وقيام السلطة الفلسطينية، وأخذها بعض الصلاحيات على ارض الوطن– فانه أصبح أكثر تعقيداً ضد أبناء الشعب الفلسطيني، بسبب إجراءات الاحتلال الإسرائيلي القمعية، التي تتم بشكل يومي ومستمر.. وقد ازداد الأمر تعقيداً، حيث أصبح المواطن الفلسطيني يتعرض لعدة أنواع من التدخلات الأمنية الإسرائيلية على مستوى الضفة الغربية، في حين يتعرض المواطن الفلسطيني للعدوان المتواصل والمستمر على مستوى قطاع غزة، مما يجعل المواطن يشعر بالحد الأدنى من الأمن في حياته " (المؤتمر السنوي الثالث، (2011م)، حول القطاع الأمني الفلسطيني، ص9)

التغير الوظيفي للأمن الفلسطيني بعد اوسلو:

ان مفهوم الامن الاسرائيلي تاريخيا كان على نقيض مفهوم الامن الفلسطيننني، وان مرتكزات الامن الفلسطيني هي تلك التي تجابه مرتكزات الامن القومي الاسرائيلي..وان مقومات هذا الامن الفلسطيني تقوم على محاربة المقومات والاولويات الامنية الاسرائيلية ، لانها تناقض وتعاكس الوجود الفلسطيني.

وان الحديث عن نقاط التقاء بين مفهوم الامن الفلسطيني ومفهوم الامن الاسرائيلي يستدعي انقلاب في كلا من العقلية الفلسطينية والعقلية الاسرائيلية الامنية، وهذا ضمن المعطيات التي تجري على الارض ويكفي ان نسلط الضوء على الهاجس الديموغرافي الذي تصوغ خططها السياسية والعسكرية على اساسه الامر الذي سيجعل مشاريع التغير الحدودي واستبدال المناطق.. وحتى الترحيل القسري كحل يمكن للجوء له للحفاظ على التفوق العددي الاسرائيلي، وسيكون هناك الف طريقة جديدة ومستحدثه للدفاع عن المرتكزات التي اسلفنا ، وستنبثق ايضا طرق جديدة للتعاطي مع القضية الأمنية وخصوصا أن اسرائيل جسم غريب في محيط عربي متجانس..والحرب الامنية والسلوك الامني لا ينتهي حتى في حال عقدت اتفاقيات سلام بغض النظر عن شكلها وطبيعتها وظروفها، ولا يغيب عن بالنا ان معادلة الامن الاسرائيلية تحاول تفصيل الامن الفلسطيني على مزاجها حتى لو دفع الشعب الفلسطيني ثمن هذه الرغبة، وبهذا تريد ان تصهر مفهوم الامن الفلسطيني تحت مظلة الاهداف السابقة، وتحقق الخنوع والاستسلام وقبول الامر الواقع.

(رمضان، (2009م)، موقع دنيا الوطن–الرأي http://pulpit.alwatanvoice.com)

توطئة لحالة الأمن الفلسطيني:

إن القضية الفلسطينية بشكل عام، ومكونها الأمني بشكل خاص، له خصوصية وتفرد، يقف على رأس هذه الخصوصية وهذا التفرد يثمثل بالتناقض المعبر عنه بالصراع مع الاحتلال الإسرائيلي، حيث تتعارض وجهات النظر الأمنية بينهما، إلى حد كبير؛ لكون السلوك

الإسرائيلي يسعى الى تحقيق الأمن المطلق للإسرائيليين، والنفي المطلق لأمن الفلسطينيين، من خلال السيطرة على مقومات الفلسطينيين ومقدراتهم.

وأي خطوات أمنية تقدم عليها إسرائيل تكون في هذا الإطار الاستراتيجي، وليس في أي إطار آخر، وعلى هذا الأساس يجب تفسير كل الإجراءات التي تقدم عليها، سواء باتجاه العنف الممنهج أو السلام المبرمج، الذي يسعى كلاهما لتحقيق المعادلة الأمنية الإسرائيلية التي ترسخ الاحتلال كأمر واقع على الفلسطينيين، وعلى النقيض يكون جوهر الأمن الفلسطيني المعبر عن تحقيق المصالح الفلسطينية –التي تحول دون القضاء على الشعب، والبقاء على أرضه، وإنهاء الاحتلال، وحق العودة، والحفاظ على وحدته – حيث لا أمن بدون تنمية، ولا تنمية بدون أمن، وفي نفس الوقت لا أمن ولا تنمية في ظل الاحتلال الاسرائيلي.

إن مفهوم الأمن الفلسطيني، بكل مكوناته ومستوياته، يعد بمفهوم المخالفة والمعاكسة، نقيضاً لمفهوم الأمن القومي الإسرائيلي، ولكنه بواقع الحال يتأثر به باعتباره الطرف الأقوى الذي يسيطر بقوة الاحتلال على الشعب الفلسطيني الواقع تحت نفوذه وسلطته، ولكونه المغتصب لأرضه والمتحكم في موارده، ولكونه الطرف الفاعل في معادلة الصراع، بحيث يرسم للشعب نطاق حركته، ومجال تنقله، من خلال التحكم في منافذه ومعابره الجوية والبحرية والبرية على حد سواء، وهذا ما يطبق بالفعل على فلسطين شعباً وأرضاً، حيث أفرز وجود هذا الاحتلال شعباً مشتتاً، وأرضاً ممزقه، وأمنا مفقوداً على المستوى الفردي والجمعي. ومن خصوصية حال الأمن الفلسطيني – التي فرضت عليه– أن من أهم إشكالياته التي تسببها الاحتلال له هو واقع التبعية الذي يصل أحيانا إلى حد الاحتكار لمفهوم الأمن الفلسطيني، حيث إن إسرائيل قد نجحت نوعاً ما في أن يصبح الأمن لفلسطينيوكأنه مطلب إسرائيلي فقط.(عباس، 2012م، مركز الوعي للدراسات والبحوث)

وعند المقارنة بين الأمن الإسرائيلي والاحتياجات الفلسطينية الإنسانية أو حتى السياسية، نرى أن هناك احتياجات أمنية فلسطينية، توازي الاحتياجات الإسرائيلية، بل تتفوق عليها، باعتبار أن الشعب المحتل هو الاحوج للأمن من الذي يحتل، ويفرض سلطته وسلطانه عليه.. وبالتالي فإن ظروف الصراع، وعدم التكافؤ بين الأمن الفلسطيني، والأمن الإسرائيلي، يؤكد على أن المحتاج للأمن أكثر ، هو الشعب الفلسطيني، وليس الكيان الإسرائيلي.

ان البيئة المحلية للأمن الفلسطيني، تشكل خصوصية مميزة، حيث إن واقع هذه البيئة المحلية يشكل بالنسبة إلى الأمن الفلسطيني معضلة كبرى، خاصة فيما يتعلق بالمعطيات الجيوسياسية على أرض الواقع، التي تحدد بشكل أساسي وضعية الأمن الفلسطيني، كالانفصال الجغرافي المفروض على الضفة الغربية وقطاع غزة، والذي يقسم التجمعات السكانية الفلسطينية إلى كنتونات سكانية أشبه بجزر مقطوعة الأوصال، مما يتيح لإسرائيل قطع خطوط التواصل بينها

متى شاءت، وهذا يهدد أيسر أنواع الأمن وأشكاله، وهو الأمن الانساني، وبالتالي كيف سيملك أمناً من لا يمتلك حتى أيسر مجالات الأمن وهو الأمن الإنساني الذي هو حق طبيعي لكل إنسان؟" (المؤتمر السنوي الثالث حول القطاع الأمني الفلسطيني، 2011م: ص11).

كما يشكل مكون العقيدة الأمنية الفلسطينية خصوصية أخرى لا تقل عن الخصوصية السابقة، من حيث إن هذه العقيدة الأمنية الفلسطينية منذ تكوينها، قد نشأت وتطورت في ظل وجود الاحتلال الإسرائيلي، مما يعني أن الحالة الأمنية الفلسطينية لا تتجسد فقط على مستوى النظرية الأمنية، وتنسحب تلك الخصوصية بشكل أكبر على مستوى مكونات العقيدة الأمنية، وعلى مستوى الممارسة والتجارب الأمنية الفلسطينية في مراحل بنائها وتشكيلها، على صعيد الفلسطيني، أو بتعاطيها مع العدو الإسرائيلي" (عباس، 2012م: www.alwae.com)

مدى العلاقة بين الأمن الفلسطيني والأمن القومي الإسرائيلي:

يشكل الأمن الإسرائيلي حالة من الأمن تصل إلى مستوى الأمن القومي؛ لكونه –حسب التعريفات المتعارف عليها للأمن القومي– يعبر عن دولة سيادية قائمة على أرض الواقع، في حين أن الأمن الفلسطيني لا يصل إلى مستوى الأمن القومي؛ لأنه لا يرقى إلى هذا المستوى ، لكونه لا يمتلك كياناً سيادياً، حيث إنه يفتقر إلى مبدأ السيادة الفلسطينية على الأرض، وعلى الشعب، وعلى المقدرات الوطنية، وعلى شريان الدولة الممثلة في المنافذ والمعابر والحدود...إلخ.

وهذان المستويان لكل من الأمن الفلسطيني والأمن القومي الإسرائيلي يرسمان كيفية العلاقة بينهما على أرض الواقع، ومدى تأثير المستوى الأكبر –طبيعيا– على المستوى الأدنى أو الأقل منه في المستوى، ومن هنا فإن التأثير الأكبر على الأمن الفلسطيني يكون من قبل الأمن الإسرائيلي، كما يضاف إلى هذا المستوى تلك الطبيعة الاستيطانية لدولة إسرائيل، التي تحاول التمدد ليس فقط على مستوى الأرض، بل تمتد لتشمل محاولة التأثير –أو حتى التحكم– في أمن الدول من حولها، وخصوصاً الأمن الفلسطيني، الذي يقف على النقيض من الأمن القومي الإسرائيلي، حيث إن ما قد يكون فيه مصلحه أمنية لطرف، قد يكون فيه ضرر أمني للآخر، وما قد يشكل خطراًأمنياً لطرف، وقد يشكل مكسبا أمنيا للطرف للآخر".

(المؤتمر السنوي الثالث حول القطاع الأمني الفلسطيني، 2011م: ص 19)

كما أن الاعتبارات الأمنية لكل طرف تبنى وتتطور تبعاً للمعطيات التي يمكن أن تكون معدة مسبقا من قبل هذا الطرف، كما أن قواعد اللعبة الأمنية تختلف من طرف إلى آخر تبعاً لاختلاف أهدافها وغاياتها، ولكنها تتفق أحياناً في حال تحقيق مصلحة مشتركة للدولة، او لعدة دول تصوغ من خلالها مفهومها المشترك لأمنها القومي، بكافة تفاصيله الاجتماعية والسياسية للأفراد والمجموع سواء، وتزداد حساسية المفهوم الأمني عندما يكون هناك احتلال لبلد ما،

يقابلــه مقاومــة وطنيــة، وكــذلك يــزداد تعقــد وتشــابك مفهــوم الأمــن إذا كانــت هنــاك اختلافــات واجتهادات داخل المؤسسة الأمنية.

إن مفهــوم الأمــن الفلســطيني يخــتلط بالمنظومــة الأمنيــة فــي الشــرق الأوســط بشــكل عــام، ولــم يشــذ عــن هــذه المنظومــة بتاتــاً، إلــى أن كــان الغــزو البريطــاني، والــذي تبعــه الاحــتلال الصــهيوني، الــذي أفــرز وجــوده نظــريتين أمنــين متناقضــين –فــي ظــروف إقليميــة ودوليــة واحــدة– تميــزت بتوازنــات مختلفــة ببعــديهما العســكري والأمنــي؛ لكــون المــؤثر فــي حركتهما –في الغالب– كان نتيجة للصراع الفلسطيني–الإسرائيلي.

والتحليل للأحداث الرئيسة على مدى الصراع الطويل بين الإسرائيلين والفلسطينيين يبين مدى ارتباط ذلك بالمنظومة الامنية لكلا الطرفين، كما أن تطور هذه المنظومة الأمنية وتغير احتياجاتها ومتطلباتها يستدعي بالضرورة تغير نظرية أمنها القومي، وهذا التغير يقود حتماً إلى أن يؤثر على رسم النظرة الأمنية على الساحة الفلسطينية، وفي كل ساحة من ساحات الصراع العربي الفلسطيني–الإسرائيلي. "(عباس، 2012م: www.alwae.com)

وإن النظرية الأمنية الإسرائيلية تعمل في محيط تتأثر وتؤثر فيه بشكل دائم، فهي تؤثر على نحو كبير بالقوى المحيطة التي تحاول ضبطها، وفي الوقت ذاته تعمل على توجيه هذه القوى بما يخدم مصالحها، والتعامل مع التطورات الناجمة عن الجانب الأمني محكومة على نحو أساس بكامل مناحي أوضاعها الداخلية –خاصة الأمنية والعسكرية– لكونها دولة تشكل في معادلة الصراع طرفاً أساساً.

لذا فإن لقراراتها وأفعالها تأثيراً حاسماً على الأمن في السياق الداخلي لدولة إسرائيل، وبقوة الواقع يلعب دوراً حاسماً في الأمن الفلسطيني..ومن هنا فقد نجحت اسرائيل في احتكار مفهوم الأمن، فأصبح وكأن الأمن مطلب إسرائيلي فقط، رغم أن الاحتياج الأمني لفلسطين هو أكثر احتياجاً منه للإسرائيليين، حيث إن هناك احتياجات أمنية فلسطينية تفوق احتياجات الأمن الإسرائيلي، ولكن الاحتياجات الأمنية الإسرائيلية يتم مراعاتها، في حين أن الواقع ضمن ظروف الصراع وعدم التكافؤ بينهما، يجعل الامن الاسرائيلي يؤثر في واقع الأمن الفلسطيني.

وهذه الدراسة قد كشفت التداخل أو التشابك الذي لا سبيل إلى الخروج منه بين ما هو أمن قومي إسرائيلي وبين ما هو أمن فلسطيني، من خلال بيان مدى تطور منظومة أمنية حاولت إسرائيل فرضها عليهم، ولذا يعتبر الباحث بأن هناك ترابطاً وارتباطاً وتأثيراً وتأثراً بين الأمن القومي الإسرائيلي وبين الأمن الفلسطيني، ولكن الأمن الفلسطيني هو الأكثر تأثرا بالأمن الإسرائيلي. "(عباس،2012م: www.alwae.com)

الأمن القومي الإسرائيلي، والأمن الفلسطيني بين النظرية والتطبيق:

منذ اللحظة الأولى من سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على فلسطين، أوجد أمناً قومياً إسرائيلياً، وفرض من خلاله على الفلسطينيين معطيات لم تكن في الحسبان، حيث اغتصبت أرضهم، وشرد شعبهم، وهدم كيانهم السياسي، ونجم عن هذا الوضع مفهومٌ جديدٌ لديهم للأمن،وبذلك انبثقت رؤيتان متناقضتان للأمن داخل فلسطين، رؤية تطلق عليها أمناً قومياً إسرائيلياً (باعتبارهم دولة)، ورؤية فلسطينية للأمن لا ترقى إلى مستوى الأمن القومي، باعتبار أنهم لا يملكون دولةولا حتى كياناً سياسياً ذا سيادة فعلية على أرضه وشعبه وموارده. والتحليل الموضوعي والتاريخي لمدى تأثر الأمن الفلسطيني بالتغيرات الناجمة عن تطور نظرية الأمن الإسرائيلي يستند إلى قاعدة التقييم الواقعي، أي أن الجانب الموضوعي له تداعيات تاريخية ذات علاقة سببية؛ فالأمن الإسرائيلي يتطور، مما يؤدي بالتالي إلى تغير في منظومة الأمن الفلسطيني.

وهذه التطورات الأمنية في الساحة الإسرائيلية–الفلسطينية تسهم إلى حد كبير في صياغة ديناميكية لكلٍ من الأمن الفلسطيني والإسرائيلي، والمتغيرات في ميزان القوى، والتداخل المعقد للموضوعات الأخرى يغذي هذين المجالين ويفرض التباين والاختلاف، بل الاتجاهات المتعاكسة في ميدان الصراع بينهما،وإن مركزية الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي في علاقته بديناميكية الصراع العربي– الإسرائيلي لا يقلل من تأثير الأمن الإسرائيلي على الأمن الفلسطيني، كما لا يقلل من تأثير تطور نظرية الأمن الإسرائيلية على مجمل الأمن الفلسطيني، وخلق تبعية أمنية تفرض وقائع على الأرض متغيرة متطورة بشكل دائم مستمر.

إن الاحتلال الإسرائيلي كان وسيبقى بكل تجلياته الأمنية والعسكرية والاقتصادية والسياسية وغيرها محركاً حقيقياً للفعل الفلسطيني؛ لكونه احتلالاً، خاصة على المجال الأمني، حيث يصنع الاحتلال الفعل في الساحة الفلسطينية_التي يتحكم في خيوط تسييرها، ويقوم الأمن الفلسطيني برد الفعل على ذلك. (المؤتمر السنوي الثالث حول القطاع الأمني الفلسطيني 2011م: ص22)

ومن خلال الوقائع الفلسطينية على المستوى الأمني، نرى بوضوح مدى تأثر الأمن الفلسطيني بما يمليه عليها الواقع الإسرائيلي، وهذا ليس عيباً أو انتقاصاً من مفهوم الأمن الفلسطيني، بل لأن من الامر الطبيعي ان يكون الطرف الأقوى على الأرض هو الذي يفرض أمنه، وباعتبار أن دولة إسرائيل هي الطرف الأقوى في المعادلة الأمنية، فإن تحركها وحركتها هي التي تفرض على الفلسطينيين أن يصيغوا أمنهم ولو نظرياً وفق ذلك.. ومن هنا نبعت فكرة المقاومة كأساس للاستراتيجية الأمنية الفلسطينية، التي تشكل مركباً_مركزياً في رسم الحدود السياسية، والفكرية، والاجتماعية، وفي تحديد المعسكرات العاملة في المنطقة، وهذه الفكرة معتمدة في جوهرها من قبل حركات ليست دولاً، ومن مصطلح المقاومة نستنتج أن جوهره المركزي يتمثل في النضال ضد المحتل الأجنبي إسرائيل. (عباس، 2012م: www.alwae.com)

وقد لعب الفلسطينيون بفعل الناتج الاحتلالي لفلسطين دوراً مركزياً في بلورة فكرة المقاومة في كل المنطقة، ومارسوها من أجل إضفاء طابع شرعي للمقاومة بالكفاح المسلح الذي تبنوه بقوة، ضد خصم أجنبي قوي.

وخلال العقدين الأخيرين وصلت فكرة المقاومة إلى ذروة قوتها في المنطقة، وحظيت بتأييد لا سابق له، والتي من مرتكزاتها الإصرار على النضال، والتمسك بأسلوب المقاومة كاستراتيجية وكطريقة حياة، ووضع إسرائيل في مركز المواجهة كصراع وجود وليس صراع حدود، والاستعداد لإدارة معركة بعيدة المدى لإنهاك العدو واستنزافه، مع الرفض المطلق للاعتراف بهذا الواقع.

وعلى الرغم من أنه لا توجد لدى المقاومة نية للوصول إلى توازن عسكري أو إلى حسم للصراع مع إسرائيل؛ لأنها تدرك مدى ضعفها العسكري لتحقيق ذلك، ولكنها تدعي بانها تملك قدرة كبيرة على الصبر والصمود تعوضها عن هذا التفوق، بل تسعى لمنع العدو من الحسم او تحقيق القضاء أو الانتصار عليها وإعطاء دفع للمعركة إلى المجال المدني الأمر الذي ينبع من الرغبة في خلق مشكلات اجتماعية للعدو على طريق تحرير لكامل التراب الوطني الفلسطيني".

معادلات الأمن القومي الإسرائيلي، ومعادلات الأمن الفلسطيني:

معادلة الأمن القومي الإسرائيلي.. العدوان:

منذ أن تأسست الحركة الصهيونية وهي تولي وجهها شطر فلسطين؛ من اجل إقامة دولتها فيها على حساب الحق العربي والفلسطيني، ورسمت بواكير فكرها الأمني على مبدأ العدوان، الذي اعتمد منذ البداية على العمل العسكري، الذي تبلور بعد ذلك بما يسمى نظرية الأمن القومي الإسرائيلي، الذي مثلت فيها الاعتداءات والحروب التي خاضتها التي مهدت لموطئ قدم للوجود الصهيوني في فلسطين، والذي لم ينته بإتمام قيام دولة إسرائيل، بل امتد على جميع مراحل وجودها. فالعقيدة الأمنية الاسرائيلية امتداد للتوراة المختلقة التي تعد فلسطين لليهود، وهي دولتهم التي يجب إقامتها والتي يجب منع أي تهديد لها، وذراع الأمن هو الجيش الإسرائيلي الذي يمثل القوة لفرض أهداف نظرية الأمن القومي الإسرائيلي من خلال استمرار التفوق العسكري والتقني والاقتصادي...إلخ.

وامتلاك وسائل الردع سواء التقليدية أو غير التقليدية، والانقضاض على كل مظهر يسعى لتهديدها. ومن هنا فإن الأساس الذي يقوم عليه الأمن القومي الإسرائيلي هو مبدأ القوة والعدوان باعتباره الوسيلة الأهم لتحقيق ما تصبو إليه إسرائيل وهو الغاية القومية، وذلك عبر القوة الاستخبارية، والقوة العسكرية ممثلة بالمؤسسة الأمنية، والمؤسسة العسكرية التي تستخدمها لعملية الردع المستمر المتواصل للخصم من خلال إما الخوف من خوض الحرب، أو لتحقيق نصر رادع بالقيام بالهجوم الاستباقي.

وقد عمدت دولة إسرائيل منذ اللحظة الأولى لإنشائها إلى أن تبني لها أمناً قومياً قائماً على الأفكار الصهيونية التي تجعل من: العدوان، والتمدد الاستيطاني، والهجرة، والاحتلال، والإحلال لشعب آخر، المرتكزات الرئيسة التي تسعى لفرضها في الواقع، والتي تشكل معالم نظرية الأمن القومي الإسرائيلي.

وهكذا شكل التوسع والعدوان أساس نظرية الأمن القومي لإسرائيل، وقد شكلت المركز الذي تدور حوله رحى النشاط الإسرائيلي على مستوى الفرد أو المجتمع أو الدولة، وهو ما يكسب هذه النظرية لديهم قداسة لا يستطيع أحد منهم اختراقها. (عباس،2012م: www.alwae.com)

ومن هنا نستطيع أن نؤكد جازمين على أن نظرية الأمن القومي الإسرائيلي، قد بنيت على العنف والعدوان، اللذين اتخذا أشكالاً وصوراً متعددة متنوعة، أثناء صراعها مع: الدول العربية، والفلسطينيين، (كالدفاع الذاتي، والردع، والحرب الوقائية، والهجوم المضاد المسبق)، وكلها صور تطبيقية متعددة لنظرية واحدة تؤمن بها، وتجسدها واقعاً، وهي نظرية الأمن القومي الإسرائيلي، المكونة من ركائز توطدت أركانها عبر مراحل إنشائها المختلفة، ونمت وتطورت معها، وأفرزت على المستوى العسكري نظرية الشعب المسلح، التي وضع الأساس لها المجلس الصهيوني، عام 1948م، باتخاذ قرار بدء الحرب، والتي تبلورت بعد ذلك معبرة عن نفسها وفق المبدأ العسكري التنظيمي المتمثل في مقولة:"جيش نظامي صغير وذكي، وجيش احتياطي كبير ومؤهل"، يخوض الأول معركة الدفاع في حال الهجوم المباغت كما حصل في حرب أكتوبر، حتى يتم استدعاء الاحتياط ليحول الحرب إلى هجوم يفرض وقائع جديدة على الأرض، من أجل المساومة عليها لإنهاء الحرب. (عباس،2012م: www.alwae.com)

لقد تطلب الأمر في بداية إنشاء دولة إسرائيل أن تقوم وفق هذا المبدأ –سابق الذكر– إلى برهة من الوقت كافية لاستدعاء قواتها الاحتياطية، مما تطلب وجود مبدأآخر يدعم ذلك وهو الإنذار المبكر، الذي وظف ثلاثة مجالات لذلك، هي: العمليات الاستخبارية البشرية، ثم الوسائل التكنولوجية الحديثة –كالقمر الصناعي– ثم التعاون مع الدول الكبرى، كبريطانيا، وأمريكيا. ولكن نظرية الأمن القومي الإسرائيلي، وبطبيعتها الاستعمارية التوسعية التي لم تكتف بما ابتلعته من أرض فلسطينية لإقامة دولة إسرائيل عليها،بل بلورت نظرية أمنية تدعى (نظرية الحدود الأمنة) على يد مؤسسها الأول (بن جوريون)، تؤصل أمنيا نحو التمدد والتوسع الجغرافي ولتحقيق نظرية الأمن تلك كان لا بد لها من ركائز استراتيجية وعملياتية، أدت القوات المسلحة الإسرائيلية دورها الطليعي فيها؛ لتحقيق تلك الأهداف التي كانت وما زالت تسعى إسرائيل لتحقيقها، ومن أجل ذلك طورت القوات الإسرائيلية من أدائها، لتعمل بشكل نظامي، وبطريقة أكثر حرفية، تجسد بعضٌ منها في أعمال بذلت فيها جهداً كبيراً، كمسألة توفير القوة البشرية اللازمة لها"(عباس،2012م: www.alwae.com)

وعلى المستوى التطبيقي لنظرية الأمن القومي الإسرائيلي، قامت العصابات الصهيونية والجيش الإسرائيلي بالعدوان على الشعب الفلسطيني، والدول العربية، عبر أساليب ووسائل متنوعة معدة مرسومة سلفاً. ومن هنا فإن المرتكزات التي تقوم عليها نظرية الأمن القومي الإسرائيلي تفرض حتماً اعتماد مبدأ العدوان، وقد ظهر ذلك جلياً في التطبيقات العملية على أرض الواقع لهذه النظرية تجاه فصائل المقاومة في كل من لبنان وفلسطين، وفي تبني خطوات عملية تربط بين عمليات (العرقلة والردع) لها، وفي حال البدء بحملة عسكرية، يمكن إضافة عنصر (الاستيعاب–الامتصاص) إلى هذه العمليات، ثم إضافة عنصر (الشلل

وإبطال المفعول)، كالعمل على إنجاز نزع سلاح الفصائل، من قبل الجهات الداخلية، أو بواسطة الضغوط الخارجية؛ من أجل ذلك، أو لتحقيق هدنه توفر لها هدوءاً أمنياً لفترة قد تدوم لعقد أو أكثر.

كما استخدم في عدوانها مبدأ العرقلة والإعاقة في التعامل مع المقاومة، حيث تطلب ذلك تعاوناً عميقاً بين الجيش الإسرائيلي، وجهاز الأمن العام، وعلى الجانب الآخر استخدم مبدأ الاستيعاب تجاه المقاومة، مما يتطلب ترابطاً بين الجبهة الداخلية لقيادة الجيش الإسرائيلي، وبين تلك الهيئات المدنية التي تقع فيها.

كما استخدم مبدأ الشلل وإبطال المفعول أو الحسم، بمعنى البدء بحرب محدودة يفرض من خلالها أجندته بتوقيع هدنة تخدمه لمرحلة ما، أو قد يتحول إلى مبدأ الجمع بين الإعاقة مع الاستيعاب.وأما فيما يتعلق بتطبيقات مبدأ الردع فقد استخدمته على مجالين، الردع الوجودي، والردع التقليدي.

ومن أجل تحقيق نظرية الردع في المجال الوجودي غير المباشر، وضعت نظرية الأمن الإسرائيلي نظرية الردع النووي؛ لأن الدول العربية لا تقوى على السعي لتدميرها، بسبب هذا الخطر الذي قد يتهدد وجودها.

وأما في مجال تحقيق نظرية الردع في المجال التقليدي التراكمي المباشر فعمدت هذه النظرية إلى تحقيق ذلك بفعل الإخضاع التقليدي، في كل جولة من جولات الصراع مع العدو"(عباس،2012م: www.alwae.com)

معادلة الأمن الفلسطيني.. المقاومة:

إن نظرية الأمن الفلسطيني عندما تستخدم مصطلح المقاومة، فلا يعبر ذلك عن وجهة نظر، بل يعبر عن أسلوب نضال، يؤكد على مكانة الكفاح المسلح كهدف، حددته كالتزام غير مقيد زمنياً للمواجهة مع الاحتلال كعدو، حتى تحقيق الهدف الاستراتيجي.. وقد رفضت الحركات الفلسطينية هذه الاستراتيجية كذريعة لتأجيل الصراع ضد إسرائيل، وكغطاء لرغبة الدول العربية بعدم تعريض مصالحها للخطر .

وقد اعتمدت الثورة الفلسطينية ومقاومتها في مراحلها الأولى على مبادئ أساسية لم تتنازل عنها أو تفرط فيها، والتي من أهمها حقها في الكفاح المسلح الذي اعتمد على تشخيص إسرائيل كعدو مركزي للأمة العربية والإسلامية، ومن تحديد النضال ضدها كحرب وجودية، وقد ضربت هذه الروح الثورية وهذه الروح النضالية جذوراً عميقة ليس فقط على الساحة الفلسطينية، بل امتد ليشمل المنطقة العربية على مر السنين، ومنذ ذلك اليوم وحتى الآن يشكل هذا التشخيص إحدى العلامات الفارقة البارزة لمفهوم المقاومة.

ويتركز نضال المقاومة على عملية استنزاف معنويات الخصم وإمكاناته، الأمر الذي يتم بواسطته ترسيخ أمر عند العدو بأن وجوده مهدد وغير مضمون بتاتاً، وأنه لن يتمكن من تحقيق رغباته بالأمن والسلام.

(عباس،2012م: www.alwae.com)

والمقاومة تدرك بأن عدوها يتمتع بتفوق عسكري واضح عليها؛ لذلك فهي لا تنوي الوصول إلى توازن على هذا الصعيد معه..ولكنها بدلاً من ذلك تقيم استراتيجيتها العسكرية على أن تستخدم وسائل متوفرة يسيرة، من الناحية التكنولوجية، تؤدي بمجملها إلى إعاقة أو إضعاف هذا التفوق العسكري للعدو، وفي

نفس الوقت إدارة حرب استنزاف متواصلة، تؤثر على المجتمع الإسرائيلي، وتعنى بالتركيز على إحداث الخسائر البشرية، والمساس بالجبهة الداخلية المدنية للعدو، أي أنه على ضوء ضعف الوسائل الموجودة بحوزة المقاومة، فإن هناك ضرورة لاختيار أساليب قتال ناجعة، خاصه تلك التي تتسبب بإيقاع أكبر عدد من الإصابة في صفوف العدو، وبالتالي فإنه بالإمكان تعويض التفوق التكنولوجي للخصم بأساليب قتالية غير متماثلة، تركز على ضرب نقاط ضعفه، وذلك لزيادة حجم الخسائر غير القادر على تحملها.

وإن مفهوم الأمن الفلسطيني الحديث يمتد عبر جذور راسخة في الماضي، استمرت على امتداد قرن من الزمان تقريباً وهذا الأمر يظهر بجلاء ووضوح عبر التاريخ الحديث للشعب الفلسطيني، الذي كتب عليه لعشرات السنين إما أن يكون جزءاً من إمبراطورية معينة أو تابعاً لدولة ما.. فالأمن الفلسطيني كان دوماً مطلباً ملحاً للشعب الفلسطيني الذي كافح وناضل من أجل أمنه وحريته واستقلاله، ولكن كان دوماً المغلوب على أمره، حيث تآمرت عليه كيانات ودول لتفرض عليه التبعية، حتى في أمنه.

وقد زادت حالة الأمن الفلسطيني سوءاً منذ بدايات الاستيطان الصهيوني في فلسطين، وظل هذا الأمر يتجدد ويتعاظم في مواجهة هذا الخطر الذي يهدد وجوده، مما جعله يشكل أحد المبادئ الأساسية المكونة لبناء الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني، ولذا ظل الفلسطينيون يبحثون عن الأمن والأَمان داخل وطنهم وخارجه، وكان الشعب الوقود لذلك ومادته الحيوية.

وقد أصبح الأمن في أسوء حالاته بعد الهجرة القسرية التي تعرض لها الشعب الفلسطيني، وهي الفكرة المسيطرة في حياة الشعب الذي يواجه الاحتلال، والتي شكلت من خلاياها ثقافة بناء الأجيال المتلاحقة لهذا الشعب على مدار تاريخه النضالي الزاخر..والتي كان أبرزها التأكيد على أن إسرائيل التي تسببت في سلب الأمن والأمان للإنسان الفلسطيني، هي العدو المركزي للشعب الفلسطيني والأمة العربية والإسلامية قاطبة، وبالتالي كان النضال الفلسطيني من أجل إعادة هذا الأمن المسلوب، هو الهدف الذي امتشقه المناضل الفلسطيني لرد العدوان الصهيوني على الشعب الفلسطيني الذي انصب بالدرجة الأولى على الإنسان الفلسطيني بذاته، قبل المجموع الفلسطيني.

وقد طورت فكرة التمسك المطلق بفكرة المقاومة والدمج بينها وبين الفعل السياسي، وتم تحديد هذه الفكرة في العقدين الأخيرين كوسيلة لخدمة الأهداف السياسية، ولكن من الملاحظ على طول مسيرة الثورة الفلسطينية غياب الاستراتيجية المحددة عبر هذه السنين الطويلة؛ لأنها تندلع كردود أفعال، وليست كاستراتيجية منظمة طويلة الأمد، حيث كانت تختلف قوة المقاومة، بحسب قوة المثير الإسرائيلي. (عباس،2012م: www.alwae.com)

مرتكزات الأمن القومي الفلسطيني:

إن اقصر الطرق لبيان مرتكزات مفهوم الأمن الفلسطيني، هو اعتماد أسلوب المخالفة، حيث إن اسلوب التضاد والمخالفة يظهر الأشياء، فبضدها تعرف الاشياء وتتميز، فعندما نعلم أن مرتكزات الأمن الإسرائيلي تتمحور في محاور ونقاط معينة، فإنه من باب المخالفة والمعاكسة تكون مرتكزات الأمن الفلسطيني. وقد استعرض (حسن رمضان) هذه المرتكزات في البنود التالية:

- **التهجير والنفي (التخلص):** تشكل عملية التهجير والنفي (التخلص من الفلسطينيين)، أحد أهم المكونات والمرتكزات التي قامت عليها نظرية الأمن القومي الإسرائيلي – منذ أن تم التحضير لقيام دولة إسرائيل، حتى أعلن عن قيام دولة الكيان على أرض فلسطين– حيث اعتمدت سياسة ترحيل الفلسطينيين من أرضهم، من خلال ما أقدمت عليه العصابات الصهيونية من أعمال إجرامية، وذلك بهدف إفراغ الأرض من أصحابها، الذين يمكن أن يثوروا ضد هذا المحتل، وقد أخذ التخلص أشكالاً كثيرة منها: (القتل أو الترحيل أو النفي، أو التهجير، أوتشجيع الفلسطينيين على ترك أرضهم...إلخ). وأدق دليل على ذلك، ما قاله مناحيم بيغن في كتابه (الثورة): " لولا دير ياسين، لما قامت دولة إسرائيل". وقد استمرت هذه السياسة الأمنية بنسب مختلفة تبعاً للمراحل التي كانت تمر بها حالة الصراع العربي الإسرائيلي.

- **التحييد والعزل:** أحد مقومات الأمن الإسرائيلي وأهمها وأكثرها السعي لتحييد أكبر قدر ممكن من الشعب الفلسطيني عن المشاركة في مقاومة الاحتلال ونيل الحقوق والمحافظة عليها وصرفهم إلى قضايا أخرى بعيداً عن الأولوية الحقيقية، تدفع نحو الانعزال عن هموم المجتمع واتخاذ الحيادية كأسس للتعامل مع القضايا العامة والذاتية. وقد كان يمارس هذا الأسلوب الأمني بطرق متعددة كعمليات الإسقاط والتجنيد للعملاء بشكل واسع؛ وذلك لأن أي فرد يقبل بالتعامل يعني أنه حيد وأصبح في صف آخر، كما تم الاعتماد على وسائل الضغط والتهديد لبلوغ الحيادية لكثير من قطاعات المجتمع الفلسطيني، فيقرر الكثير الابتعاد عن ممارسة العمل الوطني، ومن مظاهر العزل على الأرض جدار الفصل العنصري الذي أقامته إسرائيل، وكذلك استمرار الاستيطان في الضفة ومحيط القدس؛ لعزلها عن باقي الضفة الغربية، والإغلاقات المستمرة لقطاع غزة، كلها كانت بدافع أمني خالص. (رمضان، 2012م (https://www.palinfo.com/site/pic/newsdetails)

- **عملية التفاوض:** لقد اتضح أن هذا المرتكز في الفكر الإسرائيلي، قد جاء ليس لأجل الوصول إلى السلام، بل إن مرتكز التفاوض جاء لخدمة لمفهوم التحييد والانعزال وكسب الوقت، حيث يستخدمون مصطلح التفاوض لتحييد أكبر عدد من القوى والأحزاب الوطنية عن مشروع المقاومة، ولو لم يكن هذا هو الهدف الأساس، لكان قد تم التوصل إلى حل سلمي

للقضية الفلسطينية بعد انتهاء المرحلة الانتقالية مباشرة، فالأساس لا يكمن في عدم اجتماع الفلسطينيين على روح وقلب واحد.

إن الأمن الإسرائيلي حالياً يستدعي كسب الوقت وإبقاء عملية التفاوض ولو شكلياً، لأن هذا الأمر وبكل وضوح يعني تكريساً لعملية التحييد، حتى لو لم يحصل انشقاق وانقسام للمجتمع الفلسطيني، فإن هذا الفكر الأمني المبرمج يحث الخطى لزرع الانشقاق الفكري بغض النظر عن آثاره وتداعياته، هذا مع التأكيد على أن الانشقاق الفلسطيني جاء كنتيجة مباشرة وغير مباشرة لمعادلة الأمن الإسرائيلي تجاه شعبنا الفلسطيني.

- **استراتيجية السيطرة على الجغرافيا والمقدرات الطبيعية واحتكارها:** السيطرة على المياه الجوفية، والمحميات الطبيعية، والمرتفعات الجبلية، والأراضي الزراعية الخصبة من أهم سياستها الأمنية، فهي من خلالها توفر الأمن الغذائي والمائي لها بغض النظر عن الأضرار التي تعود على الفلسطينيين، وتحتفظ بالامتدادات الجغرافية التي تحفظ بها قدرتها العسكرية على المباغتة والسيطرة، والإحاطة بالمناطق السكانية حتى وإن ابتعدت عن مناطق الاحتكاك قررت الخروج منها، ورسمت خطوط الدفاع الساخنة والمهمة لها والتي تضمن بها تفوقها وسهوله السيطرة والحسم العسكري.

(رمضان، 2012م، https://www.palinfo.com/site/pic/newsdetails)

- **التبعية الاقتصادية والتحكم بالسوق الفلسطيني:** تسعي اسرائيل بأن يبقى السوق الفلسطيني تابعاً لها، واستهلاكياً لها ولمنتوجاتها، وحولت الأيدي العاملة الفلسطينية إلى ثروة تستغلها أفضل استغلال في كل الاتجاهات وفي كافة ميادين العمل، ولهذا فرضت تبعية السوق الفلسطيني لها، وذلك لأن امتلاك مقومات الاقتصاد الذاتي يعني بالضرورة التخلص من مقومات الضغط التي تمارسها "إسرائيل" على الشعب المحتل، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى خوفاً من أن تتحول الضفة الغربية وقطاع غزة إلى سوق سوداء، ويصبح هناك اعتماد على السوق الفلسطينية ويتضرر الاقتصاد الإسرائيلي بشكل كبير، وبعد اتفاقية أوسلو سعت بكل قوة للحفاظ على هذا البعد الأمني وخصوصاً في اتفاقية باريس الاقتصادية التي وقعت بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.
- **شطب التاريخ والثقافة والتراث الفلسطيني:** يتشكل المكون الأمني من ثقافة الامة، لذا ظن العدو الصهيوني انه إذا رحل الأهل من ديارهم قسراً ترحل معهم ذكرياتهم وأمنياتهم وتاريخهم وثقافتهم.. ولهذا دمرت القرى، وغيرت أسماء الشوارع والطرقات، وهدمت المساجد، والمقابر، وزحفت بجرافاتها على ما يمكن أن يشهد أن المكان فلسطيني بامتياز، وسرقت الزي وحتى الطعام الفلسطيني، وقد حاربت كل ما يحمي التاريخ والتراث وينشط الذاكرة الفلسطينية.

- تبعية الأمن الفلسطيني الإجرائية للأمن القومي الإسرائيلي: ان مقومات الأمن الفلسطيني تقوم على محاربة الأولويات لنظرية الأمن الإسرائيلي لأنها متناقضة متعاكسة مع الوجود الفلسطيني، والحديث عن نقاط التقاء في المفهوم الأمني يستدعي انقلاباً في العقلية الإسرائيلية الأمنية.

وهذا ضمن المعطيات بعيدة المنال التي تجري على الأرض ويكفي أن نسلط الضوء على الهاجس الديموغرافي الذي تصوغ خططها السياسية والعسكرية على أساسه، الأمر الذي سيجعل مشاريع التغير الحدودي واستبدال المناطق وحتى الترحيل القسري كحل يمكن اللجوء إليه للحفاظ على التفوق العددي الإسرائيلي. وسيكون هناك طرق عديدة للدفاع عن المرتكزات التي أسلفنا، وستنبثق أيضاً طرق جديدة للتعاطي مع القضية الأمنية وخصوصاً أن إسرائيل جسم غريب في محيط عربي متجانس. والحرب الأمنية والسلوك الأمني لا ينتهي حتى في حال عقدت اتفاقيات سلام، بغض النظر عن شكلها وطبيعتها وظروفها، ولا يغيب عن بالنا أن معادلة الأمن الإسرائيلية تحاول تفصيل الأمن الفلسطيني على مزاجها حتى لو دفع الشعب الفلسطيني ثمن هذه الرغبة، وبهذا تريد أن تصهر مفهوم الأمن الفلسطيني تحت مظلة الأهداف السابقة، وتحقق الخنوع والاستسلام وقبول الأمر الواقع".

(رمضان، 2012م، https://www.palinfo.com/site/pic/newsdetails)

الأسس اللازمة لبناء إطار لمفهوم الأمن القومي الفلسطيني:

لقد لخص أحد الكتاب الأسس اللازمة لبناء رؤية لبناء إطار عام لمفهوم الأمن القومي الفلسطيني، وصاغ ذلك وفق معادلتين متقابلتين، وذلك على شكل تساؤلات، كالتالي:

-التحرير/ بناء الدولة: هل يأتي تحقيق أحد هذين الهدفين على حساب الآخر؟ أيتوجب على الفلسطينيين التخلي عن أحدهما الآن في سبيل تحقيق الآخر؟ وأي منهما يجب أن يحظى بالأولوية؟

-الداخل/ الخارج: كيف يمكن استشعار أفضليات فلسطينيي الخارج؟ وكيف يمكن إشراك فلسطينيي الخارج في عملية صنع القرار، وعلى الأخص في الأمور التي تتعلق بمستقبلهم؟

-منظمة التحرير/ السلطة الوطنية: كيف تنظر السلطة الوطنية إلى الخارج؟ وكيف تنظر منظمة التحرير إلى فلسطينيي الداخل؟ وهل يحتاج أحدهما الى الآخر؟ وهل يمكن للفصائل الفلسطينية المسلحة المستقلة أن تتعايش مع منظمة التحرير، وليس مع السلطة الوطنية؟

- الكفاح المسلح/ العمل السياسي: هل هنالك مزيج مثالي وقابل للتحقيق يجمع ما بين التفاوض والكفاح المسلح؟ وكيف يمكن التوفيق بين الكفاح المسلح من جهة، وبناء الدولة وسيادة القانون من جهة أخرى؟

- الأمن الفردي /الأمن الجماعي: هل يجب التضحية بالأمن الجماعي من أجل الحفاظ على الأمن الفردي؟ أم هل العكس هو الصحيح؟ وهل من الممكن أن تستمر السلطة وأن يُكتب لها البقاء دون توفير أي من الأمنين؟" (أغا والخالدي، 2006م:ص11)

- **الحل المؤقت/ الحل الدائم:** ما هو الخيار الأفضل لحفظ الحقوق الفلسطينية الأساسية، حلّ مؤقت يؤجل البت في مثل هذه الحقوق، أم حل دائم يتنازل عنها؟ وهل يعتبر التوصل إلى أي من هذين الحلين، هو أفضل من الحل الاخر.

-**التاريخ/الجغرافيا:** هل يمكن اعتبار الحقوق الفلسطينية التاريخية حقوقاً أبدية؟ وهل التغيرات على الأرض غير قابلة للنقض؟ وهل تنبغي التضحية بالتاريخ في سبيل الجغرافيا؟

-**القائد/الرئيس:** هل ينبغي أن يكون لحركة تحرر وطني قائد، أم تفتقر إلى رئيس دولة ؟

-**حقوق الإنسان/ الحقوق السياسية:** هل يجوز استبدال حق أساسي من حقوق الإنسان كحق العودة بآخر سياسي، كحق إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة والعكس بالعكس؟ وما الذي يطمح إليه غالبية الفلسطينيين؟

- **الدولة المؤقتة/ الأبارتايد أو الفصل العنصري:** هل تضمن دولة ذات حدود مؤقتة المصالح الفلسطينية أكثر من نظام الأبارتايد؟ وهل من الممكن استخدام الدولة بحدود مؤقتة ؟ وأي من الخيارين يشكل تهديداً أكبر على الأمن القومي الفلسطيني؟

-**الديموغرافيا/ الأرض:**هل يُعد العامل الديموغرافي في مصلحة الفلسطينيين فقط لأنه في غير مصلحة الجانب الإسرائيلي؟ وهل يعمل العامل الديموغرافي لمصلحة الفلسطينيين في كافة الظروف السياسية؟

-**الديموقراطية/التقاليد:** هل تتوافق الديموقراطية مع الأنظمة السياسية والاجتماعية الفلسطينية التقليدية؟ وهل السبل الديموقراطية أفضل تمثيلاً للواقع والتطلعات الفلسطينية من الأساليب السياسية التقليدية؟ وهل تتمتع نتائج الانتخابات الفلسطينية بالشرعية نفسها التي تتمتع بها مرادفاتها في الغرب؟

- **الزمن/ الواقع على الأرض:** هل يعمل الزمن في مصلحة الفلسطينيين؟ وهل سيتراجع حماس الفلسطينيين لقضيتهم مع مرور الزمن في غياب الحل السياسي المقبول؟ وكيف يمكن للفلسطينيين استغلال عامل الزمن بالطريقة المثلى؟" (أغا والخالدي، 2006م: ص 11)

-**الدولة/الدويلة:** هل يصح للفلسطينيين أن يوافقوا على تقييد سيادتهم عليها ولماذا؟ وهل يصحّ أن تتخلى الدولة الفلسطينية عن حقها في استخدام القوة في الدفاع عن نفسها كشرط مسبق من شروط قيامها، ولماذا؟

-**الرؤية/الاستراتيجية:** هل تمثل فكرة الحل القائم على دولتين رؤية إستراتيجية ثابتة؟ وهل ينبغي على الفلسطينيين أن يبلوروا استراتيجية سياسية وطنية واضحة؟ وهل ينبغي عليهم بلورة رؤى بديلة؟ وما هو الأسلوب الأمثل للوصول إلى رؤى مشتركة في ظروف التشرّد والاحتلال والتشرذم؟

-**التوافق/الأغلبية:** في غياب وجود الدولة، أيهما أكثر ديموقراطية بالنسبة إلى حركة تحرر وطني، التوافق أم الأغلبية؟ وهل يكتسب رأي الأقلية شرعية أكبر في حال القرارات التي تتخذها الأغلبية تحت ضغوط موازين القوى؟

-**الرخاء الاقتصادي/الإنجاز السياسي:** هل من شأن الدفاع عن المكتسبات الاقتصادية أن يقلّص من مساحة الخيارات السياسية؟ وما هي أهمية البعد الاقتصادي بالنسبة للنضال الوطني؟ وهل يمكن شراء الحركة الوطنية؟

-**التنمية الوطنية/ التنمية القطاعية:** هل ينبغي تشجيع التنمية الاقتصادية لقطاع معين فقط من الشعب الفلسطيني؟ وهل تؤدي التنمية القطاعية إلى بث الفرقة بين صفوف الشعب الواحد؟ أم هل توفر المزيد من الموارد؟

-**القرار المستقل/ التدويل:** هل يحدد دور دولي أكثر نشاطا من استقلالية القرار الفلسطيني؟ وهل ينبغي النظر إلى التدخل الدولي كنقطة إيجابية عندما يستخدم كأداة للضغط على الطرف الآخر، بينما يعتبر كنقطة سلبية عندما يحين وقت تطبيق الاتفاقيات؟ وما الفرق بين الأدوار التي تلعبها كل من الدول العربية، والدول الأوروبية، والولايات المتحدة، والأمم المتحدة، فيما يخص استقلالية القرار الفلسطيني"؟ (Agha and Khalidi (2006):p11)

أبرز التحديات التي تعيق بناء أمن قومي فلسطيني:

ان التحديات التي تواجه الأمن الفلسطيني اليوم تنقسم إلى قسمين: تحديات داخلية وتحديات خارجية. فالتحديات الداخلية: تكمن ابرزها في عدم وجود دولة ذات سيادة كاملة على الأرض والشعب الذي تحكمه، بالاضافة الى نظام التبعية الاقتصادي، وغيره.

وأما التحديات الخارجية: فتتمثل في البدء في وجود الاحتلال للبلد، والتهديد المتواصل من دول الجوار ونظام العولمة الجديد، والتحالفات الخارجية، والواقع العربي المحيط، وعولمة الواقع الدولي.

أبرز التحديات الخارجية التي تعيق بناء أمن قومي فلسطيني:

-**وجود الاحتلال:** من المفارقات العجيبة أن بعض الدول لا تعترف بنا (الفلسطينيين) كدولة ذات سيادة كاملة، وتطلب منا في نفس الوقت التزامات دولة، وهي تدرك المعوقات التي تحول دون تحقيق ذلك، وعلى رأسها وجود الاحتلال، وهي للأسف بدلاً من أن تحاول تقويض أركان هذا الاحتلال وتجبره على العمل على إنهائه كأحد أهم المعوقات في بناء أمنٍ وطني أو قومي، تتعامل معه كأمر واقع، وتطلب منا كفلسطينيين الالتزام بمعايير الأمن الدولي، كمكافحة الإرهاب، وهي في نفس الوقت تحرمنا من ممارسة السيادة على الأرض والسكان، كعنصر أساس في بناء أمن قومي أو وطني، مما يشكل هذا بحد ذاته انتقاصاً لحقنا في الملكية الوطنية على الأمن وحدوده، وعلى هذه الدول ألا تسمح لإسرائيل بالاحتفاظ بالوجود في الأراضي الفلسطينية حتى لأغراض الإنذار المبكر والردع والدفاع ضد أي تهديد خارجي لإسرائيل في المستقبل، الأمر الذي يحول دون بناء أمن قومي فلسطيني.

ولا سيما ما يتعلق منها بالمعطيات الجيوسياسية التي تحدد بشكل أساسي وضع الأمن القومي الفلسطيني، ومثال ذلك: الانفصال الجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، الذي يقسم التجمعات السكانية الفلسطينية

الرئيسة من ناحية، ويتيح لإسرائيل قطع خطوط النقل والمواصلات والاتصالات الداخلية أو التلاعب بها من ناحية أخرى، وعلاوة على ذلك فقد أفرزت حالة الانفصال المطولة بين سكان الشطرين (حتى قبل انقسام السلطة بين فتح وحماس) اختلافاً في الرؤى والتوجهات، فتاريخ قطاع غزة الخاص وقربها من مصر، بل وخضوعها للإدارة المصرية حتى ما قبل 1967م، أديا إلى انجذاب سكانها سياسياً واستراتيجياً نحو القاهرة. وهناك واقع آخر في طور التشكل يتمثل في الانفصال المتزايد بمرور الأيام بين القدس وبقية مدن الضفة؛ بسبب الممارسات الإسرائيلية وعلى رأسها جدار الفصل العنصري، وتشكل الحدود المبهمة المتغيرة للبنية السياسية الفلسطينية تحدياً للتفكير الأمني القومي، فضلاً عن أنها تضاعف من التعقيدات الناتجة عن غياب مركز واضح للفكر الأمني القومي.

وهذا يقودنا إلى التساؤل هل لدينا حقاً ملكية كاملة كي نبني وفقها سياسات للأمن القومي؟ فإذا كان الجواب بالنفي، فكيف نبحث عن بناء استراتيجيات وسياسات وفق ملكية معدومة أو شبه معدومة بفعل عوامل أهمها وأبرزها، وجود الاحتلال الإسرائيلي" (معلم،2007م. ww.ppp.ps/atemplate.php)

وعليه لا يمكن أن يتحقق أمنٌ وسلام حقيقي للمواطن الفلسطيني في ظل هذا الوضع الأمني المعقد، حيث مازلنا نرزح تحت الاحتلال الجاثم على صدورنا وينتهك ويصادر كرامة مواطننا الفلسطيني يومياً، ويمارس على شعبنا كل أشكال العنف الدولي .

ويذكر (جهاد الخازن) في جريدة الحياة بأن الفلسطينيين يعيشون مرحلة ضبابية فلا هم دولة كاملة ولاهم حركة تحرر وطني، ومن هنا ينعدم حتى الأمن للمواطن الفلسطيني". (قريب، 2008م، جريدة الحياة)

ومن هنا يرى الباحث إستحالة امتلاك الفلسطينيين للآمن القومي تحت الاحتلال، فخروقات حقوق الإنسان الأساسية وانعدام حرية الحركة على مختلف المستويات لهو الدليل على انعدام هذا الأمن على مستوى الأمن الشخصي والعائلي والمجتمعي.

<u>ويمكن تقسيم التحديات التي تواجه الأمن الفلسطيني الناجمة عن الاحتلال، بالأمور الداخلية التالية:</u>

1- الممارسات والإجراءات العسكرية الإسرائيلية، فقد سعت إسرائيل باستمرار لإضعاف الأجهزة الأمنية وتقويض بنيتها المادية والمعنوية، وذلك إما من خلال إعاقة عملها، أو من خلال اعتداءاتها مثل الاعتقالات والقتل والاجتياحات المتكررة وهدم المنازل والمقرات الأمنية واعتقال العديد من ضباط وأفراد الأمن.

2 – التحديات التي تقيد الأجهزة الأمنية الفلسطينية بالاتفاقيات الأمنية التي وقعتها السلطة الوطنية مع الحكومات الإسرائيلية، ومن الملاحظ أن إسرائيل تستغل الاتفاقيات الموقعة معها لتقييد الأجهزة الأمنية من حيث تحديد حجم وطبيعة السلاح الذي تستخدمه، وتحديد عدد القوات والعناصر في أجهزة الأمن الفلسطينية، كاللباس، والمواقع التي توجد بها، بالإضافة إلى تقييد تحركاتها ونشاطها.

3- واقع الاحتلال في الضفة الغربية، يحكم الاحتلال بشكل مباشر نحو 60% من الضفة الغربية إضافة إلى المستوطنات والجدار الفاصل والطرق الالتفافية والتقسيمات الأمنية المحددة A,B,C والحواجز الثابتة والطيارة.. وإن جميع هذه العوامل تشكل تحدياُ كبيراً للأجهزة الأمنية الفلسطينية، وتؤثر على أدائها وإنجازاتها" (المصري، 2008م: ص 19)

-**التهديد المتواصل من الإحتلال (إسرائيل):** يشكل أحد أهم معوقات بروز أمنٍ وطني أو قومي حيث إن الجانب الفلسطيني يفتقد إلى الأمن لكونه بجوار دولة نووية، مما يزيد من هواجسه ومخاوفه الأمنية الخاصة به، ولاسيما أن أراضيه مازالت تخضع للاحتلال بجميع أشكاله، و تشكل عملية الاستيطان إحدى المهددات للأمن الفلسطيني، والجانب الفلسطيني يحتاج إلى الأمن حيث مازال يتعرض للسيطرة والقهر، ومازالت إسرائيل تهدد السلطة الفلسطينية باستخدام القوة، وقوة دفاع محدودة الحجم بالنسبة للفلسطينيين لن تكون قادرة على مواجهة الجيش الإسرائيلي بنجاح، فهناك بون شاسع في النواحي العسكرية والاستراتيجية بالنسبة إلى الفلسطينيين والإسرائيليين، والأهم من كل ذلك لا بد قبل الحديث عن الأمن القومي الفلسطيني، يجب أن يتحقق قبل ذلك الأمن الكياني للمجتمع الفلسطيني عامة، والذي لا يمكن أن يتم إلا بالتالي:

- بضمان أمن المواطن الفلسطيني في جميع جوانب حياته الحالية والمستقبلية.
- بقيام كيان فلسطيني مستقل ذي سيادة، كشرط أساسي وضروري لحماية المجتمع والمواطن الفلسطيني في الداخل والخارج.
- بعدم بالتحكم بمصير الإنسان الفلسطيني وعدم خضوعه لأية تأثيرات دولية أو إقليمية لا يأتي إلا بقيام الدولة الفلسطينية المستقلة". (https://drabbass.wordpress.com)

والعامل الإسرائيلي في استخدام إسرائيل للقوة العسكرية والتفوق العسكري في عمليات إجرامية واستمرار الاستيطان في تفتيت وحدة الأرض، واتباع سياسة أحادية لتجنب المفاوضات الثنائية وفرض أمر واقع على الأرض وترسيم الحدود السياسية الأمنية من طرف واحد، والسيطرة على الحدود والمعابر الفلسطينية والمياه الإقليمية والأجواء.(أغا والخالدي، 2006م: ص ص 23- 25)

- **الواقع العربي والإقليمي المحيط :** إن أخطر التحديات التي تواجه بناء الأمن القومي لأي دولة عربية في الوقت الراهن – ومن ضمنها دولة فلسطين إن جاز التعبير– هو نشوء حالة من عدم الترابط المشترك بين هذه الدول، في ظل ما يسمى بالربيع العربي، حيث إن الحالة المسيطرة على الأمن القومي العربي -الذي نمثل جزءاً منه- قد تشرذم بحيث انحصر على نطاق داخلي لكل دولة حسب وضعها وظروفها الداخلية، وبالتالي جعل هذا التشرذم كل دولة عربية مشغولة بهمومها الداخلية، ولم يعد أحد يفكر بما يجري حوله؛ لانشغاله بذاته، وبالتالي تقهقر الهم القومي لديها لحساب الهم الوطني .

وهذا ما دفع وزير الحرب الصهيوني إلى القول: إنه لم تعد هناك جيوش عربية تهدد إسرائيل، ومن هنا فإن الظروف التي أنتجتها – ما تسمي بثورات الربيع العربي – هي أكثر كارثية علي المستوي الفلسطيني، حيث انعدم تقريباً – في هذه المرحلة على الأقل – أي بصيص من أمل لبناء أمن قومي حقيقي لأي دولة عربية، وبالتالي لا وجود على المستوي الفلسطيني لأي مجال للتحدث عن أمن قومي فلسطيني.

والتأثيرات الإقليمية فتتمثل بتدخل الدول الإقليمية في الشؤون الفلسطينية من خلال تبني ودعم قوى ومنظمات فلسطينية مناهضة لعملية السلام القائمة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وهذا يتعلق بجانبين جانب سوريا ومحاولة إبقائها على الورقة الفلسطينية من فترة، ومن جانب إيران الذي يعتبر هذا الموضوع ضمن مناقشاته مع الجانب الأمريكي. (المصري، 2008م: ص 19)

– **عولمة الواقع الدولي:** إن العالم اليوم يحكمه قطبٌ واحدا، مما يجعل الكثيرين تدور رحاهم وفق رحى هذا القطب الأعظم الذي يتحكم في سياسات المنطقة، وقد فرض هذا القطب على العالم فكرة التحالفات القائمة على تصنيف أحادي للإرهاب، مما أدخل العمل الشرعي في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي إلى خانة العمل الارهابي المنبوذ والمحارب من العالم، وبالتالي شكل هذا النظام العولمي الجديد معضلة أمام بناء أمنٍ وطني أو قومي بمعزل عن هذا العالم، من خلال التحكم في الدعم الاقتصادي بدءاً من مرتبات الموظفين حتى نفقات القوى الأمنية.(أغا والخالدي، 2006م: ص 12).

أبرز التحديات الداخلية التي تعيق بناء أمن قومي فلسطيني:

- **غياب دولة ذات سيادة:** لقد أشار كثير من المفكرين إلى العناصر الجغرافية للدولة، كأحد أهم أبعاد الأمن الوطني والقومي فيها، وهي بلا شك ذات أثر فعال في تكوين ذلك الأمن، من حيث إضفاؤها القوة، أو تسببها في الضعف للأبعاد المكونة للأمن، وهي بذلك تكون مصدر تأثير غير مباشر في الأمن القومي، حيث إن هذا الأمن يحتاج إلى شعب يمتلك الحرية، وإلى أرض غير محتلة، وإلى سلطة كاملة السيادة، وإذا نظرنا إلى هذه المكونات الأساسية التي يبنى عليها الأمني القومي، نجدها كلها مصادرة في الحالة الفلسطينية. وبالتالي فكيف لنا أن نبني استراتيجية لأمن قومي فلسطيني ونحن لا نمتلك الأدوات والوسائل لهذا الامن؟
- إن الأمن القومي يحتاج إلى عناصر ومقومات تشكل الأساس لبناء استراتيجيات، فأين هي القواعد أو الأساسات التي يمكن أن نبني عليها أو وفقها استراتيجية الأمن القومي الفلسطيني، في ظل غياب دولة ذات سيادة، تكنس الاحتلال، وتوفر الأمن والأمان للفرد والمجتمع، وتتحرر من التبعية الاقتصادية التي يفرضها هذا الاحتلال، تبني اقتصاداً حراً غير مرتبط حتى في مرتبات أفراده بالاحتلال، أو بأطراف خارجية؟ ولكننا مع الأسف عندما نتكلم عن الأمن الوطني أو القومي، نتكلم وكأننا دولة ذات سيادة كاملة غير منقوصة، وبالتالي نبني استراتيجيتنا الأمنية والعسكرية

والاقتصادية، وفق معايير نظرية ليس لها مكان في الواقع العملي الفلسطيني. وعليه فإن الدولة هي الوسيلة الوحيدة لضمان الحاجات الأمنية الفلسطينية فرديه كانت أو جماعية، فإذا كان مفتاح الأمن الوجودي للفلسطينيين هو الدولة، فكيف إذاً يمكن بناء الأمن القومي للدولة؟ إذن، إنه مع غياب الدولة ومعها المفهوم الواضح لسيادتها، تصبح مفاهيم الأمن القومي والمصالح الوطنية وغيرها من المفاهيم المرتبطة بالسيادة غير ذات جدوى لتلبية التطلعات والمصالح الأمنية الفلسطينية" (أغا والخالدي، 2006م: ص 11)

ويرى الباحث أن من لا يملك الشيء لا يستطيع أن يتصرف فيه؛ لأن التصرفَ فرعُ الملكِ، وهذا القول يصدق على واقعنا الفلسطيني، حيث نمتلك ملكية وطنية منقوصة في جميع المجالات، فالملكية الوطنية التي نملكها سواء في الأمن أو غيره من المجالات الأخرى منقوصة بدرجة تكاد تكون معدومة، حيث تسيطر إسرائيل بشكل شبه كلي – إن لم يكن كلياً– على كل معايير السيادة الوطنية لنا كشعب، باعتبار أن السيادة أو بمعنى آخر الدولة هي كيان يتشكل من شعب وأرض وحكومة لها سيادة علي الشعب وعلى الأرض كاملة لذا فإن من الاحتياجات أو المتطلبات الفلسطينية لبناء الأمن هو السيادة التامة على الأراضي الفلسطينية المتواصلة، ضمن حدود سياسية معترف بها.

ويرى كذلك أنه على الرغم من وجود الاحتلال، والانقسام، وذلك يخلق ظرفاً ومناخاً يشكل عقبات كأداء أمام بناء امنٍ وطني او قومي، أو التمكن من بناء مؤسسة أمنية وطنية، لا بد أن ننطلق في ظل الظروف غير الطبيعية التي نعيشها كشعب فلسطين تحت الاحتلال، وأن نسعى للتحضير لبعض جوانبها التي تساعدنا يوماً (بعد التحرر من الاحتلال وإقامة الدولة) في امتلاك الأدوات التي تساعد على بناء أمنٍ وطني أو قومي فلسطيني.

ويرى (أغا والخالدي) ان إشكالات الأمن الفلسطيني في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية، تتمثل في:

– **غياب احتكار القوة:** تقف عدة أسباب وراء غياب احتكار أجهزة السلطة الفلسطينية للقوة، وقد أدت في مجملها إلى شروع بعض الفصائل المسلحة تحت شعار المقاومة ومواجهة إس ائيل بامتلاك القوة الأمنية والعسكرية، وأصبحت تنازع السلطة الوطنية على سيطرتها على الشارع، وفي حالات ر أخرى أدت إلى حدوث صدام مسلح بين تلك الأجنحة العسكرية لتلك الفصائل المسلحة وبين قوات الأمن الشرعية، تتمثل في ممارسة تلك الفصائل للاغتيالات والخطف ومصادرة الممتلكات الخاصة بالمؤسسة الأمنية، مما شكل تحدياً لشرعية السلطة وقدرتها على تطبيق القانون الأمر الذي أفقدها هيبتها.

– **وجود تنظيمات مسلحة:** تتبع برامج سياسية وأيدلوجية مغايرة لأهداف السلطة، ولها امتدادات لقوى خارجية ، وتعمل لخلق توازنات إقليمية بأجندات خاصة، تهديداً للمصالح الأمنية الفلسطينية وعلاقتها بدول الإقليم، حيث قامت بعض التنظيمات بعمليات عسكرية ضد إسرائيل هدفت منها تقويض عملية السلام والسلطة باعتبارها جزءاً من منظومة الأمن الإقليمي " (أغا والخالدي، 2006م: ص 60)

- **غياب رؤية واضحة للسياسة الأمنية والمرجعية السياسية لدى القيادة الفلسطينية**، وغياب رؤية أمنية واضحة للمؤسسة الأمنية، وافتقاد المرجعية السياسية كمجلس الأمن القومي الذي كان مجرد هيكل فارغ .

- كما أن الصراع بين الأجهزة على النفوذ والقوة في النظام السياسي وتداخل الاختصاصات جعل التناحر بين الأجهزة الأمنية السمة الغالبة على هذه المؤسسة.(المصري، 2008م: ص 21)

- **الانقسام الداخلي الفلسطيني:** - يشكل الانقسام تهديداً مباشراً للأمن الفلسطيني، من حيث إنه قد أدى في قطاع غزة إلى فقدان الأجهزة الأمنية للسيطرة على جزء من الوطن باستثناء ممارسات بعض النشاط الاستخباري السري في القطاع، مما شكل تحدياً كبيراً أو أضعف الموقف السياسي الفلسطيني.

- شكل تحدياً أمنياً إضافياً للأمن القومي الفلسطيني قد يشجع إسرائيل على التحلل من الاتفاقيات السابقة فيما يتعلق بغزة أولاً، وعدم التعامل مع الأراضي الفلسطينية كوحدة جغرافية واحدة ثانيا.

- تكريس الاختلاف الثقافي والسياسي علاوة علىالانقسام الحاصل في الإرث القانوني لشطري الوطن .

- نعتقد أنه من غير الممكن تحديد عقيدة أمني ة للأمن الفلسطيني دون تحديد واضح للأفق الاستراتيجي للفلسطينيين.

- في حال قيام دولة من طرف واحد سيتغلب المنحى الأمني على البعد العسكري، وهذا له قواعد وأسس يتطلب الأخذ بها، أما لو قامت الدولة على أساس تسوية شاملة فسيأخذ المنحى الأمني أبعاداً تنموية بمعنى تزويد المجتمع بقواعد السلامة والحرص على الرفاهية، ويصبح من مصلحة الفلسطينيين الحفاظ على الاتفاقيات باعتبارها جزءاً من أمنهم الداخلي واحتكار السلطة وحق استخدام القوة من قبل الدولة فقط.

مؤثرات بناء العقيدة الأمنية الفلسطينية:

- **الارتباط بالواقع:** ان عقيدة الأمن الفلسطيني مرتبطة ارتباطاً عضوياً بالواقع الذي يواجه الفلسطينيين حاضراً ومستقبلاً، ولذا على هذه العقيدة السعى للتعرف على مواقع القوة والضعف في الموقف الفلسطيني، واستخدام مواقع القوة هذه بأفضل الأساليب لمواجهة الخصوم الحاليين والمحتملين، واستثمارها ضد مواقع الضعف عند الأطراف المقابلة. (باومغرتن، 2006م: ص 16)

- **تقلب في الأهداف الوطنية:** حيث لم تتشكل مفاهيم واضحة للمصالح الوطنية الفلسطينية، ولا كيفية ضمان هذه المصالح حتى الأن..ومن جانب أخر لم تثبت الحركة الوطنية الفلسطينية على هدف استراتيجي محدد، بل دأبت على تغيير هدفها النهائي(أبو عفيفة، 1988م: ص 18)

- **خصوصية الحالة (غياب الدولة):** حيث أن مشاكل الأمن القومي التي يواجهها اللفلسطينيين تزداد تعقيداً بفعل خصوصيات ظروفها المحلية، ولذلك ينبغي في إطار استراتيجية الأمن الفلسطيني معالجة جملة من التحديات السياسية والاستراتيجية المحددة وذات الخصوصية العالية، علاوة على ضمان أمن

فلسطيني الشتات على المدى البعيد. وهو العنصر الذي يتبوأ تقليدياً مركز القلب من فكر الأمن القومي وعقيدته.(أغا والخالدي، 2006م: ص 25)

- طبيعة الصراع العربي – الإسرائيلي: المطلوب من عقيدة الأمن الفلسطيني أن تعالج الكيفية التي تمكن طرفاً ضعيفاً من الدفاع عن مصالحه الحيوية في بيئة محلية تهيمن عليها أطراف أكبر وأقوى، من خلال بيئة دولية تحرم بشكل متزايد استخدام أطراف غير حكومية القوة كأداة في إدارة الصراعات. (أغا والخالدي، 2006م: ص19)

خلاصة الفصل الرابع:

يستعرض هذا الفصل الأمن الفلسطيني من حيث المفهوم ومن حيث عدم إمتلاكه للشروط الذاتية والموضوعية كي نستطيع ان نطلق عليه مصطلح الأمن القومي، التي قد تصل به الى هذا المستوى من الامن، والتي من اهمها إفتقاد الأمن الفلسطيني لعنصر السيادة، وهو العنصر الذي يقع في مركز القلب من مفهوم الأمن القومي..وهذا ما استنتجة الباحث من خلال استعراض تعريفات الأمن القومي بشكل عام، وعند تطبيق هذه التعريفات على الحالة الفلسطينية نرى أن الأمن الفلسطيني لم يصل إلى مستوى الأمن القومي، ومن وجهة نظر الباحث يؤكد انه إذا حاولنا ان نعرف نظرياً المفهوم المطلوب للأمن القومي الفلسطيني، فإنه عبارة عن عملية البحث في سبل إزالة المعوقات التي تحول دون التملك الحقيقي لوسائل التخطيط ورسم السياسات الامنية، على المستويات الأمنية الضيقة والواسعة والتي تمكن من بناء أمنٍ قومي وفق الإحتياجات الفلسطينية الخالصة والذي يتطلب إزالتها قبل الحديث عن أمن قومي فلسطيني.

ولقد تبين من خلال هذه التعريفات أن الأمن القومي يعني بصراحة ووضوح، قدرة الأمة أو المجتمع على حماية مصالحها الداخلية والخارجية، من الخطر الداخلي أو الخارجي، أو هو حالة تأمين كيان الدولة من الأخطار التي تهددها داخلياً وخارجياً، وتأمين مصالحها وتهيئة ظروف مناسبة اقتصادياً واجتماعياً؛ لتحقيق الأهداف والغايات التي تعبر عن الرضا العام في الدولة، وعدم التدخل في الشئون الداخلية للدولة، كتعريضها للحرب والعدوان، أو لضغوط اقتصادية، وهذا يتطلب من الأمن القومي استراتيجية دفاعية أو حربية واضحة واستعداداً مبنياً على معرفة وضع البلد جغرافياً وسكانياً وموارد وثقافة وتحديد مفهوم العدو والصديق ونوعية الخطر الخارجي القادم على البلد.

وعند تطبيق هذه التعريفات على الحالة الفلسطينية، تبين للباحث أن الواقع الفلسطيني لا يمتلك القدرة على تقديم مفهومٍ للأمن الفلسطيني بشكل محدد مضبوط، مما يعني أنه مفهوم ضبابي، لا يوجد له تعريف جامع مانع، مما يقوده الى التراوح بين حالة من اللاأمن المتناهي في مرحلة الهجرة، إلى مرحلة الأمن

الثوري، إلى مرحلة أمن ما يشبه الدولة بعد قيام السلطة الفلسطينية، ولكن المؤكد أنه لم يصل إلى مستوى الأمن القومي؛ بسبب وجود الاحتلال الذي يحول دون قيام دولة فلسطينية، ذات سيادة على الأرض والشعب..ولذا فان التعريفات السابقة للأمن القومي تؤكد على أننا وفق هذه التعريفات – وان اختلفت– لا تمتلك الشروط الذاتية أو الموضوعية لبناء أمنٍ قومي فلسطيني، وفق المعايير التي كاد الجميع من العلماء والمفكرين في العالم أن يتفقوا عليها، باعتبارها أساسات بناء الأمن القومي لأي دولة، أو أي كيان سياسي. ويمكن أن نعتبر بأن مفهوم الأمن الفلسطيني في ظل الاحتلال الإسرائيلي؛ يشير فقط إلى المنظومة الأمنية التي يعيشها الشعب الفلسطيني على طول مسار حياته، منذ الهجرة عام 1948م، وحتى الآن، والذي بحكم الاحتلال الإسرائيلي لم يرقى الى مفهوم الأمن القومي..ومن هنا فإن الباحث يرى بأن القول ببناء أمن قومي فلسطيني لا يحظى بالمواصفات التي أقرها المعرفون لمفهوم الأمن القومي، ولو أطلقنا لفظ الأمن القومي الفلسطيني، فإننا فقط نعني الجانب النظري، الذي تصطدم به أي محاولة لبناء أمن قومي حقيقي، على المستوى الضيق، أو الواسع، بواقع يحول دون تطبيق بناء أمن قومي، بالإضافة لبعض التحديات التي قد تواجهه نحو ذلك. مثل التهجير والنفي (التخلص) حيث تشكل عملية التهجير والنفي (التخلص من الفلسطينيين)، كأحد أهم عمليات التحييد والعزل، وأحد مقومات الأمن الإسرائيلي وأهمها وأكثرها السعي لتحييد أكبر قدر ممكن من عملية التفاوض، واستراتيجية السيطرة على الجغرافيا والمقدرات الطبيعية واحتكارها، والتبعية الاقتصادية والتحكم بالسوق الفلسطيني، وشطب التاريخ والثقافة والتراث الفلسطيني، وتبعية الأمن الفلسطيني الإجرائية للأمن القومي الإسرائيلي.

وفي المجال الأمني فإن الجانب الفلسطيني على استعداد للنظر في أي ترتيبات أمنية لا تتناقض مع مبدأ السيادة الفلسطينية على أرض فلسطين، وهذه قواعد مهمة للأمن المشترك والتبادلي ومؤكدين الاعتراف بأن العنف ليس خياراً وإنما الأمن المشترك والتبادلي هو هدفنا للسلام والتعايش السلمي. وقد تبين للباحث ان ابرز التحديات التي تواجه الأمن الفلسطيني اليوم تنقسم لتحديات خارجية تتمثل أبرزها في الاحتلال الاسرائيلي، ونظام العولمة الجديد، والتهديد المتواصل من الجوار (الإسرائيلي)، والواقع العربي المحيط، وعولمة الواقع الدولي.. وأما التحديات الداخلية فتكمن في عدم وجود دولة ذات سيادة كاملة على الأرض والشعب، والى نظام التبعية الاقتصادي، وحالة الانقسام السياسي.

وقد حدد الباحث مرتكزات الأمن الفلسطيني، بتلك المرتكزات التي تجابه تاريخياً مرتكزات الأمن القومي الإسرائيلي، حيث إن مقومات الأمن الفلسطيني تقوم على محاربة الأولويات الأمنية الإسرائيلية؛ وتتناقض وتتضاد وتتعاكس معها..وهي تتمحور في محاور ونقاط معينة، تم عرضها في هذا الفصل.

الفصل الخامس

تطور الأمن الفلسطيني(1948-2012م)

أولاً: مراحل تطور الأمن الفلسطيني من عام (1948-1987م)

المرحلة الأولى: مرحلة اللأمن (الصمود والهوية) والعمل الفدائي المشترك، ما بين عامي (1948-1967م)

المرحلة الثانية: مرحلة حرب التحرير الشعبية(حرب العصابات)، ما بين عامي (1967-1987م)

ثانياً: مراحل تطور الأمن الفلسطيني من عام (1987-2012م)

المرحلة الثالثة: مرحلة المقاومة الشعبية(الإنتفاضة)، ما بين عامي (1987-1994م)

المرحلة الرابعة: مرحلة قيام السلطة الفلسطينية، ما بين عامي (1994-192005م)

المرحلة الخامسة: مرحلة الإنسحاب من غزة والعدوان عليها، ما بين عامي (2005-2012م)

مقدمة:

إن خصوصية الحالة الأمنية الفلسطينية لا تتجسد على مستوى النظرية الأمنية، ولا على المستوى الاستراتيجي الذي يتبناه النظام السياسي الفلسطيني للأمن فقط، ولكن تنسحب تلك الخصوصية بشكل أكبر على مستوى مكونات العقيدة الأمنية، وعلى مستوى الممارسة الأمنية الفلسطينية في مراحل بنائها وتشكيلها أو في تعاطيها مع إسرائيل، سواء اكان ذلك على الصعيد الخارجي، أو على الصعيد الداخلي. وسوف يتناول هذا الفصل عرضاً للمراحل التي مر بها الأمن الفلسطيني، كمرحلة حيث الهجرة والشتات، ومرحلة انطلاق الثورة الفلسطينية، ومرحلة الانتفاضة، ومرحلة الكيان السياسي للسلطة الوطنية الفلسطينية ومرحلة الانسحاب من غزة، والحروب عليها.. أي أن الأمن الفلسطيني قد مر بمراحل تاريخية، كان متقاطعاً فيها ومتوازياً مع كل تطوراتها، أو على الأقل بشكل يتوافق مع طبيعية المتغيرات التي طرأت على البيئة الأمنية؛ لتكون قادرة على مواجهة التحديات الأمنية الجديدة، التي قد تواجهها.

ويرى الباحث بان عملية تطور الأمن الفلسطيني، قد تمثلت في خمس مراحل، هي:

المرحلة الأولى: مرحلة اللأمن (الصمود والهوية) والعمل الفدائي المشترك، وتمتد من عام (1948-1967م)

المرحلة الثانية: وهي مرحلة حرب التحرير الشعبية (حرب العصابات) وتمتد من عام (1967-1987م)

والمرحلة الثالثة: وهي مرحلة المقاومة الشعبية (الانتفاضة الاولى)، والتي تمتد من عام (1987- 1994م).

والمرحلة الرابعة: مرحلة بناء السلطة الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة،، والضفة الغربية، والتي تمتد من عام (1994 – 2005م).

والمرحلة الخامسة: وهي مرحلة الانسحاب من قطاع غزة، ثم الحروب على غزة، والتي تمتد من عام (2005-2012م).

المرحلة الأولى: مرحلة اللأمن (الصمود والهوية) والعمل الفدائي المشترك، وتمتد من عام (1948-1967م):

اللأمن (الصمود والهوية) والعمل الفدائي المشترك:

في عام 1947م أعلنت بريطانيا الانسحاب من فلسطين بتاريخ أقصاه 1948/5/15م، وفي 1947/11/29 أعلنت الأمم المتحدة قرار التقسيم الذي رفضه العرب جميعاُ، واتخذت الدول العربية قراراً بدخول جيوشها إلى فلسطين، وبدأت حشد القوات على الجبهات الرئيسة في مصر والأردن وسوريا ولبنان، وكانت بداية العمليات تفتقد إلى التنسيق، مما حرم الجيوش العربية من عامل المفاجأة في تحقيق

انتصارات عسكرية، ويضاف إلى هذه الثغرات العسكرية عامل ضعف أساسي يتمثل في تحكم بريطانيا في الجيوش العربية.

وكان من نتائج حرب عام 1948م، تشريد الشعب الفلسطيني، وتدمير بنيته الاجتماعية، وتدمير مؤسساته الرسمية وغير الرسمية؛ بهدف طمس هويته الوطنية، والتخلص منه نهائياً، وتحويل قضيته من قضية شعب اغتصب وطنه وله حقوقه التاريخية والقومية، إلى قضية لاجئين المطلوب إغاثتهم إنسانياً؛ لتأمين استمرار حياتهم، وإيجاد العمل والمأوى لهم.

وقد سعت إسرائيل وحلفاؤها والمساندون لها لدمج المهاجرين في المجتمعات العربية المجاورة ، على طريق توطينهم، وإنهاء أي ارتباط لهذا الشعب بأرضه وتراثه وتاريخه، فكان أن تشتت الشعب، ولم يحمل معه مؤسساته السياسية من أحزاب ومنظمات كانت قائمة في عهد الانتداب البريطاني، حيث فقد الشعب الفلسطيني مرتكزات كيانه الوطني الذي كان يتجسد في وجوده الفعلي على أرضه ومؤسساته المتعددة، ومن ضمنها المؤسسات والتنظيمات الأمنية. (الكتري،1987م: ص 98)

إن حالة العداء الرسمي ضد الكيان الصهيوني استمرت طوال هذه المرحلة، لكن الأنظمة العربية اتجهت عملياً نحو ترسيخ الواقع، وليس إلى تغييره، أو بعبارة أخرى: اتجه نحو التسوية وليس نحو التحرير لأسباب ذاتية وموضوعية، جعلتهم يستشعرون حالة عجز حقيقي، فانشغلوا بدغدغة عواطف الجماهير الواسعة، التي كانت تترقب ساعة المعركة، بينما الكيان الصهيوني يشتد ويزداد قوة ورسوخاً.

* قام بعض الفدائيين الفلسطينيين بأعمال فدائية داخل الأراضي المحتلة عام 1948م، جراء الهجرة التي فرضت على الشعب الفلسطيني، وظل الأمر مجرد مناوشات واختراقات على الحدود، وبعد عدة سنوات تعرضت منطقة غزة –التي كانت خاضعة للإدارة المصرية آنذاك– إلى قصف واعتداءات؛ مما كان ايذانا بمرحلة العمل الفدائي تحت وصاية عربية برئاسة الفدائي مصطفى حافظ– ابن المخابرات الحربية المصرية، حيث في عام 1953 تم قبول عدد من الشبان الفلسطينيين للتطوع في صفوف قوة فتية ناشئه تحت اسم قوة (حرس حدود فلسطين) أشرف علي تشكيلها الكباش (عبد المنعم عبد الرؤوف) في منطقة غزة، "وقد أبلت هذه القوة بلاء حسناً في الدفاع عن أراضي القطاع أمام الاعتداءات الإسرائيلية في عام 1955م"، حيث اشتركت تحت مسمى (الكتيبة 11) في صد العدوان الثلاثي في غزة ، وجرى في مارس 1955م تشكيل قوة الفدائيين الفلسطينيين الأولى بقطاع غزة على أثر عدوان القوات الإسرائيلية في فبراير 1955م علي حامية الحرس الوطني في غزة " (الكتري،1987م: ص 98)

وذلك بناء على أوامر قائد مكتب مخابرات غزة – مصطفى حافظ، وانطلقت أول مجموعة في شهر 1955/3م إلي داخل الأراضي الفلسطينية للرد على العدوان الإسرائيلي، وظلت هذه القوة حتى 12/يوليو/1956م يوم اغتيال مصطفى حافظ ، قامت عملية لمجموعة مصطفى حافظ

بعـد اعتـداء 1955/8/31 علـى خـانيونس، تـم عمليـة بعـد اعتـداء 1956/4/6م بعـد ذلـك بيـوم واحد". (الكتري، 1987م: ص 103).

وقد اتخدت المقاومة الفلسطينية في مرحلة الخمسينات أشكالاً يسيرة محدودة التأثير، فكثرت في النصف الأول من الخمسينات عمليات اختراق الحدود لاسترجاع ممتلكات للعائلات المشردة، أو لتوجيه ضربات انتقامية للعدو، وفي قطاع غزة أنشأ الإخوان المسلمون تنظيماً سرياً ذا طبيعة عسكرية، قام بعدد من العمليات بالتنسيق مع بدو النقب، واستفادو من وجود الضابط الإخواني في الجيش المصري (عبد المنعم عبد الرؤوف) في القطاع إثر نجاح الثورة المصرية فسهل لهم التدريب العسكري، وكانت عملية "الباص" في 1954/3/17م أحد أشهر العمليات التي تظهر بعض المؤشرات أن البدو نفذوها بالتنسيق مع الإخوان، وأدت إلى مقتل 11 إسرائيلياً قرب بئر السبع بجانب مستعمرة معاليه اكربيم".(عبد الرحمن، 1985م: ص 34).

وقد اتسمت ردود الفعل الصهيونية على عمليات المقاومة بالعنف والغطرسه سواء في الضفة والقطاع، فوقعت مثلاً مذبحة قبية في 14-1953/10/15م حيث استشهد 67 شخصاً، وفي 1955/2/28م ارتكبت القوات الصهيونية مذبحة غزة التي أدت إلى استشهاد 39 وجرح 33 شخصاً، مما دفع أهل القطاع إلى المطالبة بالقتال، فوافقت القيادة المصرية على العمل الفدائي الفلسطيني، وأوكلت المهمة إلى الضابط المصري مصطفى حافظ، الذي أحسن أداء واجبه، وتدفق الآلاف للتطوع، وزارد عدد الفدائيين العاملين عن ألف، وقاموا بعمليات يومية خاطفة، واحياناً بعمليات كبيرة واسعه، وقد نشط هذا العمل من شهر أيلول/ سبتمبر 1955م وحتى تشرين الأول/ اكتوبر 1956م، غير أن مصطفى حافظ استشهد في 1956/7/11م نتيجة انفجار طرد ملغوم، أرسله له رجال الموساد الإسرائيلي عن طريق عميل مزدوج".(أبو النمل، 2012م: ص ص 101-112)

وفي العدوان الثلاثي1956/10/29م بدأ العدوان الثلاثي(الإسرائيلي- البريطاني- الفرنسي) على مصر، وكانت رغبة الصهاينة في تدمير العمل الفدائي الفلسطيني في القطاع، وسعيهم لفتح خطوط الملاحة لسفنهم في البحر الأحمر، سواء بفتح قناة السويس، أو بفك الحصار عن ميناء إيلات، فضلاً عن نواياهم التوسعية وهي أبرز العوامل التي دفعتهم إلى شن هذه الحملة، وقد أدى ذلك إلى احتلال الصهاينة لقطاع غزة وسيناء ثم انسحابه في 1957/3/6م تحت الضغط الأمريكي، فعاد التألق من جديد إلى شخص عبد الناصر.(صالح، 2011م: ص ص 75-77)

* وفـي عـام 1964م شـهدت نهايـة هـذه المرحلـة بدايـة إنشـاء منظمـة التحريـر الفلسـطينية، كمـا شـهدت الانطلاقـة المعاصـرة للثـورة الفلسـطينية، وولادة عـدد مـن الفصـائل الفلسـطينية المقاتلـة (فـتح، والشـعبية، والديمقراطيـة، والصـاعقة، وغيرهـا)، والتـي قـادت العمـل الـوطني الفلسـطيني،

وكانت منطلقات العمل بمجملها لتحرير كامل التراب الفلسطيني، واعتبار الكفاح المسلح الطريق الوحيد للتحرير. (شلهوب، 2011م: ص 143)

وقد كلف الشقيري وجيه المدني بإنشاء جيش التحرير الفلسطيني الذي كان من نواته (حرس حدود فلسطين + الفدائيين)، وتشكل اللواء 107 في غزة من ثلاث كتائب في 44/43/11، وفي عام 1966/4م كان في غزة لوائين 107+108، وسميت قوات (عين جالوت) لواء حطين في سوريا، ولواء القادسية في العراق. (صالح، 2011م: ص 58) .

واستمرت مسيرة العمل الوطني الرسمية بقيادة منظمة التحرير، التي أصبحت فيما بعد الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني على المستويين العربي والدولي، بعد انضمام الفصائل الفلسطينية المسلحة لها، والتي أخذت تتعامل مع المنظمة بوصفها إطار جبهوي عريض إلى جانب كونها تمثل الهوية المعنوية للشعب الفلسطيني، مع احتفاظ أ كل فصيل فلسطيني باستقلاليته التنظيمية والسياسية والأمنية".

* وفي العام 1965م حيث لم تمضِ بضعة أشهر على قيام منظمة التحرير الفلسطينية، شهدت الساحة الفلسطينية تطوراً نوعياً في مسيرة النضال الفلسطيني، وذلك عندما أعلنت حركة الوطني الفلسطيني " فتح" بداية مرحلة الكفاح المسلح ضد الاحتلال في الأراضي الفلسطينية، وذلك بانتهاج حرب التحرير الشعبية المستندة الى ممارسة الكفاح المسلح عبر اسلوب حرب العصابات، والتي أعلنت عن أولى عملياتها في الشهر الاول من عام 1965م..والتي شكلت بواكير المرحلة اللاحقة من الكفاح المسلح بعد احتلال غزة والضفة الغربية من قبل قوات الاحتلال الصهيوني. (المصري، 2008م: ص 58).

المرحلة الثانية: مرحلة حرب التحرير الشعبية (حرب العصابات) وتمتد من عام (1967-1987م):

برغم أن عام 1967م، شهد حربا أدت إلى هزيمة الجيوش العربية، وأسفر عن احتلال إسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية، وأجزاء من سوريا ومصر، وزادت من مساحتة الأراضي المحتلة بنسبة 200%، ورغم أنها شكلت هزيمة قاسية، إلا ان الدول العربية شكلت جبهة من دول المواجهة والمقاومة الفلسطينية؛ لاستنزاف العدو من جهة، ومن جهه أخرى ركزت على أن لا يهدد وجود المقاومة الدول التي تواجد فيها، وتم بلورة ذلك في خطين:

الأول: ضمان أمن النظام وبقائه، وعدم تعريضه لمخاطر الانتقام الصهيوني، وعدم كشف مدى ضعف النظام في ساحة المواجهة، وبالتالي العمل على ضبط العمل الفدائي الفلسطيني، ووضعه تحت السيطرة، ومنعه من استخدام الحدود للقيام بعمليات مسلحة، وهي السياسة العامة التى درجت عليها دول الطوق.

والثـــاني: الســماح المرحلــى التكتيكــي بوجــود المقاومــة المســلحة علــى أرضــها؛ تحقيقــاً لمكاســب سياسـة شـعبية، أو تجنبـاً لاضـطرابات داخليـة، وتنفيسـاً عـن غضـب الجمـاهير، ولـذلك بقيـت حـدود دول المواجهـة مـع العـدو مغلقـة ومحرمـة علـى العمـل الفـدائي الفلسـطيني، مـع اسـتثناءات محـددة فرضـتها ظـروف معينـة، لـيس بسـبب رغبـة النظـام الحـاكم، وإنمـا بسـبب ضـعفه وقـوة الثـورة وقاعـدة تأثيرها الواسعة".(صالح،2011م: ص 72) .

وقد أحدثت حرب 1967م جُرحاً غائراً في الكرامة العربية، فحاولت الأنظمة العربية استيعاب الصدمة وتوقي غضب الجماهير، فاجتمع الزعماء العرب في الخرطوم في 29 أغسطس 1 سبتمبر 1967م معلنين أن لا صلح ولا مفاوضات ولا اعتراف بالكيان الإسرائيلي، وتعهدت الدول العربية بدعم دول الطوق لإعادة بناء قواتها المسلحة، ووجدت الأنظمة العربية نفسها تفتح المجال للعمل الفدائي الفلسطيني، الذي نشط بقوة خصوصاً في الفترة 1967– 1970م عبر ساحة الأردن، ودخلت مصر وسوريا في حرب استنزاف مع الكيان الإسرائيلي خصوصا في الفترة من أغسطس 1968م إلى أغسطس 1970م، وأسهمت إلى حد ما في إعادة الثقة ورفع المعنويات لدى الجيشين المصري والسوري، بعد أن تمت مواجهة الاعتداءات الإسرائيلية والقيام بعدد من الهجمات التكتيكية. وحسب "هيرتزوج" فقد خسر الصهاينة في حرب الاستنزاف نحو 500 قتيل و2000 جريح" (الكيلاني، 1996م: ص 309).

وتمتـاز هـذه المرحلـة بأنهـا تشـكل مرحلـة البـدايات، وبوجـود المقاومـة بصـورة رئيسـة علـى الأرض الفلسـطينية، ومزجهـا بـين الأداء الشـعبي والأداء التنظيمـي غيـر المتطـور، والـذي أخـذ فـي بعـض المراحـل شـكلًا رسـمياً، مـع قلـة الإمكانـات وقلـة الخبـرة والافتقـار إلـى شـمولية الفعـل جغرافيـاً، وعـدم تبلور الأهداف بصورة واضحة ودقيقة". (شلهوب، 2011م: ص 143).

وفي هذه المرحلة أخذت تتبلور معالم العمل الأمني الفلسطيني، فنشأت معظم التجارب الأمنية الفلسطينية في الشتات ضمن أطر أنظمة أمنية أخرى، فأنشئت أجهزة أمنية خاصة بالفصائل كجزء من مؤسسات الثورة، وتمحورت مهام أجهزة الأمن التابعة للتنظيمات الفلسطينية حول أربع مهام أساسية، هي:

– حمايـــة الأمـــن الـــداخلي للتنظيمـــات الفلســـطينية مـــن الاختـــراق الإســـرائيلي، وحمايتـــه مـــن أي اختراق لأجهزة أمن أخرى.

– جمع المعلومات عن العدو الإسرائيلي، والقوى المتحالفة معه، أو المساندة له.

– التعرض للمخابرات الإسرائيلية في محاولة لتضليلها والتصدي لها بالإمكانيات والحدود المتاحة.

– القيـــام بـــبعض العمليـــات الخاصـــة ضـــد أهـــداف اســـتخبارية أو عســـكرية.(المصـــري، 2008م: ص ص 59–60)

كما قد كشفت حرب عام1967م عن زيادة القناعة الفلسطينية بضرورة تبني خيار المقاومة، والاهتمام بالعمل الفدائي، مما زاد من مكانة المنظمات الفدائية، وتعززت ضرورة تبني حرب التحرير الشعبية طريقًا عملياً لمواجهة الخطر الإسرائيلي، والاعتماد على الذات عسكرياً وامنيا.

ورأت التنظيمات المسلحة أن المقاومة المدنية لا تكفي، ولا تتناسب مع نتائج الحرب، وأنه لابد من العمل الفدائي لتجاوز اليأس الذي يسعى الاحتلال لفرضه على الفلسطينيين، وبالتالي جاءت المقاومة إثباتًا لوجود الفلسطينيين، وعدم إمكانية شطبهم أوتجاهلهم"(الجيوسي،1985م: ص 78)

وقد كان هناك عدد من العوامل ساعدت في انطلاق المقاومة المسلحة، ضد الاحتلال الإسرائيلي عقب حرب عام1967م، ومن أهمها:

– الصحوة الوطنية قبل الحرب، والرغبة في الحفاظ على الهوية الفلسطينية، ووجود مساحة من حرية الممارسة السياسية والتنظيمية في السنوات الأخيرة التي سبقت الاحتلال،لاسيما في الضفة الغربية التي خضعت للحكم الأردني، فيما حكمت الإدارة المصرية قطاع غزة.

– تعمق حالة الإحباط لدى اللاجئين في مخيمات الأرض المحتلة، فبعد أن طال انتظار يوم العودة إذا بالاحتلال يتكرس، بجانب قربهم من مدنهم وقراهم التي طُردوا منها!

– شدة القمع الإسرائيلي الذي يتعرض له أهالي الأراضي المحتلة أثناء الحرب، وبعدها مباشرة، ومادام القمع قد طال الجميع، فقد التقى الأهالي على غاية عادلة ووسيلة واحدة تدفعهم لاختيار الطريق الأفضل وبذلك تعّذر الفصل بينهم وبين الفدائيين، واستعدوا لإيوائهم قبل القيام بعملياتهم وبعدها، والتزموا بأوامرهم وتوجيهاتهم أيضاً.

– تكاثف البيوت في المخيمات واكتظاظها، وضيق الشوارع والأزقة، مما يصعب وصول قوات الجيش إلى وسطها.

– وجود كوادر عسكرية جيدة، تلقت تدريباتها في جيش التحرير الفلسطيني، ووجود كميات من الأسلحة والذخائر، بجانب التربية الوطنية والقومية التي تلقاها الطلبة في المدارس.

– إسهام العامل الجغرافي في انطلاق العمل المقاوم، لاسيما في قطاع غزة، فقد سهل انفتاحه على البحر المتوسط وصحراء النقب من إمكانية إمداد المقاومة بالسلاح والعتاد.

– تمخض مؤتمر القمة العربية في الخرطوم عام1967م،عن ظهور اللاءات الثلاث: "لاصلح، لاتفاوض، لااعتراف"، مما أدى إلى تحسن نسبي في العلاقات العربية، ووفر الحماية لقوات الثورة الفلسطينية

الناشئة، وقامت قواعدها في الدول المجاورة بتدريب الفدائيين، وإعدادهم عسكرياً ونفسياً، وزودتهم بالأسلحة والذخائر والمعدات"(ياسين، 1998م: ص 37).

– امتازت المقاومة خلال هذه المرحلة التي تلت حرب عام1967م مع بعض التفاوت بالحرفية العسكرية، وأخذ طابع القوات الخاصة،على اعتبار أن النشاط الفدائي أداة أكثر من كونه استراتيجية للانطلاق لتنفيذ عملياتها العسكرية، معتمدة على التدريب الجيد والإعداد المناسب. (المركز الفلسطيني للإعلام، 2012م) https/www. Palinfo.com

ومن أجل ذلك بدأت الفصائل الفلسطينية في الشتات– المنفى– بتأسيس نظم أمنية خاصة بها هدفت في الأساس إلى السيطرة وضبط الأمن والنظام داخل المخيمات، وحماية عناصر المقاومة المسلحة للثورة، وهو ما نشأ عنه وجود علاقات تماس مباشرة بين النظم الأمنية الفلسطينية، ونظم الدول العربية، والتي كانت شريكاً ولاعباً أساسياً في القضية الأمنية ضمن إطار الصراع العربي–الفلسطيني الإسرائيلي ككل..ولكن هذه العلاقات تدهورت في فترات عدة، وادت احيانا إلى وقوع صدامات بين تلك الأجهزة والأجهزة الأمنية للدول المضيفة، إذ رأت في الإجراءات الأمنية الفلسطينية (والتي شابها الكثير من التجاوزات) تهديداً مباشراً على أمنها وسيادتها، وهو الأمر الذي لا يزال له تداعياته الأمنية على المستوى المحلي وعلى المستوى الإقليمي كذلك، غير أن حرب الاستنزاف لم تؤد إلى تسخين الوضع بما يكفي لتدخل دولي يجبر الكيان الإسرائيلي على الانسحاب" (صالح، 2011م: ص36)

كما أن هزيمة عام 1967م قد دفعت بالمقاومة لأن تنهض، وتعمل بفاعلية عالية داخل الأرض المحتلة، ضمن اتجاه ثوري شعبي مكنها من استقطاب الجماهير، وتنفيذ العمليات العسكرية، وجعلت الاحتلال أمام مقاومة ضارية.

*وقد واجهت إسرائيل في عام 1968م تهديداً أمنياً وتحدياً قوياً واسع الأبعاد، تمثل في حرب الكرامة التي لا تستند الى الجيوش، انما لحرب عصابات تجسد الفعل الأكثر إيلاماً لها، والتي انتهت بهزيمة للجيش الصهيوني، وهذا أدى إلى بروز المنظمات الفلسطينية المقاومة، والتي برز معها تحدي المقاومة الذي لا يستند إلى جيوش أو دول، ولذلك فإنه سيكون من المشكوك فيه هزيمتها أو القضاء عليها نهائياً، وهكذا سجلت معركة الكرامة إنجازاً مادياً ومعنوياً، حيث قتل70 جنديا إسرائيلياً، وجرح أكثر من 100، ولذا شكلت معركة الكرامة منعطفاً هاما في الصراع العربي الإسرائيلي، تمثل في بروز المقاومة المسلحة الفلسطينية كطرف فاعل ورئيس في دائرة هذا الصراع، باعتبارها تجسيداً لروح الأمة العربية في المقاومة ضد الكيان الإسرائيلي الغاصب". (رياض، 1981م: ص 226)

وقد جاءت معركة الكرامة، لتزيد من رباطة جأش الفدائيين، ودفعت باتجاه ضرورة المقاومة في الداخل ضد قوات الاحتلال، وفي الخارج ضد مصالحه على مستوى العالم، كالسفارات والطائرات (مصطفى، 1968م: ص 64).

لقد كانت معركة الكرامة بحق التي وقف فيها الفدائيون الفلسطينيون والقوات الأردنية في مواجهة القوات الإسرائيلية، وكبدوها خسائر فادحة، نصراً معنوياً ومادياً للمقاومة الفلسطينية، فاندفع عشرات الألاف للتطوع للقتال". (خلف، 1996م: ص 96).

وقد وجدت المقاومة الفلسطينية المناخ العربي العام مهيأ لمساعدتها، فتحسنت علاقة الأردن بمنظمة التحرير وانطلقت من الأراضي الأردنية بعض العمليات العسكرية ضد إسرائيل، وكانت الفترة 67 – 1970م هي الفترة الذهبية للعمل الفدائي الفلسطيني، حيث كانت حدود الأردن مع فلسطين المحتلة " 360 كم" ومع لبنان " 79 كم" مفتوحة للعمليات الفدائية، ولتوحيد العمل الأمني في إطار منظمة التحرير الفلسطينية تشكل جهاز الأمن الموحد عام 1974م، حيث لعب دوراً مهماً على مستوى الأمن الفلسطيني، وعمل هذا الجهاز بالتنسيق إلى حد ما مع باقي أجهزة الفصائل الأمنية، بما يخدم الأهداف السياسية العليا للشعب الفلسطيني، بهدف تثبيت شرعية منظمة التحرير الفلسطينية والحفاظ على قرارها السياسي المستقل ضمن المعطيات القائمة عربياً ودولياً، كما قام بمكافحة نشاط الموساد الإسرائيلي، وباقي أجهزة المخابرات الدولية، مع أن منظمة التحرير الفلسطينية كانت قد أنشأت جهاز الكفاح المسلح في بيروت ليقوم بدور الشرطة الفلسطينية. (المصري، 2008م: ص ص 59–60).

وعلى مستوى العمل الفدائي داخل الارض المحتلة، فقد أعلن رئيس هيئة الأركان في السبعينات (موشيه ديان) أن قواته تحكم الضفة والقطاع نهاراً، فيما يحكمها الفدائيون ليلاً! وأن الوزن الأساسي للمقاومة لا يكمن في عملياتها فقط، بل في نجاحها في اكتساب أبعاد دولية كحركة وطنية تقاتل لأجل الحرية" (ياسين، 1988م: ص 37).

ولكن خشيت المملكة الأردنية الهاشمية من هذا الوضع، فتهيأ المناخ لعمل ما يكون ذريعة لخروج المقاومة الفلسطينية من الأردن، أثر أحداث سبتمبر/ أيلول الأسود عام 1970م التي أسفرت عن خروج المقاومة بعد عام من الأردن. وأسفرت الصدامات العنيفة التي حدثت بين الجيش الأردني والمقاومة الفلسطينية في أيلول– سبتمبر 1970م وفي تموز–يوليو 1971م إلى إخراج العمل الفدائي الفلسطيني من الأردن، وحرمان المقاومة من أهم ساحة لها" (صالح، 2011م: ص ص 89–90).

وفي حرب اكتوبر عام 1973م، كان واضحا منذ البداية أن هدف العرب منها هو إزالة آثار عدوان 1967، وليس تحرير فلسطين والقضاء على الكيان الصهيوني..وشكلت القيادتان السياسيتان المصرية والسورية المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية–السورية المشتركة" (الكيلاني،1996م: ص 351).

وكان من أبرز نتائج حرب 1973م، كسر أسطورة الجيش الإسرائيلي الذي لا يقهر، وتحطيم نظرية الأمن الإسرائيلية، وإثبات إمكان استعادة أجزاء من الأراضي المحتلة على الأقل بالقوة العسكرية، وأخذ العرب زمام المبادرة، والانتقال من الدفاع إلى الهجوم الإستراتيجي، وإثبات كفاءة المقاتل العربي وشجاعته. وتحقيق قدر عال من التضامن العربي، من خلال المشاركة العسكرية، ومن خلال استخدام سلاح النفط..وتحقيق شعور بالثقة بالنفس، وارتفاع المعنويات بعد سنوات من الهزيمة والإحباط، واستخدام الأنظمة العربية –خصوصاً مصر– النتائج السابقة لتحريك الأوضاع السياسية، ومحاولة الوصول إلى تسوية سلمية مع الكيان الإسرائيلي، تضمن عودة الأراضي المحتلة سنة 1967م.

– عملت إسرائيل على حماية نفسها إزاء احتمال حدوث هجمات فلسطينية أو نشاط بحري عربي مباشر قفامت تدريجياً بعد عام 1975م بإنشاء حجاب بحري من أجل كشف وإحباط محاولات م. ت. ف لإدخال المجموعات المقاتلة إلي المياه والأراضي الإسرائيلية، إلا أن هذا الشكل الدفاعي قد اتسم بصفة رادعة، إذ اعتمد الدفاع السليم، المرتكز على وحدات الأثر الرادع لأعمال الدورية في عمق البحر المتوسط على مسافة 180–200 كيلو متر على الساحل الإسرائيلي. و يضاف إلى ذلك أن الطبيعة الرادعة ، بل الهجومية للاستراتيجية البحرية الإسرائيلية بعد حرب 1973م، قد اتضحت تماماً حين اتسعت تلك الاستراتيجية لتضم أسلوب فرض الحصار البحري على جنوب لبنان وإيقاف و تفتيش أو حتى خطف السفن التجارية في المياه الدولية.(صايغ ، 1986م: ص 196).

وبعد الهزيمة الساحقة التي تكبدتها إسرائيل بعد حرب 1973م ، عادت إسرائيل إلى الاهتمام بفرضية الهجوم المسبق إلى المراتب المتقدمة في نظرية الأمن القومي الإسرائيلي وعودة العمل بمبدأ الحرب الإستباقية في أعقاب غزو لبنان في عام 1982م، حيث أصبح واضحاً في تلك الفترة زيادة تهديد صواريخ أرض/أرض ونشوء ظروف جديدة تسمح للعراق بإرسال قوات إلى الجبهة السورية، أدي ذلك إلى سماع أصوات في إسرائيل تنادي بضرورة شن الهجوم المسبق على سوريا والأردن إذا دخلت أراضيها قوات عراقية، وكذلك شن حرب على لبنان بسب وجود منظمة التحرير والمقاومة الفلسطينية على أراضيه، وأصبح واضحاً لدى المستوى العسكري في إسرائيل الميل لشن هجوم مسبق أكثر من ذي قبل، وإذا فوجئت إسرائيل مرة ثانية بإنذار قصير فإنه يفترض أن القيادة العسكرية ستطلب السماح بشن هجوم مسبق، وأن القيادة السياسية ستدرس هذا الطلب بصورة تختلف عما فعلته عشية حرب عام 1973م" (المصري،2009م: ص 9)

*وفي فترة وجود الثورة في لبنان بين عامي1971–1982م دخلت في مرحلة الاستنزاف المتبادل من قبل الثورة والاحتلال الإسرائيلي، حيث شنت قوات العدو هجمات جوية وبرية وبحرية ضد مواقع الفدائيين داخل الأراضي اللبنانية؛ لتقويض قواعدهم، ووضعها في حالة دفاع مستمر، فمثلاً: قام الاحتلال

بشن230–260 غارة جوية وقصف مدفعي بين عام1978–1980م، واستمر بقصفه في النصف الأول من عام 1981م، حيث تصدى الفدائيون للهجمات التي بلغ عددها حتى نيسان 1981م أحد عشر اقتحاماً، سقط فيها 110 من الفدائيين، كان أكبرها العملية البرية في آب 1981م، تصدى فيها 142 مقاتلاً تمركزوا في "قلعة شقيف" وماحولها". (أبوزايدة، 2006م: ص 60).

وهكذا في معركة الشقيف 1980/8/19م حققت المقاومة نجاحاً كبيراً ضد الهجوم الصهيوني، عندما تمكنت من صد هجوم إسرائيلي يبلغ 15 ضعف عددها، وقد تكبد العدو خسائر كبيرة أجبرته على الإنسحاب" (صالح،2011م: ص 32).

وفي الفترة 10–1981/7/24م قامت الطائرات والمدافع الإسرائيلية بقصف متواصل للمدن والقرى وقواعد الفدائيين، وقد كان اجتياح الجيش الصهيوني للبنان في صيف 1982م هو الأضخم والأعنف، وتوقف عند أسوار بيروت حوالي ثمانين يوماً، حيث واجهته المقاومة الفلسطينية وحلفاؤها بمقاومة عنيفة، وتضحيات كبيرة، في الوقت الذي كان العالم العربي الإسلامي والدولي يقف موقف المتفرج، وقد اضطرت القوات الإسرائيلية للموافقه على وقف إطلاق النار في 1982/8/12م، بعد أن فشلت في احتلال بيروت الغربية، غير أن القوات الإسرائيلية حققت أهدافها بشكل عام، إذ اقتضت الترتيبات خروج المقاومة الفلسطينية من لبنان، مما أدى إلى خروج حوالي 11 ألف فلسطيني مقاتل، حيث توجهوا إلى معسكرات في سوريا والعراق وتونس واليمن(الشمالي والجنوبي) والجزائر والسودان.(صالح، 2003م: ص ص 8–9)

<u>وقد قسم بعض الكتاب هذه المرحلة لفترات متتابعة كالتالي:</u>

الفترة 1967–1970م وتسمى "الطوق الكامل"،حيث استخدم العمل الفدائي الحدود العربية مع دولة الاحتلال وكانت في الأردن، وارتفعت المقاومة خلالها نوعاً وكماً على النحو التالي:12 وهي عملية عام1967م،52 عملية عام 1968م، 199 عملية عام 1969م،279 عملية عام 1970م وشارك في المقاومة ثلاثون منظمة فدائية ذات أيديولوجيات متعددة.

والفترة 1971– 1982م وتسمى "الطوق المنقوص"، وعملت أساساً من خلال الحدود اللبنانية، بعد أن خسرت قدرتها على العمل من خلال الحدود الأردنية ، لاسيما بعد أحداث أيلول في الأردن.. والفترة 1983–1987م وتسمى "الطوق المفقود"، بعد إخراج المقاومة من لبنان"(صالح،2003م: ص 254)

ومن أبرز ما نفذته المقاومة خلال المرحلة التاريخية بين عامي1967 –1987م، ظاهرة خطف الطائرات الإسرائيلية التي اشتهرت بها الجبهة الشعبية في سنوات السبعينات" (أبو عامر، 2011م: ص 86)

وقد تبين للباحث في هذه المرحلة أنه قد سادت نظرية الأمن الثوري الفلسطيني والذي كان عبارة عن حلقة نضالية من حلقات النضال الفلسطيني في مواجهة العدو الإسرائيلي، وكان أمناً مستقلاً تمليه متطلبات وضرورات الواقع الثوري، كجزء مهم من العملية النضالية برمتها، ولا نقول سراً إن قلنا: إن الأمن الثوري يختلف عن أمن الدولة أو الكيان السياسي اختلافاً جوهرياً من حيث إن له قوانينه الخاصة والمشتقة من الواقع وضروراته".(صايغ، 1986م: ص 196).

وتتميز هذه المرحلة ببروز الهوية الوطنية الفلسطينية، بقيادة الفصائل الفلسطينية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وبنجاح المنظمة في تحقيق الاعتراف بها كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، وتحصيل مقعد لها كمراقب في الأمم المتحدة، وهي فترة تتميز أيضاً بتراجع البعد العربي للقضية الفلسطينية، وإغلاق حدود دول الطوق في وجه العمل الفدائي الفلسطيني، وانتهاء حقبة الحروب العربية الرسمية مع " إسرائيل" ودخول مصر في تسوية سلمية مع " إسرائيل، وترافق خروج المقاومة الفلسطينية من الأردن، وغرقها في مستنقع الحرب الأهلية في لبنان ثم إخراجها من لبنان عام 1982م مع ميول متزايدة لدى القيادة الطلائعية للعمل السياسي والحلول المرحلية، وإقامة الدولة الفلسطينية على أي جزء يتم تحريره من فلسطين" .(صالح، 2003م: ص 87).

المرحلة الثالثة: مرحلة المقاومة الشعبية (الإنتفاضة) وتمتد من عام (1987- 1994م)

لقد أشعلت حادثة محلية النار في كل الوطن اثر دهس أربعة عمال فلسطينيين على حدود قطاع غزة عندما اصطدمت عربتهم بشاحنة إسرائيلية. وانتشرت شائعة تقول أن الصدام المميت كان مقصوداً.
وخلال أيام بات واضحاً أن الحادث قد شكل مدخلاً لانتفاضة شعبية . وإن المغزى الرئيسي للانتفاضة التي اتسمت بالعنف والاستدامة منذ الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة هو العودة إلى بؤرة المواجهة الفلسطينية الإسرائيلية من الساحة الدولية وحدود إسرائيل الكبرى إلى الأراضي المحتلة والى إسرائيل خلف الخط الأحمر.
وقد انتشرت المظاهرات سريعاً إلى مخيمات اللاجئين، والقرى والمدن في مختلف أرجاء قطاع غزة وامتدت إلى الضفة الغربية . في الأسابيع الأولى للانتفاضة أمكن فهم التظاهرات وأعمال المظاهرات والصدامات على أنها موجة إضافية وإن كانت أكثر شمولية وعنفاً من سابقاتها من سلسلة الصدامات بين قوات الأمن الإسرائيلية والنشطاء السياسيين في الأراضي المحتلة .

وفي محاولة لحفظ الهدوء ، وقمع التظاهر رد الجيش الإسرائيلي بالذخيرة الحية والغاز المسيل للدموع والضرب والاعتقالات الواسعة . إضافة إلى الصدامات مع المتظاهرين، تصرفت إسرائيل بقسوة مع المشاركين بالاحتجاجات . ثم طرد النشطاء، وجرت اعتقالات إدارية بالجملة، وفرض حظر التجول على المدن والقرى، وإغلاق المعاهد والجامعات (كورتز، 2009 م: ص12)

وفي الأشهر الأولى للانتفاضة تركز النضال على التزاهر والعصيان المدني، لكنه اتسم عموماً بمشاركة شعبية لاعنفية. والى جانب المشاركة الشعبية في أعمال النظاهر كانت هناك مجموعات متجولة من الذين انضموا في الأسابيع الأولى للانتفاضة إلى فصائل موجودة على الأرض. وشجع النشطاء الجماهير على الاشتراك في التظاهرات، وأقاموا حواجز الطرق، وأثاروا الصدامات مع قوات الأمن حيث ألقى عليها المتظاهرون الأحجار وقنابل المولوتوف. وامتدت الهجمات حتى داخل الخط الأخضر، وإن كانت محدودة وأقل أهمية مما كان عليه الحال في الأراضي المحتلة. كما أمكن ملاحظة انتشار الاضرابات التجارية والاضرابات العامة كحوادث يومية ، وتضمنت الاحتجاجات رفض الضرائب ومقاطعة البضائع والمنتجات الإسرائيلية ومحاولة إيجاد بدائل للمنتجات الإسرائيلية . وهذه المرحلة من الانتفاضة محفورة في الذاكرة لسنوات طويلة قادمة. وكان تأثيرها فعالاً في تجنيد الوعي والتعاطف مع النضال الذي انبثق في الأراضي المحتلة..والأكثر نجاحاً في جلب الاهتمام والتأييد تلك المجابهات بين الأطفال والشباب الصغار الذين يلقون الحجارة وبين جنود إسرائيليين بمدافع رشاشاتهم ..واحتلت صور النضال الفلسطيني الممثلة بهذه المشاهد عناوين ووسائل الإعلام الإلكترونية . وترسخت في الذاكرة الجمعية الفلسطينية كرمز يحث على وحدة القضية الوطنية.

وأجبر قمع الانتفاضة إسرائيل على دفع ثمن بشري على الجانبين الفلسطيني و الإسرائيلي، إلى جانب القمع الاقتصادي والسياسي والأخلاقي. (كورتز، 2009 م: ص15)

لقد حوّلت الانتفاضة المقاومة من خارج الوطن إلى داخل الأرض المحتلة، وبدلت مفهوم الحرب الخاطفة إلى مفهوم "الحرب الطويلة"، التي تعتمد على الاحتكاك المباشر على الأرض مع قوات العدو. ومن هنا نظر الصهاينة إلى الانتفاضة باعتبارها حرب عصابات شعبية غير مسلحة تهدف لتحقيق أهداف سياسية معادية لإسرائيل، الذي يعني طرح قضية شرعية الوجود الفلسطيني على أرضه، بل إن الانتفاضة قد هددت البُعد الوظيفي، إذ إنّ الجيش الصهيوني فقد هيمنته وأثبت عجزه عن خوض الحرب الطويلة وهي نقطة قد تكون فاصلة في حالة نشوب صراع مع العرب ، وإذا كانت الدولة الوظيفية قد فقدت مقدرتها على قمع المواطنين الأصليين داخلها ، فكيف سيمكنها أن تضطلع بوظائفها القتالية الأخرى ؟ (المسيري ، 2009م)

وقد زادت الانتفاضة من قناعة رجل الشارع الفلسطيني باستحالة التوصل إلى حل للقضية الفلسطينية دون تحرك شعبي داخلي، خاصة في ظل أجواء من انحسار الاهتمام العربي بالقضية الفلسطينية واكتفاء معظم الدول العربية بتسجيل مواقف خطابية إعلامية دون أن يتعدى ذلك إلى تحرك عملي تشعر معه

إسرائيل بالضغط عليها، هذا إضافة إلى شعور منظمة التحرير الفلسطينية بالعزلة الدولية منذ أن غادرت بيروت عام 1982م متوجهة إلى تونس، كل ذلك مع ازدياد الأعمال الإجرامية للقوات الإسرائيلية من قصف للقرى والمخيمات في الجنوب اللبناني وهدم المنازل والاعتقالات العشوائية والعقاب الجماعي لأهالي الضفة الغربية وقطاع غزة، أدى إلى أن يجد الغضب الجماهيري متنفساً له بصورة انتفاضة شعبية عمت كل المدن الفلسطينية.

وقد ظهرت خلالها بطولات فردية، لكن في المقابل كانت القوات الإسرائيلية ترد بعنف، وابتكرت سياسة تهشيم العظام؛ لتسبب إعاقة دائمة للشباب الفلسطينيين المشاركين في الانتفاضة. وتحمست الشعوب العربية لما يحدث في الأراضي المحتلة، وتحسن الموقف السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية.. وقد تميزت مرحلة الانتفاضة بأربعة مظاهر وهي :

الأول: أخذ الداخل (الضفة والقطاع) لزمام المبادرة النضالية، بعد أن كانت بيد الخارج.

الثاني: إن التيار الإسلامي شارك بفاعلية، وبرز على ساحة المواجهة بحجم منظم مؤثر.

الثالث: شملت مشاركة واسعة من كافة قطاعات الشعب الفلسطيني وفئاته العمرية، كالأطفال والنساء.

الرابع: اتسمت بالجراة والتضحية، وبالمظاهر النبيلة من تعاون وشهامة، ومحاربة مظاهر العمالة والفساد.

وقد تميزت المرحلة الأولى من الانتفاضة بالمواجهات الشعبية الواسعة والإضرابات، والمظاهرات، ومقاطعة الإدارة المدنية الصهيونية، وتنظيف المجتمع من العملاء ومروجي الفساد والمخدرات، ولكن بعد نحو أربع سنوات أخذت تبرز المرحلة الثانية، التي شهدت تنامي العمليات المسلحة ضد الصهاينة، مع تراجع الأنشطة الجماهيرية الواسعة".(جريدة صوت الشعب، 1988م).

وقد تلازم انطلاق الانتفاضة مع إنشاء حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، والتي اعتبرت من أكثر الأطراف فاعلية. وخلال هذه المرحلة قامت حركة الجهاد الإسلامي بعدد من العمليات النوعية والاستشهادية مثل: عمليات نتساريم في تشرين الثاني/نوفمبر 1994م، وبيت ليد في كانون الثاني/ يناير 1995م، وتل أبيب في أذار/مارس 1996م". (صالح،2003م: ص87)

المرحلة الرابعة: مرحلة قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، وتمتد من عام (1994-2005م):

بعد انتهاء حرب الخليج عام 2001 دخلت المنطقة العربية في طور جديد رسمته الولايات المتحدة الأميركية، فعقد مؤتمر مدريد للسلام، وقامت منظمة التحرير الفلسطينية بمفاوضات سرية مع إسرائيل تمخضت عن التوصل إلى اتفاق أوسلو 1993م، وقد أعقب توقيع الاتفاق دخول خمسة آلاف عنصر من منظمة التحرير، حصلوا على تدريب أمني في القاهرة، وأصبحوا النواة الأساسية للأجهزة الأمنية للسلطة. بدأ دخول الشرطة الفلسطينية لقطاع غزة في 1994/5/18م بأعداد متواضعة، إلا أنه في عام

1998م، تضخم الجانب الأمني لدى السلطة الفلسطينية ليبلغ عددها نحو 40ألفاً، تمثلت في ثمانية أجهزة أمنية مختلفة، تعاملت دون هوادة مع المعارضة الفلسطينية، ونسقت بشكل مباشر مكشوف مع الأجهزة الأمنية الإسرائيلية والأمريكية. وتضخمت ميزانية الأمن ومكتب الرئيس عرفات لتصبح في سنة 2000 حوالي 70% من مجموع ميزانية السلطة" (المركز الفلسطيني للإعلام،2000م: انترنت).

وقد واجهت تجربة الممارسات الأمنية الفلسطينية داخل مؤسسات السلطة العديد من المعضلات، سواء تلك التي ارتبطت بتأسيس الأجهزة الأمنية الفلسطينية وتوظيف عناصرها وفعاليتها، أو تلك الخاصة بالبيئة المحيطة بعمل هذه الأجهزة، سواء من جهة الوضع الفلسطيني الداخلي، أو من جهة الواقع الإقليمي المحيط، أو من ناحية قوة الاحتلال التي تعمل بالتوازي مع هذه الأجهزة، وكثيراً ما تصطدم معها".(جمعه، 2011م). http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=695954&eid=1531

وقد ظل الأمن الفلسطيني مشتتاً مضعضعاً وذا اتجاه واحد حتى توقيع اتفاقية أوسلو عام1993م وقدوم السلطة. وبعد ذلك بدأت تتبلور مفاهيم أمنية جديدة على ضوء الظروف الجديدة وما تستلزمه من مهام وأدوار متغيرة فعلية ومتوقعة، فتم تشكيل أربعة أجهزة رسمية هي: الأمن العام، والشرطه، والدفاع المدني، والمخابرات العامة، إلا أن الانتقال من الخارج إلى الداخل قد نقل الأمن الفلسطيني من التعددية الفصائلية المشتتة في جهودها إلى التوحد من خلال العمل الأمني المؤسسات".(المصري، 2008م: ص 60).

ولذا فإنه ما أن بدأت الأجهزة الأمنية للسلطة الفلسطينية فى ممارسة مهامها حتى جوبهت بعدد من التحديات ذات الصلة بمرحلة البناء والتأسيس، التي جعلت الأجهزة الأمنية الفلسطينية كجزء من كيان وليس دولة، وبالتالي باتت هذه الأجهزة ترزح تحت هيمنة القوة العسكرية للاحتلال، وهو الأمر الذي كان ولا يزال له انعكاساته على بنية تلك الأجهزة وأدائها ووظيفتها الأمنية.

والمعضلة الأكبر التي واجهت العمل الأمني للأجهزة الأمنية للسلطة أن هذه الأجهزة تستند (في جزء كبير منها) إلى تراث قديم من الممارسات الأمنية السابقة على تأسيس السلطة الفلسطينية في الداخل. وهذه الممارسات التي كان محور تركيزها في السابق على خوض "المعركة المسلحة"، وحماية قيادة منظمة التحرير، والحيلولة دون اختراق المنظمة ومكافحة ظاهرة العملاء، حيث تمنح الأولوية للاحتياجات الأمنية للمقاتلين أكثر من تقديم الخدمات للمجتمع نفسه، فكيف والحال يتضمن دخول الأمن الفلسطيني مفاهيم مناقضة أو مخالفة لها.

وللعلم فإنه عندما شرعت السلطة في تأسيس نظام أمني فلسطيني داخلي، لم تكن تلك تجربتها الأمنية الأولى –أنشئت أجهزته وحددت مهامه بموجب الاتفاقات العديدة التي وقعتها قيادة منظمة التحرير مع إسرائيل عام 1993م– حيث كانت تحمل إرثاً طويلاً من الممارسات الأمنية والاستخباراتية، مارستها

منظمة التحرير في المنافي، ولذا يمكن القول: إن هذه التجارب الأمنية –باعتبارها جزءا من الذاكرة الجماعية الفلسطينية، وأيضا نتيجة انخراط العديد من العناصر التي شاركت فيها في الأجهزة الأمنية التي تأسست في مرحلة ما بعد أوسلو– لعبت دوراً مؤثراً في تحديد ملامح واتجاهات النظام الأمني السلطة، ناهيك عن أنها أسهمت بدرجة كبيرة فى تفسير بعض الالتباسات التي ارتبطت بها مثل انخراط الأجهزة الأمنية الفلسطينية في الانتفاضة الثانية، وكان للتدفق الكبير لمقاتلي المقاومة على الأجهزة الأمنية أثرٌ سلبيٌ –آنذاك– على الثقافة الأمنية لتلك الأجهزة، فقد جاءت هذه العناصر محملة بعناصر ومكونات ثقافية تكونت في ظروف وأوضاع مختلفة، وكان من الصعب جداً تغييرها بعد اندماجهم في أجهزة جديدة ذات مهام أخرى، يفترض أن تكون ثقافة عناصرها مختلفة، وهو الأمر الذي يعود جزئياً إلى الطبيعة الراسخة لثقافات المنظمات الأمنية وصعوبة تغييرها؛ فالثقافة الأمنية لعناصر الشرطة المدنية تتشكل في جزء كبير منها بفعل أحداث طوارئ العمل الأمني، وليس عبر التدريب الذي يلعب في الحقيقة دوراً هامشياً في قولبة الثقافة الأمنية، والمقصد هنا أن ثقافة العمل ينتجها رجال الأمن أنفسهم إذ يناضلون من أجل التواءم مع الضغوط المزدوجة التي يجدون أنفسهم واقعين تحتها، كما اشتملت تركيبة هذه الأجهزة بداخلها على عناصر عسكرية أمنية، أثرت بشكل كبير على بلورة الخط الاستراتيجي لحركة فتح، ومن ورائها السلطة الوطنية الفلسطينية فيمابعد". (جمعه، 2011م).

(http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial)1

هذا بالإضافة إلى معضلة أخرى تتعلق بتركيب تلك الأجهزة وتكيفها مع الأوضاع الجديدة، فالمجتمعات في المراحل الانتقالية تواجه جملة من المشكلات الأمنية، مثل العجز الجزئي أو الكامل عن فرض القانون والنظام العام، وهو ما يؤدي إلى حدوث "فجوة أمنية" تشجع الجريمة، وتحفز الإضرابات وترفع من مخاطر استئناف العداوات التقليدية، والمناكفات الفصائلية، وفى هذا السياق يشير الباحث (ماتزبيردال Mats Berdal في دراسة عام 1996م) حول نزع السلاح والتسريح في أعقاب الحروب الأهلية"، إلى عدد من النتائج التى توصل إليها، منها: أنه أثناء فترات الصراعات طويلة الأمد تتركز السلطات والنفوذ بين أيدي عناصر القطاعات القوية في القوات المسلحة و"مؤسسة الأمن"، وأن تنوع الجهات الفاعلة في "المؤسسة الأمنية المتضخمة" ونفوذهم السياسي وأجنداتهم الاقتصادية الخاصة، هي المحفزات الأساسية التي تغذية ديناميات الحرب الأهلية". (Mats Berdal,1996)

ومن هنا يمكن القول ببساطة: إن أي جهد إصلاحي يتجاهل قوة ورسوخ الثقافات الأمنية الموجودة بالفعل هو جهد ضائع". (موقع هيئة التوجيه السياسي المعنوي،2012م) http://www.gca.gov.ps/new/ ومن هنا يتبين بأن الخطأ القائل كان يكمن في بناء الأجهزة الأمنية قبل بناء الدولة، وعليه فإنه عندما يسبق تكوين الأجهزة الأمنية تأسيس الدولة، فإن ذلك من شأنه أن يقلب نمط العلاقة بين كل ما هو سياسي، وكل ما هو أمني، رأساً على عقب.

تزايد العمليات الفدائية والاستشهادية: لقد شهدت الفترة 1994 – 1998 تطوراً نوعياً في العمليات، وخصوصاً الاستشهادية منها ومن ذلك ردها على مذبحة الحرم الإبراهيمي في 1994/2/25م " التي نفذها باروخ جولدشتاين" بخمس عمليات عنيفة، أدت إلى قتل 39 إسرائيلياً وجرح 158 آخرين.

وردها على استشهاد يحى عياش والذي اغتيل في 1996/1/5م، والذي كان مهندساً للعمليات الإستشهادية ، من خلال القيام بعدة عمليات في الفترة 2/25 – 1996/3/3م، مما أسفر عن قتل 45 إسرائيلياً وجرح 113 آخرين حسب المصادر الإسرائيلية. وقد هزت الكيان الصهيوني، واستدعت عقد مؤتمر دولي بمشاركة الدول الكبرى لما أسموه " محاربة الإرهاب"، ومن جهة أخرى فإن حركة الجهاد الإسلامي قامت بعدد من العمليات النوعية والاستشهادية مثل عملية نتساريم في تشرين الثاني/ نوفمبر 1994م، وبيت ليد في كانون الثاني/ يناير 1995م، وتل أبيب في أذار/ مارس 1996، وهي تتعرض لنفس ما تتعرض له حماس من ضغوط ومطاردة، وقد استشهد قائدها فتحي الشقاقي في عملية نفذها الموساد الإسرائيلي في 1995/10/16م. (صالح، 2003م: ص 108).

<u>وقد امتازت هذه المرحلة بأنها قد استطاعت أن:</u>

أولاً: نقل فعل المقاومة إلى مساحات أكبر وأكثر تأثيراً.
وثانياً: أن تفرض نوعاً من توازن الرعب المادي والنفسي مع الاحتلال.

وثالثاً: أن توازن ميزان الخسائر بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، حيث رفعت من نسبة الشهداء الفلسطينيين إلى القتلى الإسرائيليين من١٠:١في الانتفاضةالأولى، ليصبح٣:١ في الانتفاضة الثانية، وحسب إحصائية لرئيس العمليات في الجيش الإسرائيلي الجنرال(إيلياميتاي) أمام لجنة الخارجية والأمن، أشارإلى أنه من أصل ٦٣٠ قتيلاً إسرائيلياً في انتفاضة الأقصى، هناك٤٥٥ إسرائيلياً قتلوا جراء عمليات استشهادية (داخل الخط الأخضر) بنسبة تصل إلى٧٥ % من مجموع القتلى.

وقد ظهر خلال هذه المرحلة نظرية توازن الرعب الفلسطيني عبر العمليات الاستشهادية، والتي كانت رداً على النظرية الإسرائيلية التي تركز على الضغط على المقاومة من خلال قتل المدنيين، وبالتالي أدخلت المقاومة هذا النمط من العمليات كرد أمني على ممارسة إسرائيل، حيث تنوعت أشكالها بين الحزام الناسف والعبوات التشغيلية، وتفخيخ السيارات، وعمليات اقتحام المستوطنات والمعسكرات الإسرائيلية، والتي عبرت عن مستوى متقدم من الكفاءة والجرأة وتطور التخطيط والتدريب لدى فصائل المقاومة. (شلهوب، 2011م: ص 146).

انتفاضة الاقصى:

انـــدلعت الانتفاضـــة فـــي 2000/9/29م، إثـــر اقتحـــام أريـــل شـــارون- زعـــيم حـــزب الليكـــود- الاســـتفزازية إلـــى حـــرم المســـجد الأقصـــى، وتميـــزت فـــي البدايـــة بالمشـــاركة الشـــعبية الواســـعة فـــي كـــل أرجـــاء فلســـطين المحتلـــة، ومشـــاركة كافـــة التيـــارات الفلســـطينية، كمـــا تميـــزت فـــي الوقـــت نفســـه بشـــدة القمـــع الصـــهيوني الـــذي تمـــادى فـــي قتـــل الأطفـــال والأبريـــاء واســـتخدام الأســـلحة المحرمـــة دوليـــاً، وفـــي هـــذه المرحلـــة انـــدلعت انتفاضـــة الأقصـــى التـــي هـــزت أركـــان الأمـــن والاقتصـــاد الإســـرائيلي، وأبـــرزت بقـــوة تمســـك الشـــعب الفلسطيني بحقوقه وأرضه ومقدساته" (صالح، 2003م: ص ص 123-124).

وبـرغم أن منظمـة التحريـر قـد اتجهـت نحـو تسـوية مـع إسـرائيل، ونحـو إقامـة مـا يشـبه كيـان شـبه دولـة، ولكنهـا أبـداً لـم تهمـل النقـاش النظـري حـول الكفـاح المسـلح، وحتـى إنهـا لـم تتخـل عـن الانشـغال العملـي بهـذه الفكـرة. وكانـت مشـاركة هـذه الحركـات فـي العمليـات العنيفـة محـدودة جـداً منـذ إقامـة السـلطة الفلسـطينية وحتـى أيلـول 2000م ولكنهـا تحولـت إلـى ظـاهرة جارفـة بعـد انـدلاع انتفاضـة الأقصـى التـي قادتهـا فـتح فـي مراحلهـا الأولـى، ومـن ضـمنها نشـطاء أجهـزة الأمـن الفلسـطينية، وعـودة هـؤلاء إلـى سـاحة المعركـة سـاعد فـتح علـى المـدى القصـير فـي تحسـين صـورتها لـدى الجمهـور الفلسـطيني، ولكنهـا علـى المـدى البعيـد كانـت مـدمرة بالنسـبة للتيـار الـوطني الفلسـطيني؛ لأن العـودة إلـى الكفـاح المسـلح ترافقـت بتقـويض أسـس السـلطة الفلسـطينية التـي تبلورت بجهد كبير طويل.

وقد عجزت نظرية الأمن الإسرائيلي عن مواجهة تأثير الانتفاضة الفلسطينية عام 2000م، من حيث تهديدها للعمق والمجتمع الإسرائيلي، ومن ثم الأمن القومي، وقد تراجع الشعور بالأمن الشخصي على مستوى الشعب الإسرائيلي، وتراجع معه مبدأ الحدود الجغرافية الآمنة، التي تعد إحدى ركائز نظرية الأمن، ما تطلب المناورة بالسياسة الأمنية لمواجهة مخاطر وتهديدات جديدة، أبرزها إمكانية تمدد مسرح العمليات إلى العمق الإسرائيلي (مشاركة عرب 1948م)، وسهولة نسبية في الوصول إلى الأهداف الحيوية، وصعوبة السيطرة والتحكم في مسرح العمليات؛ نتيجة لتداخل المدني مع العسكري، والعجز عن المحافظة على المبادرة، وارتفاع التكلفة المادية والبشرية في المواجهة، ومحدودية استخدام واسع للقوة العسكرية، وانعدام الأمل في حسم المواجهة العسكرية، وهددت العمق الإسرائيلي، كما هددت البعد الوظيفي للجيش الإسرائيلي، وهددت هيبته في خوض حرب طويلة في فلسطين ولبنان. (أحمد، 1986م: ص 17)

وقد شاركت الفصائل الفلسطينية كافة في العمليات العسكرية، وحسب التقديرات الإسرائيلية فقد نفذت المقاومة الفلسطينية 22406 عملية، في الفترة من 2000/9/29 حتى 2005/7/24م. وتميزت هذه

الفترة بالعمليات الاستشهادية التي أحدثت دوياً هائلاً، وزعزعت الأمن في الكيان الإسرائيلي، حيث نفذ معظمها في فلسطين المحتلة عام 1948م، ومن بداية الانتفاضة حتى 2005/12/1م حدثت 135 عملية استشهادية، وقد كان لحركة الجهاد الإسلامي دورها المتميز من خلال مجموعة من العمليات القوية المؤثرة. كما نفذت الجبهتان الشعبية والديمقراطية عدداً من العمليات، ومن العمليات التي تستحق الإشارة إليها عملية اغتيال وزير السياحة الإسرائيلي رحبعام زئيفي في 2001/10/17م وهو جنرال سابق في الجيش، ومن أشد الصهاينة تطرفاً، وقد نفذت الجبهة الشعبية هذه العملية انتقاماً لاغتيال أمينها العام أبو على مصطفى، لكن العمليات الاستشهادية على قلتها النسبية كانت الأكثر أثراً". (صالح، 2003م). كما تعرضت السياسة الأمنية الإسرائيلية لانتقادات حادة؛ لعجزهاعن مواجهة الأزمات الأخيرة، وأفول قدرة الردع الإسرائيلية، لذا دعا شارون إلى المطالبة بسياسة أمنية جديدة، في خطابه أمام مؤتمر هرتزيليا في 4 ديسمبر 2002م..وقال فيه: " إن الاحتياجات الأمنية الإسرائيلية تتطلب حرية التصرف في الحرب ضد الإرهاب، ومطالبة السلطة الفلسطينية بتنفيذ إصلاحات أمنية".

وظلت السياسة الأمنية الإسرائيلية سياسة لإدارة الصراع مع الجانب الفلسطيني، وليس حله؛ وذلك لامتصاص الغضب الفلسطيني والضغوط الخارجية والتخلص ، وتفعيل عملية الجدار العازل عام 2002م، وتطوير القدرات العسكرية للتعامل مع القضايا الداخلية، والتخلص من الزعامات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة بوضع سياسة اغتيالهم، أو وضعهم في السجون ومعالجة محاور المقاومة بالأرض المحتلة.(أحمد، 1986م: ص 17).

لقد تبنت إسرائيل نظرية الأمن المطلق، بعد الهجوم على المركز التجاري الأمريكي في عام 2001م، التي تعني حقها في الدفاع عن أمنها القومي، وعن مصالحها الاستراتيجية، والتي امتدت في أي مكان، وأي زمان، وبأية إجراءات ووسائل ممكنة، وضد أية أهداف، تحت ذريعة مساوقة مقاومة الإرهاب العالمي، التي أصبحت موضة العصر، كمبرر لأي عدوان من قبل الدول الاستعمارية. (منصور، 2010م). http://www.alzaytouna.net/permalink/4541.html

إن عدم التوصل إلى حل سياسي للقضية الفلسطينية، مع استمرار الانتفاضة، انعكس على عدم التوصل إلى صياغة نهائية للنظريات الأمنية، مع تناقض مواقف العديد من القيادات الإسرائيلية، فقد رأى بعضهم في عدم حل أو تصفية القضية الفلسطينية دليلاً على عدم اكتمال مرحلة حرب الاستقلال الإسرائيلية، وتأكيداً على أهمية العودة إلى مرحلة الحسم العسكري للسيادة على العمق الاستراتيجي. وأشار "إرئيل شارون" في أحد خطاباته إلى: "أن حرب الاستقلال لم تنتهِ، وأننا لم ننجز المهمة في حرب الاستقلال". لقد أحدثت هذه الانتفاضة هزة عميقة في الكيان الصهيوني وأصابته في صميم القاعدتين اللتين بنى عليهما وجوده المادي ، وهما: الأمن، والازدهار الاقتصادي، حيث أظهر استطلاع أجرته جريدة

الجروزاليم بوست الإسرائيلية يوم 2002/11/29م أن 69% من الإسرائيليين يعيشون حالة الخوف من التعرض للإصابات أو الموت بسبب العمليات الاستشهادية .

وفي المقابل فإنه علي الرغم من قسوة المعاناة الفلسطينية فقد أظهر استطلاع للرأي نشر في 2002/12/18 أن 80% من الفلسطينيين يؤيدون استمرار الانتفاضة، وأن 63% يؤيدون العمليات الاستشهادية .(صالح، 2003م)

وقد شهدت السنوات الاخيره من عمر الانتفاضة، خفوت في موجة انتفاضة الأقصى؛ نتيجة وفاة ياسر عرفات وانتخاب محمود عباس رئيساً للسلطة، فضلاً عن إعلان الفصائل الفلسطينية في 2005/1/22م التهدئة من جانب واحد، حيث تم إعلان وقف إطلاق النار بين السلطة و" إسرائيل" في 8 شباط/ فبراير من نفس العام.. وكذلك ما نشطت به إسرائيل في هذه الفترة من عمليات إغتيال لأكبر القادة والزعماء السياسيين للفصائل الفلسطينية، كاستشهاد الزعيم الروحي لحركة حماس ومؤسسها الشيخ أحمد ياسين في 2004/3/22م، ثم تبعه استشهاد الدكتور عبد العزيز الرنتيسي في 2004/4/17م وبلغ عدد شهداء كتائب القسام 604 شهيداً خلال انتفاضة الأقصى 2000/9/28م – نهاية 2005م" (صالح، 2003م).

المرحلة الخامسة: الإنسحاب من قطاع غزة، والحرب عليها، والتي تمتد من عام (2005-2012م):

يمكن القول بأن السمة التي ميزت هذه المرحلة، وجود تيار في إسرائيل يرى تصفية القضية الفلسطينية، من خلال اعتبار السلام بديلاً عن العمق الاستراتيجي مع بقاء عنصر السيادة الاستراتيجية، والقدرة على الحسم العسكري في الأفق، ويمثل هذا التيار شمعون بيرس، الذي جاءت أفكاره هذه في كتابه (الشرق الأوسط الجديد)، حيث قال: "إن مفهوم العمق الاستراتيجي لم يعد له معنى، فالصواريخ بعيدة المدى وأسلحة الدمار الشامل قد حولت جبهة الداخل إلى جبهة أمامية ". وفي موضع آخر من الكتاب يقول: " من المستحسن أن نقرر حدودنا بموجب التطلعات القومية (التاريخ والجغرافيا لا وفق الاعتبارات الأمنية وحدها؛ فالسلام المستقر الدائم هو الذي سيعزز الأفق بعد كل شيء" وقد عبرت الآراء من خلال طروحات الزعامة الإسرائيلية عن إشكالية حادة في استراتيجية الأمن القومي في إسرائيل، وكان المدخل إلى بروز تلك الإشكالات هو عملية السلام في المنطقة التي بدأت في مدريد، وما أفرزه سير المفاوضات، وخصوصاً التوقيع على اتفاق أوسلو في أيلول 1993م.. وتعد خطة فك الارتباط (الانسحاب أحادي الجانب) التي تم تنفيذها عام 2005م، خطة إسرائيلية، تقدم بها رئيس الوزراء آنذاك (ارئيل شارون) والتي كانت تقضي بالانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، وأربع

مستوطنات في شمال الضفة الغربية، وتم تنفيذ الخطة يوم 2005/9/12م، حيث خرجت القوات الإسرائيلية من القطاع بعد أن دمرت المستوطنات فيها. (حبيب، 2010م: ص 7)

وقد بدأ هذا التأثير يأخذ منحى سلوكياً لدى صانع القرار الإسرائيلي عندما استطاعت المقاومة الفلسطينية أن تقنع شارون – منظِّر المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية وقطاع غزه– بضرورة الرحيل عن غزة، والذي تبجح وتعهد لكل ناخبيه من اليمين، بأنه سيفرط بتل أبيب في حال فرط بنتساريم.. لقد أدرك شارون عجز الجيش عن تحقيق نصر حاسم على المقاومة الفلسطينية، وبالتالي فإن تكلفة الاستمرار في احتلال قطاع غزة غير مجدية ويجب البحث عن طرق جديدة، إضافة إلى سعيه لتحسين الوضع الديمغرافي لإسرائيل، من خلال التخلص من مليون ونصف فلسطيني في قطاع غزه، ونقل تبعيته إلى كيان آخر قد ينشأ هناك، وهذا ما أكده الصحفيان (عوفر شيلح، وربيبد روكر) في كتابهما "كيد مرتد"حيث يقولان: "إن تشكل خطة فك الارتباط في فكر شارون وظهورها في أواخر عام٢٠٠٣م كان ثمرة لأسباب عديدة، أبرزها الهروب من قطاع غزة نتيجة الفشل في إخضاع الانتفاضة وليس مبادرة سلمية. ومن الأهمية بمكان أن نشير إلى الدلالات التي ينطوي عليها تنفيذ خطة " فك الارتباط " من ناحية أيدلوجية، وتحديداً لليمين الإسرائيلي الذي كان يؤمن بفكرة أرض إسرائيل الكاملة، وهذا ما جعل يشعياهولندن – أحد مفكري اليمين الاسرائيلي– أن يعتبر تنفيذ خطة فك الارتباط كأحد الشواهد على نهاية حقبة الأفكار الكبيرة، مشيراً أن إسرائيل بعد تنفيذ هذه الخطة باتت تدرك حدود قوتها ومواطن قصورها. (حبيب، 2010م: ص 7).

قد واجهت النظرية الأمنية عام 2005م، العديد من التحديات والتهديدات، أهمها: قيام إيران في مقام التهديد الوجودي الأكبر لإسرائيل؛ بسبب دعوتها إلى تدمير إسرائيل، وبتطويرها وسائل عسكرية ذرية وصاروخية، ودعمها لأنشطة إرهابية ضد إسرائيل، وصعود قوة "المقاومة" في السلطة التنفيذية الفلسطينية، وتصاعد الإرهاب واقترابه من حدود إسرائيل، والانهيار المستمر للنظام السوري، ومواجهته للولايات المتحدة الأمريكية، كما عدت الوثيقة "القدس" مكوناً أساسياً في أمن إسرائيل القومي.

وقد نفذت خطة الانسحاب في المرحلة الأخيرة من عام 2005م في وضع مريح إلى حد ما، فبعد زوال الخطر الاستراتيجي العراقي، تضاءل الخطر الاستراتيجي السوري، كما أن الوجود العسكري الأمريكي بالعراق يمنع أي تحالف استراتيجي محتمل معادٍ لإسرائيل، يضم سورية ولبنان أو العراق وإيران، بل إن الاحتلال سوف يضع كل الأطراف تحت ضغوط مستمرة تمنع أي جهة بالمبادأة بالهجوم على إسرائيل، ويجعل كل طرف في موقف دفاعي، كما أن تفكك الجبهة الشمالية، بعد انسحاب سورية من لبنان، سوف يحسن الأوضاع الاستراتيجية، وربما

يفتح حواراً مع سورية على أساس مبدأ الأمن مقابل الأمن، بدلاً من الأرض مقابل السلام، وخاصة مع انحسار الإرهاب الفلسطيني، وبعد وفاة "ياسر عرفات"، وتحسن في العلاقات الإسرائيلية مع مصر والأردن، بعد وضعهما في دائرة الضغط السياسي على الفلسطينيين، وعزم الأسرة الدولية على كبح جماح البرنامج النووي الإيراني، والانسحاب الأحادي من قطاع غزة عام 2005م، بعد حصول إسرائيل على ورقة ضمانات أمريكية عام 2004م، بشأن القضية الفلسطينية.(موسوعة مقاتل من الصحراء، 2009م).

وقد لوحظ خلال عام 2005م تحرك السياسة الإسرائيلية نحو تطبيق نظرية التطويق الأمني، تجاه منطقة البحيرات العظمى والقرن الإفريقي، بوصفها جزءاً من نظرية الأمن الإسرائيلي، وجاء التحرك مع إريتريا، وإثيوبيا، وكينيا، وأوغندا، وجنوب إفريقيا، والكونغو الديموقراطية، وليبريا، ورواندا، وأنجولا، ونيجيريا. وتتمثل الأهداف الإسرائيلية في تعزيز وضعها الاستراتيجي في القارة الإفريقية، وتحقيق أهداف اقتصادية وأمنية، وأهدافٍ أخرى مرتبطة باختراق الأمن القومي العربي ومحاصرته، من خلال بناء علاقات وثيقة مع دول الجوار الجغرافي مع العالم العربي، ومنع تحويل البحر الأحمر إلى بحيرة عربية، وتفكيك العلاقات العربية الإفريقية، ومن ثم إضعاف الدول العربية. وعلى المسار نفسه، سعت إسرائيل لخلق الأزمات لبعض الدول العربية، خاصة وجودها في جنوب السودان ودارفور، ودورها في إقامة سدود مائية في إثيوبيا وتنزانيا وأوغندا، وتأثيرها على محاولة الإقلال من تدفق مياه النيل إلى مصر". (موسوعة مقاتل من الصحراء، 2009م).

العدوان على غزة الأول عام 2008 م:

إن عدوان غزة في كانون الأول عام 2008م، أو ما يسمى بعملية " الرصاص المسكوب" عكست بهذا الشأن استخلاص عِبر إسرائيلية صحيحة من حرب لبنان الثانية، كما عكست تطبيق أساليب اتضح أنها قادرة على تقويض قسم من طرق عمل حركات المقاومة. وبهذا الشأن يجدر التأكيد على الضربة القاسية التي لحقت بالأُطر العسكرية والسياسية لحركات المقاومة، ومن ضمنها أُطر الحكم التي قاموا بتطويرها، وعلى الامتناع عن تحديد أهداف غير عملية، ولاسيما الحسم، والحذر من الانجرار إلى نوع المعركة التي يريدها الخصم في حالة "الرصاص المسكوب" من الوصول إلى صدامات في عمق المنطقة المعمورة الكثيفة بالسكان في قطاع غزة، وتطوير صمود المؤخرة الإسرائيلية. ومع ذلك فإنه ينبغي أن نذكر بأن حركة حماس التي حاولت أن تنفذ – بدون نجاح – أساليب حزب الله في حرب لبنان الثانية،

تشكل الحلقة الأضعف في معسكر المقاومة، والمواجهة في المستقبل مع طرف آخر في هذا المعسكر من المتوقع أن تكون أكثر صعوبة.

وقد جاء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة أواخر سنة 2008م في سياق سياسة إسرائيلية تبنتها الدولة العبرية على مدار العام، راوحت بين أسلوب الخنق الاقتصادي، وإغلاق المعابر من جهة، والضغط العسكري والحملات العسكرية من جهة أخري، وقد شن الجيش الإسرائيلي في 2008/2/27م حملة عسكرية على القطاع تحت اسم" الشتاء الساخن"، استمرت حتى 2008/3/3م، وتذرعت إسرائيل في عدوانها هذا بإطلاق فصائل المقاومة الفلسطينية للصواريخ على البلدات الإسرائيلية المجاورة لقطاع غزة". (الكيالي، 2009م: ص 13).

وفي منتصف سنة 2008م مضت "إسرائيل" نحو اتفاق تهدئة برعاية مصرية مع فصائل المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، في محاولة منها لوقف الهجمات الصاروخية على سديروت والمستوطنات المحيطة بقطاع غزة، وقضى الاتفاق بأن تكون مدة التهدئة ستة أشهر (2008/6/19-2008/12/19م) وأن توقف "إسرائيل" هجماتها على قطاع غزة، وترفع الحصار، وتفتح المعابر، مقابل أن توقف فصائل المقاومة إطلاق الصواريخ والعمليات الفدائية، كما لم يستبعد الاتفاق أن تمتد هذه التهدئة إلى الضفة الغربية في مرحلة لاحقة، ولكن شهدت الساحة السياسية الإسرائيلية عقب انتهاء فترة التهدئة إجماعاً على ضرورة شن هجوم واسع على قطاع غزة؛ بدعوى وقف إطلاق الصواريخ الفلسطينية باتجاه البلدات والمدن الإسرائيلية حول القطاع، فقامت إسرائيل بشن عدوانها الغاشم على القطاع في 2008/12/27م". (موقع الرياض ، 2009م).www.alriyadh.com/401239

ويضاف إلى ذلك بأن القيادة الإسرائيلية هدفت من وراء عدوانها على القطاع لترميم" قدرة الردع" لدى مؤسستها العسكرية في أعقاب حربها على لبنان في صيف 2006م، وسعت في هذا العدوان لتعميم ما أطلق عليه "عقدة الضاحية الجنوبية"، إذ اعتمد الجيش الإسرائيلي قوة نيران كبيرة أدت إلى مقتل وجرح الآلاف من الفلسطينيين وإلى دمار واسع، هدفت من ورائه لفرض تغيير جوهري في معادلة الكلفة والجدوى لدى المقاومة الفلسطينية". (نافع، 2009م: ص 22).

وعلى الرغم من صدور قرار مجلس الأمن رقم 1860 بتاريخ 2009/1/8م، الداعي إلى وقف إطلاق النار في القطاع، أعلن أولمرت أن "إسرائيل" ستواصل عملياتها في غزة بالرغم من صدور القرار، وقال: إن" إسرائيل لم تقبل يوماً أن تقرر أي جهة خارجية حقها في الدفاع عن مواطنيها"، وأضاف: إن" الجيش سيواصل عملياته دفاعاً عن مواطني إسرائيل، وسينجز المهمات الملقاة عليه في العملية".

واعلن أن الحرب ستنتهي في حال تحقيق هدفين رئيسين:

الأول: وقف سقوط القذائف الصاروخية على جنوب "إسرائيل"، والثاني: ضمان وقف تهريب الأسلحة إلى القطاع. وفي سياق المواقف الأكثر تطرفا دعا ليبرمان إلى إلقاء قنبلة ذرية للقضاء على غزة، وقال:" شعب إسرائيل لن يكون في أمان ما دامت حماس تحكم قطاع غزة، وعلينا الاستمرار في الحرب حتى إنهاء وجود حماس، والقضاء عليها قضاء مبرماً"، وأضاف: إن" الحل يتمثل في أن نفتدي بالضبط بما قامت به الولايات المتحدة لحسم الحرب العالمية الثانية، ويتوجب علينا أن نتصرف بالضبط مع غزة كما تصرفت الولايات المتحدة مع اليابان، وبالتالي لا داعي لاحتلال غزة"، وفي 2009/1/17م أعلن أيهود أولمرت وقف العدوان على قطاع غزة من طرف واحد؛ بدعوى الاستجابة لطلب مصري بوقف العمليات العسكرية"(الكيالي، 2010م: ص25)

وقد صرح البروفيسور يحزكائيل درور– عضو لجنة فينوغراد التي حققت في أسباب فشل الجيش الإسرائيلي في حرب لبنان– في تموز/ يوليو 2006م، بأن" إسرائيل فشلت في الحرب على غزة، كما فشلت أيضاً في لبنان؛ بسبب المراوحة في المكان، وعدم القدرة على الحسم في القرار، وأكد أن "إسرائيل" لم تنجح في إيجاد قوة ردع أمام الصواريخ الفلسطينية التي ما زالت تسقط على المستوطنات الإسرائيلية في المناطق الجنوبية". (الكيالي، 2010م: ص 27)

وقد امتازت حرب 2008م على غزة بقيام المقاومة باستخدام أسلوب حرب الصواريخ المحلية التصنيع، وخلال هذه المرحلة استطاعت المقاومة امتلاك ناصية التصنيع العسكري، وإن كان بوسائل أولية غير متطورة، إلا أنها قفزت وفي وقت قليل إلى مستويات مؤثرة، فثمة تصنيع للعبوات الناسفة والقنابل وقاذفات الأربيجي، وإنتاج نسخة خاصة من العوزي الإسرائيلي، وفي ذروة ذلك تقنية تصنيع الصواريخ التي عملت المقاومة بجهد موصول لزيادة مدى الصواريخ وقدرتها على الإصابة، وزيادة المادة المتفجرة التي تحملها. وقد أشار المحلل العسكري الإسرائيلي (زئيف شيف) في تعليق له إلى ما تمثله هذه الصواريخ من تهديد على الأمن الاسرئيلي، بأنها بدأت تتحول إلى خطر استراتيجي، ومن الممكن أن تتحول إلى خطر وجودي، إذا استطاعت المقاومة الفلسطينية نقلها إلى الضفة الغربية، حيث التَّماس مع العمق الاستراتيجي للدولة الإسرائيلية، وتهديد المنطقة الأكثر حيوية، سكانياً وأمنياً بين القدس وتل أبيب، حيث تتضاءل المسافات، وهو ما يعني وضع الأمن الإسرائيلي رهن عمليات إطلاق الصواريخ" (شلهوب، 2011م: ص 146)

وقد كان خلال هذه المرحلة الاعتماد بشكل كبير على إطلاق الصواريخ في عملية المقاومة، خصوصاً من قطاع غزة، وخفوت ظاهرة العمليات الاستشهادية التي تبعت انتفاضة الأقصى، إذ تم إطلاق نحو

5765 صاروخا، و3758 قذيفة من القطاع خلال الفترة 2010/2006م باعتراف الشاباك ، ولم يكن سوي ثمانية عمليات استشهادية أدت إلي مقتل 19 إسرائيليا، وبالرغم من كثرة الصواريخ إلا أن تأثيرها كان محدودا؛ لأنها كانت في معظم الأحيان عديمة الدقة وقصيرة المدى وذات حشوه متفجرة خفيفة ، وبحسب الإحصائيات الإسرائيلية فقد قتل 17 إسرائيلياً وجرح 1150 آخرين، خلال الفترة 2009/006م؛ نتيجة إطلاق هذه الصواريخ والقذائف، بما في ذلك خمسة قتلى في أثناء العدوان على غزة سنة 2009م، ومع ذلك فقد كان تأثيرها المعنوي كبيراً؛ لأنها وضعت نحو مليون إسرائيلي في المنطقة القريبة من قطاع غزة، في دائرة الخوف والاستهداف، بما في ذلك حوالي 540 صاروخاً وقذيفة أطلقت خلال العدوان علي غزة سنة 2009م" (المصري، 2009م: ص 32)

حرب الانفاق:

وهو مصطلح للمقاومة تم إدخاله إلى حيز النشاط العسكري، حيث ذكر خبير إسرائيلي بأنه تبنى أنفاق تحت أرضية متطورة راسخة مُموهة جداً، والتي يمكن من خلالها نقل مقاتلين مع معداتهم وأسلحتهم إلى أهدافهم بسهولة، وعملية الحفر تتم بالاعتماد على الخبرة التي تراكمت داخل غزة ، حيث يعمل فيها مئات العناصر الذين أصبحت لديهم خبرة كافية على مدى 15 عاماً الأخيرة .. وحسب تقديرات أمنية إسرائيلية، فإن فصائل المقاومة تعمل من خلال معلومات وخبرة جلبتها من الخارج في السنوات السابقة من إيران وحزب الله ، حيث إن خبراء قد اجتازوا عمليات تأهيل لدى مهندسين إيرانيين وعناصر من حزب الله متخصصين في مجال التحصين التحت أرضي على غرار "المحميات الطبيعية" التي تم اكتشافها في حرب لبنان الثانية ، والتي كان الهدف منها هو استخدام هذه الأنفاق ومفاجأة "إسرائيل" من خلالها بتنفيذ هجمات عبرها. (وكالة سما الإخبارية، 2013م).

وحول أهداف حفر الأنفاق، يقول الخبير الاسرائيلي: " إن قسماً من هذه الأنفاق التي حفرتها المقاومة ليست فقط لتنفيذ عمليات أسر، بل لأن المقاومة تستعد لنقل المعركة البرية القادمة إلى داخل الأراضي الإسرائيلية، هذا بالإضافة إلى استخدامها لتمويه منصات إطلاق الصواريخ. وأردف قائلاً: " إن هناك على الأقل استخدامين لهذه الأنفاق،الأول: بناء تحصينات تحت أرضية عبارة عن "خنادق"، وأنفاق تواصل واتصال، ومواقع لإطلاق الصواريخ ، تُشابه التحصينات والخنادق التي بناها مهندسو حزب الله على الحدود مع إسرائيل إبان حرب 2006م، والاستخدام الثاني هو: إقامة مخازن ذخيرة وورش تحت الأرض؛ لإنتاج هذه الصواريخ..واعتبر أن القرار في الاعتماد على "الأنفاق" كميدان في الحرب القادمة هو بالتأكيد قرار منطقي ومفهوم؛ لأن واضعي الاستراتيجية لدى المقاومة يعرفون أنهم سيجدون صعوبة في القتال أمام الجيش الإسرائيلي في البر والبحر والجو، فهذه الساحات يعاني فيها الفلسطينيون أمام التطور التكنولوجي الذي يمتلكه الجيش الإسرائيلي"(وكالة سما الإخبارية، 2013م).

وفي هذه المرحلة أبدعت المقاومة بما اصطلح على تسميته بحرب الأنفاق، وهي التقنية التي أسقطت نجاعة الخطة الأمنية الإسرائيلية القائمة على فكرة بناء الجدار العازل؛ باعتبار أن تلك الوسيلة هي الأنجع لمنع العمليات الاستشهادية، أي أن نظرية الأمن الإسرائيلية التي طورت مفهوم الحماية لأمنها ببناء الجدار كان له دور وأثر بارز في تطوير المقاومة لأمنها بحفر الأنفاق، وهذا ما أكده المحلل العسكري الإسرائيلي لهارتس (زئيف شيف) الذي قال: "من المثير للإسرائيليين أن حرب الأنفاق وتوسيع التعاطي معها كتقنية قتالية غير مسبوقة، تزامن مع نجاح المقاومة في عمليات تفجير دبابة الميركافا الإسرائيلية الأكثر شهرة والأكثر تحصيناً في العالم". (شلهوب، 2011م: ص 147).

وهكذا شكلت الأنفاق تحدياً نوعياً أمام إسرائيل في ميدان المواجهة مع التنظيمات الفلسطينية في قطاع غزة ؛ كونها خلقت بيئة جديدة للصراع بعيدة عن ميادين القتال الاعتيادية للجيش الإسرائيلي البرية والجوية والبحرية، وحداثة الخبرة لدى المنظومة الأمنية الإسرائيلية في التعامل معها، مما جعلها نقطة ضعف في استراتيجية الدفاع الأمنية الإسرائيلية.

وتكمن الصعوبة في التعامل مع تحدي الأنفاق في اتساع رقعة انتشارها على طول الحدود بين قطاع غزة وإسرائيل وقلة المعلومات الاستخبارية بشأن أماكن حفرها ومساراتها وأهدافها، فضلاً عن تأخر المنظومة الأمنية في إيجاد حلول هذه المعضلة، وذلك وفقاً لما ذكر الخبير الجيولوجي (يوسي لنغوستكى) عقيد في الاحتياط وعنصر سابق في الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية. وأوضح الخبير أن جميع الحلول التي يعكف الجيش والمنظومة الأمنية على تجنيدها في مجال محاربة الأنفاق بما فيها الاستعانة بخبرات خارجية لن تكون مجدية ، وذلك حسب قوله؛ "لأنهم بدأوا متأخرين جداً، وهم يقومون بذلك بعد أن (هربت الحصون من الإسطبل) كما يقول المثل الشعبي في إسرائيل ، ويقول: هناك أنفاق حفرت بالفعل منذ سنوات ولا نعلم عن وجودها وحتى أفضل أجهزة الكشف الجيوفيزيائية لن تستطيع الكشف عنها الآن"، واستطرد الخبير الإسرائيلي قائلاً: "إنه قبل حوالي ثمانية أعوام عندما كان موشي يعلونِ يشغل آنذاك منصب رئيس أركان الجيش الإسرائيلي دعاه إلى فحص الموضوع، فقال له وللجيش: "اصغوا جيداً، موضوع الأنفاق سيُشغلنا وسيلاحقنا سنوات طويلة إلى الأمام ، ولن يتوقف الأمر عند محور صلاح الدين فقط، وإنما سينتقل الأمر على طول حدود غلاف غزة وفي لبنان ، وأيضاً ربما على حدود أخرى، نحن نتحدث عن موضوع مهني جداً ".(لنغوستكي، 2013م).

وحول تصور الجيش لتهديد الأنفاق ، قال الخبير الجيولوجي (يوسي لنغوستكى): إن هناك عدة أبعاد لهذا التصور منها: البعد الاستخباري ، والأمن الجاري ، والتطوير التكنولوجي، ففي البعد الاستخباري الهدف هو الحصول من جميع وسائل جمع المعلومات الاستخبارية سواء من العملاء على الأرض، أو من خلال الصور الجوية، أو أبراج المراقبة، أو التنصت على

الهواتف النقالة وشبكات الاتصال اللاسلكي أو الثابت، عن نوايا وخطط المقاومة أين تحفر وأين حفرت الأنفاق؟ وإلى أين تؤدي تلك الإنفاق؟ وما شابه ذلك.

ووفق نظرية الأمن الجاري يقوم الجيش الإسرائيلي بالدوريات التي على طول الحدود، حيث يكونون يقظين لكل تغير يحصل على وجه الأرض يُدلل ربما عن حفر نفق أو وجوده تحت الأرض، وإجراء تدريبات للقوات –خاصة الذين يعملون في المراقبة على طول الحدود–بحيث يكونون بمثابة "العيون" في العمق، والعمل ليس فقط على مراقبة " غزة "، وإنما أيضاً مراقبة الأراضي الإسرائيلية من خلف الجدار الحدودي. وفي شق التطوير التكنولوجي، بدأت مديرية تطوير الوسائل القتالية والبنى التحتية بتطوير وسائل مختلفة بما في ذلك أجهزة كشف مخصصة للكشف عن الإنفاق، وأول مشروع من هذا النوع أطلق على اسم (حارس الشاشة)، وقد خصص هذا المشروع لتطوير ما يُشبه الجدار التحت أرضي، من خلال زرع ميكروفونات قادرة على إلتقاط الضوضاء والتحذير منها .

وانتقلت إلى مشروع ثانٍ هو الموجود حالياً في مراحل التطوير واحتمالات نجاحه جيدة يسمى (الرقم القوي)، وقد ألقت المديرية المسئولية عن تطويره على عاتق شركة " ألبيت" وبالتعاون مع شركة "رفائيل"، بالإضافة إلى شركات مدنية وخبراء متخصصين من معهد "التخنيون" في " حيفا" ، والفكرة الأساسية هي تطوير أجهزة كشف زلازل تدمج معها عناصر أخرى يتم زرعها في باطن الأرض لالتقاط الضوضاء. وحسب الخبير تستعين المنظومة الأمنية اليوم للكشف عن الأنفاق أيضاً بخبراء غربيين ولديهم قدرات تكنولوجية خاصة في مجال التقاط الصور عبر الأقمار الصناعية، ولفت الخبير النظر في هذا الصدد إلى المساعدة التي تقدمها وزارة الدفاع الأمريكية خاصة سلاح الهندسة الأمريكي، في المدة الأخيرة لمحاربة الأنفاق بين غزة ومصر، مشيراً إلى أن هذا التعاون أثمر عن نتائج، فقد إستطاع الجيش المصري في الأشهر الأخيرة الكشف عن عشرات الأنفاق" (وكالة سما الإخبارية،2012م).

اما بالنسبة إلى الأنفاق بين مصر وغزة فإنه قد استطاعت المقاومة الفلسطينية أن تدخل إلى فلسطين كميات كبيرة من السلاح عبرها إلى غزة، أو عبر تجنيد العديد من الجهات لشراء السلاح وتهريبه، وتعزيز وسائل الإمداد وتنويعها، كما استطاعت أن تدرب عدداً من كوادرها الفاعلة على تصنيع بعض صنوف السلاح فضلاًعن إتقان استخدامه، وتعلم المزيد من فنون التخطيط العسكري في الداخل والخارج؛ بهدف تطوير بنيتها العسكرية .ولعل ماسرَّبته بعض وسائل الإعلام الإسرائيلية عن أسلحة تم تهريبها إلى غزة، يعطي صورة عن الوضع وإمكانات تطويره، وأن المقاومة تعمل باجتهاد وخطة كبيرة على تعظيم مخزونها من السلاح وتنويعه، وأن هذاالأمر يأخذ حيزاً كبيراً من تفكيرها خصوصاً لجهة نوعية السلاح وكمياته وأفضلية تخزينه، مع العمل بمثابرة على محاكاته تصنيعاً وتطويراً.(شلهوب، 2011م: ص 147)

عدوان عام 2012م:

أما حرب عام2012م (حجارة السجيل) فقد سجلت قبل بدايتها تكتيكاً جيداً للمقاومة القلسطينية، حيث تميز الأداء الفلسطيني خلال هذه العملية بالتالي:

أولاً: الاستعدادات الدفاعية للمقاومة في غزة قبل العدوان:

فقد بنت المقاومة الفلسطينية منظومتها الدفاعية في غزة على أسس سبق اختبارها، مستفيدة من مجريات حرب 2008–2009م ونتائجها، فضلاً عن الدروس المستقاة من حرب سنة 2006م في لبنان، حيث سجل قيام المقاومة في غزة بما يلي:

– تحصين الأرض وإعدادها للدفاع عبر قتال غير تقليدي تمارسه خلايا المقاومة عبر (حرب العصابات) ثم إنها بنت مراكزها الدفاعية المنتشرة على كامل القطاع وفقاً "لاستراتيجية طبقات البصل أو قشرة البصل"، وفيها تواجه طبقة جديدة كلما فرغت من طبقة سبقت، مما يعني أن خرق دفاعات الخط الأول لا يعني التمكن من الاندفاع الآمن السريع والسهل إلى عمق القطاع.

–تطوير المخزون من الصواريخ وتحسين نوعيتها وفعاليتها، حيث اعتمدت المقاومة لتعزيز قدراتها الصاروخية على مصدرين:

– تمكنت من تصنيع صواريخ يصل مداها إلى 75 كم، كما هو الحال مع الصاروخ " م 75" أو"M75" ، كما أنها تمكنت من جمع وتركيب جزيئات الصواريخ المهربة عبر الأنفاق.

– استطاعت أن تمتلك عبر سوريا الصواريخ المتعددة الأنواع، والتي منها المضاد للدروع ومنه متوسط المدى، وأهمها " فجر 5" الذي ادى تزويدها به إلى تفعيل جهاز القيادة والسيطرة إلى حد مقبول، مع التخفيف إلى حد بعيد من مخاطر العملاء الذين كانوا يقدمون لإسرائيل الخدمات الاستخبارية.

ثانياً: إدارة المعركة من قبل المقاومة خلال المواجهة:

– القرار بالمواجهة: كان الموقف الفلسطيني المعلن مباشرة بعد اغتيال القائد أحمد الجعبري، هو الذهاب فوراً إلى المواجهة الواسعة والرد على إسرائيل بنار حامية، وانخرطت كل فصائل المقاومة في العمل الميداني دون استثناء، ولا سيما أن حركة الجهاد الإسلامي كانت أول من استهدف تل أبيب بصاروخ " فجر 5 ". (فيشمن، 2012م).

– الرد الناري المتصاعد: كانت " إسرائيل " تعلم أن لدى المقاومة الفلسطينية كمية وافرة من الصواريخ، وهذا لم يكن بالأمر المفاجئ لها، أما المفاجأة الحقيقية فقد ظهرت في أمور ثلاثة: **الأول:** يتعلق بقرار اختيار الأهداف في تل أبيب والقدس، وقد شكل قصف تل أبيب واستهدافها

بصاروخي " فجر 5 " صدمة كبري ل" إسرائيل"، وعلى أكثر من صعيد، وجعل مسار المعركة برمتها يتحول في اتجاه آخر؛ لأن الجرأة والشجاعة التي امتلكتها المقاومة في اختيار أهدافها هذه أدت وبشكل فوري مباشر إلى مزيد من تآكل الهيبة والقدرة الردعية الإسرائيلية.

الثاني: المحافظة على نمط إطلاق الصواريخ طيلة فترة المواجهة، حيث اعتمدت المقاومة الفلسطينية وبالرغم من تعدد فصائلها نمطاً مستقراً، وأطلقت صواريخها بمعدل يومي وسطي وصل 180 صاروخاً متفاوتة المدى.

الثالث: الانتشار والجهوز الميداني للمعركة البرية، فقد استكملت المقاومة الفلسطينية بعد كانون الثاني/ يناير 2009م إعداد الأرض وتحصينها بما يمكنها من خوض مواجهات برية، وصولاً إلى معارك الالتحام، بحيث تتمكن من إيقاع الخسائر البشرية المؤثرة في صفوف العدو.

– التكامل الواقعي بين فصائل المقاومة الفلسطينية في الأداء العملياتي الميداني، حيث خاضت المقاومة وبالتعددية التنظيمية المواجهات في غزة، بالرغم من أنها لم تنشئ غرفة عمليات مشتركة لتدير عبرها الأعمال القتالية". (حطيط، 2012م: ص 9).

وقد قامت نظرية الأمن القومي الإسرائيلي الحديثة على بناء الجدار العازل كرد على العمليات الاستشهادية داخل الخط الأخضر، وهذا ما دعا المقاومة إلى تطوير منظومة من الأنفاق كرد فعل على هذه السياسة.

واستخدمت إسرائيل ذراعها الطويل (سلاح الجو) لتهديد العمق الفلسطيني، وإرهاب السكان، ولكن رد المقاومة كان إدخال الصواريخ إلى دائرة الحرب رداً على ذلك التهديد بتهديد آخر عبر الصواريخ التي تطلقها المقاومة.

بعض الدروس الأمنية والعسكرية المستفادة من عدوان 2008–2012م:

كانت هناك مجموعة من الدروس التقليدية، التى تتطلب اهتماماً خاصاً، منها ما يلى:.

– إن أي طرف يمكن أن يبدأ الحرب، لكن لا يمكنه أن ينهيها بمفرده.

– إن الحرب أكبر من أن تترك للجنرالات، وهو الدرس الذى تجاهلته إسرائيل خلال الحرب.

وقد رضخت حكومة المدنيين نسبياً لضغوط الجنرالات وخططهم فيما يتعلق بتوسيع نطاق الحرب، واستهداف بنية لبنان بصورة غير مبررة عسكرياً، فى ظل تعرض الكرامة الحربية الإسرائيلية لتحد غير مسبوق، لكن المفترض فى إدارة الحروب أن النتائج السياسية هى محدد حاكم، فما يبدو ضرورياً عسكرياً قد يصبح ضاراً سياسياً.

– إن الحرب استمرار للسياسة بوسائل أخرى، وهو درس تجاهله الطرفان إلى حد كبير، فحزب الله خاض حرباً يوجد جدل حول دوافعها ، فيما يتعلق بمتطلبات مسرحها المباشر، كما استمر فى إدارتها بطريقة يبدو فيها اهتمام المقاتلين وكأنه لا يتركز دائماً على النتيجة المطلوبة للحرب وإنما على مجرد المعركة.

– يتعلق أهم درس تقليدى فى التاريخ القصير لحروب الموجة الأخيرة بنتيجة المعركة –أي معركة– فلم تعد هناك انتصارات مدوية أو هزائم ساحقة فى المواجهات المسلحة، وقد كان مفهوماً منذ البداية أن المصطلحات التقليدية للنصر والهزيمة لا تنطبق على مثل هذه الحروب غير المتماثلة، وأن الحرب سوف تنتهى بمساحة رمادية، يمكن أن يعتبر كل طرف فى ظلها أنه حقق نصراً استراتيجياً .

– يعتبر الدرس الأساسى الذى يمثل جوهر المعادلة الجديدة على خريطة الإقليم العسكرية، أن كل طرف سيكون عليه أن يعيد التفكير طويلاً فى مسألة استخدام القوة العسكرية، أياً كانت تقديراته، فى اتجاه العودة إلى الأصول الأولى، فالاستخدام الرئيس لها هو الدفاع (والردع) عن الوطن، واستخدامها هجومياً يجب أن لا يتم إلا فى حالة الضرورة القصوى أو اللا خيار ، فوقتها ستكون كل التضحيات مقبولة، والمشكلة أن تاريخ الشرق الأوسط يفيد بأن هذا الدرس تحديداً لا يتم تعلمه" (الأهرام الرقمي، 2006م)

خلاصة الفصل الخامس :

يتناول هذا الفصل عرضا للمراحل التي مر بها الأمن الفلسطيني، والتي قسمها الباحث لخمس مراحل، هي: **المرحلة الأولى:** مرحلة الصبر والصمود والعمل المشترك، من عام (1948–1967م) وتسمى بمرحلة اللاأمن لعموم الشعب الفلسطيني المهجر، والخط البياني للأنظمة العربية فيها يتجه نحو ترسيخ الواقع، وليس تغييره. وامتاز العمل الفدائي فيها بعمليات رد فعل، تمت باختراق للحدود لاسترجاع ممتلكات العائلات المشردة، او لتوجيه ضربات انتقامية للعدو، ثم انطلقت على شكل حرب عصابات تحت اشراف عربي مباشر (مصر). وقد اتسمت ردود الفعل –من قبل العدو الصهيوني– بالعنف والقسوة، سواء في الضفة او القطاع، وارتكبت العديد من المجازر.. وشهدت هذه المرحلة في نهاية عام 1964م، بداية إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية، وانطلاق الثورة الفلسطينية المعاصرة، وولادة عدد من الفصائل الفلسطينية التي قادت العمل الوطني الفلسطيني وتبنت تحرير كامل التراب الفلسطيني، واعتبرت الكفاح المسلح الطريق الوحيد للتحرير والعودة.

والمرحلة الثانية: مرحلة حرب التحرير الشعبية (حرب العصابات) من عام (1967–1987م)..وقد شهدت هذه المرحلة هزيمة الجيوش العربية عام 1967م ، واحتلال اسرائيل للضفة الغربية، ولقطاع غزة، والقدس، وأجزاء من سوريا، والأردن، ومصر.. وبرغم ذلك شكلت الدول العربية جبهة مواجهة، وتشكلت المقاومة الفلسطينية؛ لتخوض حرب استنزاف للعدو من جهة.. وقد امتازت هذه المرحلة بأنها شكلت بدايات، وجود المقاومة بصورة رئيسية على الأرض الفلسطينية، ومزجها بين الأداء الشعبي والأداء التنظيمي، وخلالها أخذت تتبلور معالم العمل الأمني الفلسطيني في الشتات، بتأسيس نظم امنية خاصة بها هدفت في الأساس إلى السيطرة وضبط الأمن والنظام داخل المخيمات، وحماية الأمن الداخلي للتنظيمات الفلسطينية، وعناصر المقاومة المسلحة، وجمع المعلومات عن العدو الإسرائيلي، والتصدي للمخابرات الإسرائيلية بالإمكانيات المتاحة، والقيام ببعض العمليات الخاصة ضد أهداف استخبارية أو

عسكرية، وقد ساد فيها منطق نظرية الأمن الثوري الفلسطيني، وهو أمناً مستقلاً تمليه متطلبات وضرورات الواقع الثوري لكل فصيل.. وقد نشأ في هذه المرحلة وجود علاقات تماس مباشرة بين المؤسسة الأمنية الفلسطينية، ونظم الامن في الدول العربية.. وبرغم ما سجلته حرب اكتوبر عام 1973م من دعم وقوة للواقع العربي، شكل عام 1975م بداية الازمة للمقاومة بسبب الحرب الاهلية اللبنانية، التي توجتها الحرب على لبنان عام 1982م لاجتثات الفصائل الفلسطينية، والتي افلحت في نهاية المطاف في ذلك، مما كان له اثر في الاحداث اللاحقة فيما بعد.

والمرحلة الثالثة: هي مرحلة المقاومة الشعبية (الإنتفاضة) من عام (1987- 1994)، وتميزت هذه المرحلة بالمقاومة الشعبية (الانتفاضة) نهاية عام 1987م، وانتقال النضال من الخارج إلى الداخل، ومشاركة واسعة من كافة قطاعات الشعب الفلسطيني وفئاته العمرية بها، والتي امتازت بالمواجهات الشعبية الواسعة، وبالدور الفاعل للحركات الإسلامية.

المرحلة الرابعة: مرحلة قيام السلطة الوطنية الفلسطينية من عام (1994- 2005م)، وشهدت هذه المرحلة توقيع إتفاق أوسلو عام 1994م، وبداية دخول الشرطة الفلسطينية لقطاع غزة بأعداد متواضعة، ثم تضخم هذا العدد بشكل كبير، وتمثل العمل الامني في ثمانية اجهزة امنية مختلفة، تعاملت دون هوادة مع المعارضة الفلسطينية، ونسقت بشكل مباشر مكشوف مع الأجهزة الأمنية الإسرائيلية والأمريكية.. واخذت تتبلور خلال هذه المرحلة مفاهيم امنية جديدة على ضوء الظروف الجديدة وما تستلزمه من مهام وادوار متغيرة ومتوقعة، حيث تم تشكيل أربعة أجهزة رسمية، مما إنعكس بالسلب على تلك الأجهزة وأدائها ووظيفتها الأمنية، وشهدت هذه الفترة تزايد العمليات الفدائية والإستشهادية، التي إستطاعت أن تنقل فعل المقاومة إلى مساحات اكبر وأكثر تأثيراً، وان تفرض نوعاً من توازن الرعب المادي والنفسي مع الإحتلال، وتوازن ميزان الخسائر بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.. كما تطور الأمر بإندلاع إنتفاضة الأقصى، التي تميزت بدايتها بالمشاركة الشعبية الواسعة في كل أرجاء فلسطين المحتلة، ومشاركة عرب 1948، ثم انتهت بالمواجهات العسكرية. المرحلة الخامسه: الإنسحاب من قطاع غزة، وشن الحرب عليها من عام (2005- 2012م) وتميزت هذه المرحلة، بوجود تيار في إسرائيل يرى تصفية القضية الفلسطينية، من خلال إعتبار السلام بديلاً عن العمق الاستراتيجي، مع بقاء عنصر السيادة الاستراتيجية، والقدرة على الحسم العسكري في الأفق.. وقد شهدت هذه المرحلة الإنسحاب الاسرائيلي أحادي الجانب من قطاع غزة، وأربع مستوطنات في شمال الضفة الغربية. وعدوان غزة الأولى في عام 2008م، او ما يسمى بعملية" الرصاص المسكوب"، والتي امتازت باستخدام حرب الصواريخ المحلية التصنيع، وخفوت ظاهرة العمليات الإستشهادية، وتميزت بإستخدام حرب الأنفاق، والتي تهدف إلى نقل المعركة البرية إلى داخل الأرض الإسرائيلية، والتي شكلت تحديا نوعياً امام إسرائيل في ميدان المواجهة.. كما شهدت هذه المرحلة عدوان عام 2012م (حجارة السجيل)، والتي تميزت بضرب العمق الاسرائيلي، من خلال التطوير الكبير على المخزون من الصواريخ،الذي ادى الى تحسين فعاليتها.

الفصل السادس

تحليل أثر الأمن القومي الإسرائيلي، على الأمن الفلسطيني

تحليل المرحلة الأولى: من عام (1948-1967م)

تحليل المرحلة الثانية: من عام (1967- 1994م)

تحليل المرحلة الثالثة: من عام (1994 - 2012م)

مقدمة :

إن لأي نظريـــة أمنيـــة مبـــاديء ومرتكـــزات، تـــؤدي لاســـتمرارها وديمومتهـــا، لكـــي تغطـــي متطلبـات الواقـع واحتياجاتـه، ولنظريـة الأمـن القـومي الإسـرائيلي مبادئهـا ومرتكزاتهـا التـي تشـكلها، حيـث تمثـل هـذه مجموعـة مـن النظريـات التـي تغطـي احتياجهـا عبـر المراحـل التاريخيـة للدولـة الصهيونية منذ نشأتها، وحتى يومنا هذا.

فمنـذ أن تأسسـت "دولـة إسـرائيل" فـي عـام 1984م، وبعـد الإنتـداب البريطـاني ووعـد بلفـور، والهجـرات الصـهيونية إلـى أرض فلسـطين، ونتيجـة للطبيعـة الديموغرافيـة والسـكانية لليهـود فـي فلسـطين كـان الأمـن ولا زال الهـاجس الوحيـد الـذي يـؤرقهم ويعمـدون إلـى تحقيقـه باسـتخدام كافـة السـبل والوسـائل العسـكرية والسياسـية، فقيـام دولـة اسـرائيل بنـي علـى نظريـة الأمـن، فباسـم الأمـن يشـرد شـعب وترتكـب مجـازر وجـرائم بحـق الشـعب العربـي عامـة والشـعب الفلسـطيني خاصـة، وتحـت شـعاره تضـرب أهـداف ومنشـآت حيويـة واقتصـادية ومقـرات أمنيـة، ومـن أجلـه تتبـع سياسـة التصفية والاغتيالات للكوادر السياسية والمقاومة من أبناء الشعب الفلسطيني.

وللأمـن الفلسـطيني خصوصـيتة وتفـرده التـي تجعلـه ذو طبيعـة خاصـة، ذات مسـتوى مركـب مـن عـدة جزئيـات تتشـكل مـن مبـاديء ومرتكـزات أساسـية تجعلـه قـادراً علـى تحمـل التهديـدات الخارجيـة والداخلية، وتوفر القدرة على مواجهتها، والتعامل معها وفق مراحلها التاريخية المتلاحقة.

ان الأمـن الفلسـطيني والأمـن الإسـرائيلي لهمـا جـذور راسـخة فـي الماضـي، يـرتبط كلاهمـا بـالوجود الصـهيوني علـى أرض فلسـطين، ويظـل يتجـدد كلاهمـا ويتعـاظم عبـر واقـع الصـراع الـدائر بينهمـا.. وبالتـالي شـكل الأمـن لكليهمـا علاقـة وجوديـة، يقـف كـل منهمـا علـى الطـرف النقـيض، ممـا يؤكـد مـدى التـأثر والتـأثير لكليهمـا علـى الآخـر بشـكل غيـر متسـاوٍ، يكـون الأمـن الفلسـطيني الأكثـر تأثراً بتطور نظرية الأمن القومي الإسرائيلي.

ولـذا يـرى الباحـث بأنـه عنـدما نحـاول أن نتطـرق للأمـن الفلسـطيني، بالبحـث والدراسـة، ينبغـي أن نراعـي هـذه الخصوصـية، وهـذا التفـرد الـذي يمتـاز بـه الأمـن الفلسـطيني، حيـث انـه مـن خـلال هـذا التفرد نستطيع ان نصل الى مستوى من الفهم الجيد لهذا الأمن .

تحليل أثر الأمن القومي الإسرائيلي، على الأمن الفلسطيني:

التغيير سنة الحياة، وعوامل التغيير لا تبقي شيئاً على حاله، فالتغيير من الحقائق الثابتة في الحياة تتم عبر عوامل داخلية وخارجية، تفعل في الطبيعة والمجتمع والأمة والأفراد فعلاً، لا يقل قوة عن أي تأثير. وينطبق هذا المنطق على الكثير من المفاهيم في الواقع الحياتي، ومنها مفهوم الأمن القومي لأي بلد، حيث يعد مفهوماً متغيراً، يتغير بتغير العصر والظروف المحيطة به، وبتغير طرقة وأساليبه ووسائله. ويخضع كل من الأمن القومي الإسرائيلي، والأمن الفلسطيني لهذا المنطق، مما يوجب الأخذ بالحسبان بأن من طبيعة مفهوم الأمن أنه متغير وغير ثابت، وهو مرهون بالتطورات الداخلية والخارجية التي تجري ضمن الظروف المحيطة به. وقد تأكد للباحث من خلال الثرات الأدبي الذي اعتمده في عملية استقصاء المعلومات والبيانات، أن نقطة البدء للأمن القومي الإسرائيلي تمثلت في بناء مفهوم جديد لأمن العصابات الصهيونية، والتي تحولت إلى دولة في فلسطين، مما تطلب بالضرورة بناء أمن قومي لها.

والظروف التي أدت إلى بناء الأمن في كلا الجانبين قد نضجت عبر عملية طويلة ومعقدة، بدءاً بالنتائج الجغرافية التي تمخض عنها احتلال أرض فلسطين، والتي تبلورت مع استمرار الاحتلال الإسرائيلي للضفة والقطاع، وتزايدت مع النشاط الاستيطاني في تلك المناطق الفلسطينية.

ومن هنا فإن نظرية الأمن الفلسطيني كانت نتاجاً تاريخياً لربط مفهوم الأمن بنظرة الفلسطيني للذات، وللآخر في نفس الوفت، والتي تراوحت تاريخياً بين الثبات والتغيير، حيث خضعت للظروف التي شكلتها. ولذا فإن أمن الثورة الفلسطينية الاستراتيجي على أرض فلسطين، يمثل التغير المكاني والزماني وله أهمية كبرى، حيث انتقل من ثقل الفعل في الشتات بشكل أساسي، إلى دور الممارسة في الداخل، مما جعل هذا الأمن يمر بمراحل متلاحقة، شكل الواقع الاحتلالي الجزء الأكبر منها، وهذا ما تم ملاحظته في التحرك الشعبي الفلسطيني في الانتفاضة الأولى، وانتفاضة الأقصى، حينما هب –بشكل عفوي– أهالي المدن والقرى الفلسطينية، في كل أنحاء فلسطين ضد الاحتلال الإسرائيلي.

استعراض تحليلي للمراحل التاريخية لنظرية الأمن القومي الإسرائيلي وتأثيرها على الأمن الفلسطيني:

تبين للباحث من خلال الاستعراض السابق لتاريخ المراحل التاريخية التي مرت بها نظرية الأمن القومي الإسرائيلي، ونظرية الأمن الفلسطيني منذ حرب عام 1948م، وحتى حرب غزة عام 2012م، مدى تأثر نظرية الأمن الفلسطيني بالمرتكزات الأمنية لنظرية الأمن القومي الإسرائيلية، منذ تأسيسها وحتى الآن، وذلك عبر الواقع الأمني الإسرائيلي، الذي يبين مدى تأثيره على الأمن الفلسطيني.

المراحل التاريخية المقترحة حسب تقسيم الباحث للأمن الفلسطيني:

وقد عمد الباحث في الاجتهاد الى تقسيم المراحل التاريخية لنظرية الأمن الفلسطيني، حسب المفاصل التاريخية التي شكلت محاور فارقة في التغير الحاد على نظرية الأمن الفلسطيني، نتيجة للتغير الحاد في المراحل التاريخية لنظرية الأمن القومي الإسرائيلي، إلى ثلاث مراحل، تشكل منعطفات أساسية في بناء الأمن الفلسطيني، باعتبارها فترات فارقة، نقلت فرضاً العمل الأمني الفلسطيني من مستوى إلى مستوى آخر، وهي ثلاث مراحل وهي:المرحلة الأولى المقترحة: ويطلق عليها الباحث مرحلة اللاأمن، أو مرحلة اللاأمن التابع، والتي تمتد من العام1948–1967م، وهذه المرحلة الأولى امتدت للعشرين سنة الأولى.

المرحلة الثانية المقترحة: ويطلق عليها الباحث مرحلة الأمن الثوري المسلح (الكفاح المسلح)، أوالشعبي (الانتفاضة الشعبية)، والذي يمتد من العام 1967–1994م.

المرحلة الثالثة المقترحة:ويطلق عليها الباحث مرحلة أمن السلطة شبة الدولة، والذي يمتد من العام 1994–2012م.

تحليل المرحلة الأولى وتمتد من عام (1948–1967م):

لقد أظهر الاستعراض السابق لمراحل التطور التاريخي لنظرية الأمن القومي الإسرائيلي، أنها بدأت منذ نشأة إسرائيل كدولة عام 1948م، وشهدت البداية الحقيقية لبناء المؤسسة الأمنية والعسكرية، بعد عملية الدمج للمنظمات الإرهابية الصهيونية في فلسطين، والتي وضع أسسها وجوهرها، رئيس الوزراء الأول لدولة إسرائيل دافيد بن جوريون، الذي قام برسم معالمها وتحديد أطرها التي تتمحور حول مفهوم الدفاع –العدوان– عن وجود الدولة، التي يدعي بناءها،وأنها وجدت ليس فقط لتبقى، بل لتستمر، وتمتد إلى نظرة شمولية تشمل محاولة التأثير، أو حتى التحكم بمن حولها، بما يثبت دورها العسكري والسياسي والأمني والاقتصادي في المنطقة، ويجعل دوائر أمنها تمتد من المحافظة على الوجود، إلى التأثير في الموجود. وقد قامت الاستراتيجية الأمنية المتمثلة في نظرية الأمن القومي الإسرائيلي على مبدأين أساسيين، هما:

أ) مرحلة الفتوة الإسرائيلية المتمثلة في السيطرة والتوسع.

ب) مرحلة الدفاع عن وجود الدولة وادواته في ذلك الجيش القوي، ونظريتها الأمنية والمبادئ الأمنية لتحقيقها والأساليب والوسائل والأدوات.

وأنشأ بن جوريون جوهر الأمن القومي الاسرائيلي–على المستوى النظري– نظرية الحدود الآمنة أو الكتلة الحيوية التي وضعها، والتي تعني ضمان وجود الدولة، لكونها تعيش في حالة تهديد وجودي دائم لصغر مساحتها، وقلة عدد سكانها، وضعف مواردها، وظلت مجرد عمل نظري، ولم تَرَ النور عملياً، إلا بعد السيطرة على أرض عربية جديده بعد حرب عام 1967م.

وقد كانت هذه النظرية معتمده على تبني اسرائيل امنا معتمدا على بناء جيش حديث قوي متطور، يقوم على نمطين: الجيش العامل الصغير والجيش الاحتياطي الكبير، اللذين انيط بهما الحفاظ على الأمن عبر مبدأين:

1) مبدأ التوسع وهو الذي شكل أهم الأساليب في السيطرة، التي تم من خلالها عملية ابتلاع المزيد من الأرض.

2) ومبدأ الإرهاب المتمثل باستخدام أقسى عمليات العنف لتهجير السكان الأصليين، وإحلال المستوطنين الصهاينة بدلاً منهم.

وقد شكلت نظرية (الحرب الدفاعية الهجومية) التطبيق العملي آنذاك للأمن القومي الإسرائيلي، التي تجسدت عبر مبدأ (الضربة المضادة الاستباقية)، والذي كان يرتبط بانعدام العمق الاستراتيجي لإسرائيل، وانطلق من مقولة مفادها: إن من الحيوي عدم السماح مطلقاً بأن تدور الحرب في أرض إسرائيل، بل يجب العمل على نقلها وبسرعة إلى أراضي العدو، وهذا شكلا للمبدأ القتالي القائم على الحرب الوقائية، المعتمد على استراتيجية هجومية، تقوم على ضرورة نقل الحرب في أسرع وقت إلى أرض العدو، وقد تطلب تحقيق هذه النظرية القيام بصياغة عدة مبادئ، أهمها:

1) ضمان التفوق النوعي في مجال التكنولوجيا العسكرية.

2) تحصين مناعة قومية تقوم على الهجرة اليهودية.

3) بناء مثلث الأمن، المرتبط بالمفاهيم الثلاثة الأساسية، وهي: الردع، والإنذار المبكر، والحسم.

وقد اعتمد هذاالمبدأ على جدلية العلاقة بين انعدام العمق الاستراتيجي، وبين تبني استراتيجية الضربة المضادة الاستباقية، لأن العمق الاستراتيجي عامل لا يمكن معه تحاشي التهديدات الأمنية بالدفاع فقط. كما اعتمد على القدرة على التعبئة والمرونة في الحركة، واختراق دفاعات العدو، والتأكيد على بناء قدرات دفاعية ذاتية، والتحول من الدفاع إلى الهجوم، وامتلاك زمام المبادرة، والرد بالفعل دون انتظار رد الفعل. وبعد حرب عام 1948م عملت إسرائيل على حماية الحدود الجديدة للدولة والمحافظة عليها، ومنع رجوع المواطنين الفلسطينيين الذين طردوا إبان الحرب من وطنهم". (عبد الفتاح،ب–ت: ص 734).

تحليل مرحلة العام 1948م:

ويستطيع الباحث أن يؤكد بأن إسرائيل في حرب عام 1948م، قد استخدمت النظرية الأمنية القائمة على مبدأ الدفاع الهجومي –وهو المبدأ المتمثل في اعتماد الأساليب الدفاعية في بداية الحرب– الذي سرعان ما تحول إلى أساليب هجومية، اتسمت بالعمل الوقائي العدواني، ولم تتوقف عند الأعمال الدفاعية، بل عمدت الى ان تهاجم على كل الجهات والجبهات، وتوجه الضربات حيثما يكون خطراً محتملاً.

وعلى مستوى الأمن الفلسطيني في الحقبة الأولى من مراحل المواجهة الفعلية بين المشروع الصهيوني وبين العرب والفلسطينيين في حرب عام 1948م، تمخضت عن خسارة العرب والفلسطينيين لجزءٍ مهم من أرضهم، وتشرد الأهل في بقاع الأرض، مما أفقدهم ليس فقط وطنهم، بل أيضا أفقدهم أمنهم.

ومن خلال السعي الدؤوب لإبقاء القضية الفلسطينية حية في نفوسهم، وفي نفوس الأجيال من بعدهم، أي أن الاحتلال الصهيوني لأرض فلسطين، قد أدى إلى إضفاء خصوصيات جديدة على واقع الشعب الفلسطيني، بالإضافة إلى خصوصيته الأولى بعدم وجود دولة، وكذلك بتقطيع أوصال هذا المجتمع. ومن هنا يؤكد الباحث بأنه نتيجة قيام دولة إسرائيل، وسيطرتها على أغلب الأراضي الفلسطينية، وبسط سيطرتها على كل مقومات الحياة، وتهجير سكانها وبعثرت وجودهم في مواقع جغرافية متعددة متنوعة. ونتيجة لهذا الواقع فقد الفلسطينيون أمنهم الذاتي والشخصي، وتناثر في تجمعات فلسطينية تقيم في دول عديده، منها ما هو دول عربية، ومنها ما هو دول غير عربية، مما أخضع أمنهم لسلطة تلك البلدان .

وهذا يتبين بأن الأمن الفلسطيني لا يشكل بنية أمنية متكاملة على غرار المجتمعات الأخرى، مما قاد إلى عملية تحطيم وتفكيك لكيانه الأمني، الذي طال كافة مقومات حياته، وطال شخصيته وهويته الوطنية. ولذا يستطيع الباحث أن يؤكد بان الأمن الفلسطيني قد جوبه منذ البداية – وعبر تاريخه الطويل– بوجود الاحتلال عاملاً معيقاً له. ولهذا فإن الفلسطينيين لم يكونوا ينظرون لأمنهم في فلسطين التاريخية – قبل أو بعد وقوع النكبة– أو ما بعده سواء تحت الانتداب البريطاني إلى مسألة الأمن، إلا في الإطار العام للأمن القومي العربي في نطاقه الأوسع، أو على الأقل ضمن نطاق أمن منطقة بلاد الشام.

ومما يدعم هذه الفكرة أن الذي يراجع تاريخ الاستعمار الإنجليزي في فلسطين، يرى بوضوح أن وجوده قد شكل ممهداً لنشوء دولة إسرائيل، التي وجدت على حساب الشعب الفلسطيني، فاغتصبت أرضه، ونهبت خيراته وهددت أمنه، أي كان نشوء الكيان الصهيوني تتويجاً لسياسة الاستعمار البريطاني، الذي تسلم مقاليد حكم فلسطين من قبل الاستعمار الغربي (الإنجليزي) ليعلن في غفلة عن العالم نشوء

الدولة الصهيونية، التي بمجرد وجودها كان التهديد الفعلي لأمن شعب بأكمله، وبالتالي ظل الإنسان الفلسطيني مهدداً في أمنه واستقراره، ليس على المستوى الجمعي فقط، بل وفي ذاته وكيانه الشخصي.

فكان الأمن الفلسطيني مجرد سراب ومطلب يبحث عنه، لا يملك أحد أن يشكل له إطاراً، أو يحدد له معالم يستطيع من خلالها أن يدعي بأن ذلك هو مفهوم الأمن الفلسطيني، وهذا أدى إلى تبعثر أمن الشعب الفلسطيني في الشتات والمنافي، أو خضوع هذا الأمن لآليات وأجندات الدولة المضيفة له في كل بقاع الأرض، ومن تبقى داخل فلسطين خضع للاحتلال الإسرائيلي، أي أن الأمن الفلسطيني قد ظل منقسماً كما الإنسان الفلسطيني ما بين منظومات لا تمت له بصلة من حيث إن مكوناتها ليست هي المكونات الأمنية التي تمثله أو تعبر عنه؛ لأنها تمثل تعبيراً لواقع فرض عليه، إما بعوامل الاحتلال الإسرائيلي، أو بعوامل الأماكن التي يقيم عليها كلاجئ لا يحصل في أحسن الأحوال إلا على درجة مواطن من الدرجة الثانية، أو الثالثة، أو يكون مجرد ملحق لا حول له ولا قوة، تتقاذفه رياح الدول الأخرى التي يقطن فيها! وهذا لا ينفي أن هناك بعض المحاولات التي رعاها وشجعها النظام المصري، تحت اسم الشهيد (مصطفى حافظ) بأن تعمل على تهديد الأمن الإسرائيلي، وزعزعة أركانه، ولكن دون أن يبلور ذلك النشاط نظرية محددة للأمن الفلسطيني.

تحليل مرحلة العام 1956م:

في العام 1956م زادت حدة الصراع بين إسرائيل والدول العربية، وشكل ذلك في مجمله السمة البارزة للصراع العربي الإسرائيلي المستمر في تلك المرحلة، وقد استغلت إسرائيل تلك الأجواء لتجعل منها مبرراً ودافعاً لإسرائيل للاستعداد لجولة أخرى قادمة؛ لاستكمال التمدد الإسرائيلي، وفرض الهيمنة على المنطقة، فبادرت بالعدوان الثلاثي عام 1956م، بالاستعانة بالغرب، المتمثل في: فرنسا وانجلترا واسرائيل، مستخدمة النظرية الأمنية القائمة على مبدأ (الهجوم المضاد المسبق، أو الهجوم المضاد الإجهاضي)، الذي يرفض الأخذ باستراتيجية دفاعية خالصة، باعتبار ذلك –حسب وجهة نظرها– يتيح للعدو بأن يختار بحرية زمان هجومه ومكانه وأسلوبه، مما يعرض أمنها لأفدح الأخطار، ومن هذا المنطلق كان تصور نظرية الأمن الإسرائيلي لطبيعة هذه الحرب، التي دعمها بعنصر آخر مهم، هو الاعتماد على دعم إحدى القوى الكبرى، وهو ما تم بالفعل في التعاون العسكري مع بريطانيا وفرنسا للسيطرة على قناة السويس. ثم خضعت نظرية الأمن القومي الإسرائيلي للتطور، حيث اعتمدت على مبدأ (الحرب الإجهاضية)

الهجومية المرتكزة على (الهجوم المضاد) التي اعتمدت بشكل رئيس على مبدأ (الحرب الاستباقية)، والذي شكل العدوان الثلاثي التجسيد العملي لهذا المبدأ، الذي اتفقت عليه إسرائيل وبريطانيا وفرنسا.

وقد اعتبرت إسرائيل أن حرب عام 1956م، تمثل أول اختبار حقيقي لعملية استدعاء جيشها الاحتياطي، الذي أثبت فعاليته، وغدا أحد العناصر الرئيسة لمفهوم" الشعب المسلح"، كما وأبرزت هذه الحرب مبدأ آخر له دور رئيس، يحقق غالباً الحسم، وهو مبدأ نقل الحرب إلى خارج الأراضي الإسرائيلية، ومبدأ آخر يتمثل في إنهاء أعمال القتال في زمن قصير، وكلها من الأسس الرئيسة التي تعتنقها إسرائيل في نظرية الأمن القومي، حيث أفرزت هذه المبادئ توليفة متكاملة أدت إلى بلورة بعض عناصر هذه النظرية الأمنية، بعد نشوب حرب 1956م، ثم قامت على ضوء الخبرات والنتائج بالتوصل إلى نظرية أمن شبه متكاملة للمرة الأولى، ومن ثم طورت بعض الرؤى إلى مبدأ الهجوم (كأحد مباديء الحرب)، الذي يسبق أي هجوم عربي محتمل بعمل مضاد يسمى العمل الوقائي.

وقد تبين من خلال العرض السابق، مدى أهمية استخدام مبدأ توجيه الضربة الأولى عند استشعار الخطر، وكذلك العمل على نقل المعركة إلى أرض العدو، وتحقيق الحسم في المعركة بأقل وقت ممكن. ومن هنا نؤكد بأن المرحلة الأولى من دراسة الأمن الفلسطيني، تفرض أن نعتبر بأن العشرين عاماً بعد الاجتياح الصهيوني لأرض فلسطين كانت بلا نظرية أمنية فلسطينية مبلورة المعالم والحدود، لا على المستوى الجمعي، ولا على المستوى الفردي، وإن حاول بعضهم أن يرسم لها بعض المعالم التي لا يميل الباحث إلى تبنيها؛ لكونها تمثل تعبيراَ عاطفياً عن رغبة داخلية، تدعو إلى التمسك بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني بأرضه، وعدم تناسي الوطن، والصبر والثبات على المحنة والتشرد، والحفاظ على التراث المعبر عن هذا الحب والانتماء، دون ان يمثل هذا الامر نتاجاً علمياً لأمر واقع بالفعل.

ويستطيع الباحث أن يؤكد بان الأمن الفلسطيني ظل في حالة ضياع وتشتت حتى إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية، وانطلاق الثورة الفلسطينية، وفي ضوء هذا التشتت القسري، تشتت الأمن الفلسطيني، وخضع أمن الفلسطينيين إلى أمن الدول التابعين لها، وأصبح أمنهم جزءاً من أمن هذه الدول، وبالتالي لا يمكن الحديث عن أمن فلسطيني مستقل، حيث عمل بعض الفلسطينيين في أجهزة الأمن التابعة للدول العربية التي استقروا فيها كسوريا والأردن ومصر، وأن مرجعياتهم السياسية والأمنية الوظيفية كانت مع هذه الدول ولذا فإن أية معالجة لموضوع الأمن الفلسطيني، لا بد وأن يرتبط بشكل مباشر بالعلاقة مع الأمن العربي.

وفي حرب عام 1956م، عمدت إسرائيل الى بناء نظرية الردع النووي، حيث أصبح لديها قناعة بأنه لا يمكن لإسرائيل أن تتفوق عددياً وجغرافيا، كما لا يمكن أن تؤدي أي هزيمة

للعرب إلى إنهاء عملية الصراع. كما تبنت مبدأ القدرة على حسم المعركة بسرعه، بواسطة تدمير قواته، واحتلال أرضه عبر الضربة الاستباقية المفاجئة، والردع، ونقل الحرب إلى أرض العدو، بأسرع وقت، وكذلك العمل على إنهائها بأسرع وقت ممكن، والتركيز على التهديد المتواصل، والردع النفسي للفلسطينيين والعرب من خلال القيام بحرب اليد الطولى عبر سلاح الجو، والتي قد أفضت الى العديد من المجازر الإرهابية على يد عصابات العدو.

تحليل المرحلة الثانية: من عام 1967م، وحتى قيام السلطة عام 1994م:

لقد كان هدف نظرية الأمن القومي الإسرائيلي بعد حرب 1967م يقوم على المحافظة على الأرض التي احتلتها، وتثبيت هذا الاحتلال بكل الطرق لتحوله إلى واقع أمني يشكل سياجاً حامياً لأمن إسرائيل، وفي الداخل تثبيت الواقع في الضفة والقطاع، كجزء من كيان الدولة والسيطرة على الأرض والشعب والمقدرات وتحويل كل ذلك إلى أمر واقع، وقامت نظرية الأمن الفلسطيني، كرد فعل تتأثر بهذا الواقع، بزعزعته والعمل على عدم منحه الاستقرار الكافي وتحريض العرب على كسره.

فقد استخدمت إسرائيل في تطبيقات نظرية الأمن القومي مبدأ (الحرب الاستباقية)، الذي يقوم على خلق ذرائع لشن حرب استباقية، كقيامة بحشد قواته على الحدود، وحقق هذا المبدأ في تطبيقه نتائج وخيمة، حيث أفضىإلى احتلال إسرائيل لمساحات شاسعة واسعة فاقت ثلاثة أضعاف ونيف مساحة إسرائيل، مما جعل نظرية الأمن القومي الإسرائيلي تتبني النظرية التي أطلقها سابقاً بن جوريون، والتي تقوم على مصطلح (العمق الاستراتيجي) أو (الحدود الآمنة)، التي تدعو إلى ضمان ضرورة التطبيق لهذه النظرية، والاحتفاظ بمناطق واسعة تحت سيطرتها.

وهذا التطور الهائل على مستوى نظرية الأمن القومي الإسرائيلي،الذي حدث بعد الحرب، قد جاء كي تتلائم والنتائج التي أفرزتها الحرب، وهذا فرض على أرض الواقع شكلاً جديداً للمنطقة، حيث وفرت هذه الحرب المناخ المناسب، والفرصة السانحة لبناء حدود جديدة تكون بمثابة حدود آمنة لها، أي أنه قد نجم عن هذا الوضع الجديد تبنّي نظرية الحدود الآمنة التي تشكل مسوغاً يبرر الاحتفاظ بالأراضي المحتلة، تحقيقاً لهذه النظرية التي يعتبر المنظرون الإسرائيليون أنها الحدود التي تردع العرب عن شن حرب، وتكون قوية بما يكفي لصدهم إذا ما قاموا بالهجوم، وتعطي لدولة إسرائيل عمقاً استراتيجياً يؤمن لها عملية المناورة.

ويلاحظ في هذه النظرية غلبة المكان على الزمان بشكل تام، أي أن حدود إسرائيل السياسية يجب أن تكون حدوداً آمنه من الناحية الاستراتيجية التي تعتمد على عمق جغرافي، يحول دون تقدم العدو تجاهه.

وقد اعتقد الإسرائيليون بأن هذه النظرية وفرت لإسرائيل عمقاً جغرافياً مناسباً يمكنها من حماية مصالحها الحيوية، حيث أصبحت خطوط وقف إطلاق النار الجديدة أكثر بعداً عن مراكز الدولة الحيوية، وهذا ما دفعها إلى اعتماد استراتيجية الدفاع الثابت المرن، مع استراتيجية الردع، التي توفر لها متسعاً من الوقت للإنذار المبكر ضد أي هجوم محتمل من الأراضي العربية المجاورة، وقدرة أكبر على امتصاص الضربة الأولى، والقيام بهجوم مضاد، يجعل نظرية (الحدود الآمنة) ذات مزايا مفضلة على نظرية (الضربة المضادة الاستباقية) كرد إسرائيلي على مشكلة العمق الجغرافي.

وفتحت بالتالي الطريق أمام تطبيق استراتيجية الردع دون الحاجة لاختيار ذرائع للحرب، وظلت هذه النظرية تحتل مركزاً مهماً في الاستراتيجية الإسرائيلية، باعتبارها التبرير الوحيد للاحتفاظ بالأراضي المحتلة، كما أصبحت جزءاً من العقيدة العسكرية، حيث حولت الحدود الجغرافية الآمنة إلى حدود سياسية آمنة.

وتعد نظرية (الحدود الآمنة) التي وفرتها حرب 1967م أحد أهم العناصر الأساسية، التي أضيقت إلى نظرية الأمن الإسرائيلي، التي وفرت لإسرائيل عمقاً استراتيجيا للمرة الأولى، حيث أصبحت أي حرب قادمة تتم خارج نطاق حدودها. وقد عادت إسرائيل بهذا التوسع للحدود إلى مبدأ الحرب الدفاعية، وهي بهذه النظرية توهمت بأن الدول العربية قد تخلت عن الحرب الهجومية، مما ولد شعوراً لدى إسرائيل بدرجة أكبر من الأمن والطمأنينة في أعقاب الهزيمة العربية، وأصبح حال إسرائيل كمن يقول: لقد اضطررنا إلى الاستناد إلى الدفاع الثابت بصفة مؤقته، وبهذا أصبح لدينا في النهاية عمق استراتيجي، ومن ثم لسنا مضطرين إلى أن نعتمد في أمننا، على حالة الحرب القائمة على الهجوم، والاستعاضة عنها بالخوض في حرب دفاعية، واتباع أسلوب الدفاع الثابت.

وكان من الضروري لهذه الاستراتيجية الإسرائيلية أن تتبنى أسلوب الدفاع وتنشئ مخازن للطوارئ متقدمة في الأراضي المحتلة، وأن تتبنى كذلك تحصينات خط بارليف على قناة السويس الشرقية، وعوائق وتحصينات في الجولان، أي أن التطورات الاستراتيجية الجديدة التي ترتبت على مبدأ (الحدود الأمنة) قد أدت الى تبني الدفاع الثابت، المرتبط بالمرحلة الافتتاحية للحرب ثم التحول إلى الدفاع المتحرك، الذي قد يدعم بعملية الهجوم المعاكس، وهذا أدى إلى الاعتقاد الخاطيء لدى اسرائيل بفكرة عدم قيام العرب بالضربة الأولى المحتملة؛ استناداً إلى وجود العمق الاستراتيجي كخط دفاع ثابت، يسمح لها بامتصاص أي ضربة مفاجئة بواسطة القوات النظامية العاملة، والتحصينات الدفاعية، وقوة نيران الطيران إلى حين استدعاء الاحتياط، وحشده في جبهة القتال.

ولتجنب المباغتة اعتمدت إسرائيل على إمكانية حصولها على إنذار مبكر في توقيت مناسب، يوفر لها هامشاً زمنياً ملائماً لاستدعاء الاحتياط، أو لتوجيه ضربة مضادة مسبقة، وبذلك صار المبدآن (الحدود الآمنة) و(قوة الردع المتفوقة) مع قبول مبدأ الدفاع، يشكلان جوهر نظرية الأمن الإسرائيلي.

*وأما على مستوى نظرية الأمن الفلسطيني، فإن حرب 1967م، رغم أنها قد شكلت نكبة جديدة أخرى، إلا أنها قد خلقت روحاً متمردة، خاصة أنه قد سبق وقوع الهزيمة، تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية 1964م، وانطلاق الثورة الفلسطينية عام 1965م، ثم بناء أمن ثوري شهد لبناته الأولى انطلاق الثورة.

وقد ظل الأمن الفلسطيني مرتبطاً وتابعاً للدول العربية حتى ما بعد تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، وشهد تطوراً نوعياً في مسيرة النضال الفلسطيني، عندما أعلنت حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) بداية المقاومة المسلحة ضد الاحتلال في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبعدها أخذت تتبلور معالم العمل الأمني الفلسطيني، بحيث تمحور ذلك في بناء أجهزة أمن تابعه للتنظيمات الفلسطينية الذي غدا يشكل عملاً منظماً، واحتياجاً عملياً لانطلاق الثورة الفلسطينية، التي شكل فيها النشاط الأمني الجزء المهم من بنائها وتركيبها التنظيمي والوظيفي، وتمثل جل هدفه في إمداد العمل العسكري بعناصر قتاليه، وكذلك الحرص على أمن الثورة داخلياً، بالإضافة إلى كتابة الأدبيات اللازمة لنشر الوعي الأمني.

ولكن الهزيمة التي لحقت بالجيوش العربية عام 1967م شكلت واقعاً جديداً فرض على الشعب الفلسطيني أن يبني نظريته الأمنية، وفق استراتيجية المواجهة التي توجب على الشعب الفلسطيني بأكمله الثورة، وأن تتبلور بعض المعالم الأولى لبناء نظرية الأمن الفلسطيني، وليس الأمن القومي الفلسطيني، منطلقا من المبادئ التي حددتها الثورة الفلسطينية، وتجذرت في الإنسان الفلسطيني عبر سني الشتات والتي اعتمدت على نظرية الكفاح المسلح؛ لاسترداد الأرض العربية والفلسطينية التي التهمها العدو الصهيوني.

وهذا الواقع فرض تحديات جديدة على الأمن الفلسطيني، كان من أبرزها انفصال العمل الأمني – الذي كان مجرد تابع للعمل العسكري– إلى عملٍ مستقل يخضع لقيادة الثورة، سواء لكل فصيل على حدة، أو كجهاز موحد لمجموع الفصائل الفلسطينية، رغم أن متطلبات العمل توجب أن يكون هذا الانفصال مجرد انفصال وظيفي، وليس انفصالاً نهائياً؛ لأنه لا بد وأن يكون قائماً على علاقة تكامل تنسيق وتعاون، باعتبار أن المجتمع الفلسطيني له خصوصيته ومميزاته التي تختلف عن مكونات وخصوصيات المجتمعات الأخرى، وذلك لأنه المجتمع الوحيد الذي لا يزال يخضع ابناؤه لقمع الاحتلال، وفي الخارج يعيش أغلب أبنائه مشتتين في أماكن اللجوء بانتظار التحرير والعودة إلى ديارهم.

وعليه فرضت الثورة الفلسطينية في الخارج واقعاً ثورياً غطى الساحة الأردنية برمتها ما بعد الهزيمة، والتي توجت بالنصر في معركة الكرامة عام 1968م على أرض الأردن، التي أثبتت أهم معلم من معالم هذه

النظرية الأمنية الفلسطينية، والتي قال عنها الزعيم الراحل جمال عبدالناصر (رحمه الله): ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة، والذي جاء لها تعبير قوي في اجتماع الدول العربية عبر مؤتمر قمة اللاءات الثلاث:لا صلح، لا اعتراف، لا مفاوضات مع الكيان الصهيوني، وهذه اللاءات كانت بمثابة المعيار الذي تحركت وفقه القوى الثورية التي شكلت فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، وأثبتت جدارتها في المواجهة خارج الوطن.. وأما في الداخل فقد اشتد وطيس المعركة التي خاضتها قوى الثورة الفلسطينية، لدرجة أن الزعيم المصري الراحل جمال عبد الناصر قال: إسرائيل تحكم غزة بالنهار، وان الفدائيين يحكمونها في الليل.

وقد كانت بالفعل الأرض الفلسطينية في الضفة والقطاع تموج من تحت أقدام المحتل الصهيوني، وبات أمنه مهدداً بشكل يومي، ولم يذق طعم الأمن والأمان، ولو للحظة واحدة، على امتداد الوطن المحتل في الضفة والقطاع، مما جعله يفقد صوابه، ويقوم بأكبر حملات التهجير القسري للأسر الفلسطينية من غزة إلى سيناء.

أي أن طبيعة العلاقة بين الفلسطينيين والاحتلال الإسرائيلي على المستوى الأمني، كانت دائماً هي التي تحدد شكل الصراع على الأرض بينهما، حيث كان المحدد الأول لعقيدة أمنية فلسطينية، منذ البداية يتعاطى مع قوة احتلال تهدد أمنه، وتجبره على أن يهدد أمنه بالمقابل، وتطورت وفقاً للأوضاع على الأرض طبيعة التهديدات وسبل مواجهتها، وقد تبلورت لديهم نظرية الأمن الفلسطيني في سياق التصادم مع الإسرائيليين بوصفهم المحتلين لأرضهم، الذي لا بد من العمل على دحرهم، وإعادة الاعتبار للشخصية الفلسطينية من خلال بناء منظمة التحرير الفلسطينية وتشكيلها، وتفجير الثورة الفلسطينية على نهج الكفاح المسلح، الذي أعاد للفلسطيني ثقته بنفسه، وأبرز هويته الوطنية بقوة على الساحة المحلية والإقليمية والدولية.

وقد كان عنوان تلك المرحلة القيام بحرب التهديد الأمني، وذلك عبر إشعال الثورة التي دخلت في حرب مفتوحة مع الكيان الصهيوني، بانطلاق العمل الفدائي المنظم عبر الفصائل التنظيمية في الأرض المحتلة والشتات، جراء سيطرة إسرائيل على باقي الأراضي الفلسطينية، وبعض الأراضي العربية 1967م، من خلال استراتيجية الكفاح المسلح المنطلق من الداخل، أو من الحدود العربية، خاصة في الأردن.

مما سبق يتبين للباحث بأن العمل الأمني الفلسطيني الذي انطلق بقيام منظمة التحرير بشكل عام، وفصائل الثورة الفلسطينية بشكل خاص، قد تشكل كرد فعل طبيعي شرعي استمد من الظلم التاريخي الذي وقع على شعبه وأرضه من قبل الصهاينة.

وقد كانت أول بدايات العمل الأمني المنظم في ساحة الأردن، تكليف: صبري بعباع، وزكريا عبد الرحيم بمهام أمنية، وليس تشكيل جهاز للأمن، فتولى صبري مهمة الاتصال بالسلطات الأمنية السورية، في حين تولى عبد الرحيم مهام الحماية الأمنية للتنظيم من عمليات الاختراق،

ثـم كلـف فـاروق القـدومى بتشـكيل جهـاز أمنـي فلسـطيني فـي مرحلـة الأردن، تحـت مسـمى جهـاز الرصد الثوري ووضع حسن سلامة نائباً له.

وقد تمحور العمل الأمني حول الحاجة الملحة للحفاظ على أمن الثورة، وبرزت معالم هذه الحاجة في الحفاظ على: أمن الأفراد (الفدائيين) وأمن الدوريات، وأمن الإمدادات والطرق والمكاتب والقيادات والتسليح والتموين، وأمن الجماهير وسلامتهم، وغيرها.ثم تعمقت المهام الملقاة على عاتق هذا الجهاز الأمني، بعد معركة الكرامة عام 1968م؛ بسبب الاندفاع الجماهيري الذي صب في الثورة، وذلك لفرز العناصر الوافدة على الثورة، خوفاً من عمليات التجسس، أو الاختراق، حيث توسعت النشاطات، وتزايد حجم المسؤوليات، وتضخمت القواعد الثورية العاملة في الثورة، وبعد تشكيل الرصد المركزي طلب أبو اياد من المخابرات العامة في مصر عقد دورة لنواة هذا الجهاز، تم فيها أخذ محاضرات على كيفية قيادة الجهاز الأمني، وقواعد الأمن، والمكافحة، وجمع المعلومات وتحليلها، وغيرها من الدروس الأمنية، ومع انتهاء هذه الدورة، شكل أبو إياد أول قيادة لجهاز أمني جديد سماه: جهاز الرصد المركزي من خريجي هذه الدورة، بقيادة أبو حسن سلامة، ثم قامت قيادة الجهاز بوضع هيكلية للجهاز، وأسندت المهام إلى رجال أثبتوا شجاعة وإقداماً لا مثيل لهما وتفانياً في العمل الأمني المحترف.

وبالمحصلة يمكن التأكيد على أن هذا الجهاز قد أمد القيادة بأدق المعلومات السرية وأثمنها، وأطلعها على تفاصيل المخططات والمؤامرات التي كانت تدبر لها، وكشف العديد من محاولات الاغتيال التي خططت ضد القيادات الفلسطينية، كما قامت دائرة مكافحة التجسس بحماية الحركة من محاولات الجهاز الأمني الإسرائيلي اختراق صفوفها، أو اختراق قواعد الفدائيين، وكذلك حماية الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع من التقارير الكيدية التي كانت تصل إلى الجهاز من العملاء والمتعاملين مع الموساد والشاباك وقد قام الجهاز بفرز هذه التقارير الكيدية، واستدراج العملاء إلى الأردن للتحقيق معهم.

وفي معارك أيلول قاتل رجال الأمن بكل شجاعة جنباً إلي جنب مع كافة مقاتلي الثورة الفلسطينية، واستشهد الكثير منهم، واعتقل آخرون منهم قائد الجهاز (أبو اياد)، ومن بعده (أبو داود).

- **وفي حرب أكتوبر عام 1973م**، تبين على مستوى الأمن الاسرائيلي، فشل معظم النظريات الأمنية الإسرائيلية، الناجمة عن الحرب السابقة عام 1967م، وخاصة نظرية الحدود الامنة التي قصم ظهرها بمجرد دخول الجيوش العربية الأراضي المحتلة، وتدمير الخطوط الدفاعية الثابتة التي شكلت عماد تلك النظرية، والتي كان يعتقد بأنها تشكل عائقاً لا يمكن تجاوزه، لكن سير المعركة أثبت بأنها لا تحمي غلافها الأمني، كما فشل هذا العمق الاستراتيجي الجغرافي عن إعطاء إنذار مبكر للجيش الإسرائيلي، عن تحرك الجيش العربي على الحدود.

كما أن هذه الحرب قد فرضت على إسرائيل إعادة النظر في المركب الإقليمي الجغرافي لنظرية الأمن القومي الإسرائيلي، حيث استعاضت عن نظرية الحدود الآمنة أو العمق الاستراتيجي بنظرية المناطق منزوعة السلاح، أي الاتفاق –عبر التفاوض– مع الدول التي توقع معها معاهدات سلام، على الانسحاب من المناطق التي احتلتها والعودة إلى حدودها السابقة، كما حصل على الحدود المصرية، وهذا فرض واقعاً جديداً قلّص إلى حد كبير عمقها الاستراتيجي بتخليها عن تلك الأراضي التي احتلتها، وهذا الواقع عكس آثاراً سلبية على جوهر نظرية الأمن الإسرائيلي، خاصة النظريات القائمة على العمق الجغرافي.

وهكذا أجبرت حرب أكتوبر نظرية الأمن القومي الإسرائيلي على أن تعود إلى نقطة البدء، حيث أجبرتها على أن تدخل بعض التعديلات المهمة على هذه النظرية بعد الحرب، والتي جعلتها تعود للانتقال إلى التمسك بنظرية الحدود التي يمكن الدفاع عنها.

وهكذا فشلت كل النظريات المكانية للأمن القومي الإسرائيلي، مما حدا بإسرائيل إلى تكوين نظرية جديدة، تدعى نظرية ذرائعية الحرب والتي ترى أنه يجب على إسرائيل أن تتبنّي استراتيجية الحرب الوقائية، بتوجيه الضربات المسبقة في حال شعورها بأنها تتَعرُّض لخطر خارجي.. وأضافت إلى هذه النظرية إسخدام مبدأ حرب الاختيار كمبررات لشن حرب، من أجل تحقيق مكاسب سياسية أو أمنية أو اقتصادية.

كما أن حرب أكتوبر قد هزت أركان نظرية الأمن القومي في المدى والزمن، حيث أثبت عجز مبدأ التفوق العسكري الإسرائيلي المطلق، وفشل مبدأ الحرب القصيرة الخاطفة، وكذلك فشل القدرة على امتصاص الضربة الأولي لحين تعبئة الاحتياط، وهذا الفشل أدي بإسرائيل إلى مراجعة هذه النظرية ومبادئها، وتقرير العودة إلى نظريات ومبادئ قديمة كنظرية الحرب الاستباقية ومبدأ نقل المعركة لارض العدو، بالإضافة إلى مبدأ الردع، حيث كان لهذا الفشل القائم على تصور الحدود الجغرافية الآمنة الأثر الأكبر في العودة إلى صياغة هذه النظريات السابقة.

كما عمدت إلى: تغيير مفهومها الهجومي بالضربة المسبقة ونقل المعركة خارج أراضيها دفعة واحدة، والتلويح بالردع، لتبقى متمسكة بالمبادرة في أي حرب قادمة، وهذا ما جعل إسرائيل تعتمد على الإنذار المبكر، كإحدى ركائز نظرية الأمن الإسرائيلي؛ للتعرف إلى نوايا العدو، بما لا يقل عن 24–48 ساعة، والتي فشلت الوسائل التقليدية في أن تؤمن لها الإنذار المناسب، مما جعلها تطور نظام إنذار مبكر فضائي ذاتي، بإطلاق سلسلة من الأقمار الصناعية "أوفيك" للتجسس على المنطقة، وتقديم المعلومات اللازمة، وتقديم إنذارها في الوقت المناسب المطلوب.. كما فشلت في هذه الحرب استراتيجية الذراع الطويلة، التي كانت معتمدة على عمل القوة الجوية المتفوقة، عندما استخدمت مصر صواريخ سام، مما حدا بها إلى تطورها؛لمواجهة السلبيات التي اعترضتها في تطوير سلسلة صواريخ أرض–أرض "أريحا"، إضافة إلى الحصول على طائرات الإمداد بالوقود في الجو، وعلى الطائرات ف–15أي، والغواصات

"دولفين"، التي يمكنها إطلاق الصواريخ من تحت سطح البحر، وذلك كله من أجل تجديد وسائل الردع البعيدة المدى، لتعود مرة ثانية لاعتناق استراتيجية الذراع الطويلة.

– **اما على مستوى الأمن الفلسطيني، فقد شكلت له حرب أكتوبر عام1973م**، رصيداً وعمقاً استراتيجياً للثورة الفلسطينية، ليس فقط على مستوى النظرية الأمنية، بل أيضا على جوهر العقيدة الأمنية الفلسطينية خاصة بعد انتقالها من الساحة الأردنية جبراً، الى الساحة اللبنانية، حيث عمقت جذور الثورة، وضخت روحاً جديدة فيها، ومن هنا بدأت القيادة الفلسطينية تشكل أجهزة الثورة، والتي كان منها العمل على توحيد الأمن الفلسطيني في إطار واحد، أطلق عليه اسم الأمن الموحد لمنظمة التحرير الفلسطينية، برئاسة صلاح خلف في أواخر عام 1973م، بعد أن قامت كل التنظيمات الفلسطينية بإنشاء أمنٍ مستقل لها في هذه الساحة،وخاصة حركة فتح التي أنشأت عدداً من الأجهزة الأمنية التابعة لها، والذي منها جهاز الأمن المركزي بقيادة (هايل عبد الحميد) وجهاز أمن الرئاسة الـ17 الذي ترأسه أبو حسن سلامة، ثم محمود الناطور ولكن ظل الأساس جهاز الأمن الموحد ولفترة طويلة هو القابض على أعمدة الأمن الفلسطيني كلها. وقد قام جهاز الأمن الموحد في لبنان بواجبه الأمني في جمع المعلومات، وتجنيد المندوبين، ومكافحة الاختراقات من الأجهزة المعادية، وحماية الثورة من الداخل والخارج، بكل كفاءة وقدرة وفاعلية حتى إنه أقام شبكة من المندوبين للحصول على المعلومات داخل الضفة والقطاع وتزويد القطاع الغربي بها.

ونشطت الثورة في لبنان عام 1975م، بإقامة البنية التحتية للمنشآت الأمنية، وتكثيف عملها حيث اتجه العمل للمأسسة أكثر، وتميزت بالعمل لمواجهة المستجدات المتعددة وخاصة الحرب الأهلية اللبنانية. وفي الحرب على لبنان المسماة سلامة الجليل عام 1982م، أعلنت إسرائيل أن الهدف الأمني منها هو ضمان خلو التهديد لحدودها الشماليه، من جميع العناصر المعادية لإسرائيل، لمسافة تحقق أمن القرى والمدن الإسرائيلية من صواريخ المقاومة، من خلال عزل منطقة يصل عمقها 25 ميلاً تسمى "الحزام الأمني"، ورغم أن هذا الغزو لم يكن حرباً شاملة بالمفهوم العسكري بعدم استخدام كل أو معظم القوات المسلحة الإسرائيلية، إلا أن آثاره قد انعكست على نظرية الأمن القومي الإسرائيلي، من حيث إنها قد غيرت بعض المبادئ الأمنية التي فرضها الواقع، وعبرت عن حرب تجريبية اختيارية، يتم في إطارها اختبار مدى دقة وكفاءة الأسلحة الإسرائيلية، واستخدمت فيها الكثرة العددية لأول مرة في تاريخ صراعها، حيث حشدت من القوات ما يفوق عدة وعدداً أضعاف حجم الطرف الآخر منظمة التحرير الفلسطينية، فضلاً عن امتلاك التقنية الحديثة، في مواجهة أسلحة فلسطينية تقليدية نوعا ما، ولم يستخدم في هذه الحرب مبدأ الشعب المسلح؛ لأنها عملية لم تشكل حرباً شاملة، لذا لم تُعلن إسرائيل فيها التعبئة الشاملة.

وفي حرب عام 1982م رجعت إسرائيل الى اعتماد نظرية الحرب الاستباقية التي ادعت فيها بأن هناك تهديداً محتملاً لسكان شمال إسرائيل يوجب القيام بحرب استباقية لإحباط العدو وردعه عن القيام بذلك.

وفي هذه الحرب شكل المبدأ الأمني "العمل الوقائي" الركيزة الأساسية لنظرية الأمن القومي الإسرائيلي، وقد استخدمت مفهوم الردع، ومفهوم الحرب الاختيارية -يقصد بها تلك الحرب التي تخوضها إسرائيل بمحض اختيارها، وبدافع من رغبتها في تحقيق مصالحها الوطنية، كما تراها وتحددها-وقد استخدمته كبديل عن الحرب الدفاعية أو الإجهاضية، كما استُحدث مبدأ الحرب بالوكالة في المنطقة للمرة الأولى، عندما شكلت قوات لبنانية موالية لها، تتولى نيابة عنها تأمين الحزام الحدودي، مع تقديم المعاونة لها.

وقد تطورت نظرية الأمن الإسرائيلي، بعد عام 1982م لتواجه حالة جديدة من التهديد على أرض لبنان بعد خروج المقاومة، تتمثل في وجود قوات شبه نظامية لحزب الله، والذي بدأ يشكل تهديداً واقعياً له، وإزداد ليصل الذروة في حربي لبنان الأولى، والثانية عام 2006م، اللذين هزا نظرية الأمن القومي الإسرائيلي.

- **وعلى مستوى الأمن الفلسطيني، شكل الاجتياح الإسرائيلي في حرب 1982م** نقطة محورية في وجود الثورة على الساحة اللبنانية، وقد شارك كوادر الجهاز الامنيوعناصره، جنباً إلى جنب مع مقاتلي الثورة الفلسطينية في التصدي للاجتياح بكل شجاعة وتضحية، إلى أن أجبرت على الخروج من لبنان.

وفي العام 1988م تبنت إسرائيل نظرية الدفاع الذاتي، حيث شكلت لجنة من وزارة الدفاع لمراجعة نظريتها للأمن القومي، والتي ناقشت المخاطر الأمنية المستقبلية على إسرائيل، ودعت إلى الأخذ بنظرية الدفاع الذاتي وذلك بدلاً من المبدأ القائل: بنقل الحرب الى أرض العدو، حيث يمكنها هذا المبدأ من تدمير قدرات العدو العسكرية والمدنية، من خلال استخدام قوة النيران الجوية والصاروخية، دون اللجوء إلى الحرب البرية، أو إلى احتلال مزيد من الأراضي، بالإضافة إلى التحالفات الدولية التي يحميها .

وأما الحرب الشعبية المتمثلة في الانتفاضة الاولى عام 1987م، فقد حولت مركز الفعل في النظرية الأمنية الفلسطينية من الخارج إلى الداخل، وسحبت البساط من القيادة التاريخية لهذا الشعب ولو إلى حين، مما أجبر القيادة على التعاطي معها بشكل اللحاق بها، ثم استثمارها، ثم تحويلها من مشروع إنتفاضة ومقاومة شعبية إلى مشروع تفاوض، وشبه دولة". (كورتز، 2009م).

وأظهرت بوضوح مدى هشاشة نظرية الأمن القومي الإسرائيلي؛ لفشلها عن إدراك أن ممارسة الاحتلال الإسرائيلي السلبية ضد السكان الفلسطينيين، هو الذي شكل أساسيات المسرح لهذه الانتفاضة، حيث كان

السبب الأساس في تهديد أمن الشعب الفلسطيني، وتخلف اقتصاده، وإحباطه السياسي، مما ولد لديه انتهاج طريق المقاومة الشعبية كوسيلة رئيسة لتحقيق أهدافه المباشرة، والتي يقف على رأسها إزالة الاحتلال عن الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ولذا فإن توقيت الانتفاضة نابع من الممارسات الأمنية الإسرائيلية، التي شكلت إرهاصات الانتفاضة، حيث شهدت السنوات السابقة لما قبل الانتفاضة استفزازاً عالي الوتيرة للأخلاق الفلسطينية من خلال ايقاف الشباب في الشوارع، وفرضت عليهم القيام بممارسات لا تليق بالإنسان، ولم تدرك اجهزة الأمنالإسرائيلية بأن هناك جيلاً جديداً في الأراضي المحتلة قد شب عن الطوق، وهو معبأ بالوطنية الصادقة، وبالرغبة الأكيدة في التغيير، وخاصة طلاب المعاهد والجامعات في الأرض المحتلة الذين حازوا على وعي سياسي متنام، وذلك من خلال النشاط الوطني المتنامي في الجامعات الفلسطينية، وهذا ما شكل الرغبة المتنامية في الضفة الغربية وقطاع غزة، إلى أخذ المسؤولية النضالية بيده، ضمن نواتج جملة من العوامل الأمنية التي أدت إلى ذلك.

فأمن العدو في الانتفاضة قد أخذ أشكالاً جديدة، حيث لم تعُد النظم العربية الحاكمة ولا جيوشها، ولا المقاومة المسلحة، هي بوابة التهديد لإسرائيل فقط، بل طرأت أنواع جديدة من التهديد العسكري لإسرائيل ليس من اليسير إيجاد حلول عسكرية واضحة لها بل أصبح من الصعب تشخيصها، وما إذا كانت بطبيعة دفاعية أو هجومية (تحتاج إلى ربط بما سبق) الانتفاضة الأولى 1987م التي اعتمدت المقاومة الشعبية وأثارت شعوراً قوياً بوجود تهديد يتجاوز مسألة احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة، ليشمل إسرائيل وتهديد وجودها الاستراتيجي، حيث تقوض الفكر الأساس للمجتمع الإسرائيلي، الذي يعتبر أنه بالقوة يمكن لإسرائيل أن تحقق ما تريد.

كما هزت الانتفاضة نظرية الأمن التي استندت إلى فكرة الحدود الآمنة بعد أن فتحت الانتفاضة المجال لتهديد الداخل الإسرائيلي بسهولة نسبية، وفرضت مساحة جديدة للمواجهة، تشكل التجمعات البشرية الفلسطينية والإسرائيلية مسرحاً لعملياتها، وهو مسرح يختلف تمام الاختلاف عن المسرح في المعارك الحربية، مما يتطلب القيام بتعديلات كبيرة في النظرية الأمنية القومية الإسرائيلية، وفي عقيدتها الأمنية.

وتقلصت نظرية الأمن القومي الإسرائيلي؛ لكونها تخصصت على الأكثر بمستوى الأمن الداخلي-على حساب الأمن الخارجي- الذي شكل مصدر التهديد الناجم عن الانتفاضة، حيث لا تستطيع إسرائيل حياله أن تحرك جيشها لقمع انتفاضة شعبية،

وهكـذا غيّـرت الانتفاضـة مفهـوم الأمـن لـدى إسـرائيل، مـن كونـه تهديـداً خارجيـاً إلـى كونـه هاجساً أمنياً داخلياً لا يمكن السيطرة عليه، مهما بلغت قوة إسرائيل العسكرية.

كمـا أن الانتفاضـة قـد أبطلـت مبـدأ الحـرب الخاطفـة السـريعة، وفرضـت بـدلاً منـه مبـدأ الحـرب طويلـة الامـد التـي تعتمـد علـى الاحتكـاك الشـعبي المباشـر علـى الأرض مـع قوات العدو، وذلك عن طريق هبة شعبية غير مسلحة.

وكـذلك فـإن الانتفاضـة قـد وجهـت أقـوى ضـربة لنظريـة الأمـن القـومي الإسـرائيلي؛ لكونهـا قـد هـددت البُعـد الـوظيفي للجـيش الإسـرائيلي، إذ إنّ هـذا الجـيش فقـد هيمنتـه، وأثبـت عجـزه عـن خـوض الحـرب الطويلـة، وهـي نقطـة قـد تكـون فاصـلة فـي حالـة نشـوب صراع مع العرب في المستقبل.

كمـا شـكلت الانتفاضـة الأولـى علـى مسـتوى الأمـن الفلسـطيني ضـربة قاصـمة لنظريـة الأمـن الإسـرائيلي، مـن حيـث إن حادثـاً صـغيراً قـد شـكل مـدخلاً لانتفاضـة شـعبية عارمـة، وأشـعل نـار الانتفاضـة التـي انتشـرت فـي كـل أنحـاء القطـاع، والضـفة، وبالتـالي تمثـل الفشـل الأمنـي الاسـرائيلي، فـي عمليـة عـدم التنبـؤ بإرهاصـات هـذه الانتفاضـة الشـعبية، كمـا تمثـل الفشـل الثـاني فـي عـدم رصـد أجهـزة الأمـن الإسـرائيلية لمـدى تنـامي الـروح النضـالية فـي الأراضـي المحتلـة، التـي تجلت في مدى التصدي الباسل لقوات الجيش الإسرائيلي.

تحليل المرحلة الثالثة؛ مرحلة ما بعد قيام السلطة من عام 1994 – 2012م:

إن اتفاق السلام أوسلو وقدوم السلطة الفلسطينية عام 1994م، أوجد معادلة جديدة للأمن على كلا المستويين الإسرائيلي والفلسطيني، فقد طرح على مستوى الأمن القومي الإسرائيلي على لسان (بنيامين نتنياهو) رئيس وزراء إسرائيل، في يونيه 1996م، في خطاب مشروع وزارته للمستقبل حتى عام 2000م، رؤيته لهذا الأمن القومي فقال: "في الشرق الأوسط يتقدم الأمن على السلام، وكل من لا يدرك هذا، سيظل دون أمن، ودون سلام"، وهذه الرؤية تشير إلى المصاعب التي تواجهها نظرية الأمن الاسرائيلي، وإلى أن ثوابت المشكلة الإسرائيلية مستمرة ولن تتغير، وهي تكمن في العمق الاستراتيجي المحدود، بمحتواه المادي والمعنوي، وبكل أبعاده المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والجغرافية. وهكذا تظل المشكلات الاستراتيجية الأمنية لإسرائيل باقية مستمرة، ولا يمكن التوصل إلى حلها؛ لأن جوهر الامن لدى اسرائيل يكمن في عقيدة التوسع التي ما زالت راسخة في العقل الباطن الإسرائيلي، الأمر الذي انعكس على نظرية الأمن القومي الإسرائيلي، وهو ما قد أوقعها في مقتل، من خلال الركون إلى هذا العمق الجغرافي الاستراتيجي.

كما شكلت اتفاقية السلام، وبناء السلطة الفلسطينية، على مستوى الأمن الفلسطيني، أكبر متغير في مفهوم الأمن الفلسطيني على أرض الواقع؛ لكونه قد خلق أزمة خانقة في الفكر السياسي الفلسطيني، حيث وقف عاجزاً أمام تحقيق أي إنجاز سياسي على أرض الواقع، في ظل التعنت الإسرائيلي الذي بدا واضحاً، وبأن هناك أجندة سياسية يطبقها في الواقع، حتى تصبح الحياة للفلسطينيين سجناً وليس دولة.

وبالنسبة إلى عملية التسوية السلمية، فإنه تسود رؤية إسرائيلية أمنية لأبعاد السلام مع المحيط العربي، لكون حاجة إسرائيل للسلام ترتبط بالخوف متعدد المصادر الهاجس الأمني، لذلك توضح الترتيبات والمقترحات الأمنية التي تطرحها إسرائيل في المفاوضات والاتفاقات مع الدول العربية المحيطة بأنها تعتمد استراتيجية تهدف لمواصلة أوسع قدر من السيطرة العسكرية على محيطها، وهذا ما تعكسه المقولة الإسرائيلية السلم الإسرائيلي–العربي سيكون سلاماً مسلحاً، كما أن بناء مؤسسة أمنية وفق الفكر السياسي الفلسطيني، لا يمكن أن يؤسس لدولة بالمعنى الحديث؛ لأن الوضع الفلسطيني ما زال في حال الثورة، وبناء أمن فلسطيني في حال الثورة، يشكل نقيض للدولة.

إن الفكر السياسي الفلسطيني مأزوم أمنياً؛ لأن فكرته للأمن قائمة من هوس الحفاظ على الذات التنظيمية، وقد انتقلت هذه العدوى إلى السلطة الفلسطينية، أي قد ورثت السلطة عقلية الأمن الفصائلي، وليس المهني، وإن الأمن عائد لثقافة الفلسطينيين ووعيهم داخل فلسطين، فمنذ أن قامت السلطة حدث خللٌ كبير في معادلة توازن الصراع مع إسرائيل؛ لأن السلطة خلقت جدلية أمنية غير مسبوقة في التاريخ السياسي الفلسطيني، سواء فيما يتعلق بالعلاقة الأمنية مع إسرائيل، أو فيما يتعلق بالعلاقة الأمنية داخل المجتمع الفلسطيني، حيث انتشرت أجهزة الأمن الفلسطيني داخل المجتمع، وأصبحت تشكل عائقا حقيقيا لتطوره، عندما نقلت المنظمة كوادرها ومؤسساتها من الشتات إلى المجتمع الفلسطيني، ودمجتها مع المؤسسات الموجودة داخل المجتمع الفلسطيني، لتشكل من خلال هذا الدمج مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية.

إن دخول السلطة وبناء الأجهزة الأمنية فيها، ومحاولة التوفيق بين الأمن الفلسطيني والأمن الإسرائيلي، فشل فشلاً ذريعاً، لأن مرتكزات الأمن الفلسطيني تقف على النقيض من الأمن الإسرائيلي، كما أن وجود السلطة قد أوجد حالة انقسام في مفهوم الأمن الفلسطيني من حيث وجد لأول مرة أمن السلطة، وأمن المقاومة، حيث يقف كلاهما على النقيض التام مع الأمن القومي الإسرائيلي ومؤسساته الأمنية، وبين الفصائل التنظيمية بشكل عام، كما أن حالة التصادم والانفصام قد وجد داخل

الأجهـزة الأمنيـة، وخاصـة فـي التكـوين الأول لهـذه الأجهـزة، الـذي تربـى علـى الأمـن الفلسطيني ضمن الثورة الفلسطينية وفصائلها المقاتلة.

ووفق هذه العقلية تم تشكيل أجهزة الأمن في السلطة الوطنية الفلسطينية، والتي كان من أبرزها: قوات الأمن الوطني الفلسطيني، والأمن الرئاسي، وقوات ال17، والمخابرات العامة، والأمن الوقائي، والدفاع المدني، والشرطة البحرية، والشرطة الخاصة، والارتباط العسكري.

وقد تميزت هذه الفترة بنمو أجهزة الأمن الفلسطيني وتضخمها وضعف الرقابة والمتابعة والمساءلة لها، وأمام هذه التحديات تم تدشين السلطة الفلسطينية على أساس اتفاقية أوسلو الموقعة بين إسرائيل ومنظمة التحرير، والتي تضمنت بنوداً عملية قصد منها خدمة أهداف من المستحيل على السلطة تطبيقها، خاصة تلك التي كان الهدف منها أمني من منظور إسرائيل.

إن إتفاقية السلام التي وقعت مع منظمة التحرير الفلسطينية قد حولت الأمن الفلسطيني، من أمن ثورة إلى أمن دولة، وبالتالي تغيرت كثير من المفاهيم الفكرية الثورية التي آمنت بها المنظمة، وآمن بها الشعب الفلسطيني على جميع مراحل تاريخه النضالي، وهبطت بمعايير هذا الفكر من الدولة الفلسطينية المستقلة على كامل التراب الوطني الفلسطيني، إلى القبول بجزء يسقط من أرض فلسطين، بالإضافة إلى التغيير في الأولويات الفكرية والأمنية التي أفرزت هذا الاتفاق، والذي تقاطع مع الفصائل جميعاً حتى الفصائل الإسلامية كأمر واقع، وأنتج دخول حركة حماس إلى ساحة اتفاق أوسلو بقبولها عملياً التحول من حالة الثورة إلى حالة الدولة، فشلت كما فشلت فتح من قبلها في التوفيق بين هذين المنطقين المتضادينً، وهو سر فشل نظرية الأمن الفلسطيني على المستوى الرسمي، ونجاحها على المستوى المقاوم، سواء المقاومة المسلحة، أو المقاومة الشعبية التي تستند إلى أسس ومعايير أكثر ثباتاً وأرسخ أقداماً.

لذا فإن تطبيق اتفاق أوسلو كشف مدى إصرار إسرائيل على فرض أجندتها الأمنية على الواقع الفلسطيني مع تقليص قدر الإمكان من صلاحيات السلطة على أرضها وشعبها ومواردها.

وعليه فإن الواقع قد أثبت بأن التبادلية الأمنية كانت موجهة ضد طرف واحد، حيث لم يتم تغيير الأمن لكلٍ من المواطن الإسرائيلي والفلسطيني، بل طلب من الشرطة الفلسطينية أن تعمل على اعتقال ومحاكمة الأفراد المشتبه بقيامهم بأعمال العنف والإرهاب حسب اتفاق طابا 1995م". (سلسلة الوثائق الفلسطينية، 1994).

وتجسيداً لذلك أدخلت إلى قاموس نظرية الأمن القومي الإسرائيلي مفاهيم جديدة على أمنها، مثل مفهوم السلام الرادع، أو ردع السلام، أي السلام الذي يجبر عليه الطرف المقابل الأضعف، والذي يحمى بقانون دولي، وبدعم بقوة عسكرية، وتفرضه مصالح الطرف الأقوى.

وإن من أخطر نتائج اتفاق السلام اوسلو وما تبعه من قيام السلطة الفلسطينية، هو نقل مفهوم الأمن الفلسطيني من مجال أمن الثورة إلى مجال أمن الدولة، الأمن المتأثر واقعاً بنظرية الأمن الإسرائيلي بشكل متناقض أو معاكس لها ، كحالة من رد الفعل المضاد القائم على تهديد أمن إسرائيل ككيان ودولة سلبت حقوقه واغتصبت أرضه أو بعثرت كيانه، كما أن إتفاق أوسلو جعل الأمن الفلسطيني ليس فقط متأثراً في تطوره على طبيعة العلاقة الصدامية مع الأمن الفلسطيني، بل جعلة أمناً يتأثر ليس إلى درجة التقاطع الأمني أوالتبعية الأمنية، وليس التبادلية الأمنية كما نص عليها إتفاق القاهرة 1994 في الفقرة (هـ) البند الأول، الذي دعا إلى إقامة لجنة تعاون وتنسيق فلسطينية- إسرائيلية مشتركه لأغراض الأمن المتبادل، حيث سُجِل لأول مرة خللٌ في العقيدة الأمنية الفلسطينية، التي تحول الأمن فيها – في أحسن أحواله- إلى القيام بأعباء تشكل ضغطاً نفسياً على العاملين في نطاق الأمن، من خلال تهديدهم لأمن المواطن الفلسطيني، وفي نفس الوقت الضغط الناجم من الأمن الإسرائيلي، الذي خلق انفصاماً حاداً في البناء الفكري والنفسي لعناصر هذه الأجهزة الأمنية، الأمر الذي أدى في نهاية المطاف إلى انفجار هذا الأمن الفلسطيني، وعناصره في الاشتراك بشكل مكثف في انتفاضة الأقصى ضد الكيان الصهيوني، كحالة تطوير وتطويع للأمن الفلسطيني، ليتناسب وحالة السلام القائمة بينهم.

وقد عكست السياسة الإسرائيلية الشك في قدرات السلطة، وعمدت إلى تبني أهداف جديدة، ونماذج عمل تعرقل نشاطها، وتجبرها على التعامل بقسوة مع المعارضة المسلحة الداخلية، والتي أفقدتها الثقة من قبل الفصائل الفلسطينية، وفي نفس الوقت فقدت الثقة بينها وبين إسرائيل. ففي أعقاب توقيع اتفاقيات أوسلو، وبروز أفق محتمل جديد لحصول الفلسطينيين على الحد الأدنى من مطالبهم، بعد تخلي منظمة التحرير، ومن بعدها السلطة الوطنية الفلسطينية، عن العقيدة الأمنية، برز الشرك الذي وقعت فيه، على نحو لا لبس ولا غموض فيه، حيث راهنت السلطة على الدور الذي ستلعبه الإنجازات السياسية والاستراتيجية في تثبيت دعائم المعتقد الجديد في السلام كخيار استراتيجي، وإثبات جدارته، إلا أن الأحداث على الأرض لم تمض على هذا المنوال، واصطدمت الآمال الفلسطينية بممانعة الاحتلال وإجراءاته التي تمضي في سبيل خلق حقائق جديدة على الأرض، تحول دون حصولهم على الحد الأدنى من

الحقوق، وقد تم بلورة مفاهيم أمنية جديدة على ضوء هذه الظروف الجديدة، وما تستلزم من مهام وأدوار متغيرة فعلية متوقعه، لكن ورث هذا الامن كل تراث الامن الفلسطيني الذي انتقل من الخارج إلى الداخل، ونقل هذا الأمن الفلسطيني معه منطق التعددية الفصائلية المشتته جهودها وعملها إلى العمل الامني المؤسساتي.

لا شك بأن اتفاقات أوسلو قد ألزمت الجانب الفلسطيني بالعديد من الاتفاقات والملاحق التابعه، ومنها الاتفاقات الأمنية التي أخذت موقعاً مهماً في العلاقة الفلسطينية–الإسرائيلية، حيث شكلت هذه الملاحق الأمنية بالنسبة إلى إسرائيل أساس التعامل مع الطرف الفلسطيني، معتبرة أن الأخير معني بشكل مباشر وغير مباشر بالحفاظ على أمن دولة إسرائيل، تحت مسميات" التعاون الأمني المشترك" أو "التنسيق الأمني المشترك"، وظهرت المسألة وكأن العلاقة بين الطرفين علاقة أمنية بحته، في حين أن حقيقة العلاقة هي صراعية في جوهرها بين عدوين تاريخيين يسعى كل منهما لاستثمار الاتفاقات لصالح مشروعه.

***أما في انتفاضة الأقصى عام 2000م**، فقد شكل الأمن الإسرائيلي، وممارساته على الأرض سبباً مباشراً لتفجيرها، وخاصة إقتحام شارون أواخر سبتمبر للمسجد الأقصى، حيث عمت المظاهرات السلمية كافة المناطق المحتلة، التي قامت إسرائيل من أجل إجهاضها، باستخدام القبضة الحديدية، والتي بينت مدى إصرارها على ممارسة قسوة أكثر شدة لقمعها، مما أشعل مزيداً من النار التي أدت الى الإنتفاضة.

كما وقد أحدثت انتفاضة الأقصى على المستوى الفلسطيني تغييرات جذرية على الأمن الفلسطيني، حيث إنه بعد إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة والقطاع عام 1994م، نتيجة لتوجه منظمة التحرير نحو تسوية تاريخية مع العدو الإسرائيلي، ونحو إقامة كيان شبه دولة، تحولت بفعل إسرائيلي محض إلى ظاهرة شعبية جارفة أدت إلى اندلاع انتفاضة الأقصى، التي انخرط فيها نشطاء من أجهزة الأمن الفلسطينية، التي أدت عودتهم إلى ساحة المعركة على المدى القريب إلى تحسين صورتهم لدى الجمهور الفلسطيني، وعلى المستوى الأبعد كانت مبرراً لتدميرهم.

وقد تطورت أحداث الثورة الشعبية التي انفجرت في كل مكان، وتجسدت بصدامات بين المتظاهرين، وبين قوات الأمن الإسرائيلية، حيث إنه على ضوء تزايد العنف من قبل قوات الأمن الإسرائيلية ضد السكان العزل، لم يكن أمام السلطة من خيار سوى أن تتصدر الانتفاضة، إذا أرادت أن تحتفظ بمقاليد القيادة، وهذا الهدف يفوق في أهميته الثمن السياسي على المدى الطويل الذي سيجلبه عدم الصراع.

وقد تجلى الهدف المركزي للقيادة الوطنية الفلسطينية في إعطاء انتفاضة الأقصى بعداً شعبيا، لذا شجعت السلطة عناصرها وخاصة أجهزة الأمن على الانخراط فيها.. وفي تلك اللحظة التي انفجرت فيها

التظاهرات، تقدمت السلطة الصفوف على رأس الانتفاضة الثانية، حيث استعدت أجهزة الأمن الفلسطينية لأي احتمال للمواجهة المباشرة مع إسرائيل، ومما زاد الأمر سوءاً اتخاذ العمل العسكري لإجبار السلطة على كبح جماح قوى الشارع، والإقرار بمنتهى السرعة بمعاقبة السلطة ونسف أسس وجودها، بسبب تورطها المباشر وغير المباشر في الهجمات ضدها، ولم يعد يعترف بالسلطة في إسرائيل على أنها شريك في حوار استراتيجي أو كعنوان للتنسيق الأمني، بل كمنافس مسؤول عن خيبة الأمل والإحباط، وبالتالي غدَت هدفاً للاتهامات وللجهود الرامية لإضعافها إلى درجة عدم صلاحيتها.

وقد أدى دخول السلطة إلى ساحة المعركة في الانتفاضة الثانية، وخاصة عودة أبناء الأجهزة الأمنية إلى الكفاح المسلح، إلى عملية تقويض أسس السلطة الفلسطينية، ودمر البنية التحتية للمجتمع، وكل مقرات الأجهزة الأمنية، وأغلب مباني السلطة المدنية، وأتلفت ممتلكاتها وإمكانياتها، مما أدى إلى حدوث حالة من الفراغ الأمني، الذي انعكس سلباً على أمن المواطن، وأدى إلى اضطرار السلطة إلى أن تغطي ذلك بأساليب الأمن بصورته التقليدية.

لقد كان من المنطقي أن تتعثر فاعلية الأمن الفلسطيني في الواقع، وتحد قدرته على أخذ دوره في النضال الوطني الفلسطيني ضد الاحتلال الإسرائيلي، وهذا أدى إلى بروز مظاهر العداء الشعبي الفلسطيني لأجهزته الأمينة؛ لكون هذه الأجهزة تدخل بشكل دراماتيكي في كل الاتفاقات المؤقتة بين الطرفين.

وانتفاضة الأقصى شكلت تعدياً على إحدى أهم ركائز نظرية الأمن القومي الإسرائيلي، مما تطلب المناورة بالسياسة الأمنية لمواجهة مخاطر وتهديدات جديدة، أبرزها إمكانية تمدد مسرح العمليات إلى العمق الإسرائيلي، والوصول إلى الأهداف الحيوية، وصعوبة السيطرة والتحكم في مسرح العمليات؛ نتيجة لتداخل المدني مع العسكري، والعجز عن المحافظة على المبادرة، وارتفاع التكلفة المادية والبشرية في المواجهة، ومحدودية استخدام واسع للقوة العسكرية، وانعدام الأمل في حسم المواجهة العسكرية، إلا أن الانتفاضة كشفت على أن خيار القوة في هذه الساحة مسدود الأفق. ولعل تجربتها المستمدة من الانتفاضة الأولى أمّلت عليها أن تواجه هذه الانتفاضة –انتفاضة الأقصى– عكس الطريقة التي واجهت بها انتفاضة الحجارة، من خلال الجيش النظامي، وقوات الاحتياط وبطرق ووسائل مدنية أكثر منها عسكرية، بل قامت بمواجهتها عبر وحدات نخبوية صغيرة، قادرة على الحركة، وضرب أهداف محددة في داخل العمق الفلسطيني؛ وذلك للحيلولة دون هزيمتها.

وقد بنت إسرائيل نظريتها الأمنية في مواجهة الانتفاضة الأولى على ركائز رئيسة، عبر استراتيجية الصد بوتيرة منخفضة من القوة، حتى ييأس الفلسطينيون من تحقيق أهدافهم حتى بالوسائل الشعبية. في حين أنها قد عمدت إلى مواجهة انتفاضة الأقصى باستراتيجية الهدم والتدمير، مستخدمة كل ما تملكه من أدوات التصعيد؛ لإحراز الانتصار على الفلسطينيين بكسر انتفاضتهم خلال وقت قصير.

وقد تصدر تهديد جديد للأمن القومي الإسرائيلي، تنامى بشكل فاعل في انتفاضة الأقصى، إلى أن وصل إلى مستوى تهديد حقيقي للأمن الإسرائيلي بعد اتفاق أوسلو بما حققه من عمليات اسشهادية في عمق إسرائيل.

وبعد التفجيرات التي حدثت في أمريكا عام 2001م أدخلت إسرائيل على أمنها القومي نظرية "الحرب الإختيارية"، كمعادلة لمكافحة الإرهاب التي تسمح بشن حرب اختيارية متى ارتأت ذلك للدفاع عن مصالحها، ومصالح شركائها في المنطقة دون الالتفات إلى إذن من أحد، باعتبار ان ذلك حق شرعي وظيفي مارسته الدول وخاصة أمريكيا خارج حدودها لتأمين أمنها الاستراتيجي.

ولذا أقدمت إسرائيل على اجتياح الضفة عام 2002م؛ لاعتقادها بأن عدم التوصل إلى حل سياسي للقضية الفلسطينية يستحيل مع استمرار الانتفاضة، مما انعكس ليس فقط على عدم التوصل إلى صياغة نهائية للنظريات الأمنية بين الإسرائيليين وبين الفلسطينيين، بل قاد العديد من القيادات الإسرائيلية إلى القول: بأن عدم تصفية القضية الفلسطينية، دليلاٌ على عدم اكتمال حرب الاستقلال الإسرائيلية، وتأكيداً على أهمية العودة إلى مرحلة الحسم العسكري، تم اجتياح الضفة الغربية في مارس2002م باسم عملية "الدرع الواقي"، حيث وسع الجيش الإسرائيلي عملياته التي أدت الى إعادة السيطرة الإسرائيلية على كل المدن والمخيمات الفلسطينية، وقد رفضت إسرائيل التي وسعت سيطرتها طلب الانسحاب بحجة أن السلطة عاجزة عن الالتزام بعمل حاسم ضد الإرهاب على حد قولها، ثم جعلتها هدفاً لنشاطها العسكري الذي طال كل مؤسسات السلطة ورموزها –كمراكز الشرطة وقوات الأمن –كهدف مباشرٍ لهجمات الجيش الإسرائيلي، والتي تكللت بالاجتياح لكل مناطق الضفة الغربية.

***وفي عملية اجتياح الضفة الغربية تبنت إسرائيل نظرية الأمن المطلق**، والتي تعني حقها في الدفاع عن أمنها القومي، وعن مصالحها الاستراتيجية، والتي امتدت في أي مكان، وأي زمان، وبأية إجراءات ووسائل ممكنة، وضد أية أهداف، تحت ذريعة مساوقة ومقاومة الإرهاب العالمي.

وقد لجأت إسرائيل إلى نظرية الجدران الأمنية الإسرائيلية؛ للحد من تعاظم قوة الانتفاضة وتأثيرها على الداخل الإسرائيلي، ولكن المقاومة ردت بشكل مضاد، عبر اعتماد نظرية "توازن الرعب" بإرسال المزيد من رجال المقاومة –الاستشهاديين–؛ وذلك لإحداث ردع نفسي ضد المستوطنين الصهاينة.

كما أقامت إسرائيل جدراناً أمنية مشابهة لتلك التي تم بناؤها حول الضفة الغربية، وقد أقيمت هذه الجدرانعلى الحدود اللبنانية والأردنية، والحدود مع قطاع غزة؛ للحد من قدرة تسلل المقاومين إلى داخل اسرائيل. لكن حدث العديد من الاختراقات الأمنية الواسعة لهذه الجدران الأمنية، من خلال العديد من

العمليات المسلحة عن طريق فتح ثغرات في الأسيجة الأمنية المحيطة بغزة، أو الفاصلة مع الأردن أو لبنان، أو حتى المحيطة بالمستوطنات، وبالتالي لم تفشل في منع تسلل الاستشهاديين الفلسطينيين إلى داخل إسرائيل، كما أنها لن تحل قضية إطلاق قذائف الهاون والصواريخ الفلسطينية.

***أما بالنسبة إلى الانسحاب احادي الجانب من غزة عام 2005م**، فيعد على مستوى الأمن الإسرائيلي عملية فردية من طرف واحد تعبر عن تحقيق مصلحة خاصة، لم يتم تحقيقها من خلال اتفاق ثنائي مع الطرف الآخر، وذلك وفق رؤيتها الذاتية للعملية، بغض النظر عن النتائج التي أفضت إليها في الواقع.

والتحليل الاستراتيجي لعملية الانسحاب هذه يتم من خلال محاكمة الأهداف التي حققها في ظل النتائج القائمة اليوم، فإسرائيل لم تراع في عملية الفصل الأهمية الكافية؛ لإمكانية أن يؤدي ذلك الانسحاب إلى تغييرات عميقة في الساحة الفلسطينية، وأن تكون النتيجة المرجوة منها مختلفة عما هو مرجو منها. حيث سعت إسرائيل بهذا الانسحاب لتغيير الوضع القائم اليوم في فلسطين بتغييرات جوهرية على أرض الواقع، وذلك بقضم أراضٍ وبتقطع الأوصال الجغرافية فيما بين المدن والقرى الفلسطينية، وذلك يعني في المحصلة النهائية أن تخلق دويلة فلسطينية غير متواصلة، وأن يكون هناك وصاية على هذه الدويلة، وذلك يعني إزالة الحلم والمشروع الوطني الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة.

وقد تطورت نظرية الأمن الفلسطيني بشكل متسارع بعد الانسحاب الإسرائيلي من غزة، حيث أدخلت إلى نظريتها مبدأ "الحرب الكيانية"، والتي تعني إدخال كل الكيان الإسرائيلي تحت طائلة الحرب، وهي تعمل على ادخال المجال المدني الاسرائيلي الى دائرة الصراع بشكل مباشر، كما كانت تفعل إسرائيل في جميع حروبها، من خلال الاستمرار في إطلاق الصواريخ على أي مكان تطاله؛ كي تعمل على تهديد كل العمق الداخلي الإسرائيلي.

إن عملية الانسحابات التي قامت بها إسرائيل من مناطق في لبنان وغزة، سواء عبر انسحابات ناجمة عن اتفاقيات سلام، أو من خلال انسحابات أحادية الجانب، كان لها انعكاسات سلبية على الأمن القومي الإسرائيلي، حيث إنه في المحصلة النهائية قد تخلت عن أرض، شكلت انعكاسات استراتيجية بارزة عليها؛ لأنها قد أفضت إلى قيام إسرائيل بتقديم تنازلات جغرافية إقليمية، مما يعني تآكل العمق الاستراتيجي لها، والتخلي عن نظرية "الحدود الآمنة" وذلك بالمعنى الجغرافي إلى الأبد.

وإن مشروع الانسحاب أحادي الجانب من غزة قد استند إلى طموح إسرائيل في بلورة واقع سياسي–أمني جديد، يفرض بعد سنوات من غياب الحل السياسي على الفلسطينيين، خطة فصل لجزء من الوطن، يتضمن إعادة انتشار جديد للقوات الإسرائيلية، وخطوط أمنية جديدة تغير توزيع خارطة المستوطنات، بشكل يؤدي إلى تقليص عدد الإسرائيليين في قلب المناطق

المكتظة بالسكان الفلسطينيين إلى الحد الأدنى. كما ستعيد رسم خطوط الأمن المؤقتة، حيث سينتشر الجيش الإسرائيلي على هذه الخطوط الجديدة التي تستطيع من خلالها توفير الأمن لجيشها ومواطنيها، عن طريق هذا الفصل بشكل أفضل وأنجع.

وهكذا يشكل الانسحاب أحادي الجانب من غزة –وفق رؤية إسرائيل– فرصة لأن تتخلص من العبء الأمني والديمغرافي الذي تفرضه سيطرتها على هذه المنطقة، وهي تعد في المفهوم الإسرائيلي بمثابة وضع نهاية لحقيقة أن القيادة الفلسطينية هي التي تملي على المستقبل ما تريد. وتعتبر إسرائيل بأن تخليها بشكل أحادي الجانب، عن مناطق تتوقع أن لا تكون ضمن حدودها كقطاع غزةً في الحل الدائم لا يتعارض مع قواعد المفاوضات، التي تقول: إن على إسرائيل عدم الاحتفاظ بمناطق تشكل عبءا كبيراً عليها خاصة عندما يتعلق الأمر في إحداث تغيير حقيقي على التهديد الديمغرافي لها.

كما ينظر إلى الانسحاب من غزة من طرف واحد على مستوى الأمن الفلسطيني أنه انتصار عسكري وأمني كبير للمقاومة؛ لكونه قد أجبر إسرائيل على التخلي عن مناطق بقوة المقاومة، مما أظهرها بأنها قابلة للهزيمة بواسطة القوة العسكرية، وهذا يعني إلحاق ضرر معنوي بصورة إسرائيل في وعي العالم. كما أن الانسحاب من غزة قد خلق سابقة في فلسطين بأن إسرائيل بإمكانها تدمير مستوطنات سبق لها أن أقامتها دون مقابل من الطرف الفلسطيني، في الوقت الذي لم يتم تدمير مستوطنات ضمن اتفاق السلام!

كما ترى المقاومة أن الانسحاب أحادي الجانب من غزة قد أدى إلى دعم وتعزيز لصورة النضال الشعبي الفلسطيني، ولقيم الصبر والتضحية، والقدرة على الصمود، والتشبث بالأرض، كما أنه قد أدى إلى تغيير عميق في الواقع السياسي والأمني في غزة، ودحض الافتراض الخاطئ بأن الانسحاب سيسحب البساط من تحت أقدام المقاومين الفلسطينيين، ويجبرهم بهذا الفصل على ايقاف المقاومة.

كما أن هذا الفصل قد طور لأول مرة في تاريخ الصراع الأمن الفلسطيني من طور المفعول إلى طور الفاعل، أو شبه الفاعل، حيث بدل الاحتكاك المباشر مع الجيش الإسرائيلي بالاحتكاك غير المباشر، وذلك عبر الصواريخ والمدافع، وهذا ما زاد من قدرة الفلسطينيين في هذا المجال المتراكم في حجم تهريب الأسلحة إلى القطاع، وخاصة بسبب انسحاب إسرائيل من حدود رفح.

كما يعتبر الفلسطينيون بأن الانسحاب أحادي الجانب من غزة قد أثر بالسلب على مبدأ الردع الإسرائيلي الذي كان يعمل قبل الانسحاب بشكل شديد فوري، وأكثر فعالية، ولذا عندما اضطرت إلى تنفيذ الردع دفعة واحدة في عملية الرصاص المسكوب، كان دفع الثمن من قبلها قاسياً جداً، حتى بدا وكأنه شبه هزيمة. ومن هنا يتبين بأن الخطورة في عملية الانسحاب أحادي الجانب من غزة يعني ترسيم الحدود دون الرجوع إلى الطرف الآخر حتى في العملية التفاوضية، وهذا يحتم على أرض الواقع على الشعب الفلسطيني أن لا يجعل اسرائيل تحقق مصالحها من هذا الانسحاب.

ولذا يرى الباحث بأنه لو حدث أي انسحابات في الفترة القادمة –يمكن أن تقوم به إسرائيل–، فإنه يتوجب بالضرورة على الشعب الفلسطيني أو على القيادة الفلسطينية أن تقبل بهذه الانسحابات كحدود للدولة الفلسطينية، بل عليها رفض الربط ما بين هذا الانسحاب الإسرائيلي الأحادي الجانب، وبين قيام حدود دائمة، أو حتى مؤقتة بيننا وبين الطرف الآخر حتى ولو بالمفاوضات.

أما في حرب لبنان عام 2006 م، فقد تصدرت مهمة "ترميم الردع" رأس قائمة الأهداف التي أملاها الجيش الإسرائيلي، بحيث اعتمد القيام بضربات جوية بشدة متناهية لكل البنى التحتية في عموم لبنان. حيث اعتمدت على مفاهيم عسكرية تستخدمها في مواجهة جيوش نظامية تابعة للدول، فأعطت الأفضلية لاستخدام النيران بواسطة سلاح الجو ضد المقاومة ومراكزها؛ بغية تحقيق حسم خاطف في المعركة لا يتوافق مع خسائر فادحة، غير أن هذا الأسلوب قد انعكس سلباً على الجيش الإسرائيلي؛ ذلك أن قدرة الصمود لدى المقاومة كانت أكبر مما هي عليه حال الدولة، رغم حجم الجرائم الوحشية ضد المدنيين، وكمالدمار الهائل على المباني السكنية والمؤسسات المدنية.

وفي حرب غزة الأولى عام 2008م المسماة إسرائيليا بعملية "الرصاص المسكوب" فقد استخدم العدو فيها أسلوباً جديداً يسمى مبدأ "الرد الأمني الاستراتيجي"، الذي يهدف لعرقلة التحدي الذي تشكله حركات المقاومة على الصعيد العسكري التكنولوجي، والذي ينبغي أن يتم في المرحلة الأولى منه فتح هذه الحرب بضربة مفاجئة قوية، ومن الأفضل ضربة جوية، بحيث يتم توجيهها ضد المراكز الاستراتيجية للسلطة والمقاومة دفعة واحدة مثل: مقرات القيادة، وبيوت كبار قادتها، ومؤسسات الإدارة، وأجهزة أمنية، وبنيتها التحتية المدنية المركزية التي يتم استخدامها كمراكز اتصال مركزية بين الحركات وقاعدتها الشعبية. وفي المرحلة الثانية من الضروري تنفيذ عملية برية واسعة داخل منطقة العدو، بحيث يتم تعطيل قدراته العسكرية، ومن غير المتوقع أن تؤدي هذه العملية إلى تصفية حركات المقاومة، وإنما قد تؤدي إلى توجيه ضربة بالغة لتشكيلاتها العسكرية، ولمقراتها القيادية، بالإضافة إلى أن هناك ضرورةً لرد تكنولوجي يساعد في تقييد القدرات العسكرية المركزية للحركات المقاومة، التي تشكل جوهر مفهومها العسكري.

وقد دفع التفوق التكنولوجي إسرائيل إلى أن تعتمد المقاومة على أسلوب الحرب اللامتكافئة في إدارة المعركة، حيث إن هذا النوع من الحروب تعتمد على عدم مواجهة قدرات القوات الإسرائيلية في الميدان العسكري، وتعتمد بشكل خاص على حروب طول النفس، ورغم كونها ضعيفة عسكرياً، لكنها تتمتع بالقدرة على الصمود، ويحاول خلق وضع لا يمكن تحمله على مدى طويل، ويقول بعض الخبراء الامنيين الاسرائيليين إن العدو –يقصد المقاومة– يصادر من أيدينا فرصة الحسم العسكري، ومن أجل التهرب من مواجهة نتائج الحسم لا يدخل العدو في المعركة الأساسية الكبيرة، ويعمل على إخفاء مراكز الثقل المؤثرة وتمويهها، ويسعى لعدم العمل كإطار يمكن تشويشه. وفي بعض الأحيان يستطيع العدو تحقيق أهداف

الحرب من دون أن يحرز حسماً عسكرياً لصالحه، وإنما فقط من خلال تأكيد حقيقة أنه لم يصب بالانهيار على مدى فترة زمنية طويلة. وهكذا فإن مسائل مثل القدرة على الصمود، أو تدخل المجموعة الدولية يهددان مصير الحرب". (مركز اللغات والترجمة، 2010م).

وانتهت هذه الحرب، ولم يحقق من خلالها العدو الهزيمة كما كان يصبو؛ لأنها جسدت أهم المبادئ الأساسية لفكر المقاومة، وهي القدرة على الصمود وعدم الخضوع، الذي يحرم العدو من الحسم العسكري الكلاسيكي.. وقد تجسد ذلك في الاستمرار في عملية إطلاق الصواريخ وتوسيع مدى إصابة أهدافها، والسعي لاستنزاف الجبهة الداخلية الإسرائيلية، وإثبات البقاء الفعال على طول المعركة، من خلال القدرة على إطلاق الصواريخ، وتوسيع دائرة المستوطنات وعدد السكان الإسرائيليين الذين يقعون تحت تهديد هذه الصواريخ، والامتناع عن المواجهة المباشرة مع الجيش الإسرائيلي، وتفضيل أسلوب الحرب غير المباشرة، والاختفاء في المنطقة المأهولة بالسكان لعرقلة تقدم قواته البرية، لتجنبها قتل المدنيين.

وكذلك اعتمدت المقاومة أسلوب الدمج المقصود بين المجال المدني والعسكري، خلال المعارك الفعلية، وإعطاء أهمية محدودة للسيطرة على الأرض والنضال على الإقليم، والقدرة العالية على التحمل، وبشكل خاص بكل ما يتعلق بالخسائر البشرية، والسعي لتعزيز نزف الدم في صفوف القوات العسكرية.

ومن خلال عملية الرصاص المسكوب تبين من مجرى العمليات الشك في احتمال تحقيق نتائج ذات أهمية – كالحسم، الانتصار، الاستسلام، التسوية–، وبعدم انهيار المقاومة التي تتمتع بمكانة سيادية. كماتشكل تحدياً بعيد المدى في مواجهة متعددة الأبعاد، وتملك إلى حد كبير تبني المبادئ الأساسية التي تحول دون الهزيمة كالإصرار والتحدي، والقدرة على الصمود والصبر.

وأما الحرب الثانية على غزة عام2012م، فقد أدت إلى إبراز عدد من الفجوات في نظرية الأمن القومي الإسرائيلي، حيث أوضحت أن الجيش الإسرائيلي لا يمتلك قدرة ملائمة مضادة للتهديدات الصاروخية لاسيما التهديدات القادمة من بُعد، وأدى القصف الصاروخي– رغم محدودية تأثيره المادي– للعمق الإسرائيلي إلى انكشاف المؤخرة الإسرائيلية بما فيها من تجمعات سكانية كثيفة، وازداد إدراك الخطر الصاروخي في ظل سعي المقاومة لإمتلاك قدرة صاروخية بإمكانها إصابة أهداف استراتيجية إسرائيلية، كما أن الحرب الثانية أظهرت استحالة قيام الجيش الإسرائيلي بتنفيذ مفهومه الأمني التقليدي القائم على نقل الحرب بسرعة إلى أرض الخصم، خصوصاً أن قدرة السلاح الجوي الإسرائيلي لا تجد إلا الأهداف المدنية لتوجيه ضربات عنيفة لها، وإن صمود المقاومة في فلسطين قد حول الاهتمام من مبدأ الحرب الخاطفة، لمبدأ حرب طويلة الأمد تستنزف قدرات إسرائيل، وتعتمد على أسلوب الاحتكاك المباشر على الأرض الأمر الذي لا يتميز فيه العنصر الإسرائيلي عن العربي.

كما أن حرب غزة الثانية قد وضعت إسرائيل في حالة من عدم القدره على إنهاء المواجهة العسكرية بنصر أو بحسم، ووضعتها أمام معركة لم تسبق لها أن عرفتها، ولم تزل متفوقة عسكرياً وتكنولوجياً بشكل واضح، وأيضاً أنها لم تحسم بشكل كامل، لكن ثبت ضعفها وعدم قدرتها على تحقيق الحسم ضد تحدي المقاومة. ولكن على الرغم من أن الأمن الفلسطيني في هذه الحروب قد سجل بعض الإنجازات من خلال تصدية لإسرائيل، إلا أنه قد تأثر بشكل سلبي في خضم هذه المواجهة عندما خضع هذا الأمن الفلسطيني للأمن الإسرائيلي، حيث أسفرت الحروب عن اتفاقيات، أو تفاهمات أمنية علي الأرض، فرضت من خلالها إسرائيل شكلاً من أشكال التعاون الأمني، أو بمعني آخر شكلاً من أشكال التفاهمات الأمنية التي ألزمت بها المقاومة نفسها، وأصبح النضال الفلسطيني والمقاوم عبر هذه الاتفاقيات مجرد رد فعل لما تقوم به إسرائيل من أعمال، واختزل النضال الفلسطيني إلى مجرد رد فعل مقاوم في حال خرقت إسرائيل الاتفاق، ولنا الحق أن نتساءل: متى كانت المقاومة في كل ثورات العالم لا تقاوم إلا كرد فعل لعمل العدو؟! وبهذا يتبين أن التفاهمات الأمنية الأخيرة التي وقعتها المقاومة مع العدو جراء حرب غزة عام 2008م، وحرب عام 2012م، قد كبلت المقاومة إلى أبعد الحدود، وأصبح المشروع الوطني كله في يد رجل الأمن الصهيوني، الذي غدا يقرر متى يهجم على غزة، ومتى يحجم عنها، وكأنها حالة اتفاق بين دولتين! وبالتالي تتلقى المقاومة الضربات من العدو متى شاء، ولا تملك الرد كفعل استراتيجي ثوري، بل تقوم فقط برد فعل مقاوم، وهذا خروج عن النظرية الأمنية الفلسطينية الثورية في طبيعتها، والنابعة من حق المقاومة كفعل ارادي، وليس كرد فعل استجابي فقط. وقد دفعت نتائج الجولات العسكرية الأربع بين إسرائيل والعرب، إضافة إلى حرب لبنان، وتداعيات حرب الخليج الثانية، وحرب غزة، إلى إعادة تقييم نظرية الأمن؛ لتطويرها حتى يمكنها مواجهة المتغيرات العديدة، سواء الدولية، أو الإقليمية، أو في مجال التطور الهائل في التقنية العسكرية. وقد تطورت نظرية مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي طبقاً للعوامل الداخلية الإسرائيلية والإقليمية والدولية بما يتناسب وكل مرحلة، وكان يدخل عليها دوماً بعض التعديلات والتغييرات نتيجة للحروب العربية–الإسرائيلية، وهذه التغييرات والتعديلات تمت عبر السنوات المتواصلة بشكل كبير في أدواتها ووسائلها واساليبها وطرق عملية تحقيقها.

***وفي أغسطس عام 2011م**، تم إقرار الحكومة الاسرائيلية لنظرية "الدفاع الفاعل" أو الدفاع الناجع، كمنظومة دفاعية على المستوى الوطني لتعزيز القدرات القومية في الفضاء السبراني، والذي عرفه الجنرال غابي أشكينازي– رئيس هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي انذاك– على أنه: "فضاءُ حربٍ استراتيجي وعملاتي لدولة إسرائيل"، وعليه أنشئت هيئة السايبر التابعة للجيش الإسرائيلي، لتشكّل مكتبَ تنسيقٍ تابعاً لهيئة الأركان العامة، لتنسيق وتوجيه أنشطة الجيش في المجال السبراني، وأُنشئ هذا المكتب داخل وحدة النخبة (8200) التابعة لشعبة الاستخبارات في الجيش الإسرائيلي". (أورين، 2012م).

وقد أنشئت في سلاح الاتصالات الإلكترونية (هتيكشوف)، دائرة "الدفاع السايبري"، علماً أن أكثرية أنشطتها مصنّفة سرية. وتُمكّن هذه الدائرة قوات الجيش من تنفيذ عمليات برية، وجوية، وبحرية، في عصر يعتمد فيه الجيش أكثر من أي وقت مضى على تكنولوجيا الحواسيب. وتعمل الدائرة بالتعاون مع معظم وحدات النخبة في الجيش الإسرائيلي، مستخدمةً تشكيلة من الوسائل التكنولوجية المتطورة، في سبيل تعطيل هجمات العدو السبرانية".(هتيكشوف، 2011م).

إن نظرية "الدفاع الفاعل" أو"الدفاع الناجع" هي تعبير حقيقي عن الحرب السبرانية، أو حرب الحواسيب التي تسعى لتعزيز إجراءات الحماية في مؤسسات الدولة من خلال أداة ناظمة شاملة ملائمة لشتى الفروع، ومصمّمة خصيصاً لحماية قواعد البيانات، بالإضافة إلى إشراف فرعي على كل مجال على حدة.

ولذا أصبحت تكنولوجيا الحرب السبرانية جزءاً من مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي الحديث، والمتابع لهذا الأمر يدرك حجم الأهمية التي يوليها صانعو القرار في إسرائيل لهذه القضية، ويرى حجم الموارد المرصودة لذلك. وفي نفس الوقت الذي يمكن استخدام القدرات السبريانية التكنولوجية المتطورة –حرب الحواسيب– كعملية دفاع، ويمكن استخدامها كعملية هجوم من حيث استخدام هذه القدرة في التحكم بأجهزة الحاسوب للعدو أو السيطره عليها بتخريبها أو بث فيروس غازي لها، ويمكن استخدامها في جمع المعلومات عن خصومها. وبناء على ذلك تم اعتماد نظرية الدفاع الفاعل – الحرب السبريانية–، وتشكيل هيئة أركان قومية للدفاع، مهمتها حماية الفضاء السبرياني لإسرائيل، وتوسيع صلاحيات الشاباك التنفيذية، لتشمل الاهتمام بالقطاع المدني، والقيام بتعزيز القدرات القومية في الفضاء السبرياني، وتحسين فرص مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية في الفضاء السبرياني" (برعام، 2013م: ص ص3–4)

الخاتمة

تعقيب عام

أهم النتائج

التوصيات

الخاتمة

تعقيب عام:

يمكن أن نستنتج من خلال ما أظهر البحث، بأن مراحل تطور نظرية الأمن القومي الإسرائيلي، تنقسم إلى ثمان مراحل، يمكن تلخيصها بالشكل التالي:

المرحلة الأولى: وهي المرحلة التي تمتد من عام 1948- 1956م، والتي اعتمدت على نظرية الحرب الدفاعية الهجومية، والتي تم تطبيقها في العمليات العسكرية ضد العرب والفلسطينيين في حرب عام 1948م.

والمرحلة الثانية: وهي المرحلة التي تمتد من عام 1956- 1967م، والتي اعتمدت على نظرية الحرب الوقائية -ذريعة الحرب-عام 1956م، كما اعتمدت على نظرية الردع التكتيكي، بإضافة إلى ادخال نظرية الردع النووي الاستراتيجي المستقبلي.

والمرحلة الثالثة: وهي المرحلة التي تمتد من عام 1967- 1973م، والتي اعتمدت على نظرية الحدود الآمنة بعد هزيمة حرب1967م، وحصول اسرائيل على مساحات شاسعة من الارض العربية والفلسطينية.

والمرحلة الرابعة: وهي المرحلة التي تمتد من عام 1973-1982م، والتي اعتمدت على نظرية الحرب الدفاعية الثابتة والمتحركة في حرب 1973م، كخط بارليف في سيناء، والتحصينات في الجولان السوري.

والمرحلة الخامسة: وهي المرحلة التي تمتد من عام 1982- 1991م، والتي اعتمدت على نظرية الحرب الوقائية الاستباقية، واستخدمت الردع الهجومي-الوقائي، كتدمير المفاعل النووي العراقي عام 1981م، كما استخدمت نظرية الحرب الوقائية استراتيجية هجومية عام 1977-1980م، واستخدمت نظرية حرب الخيار واللاخيار عام 1988م.

والمرحلة السادسة: وهي المرحلة التي تمتد من عام 1991- 2000م، والتي اعتمدت على نظرية المجال الحيوي - بتقسيم المنطقة إلى دوائر-، واستخدمت نظرية الأحزمة الأمنية في سيناء بمصر، ومنطقة جيش لحد في الجنوب اللبناني.

والمرحلة السابعة: وهي المرحلة التي تمتد من عام 2000- 2006م، والتي اعتمدت على نظرية الدفاع الفعال، أو الدفاع النشط، الذي يعتمد على المنظومة الدفاعية الصاروخية.

والمرحلة الثامنة: وهي المرحلة التي تمتد من عام 2008-2012م، واستخدم فيها أسلوب الرد الأمني الاستراتيجي، من خلال القيام بأسلوب ابطال وعرقلة التحدي.

ويجتهد الباحث في تقسيم الفعل الامني للوجود الاسرائيلي على ارض فلسطين، الى ثلاث حقب، وهي:

*الفعل الأمني الإسرائيلي خلال الحقبة الأولى من قيام الكيان الإسرائيلي، الممتدة من عام 1948م حتى 1967م، والذي كان منصباً على بناء نظرية الأمن القومي الإسرائيلي، والتي كان جل نشاطها يقوم على تثبيت هذه الدولة، من خلال إدارة الصراع مع أنظمة ذات سيادة، استخدمت فيها إسرائيل جيوشاً تقليدية، برزت من خلال نظرية الدفاع والهجوم، ويظهر ذلك من خلال الإستعراض التاريخي للنظرية الأمنية.

*والفعل الأمني الإسرائيلي، خلال الحقبة الثانية من قيام الكيان الإسرائيلي، والممتدة من عام 1967م حتى1994م، والذي كان الامن فيها منشغلاً بترسيخ نظرية الأمن الجاري، التي تميزت بمستوى تهديد أقل بكثير من المستوى الأول، من خلال المواجهة لنشاط عمليات حرب العصابات المسلحة التي خاضتها مع الفصائل الفلسطينية المسلحة داخل وخارج المناطق المحتلة، ثم مواجهة الانتفاضة الشعبية في الداخل.

*والفعل الأمني الإسرائيلي، خلال الحقبة الثالثة من قيام الكيان الإسرائيلي، الممتدة من عام 1994م حتى عام 2012م، والتي تمحور في التعاون الوظيفي مع السلطة الوطنية الفلسطينية، ثم انقلبت عليها بعد تفجر إنتفاضة الأقصى، وقد امتازت كحروب شبة نظاميه- كاجتياح الضفة الغربية، والحرب على غزة عام 2008م، وعام 2012م-، والتي أفضت إلي حرب الصواريخ، فانهارت نظرية (الحدود الآمنه)، كما انهارت النظرية الامنية القائمة على المناطق العازلة، ونظرية الردع القائمة على الضربة الاستباقيه.

وقد تجسدت مراحل هذه النظريات الامنية في المباديء والاسس التطبيقية القائمة على مرتكزات، منها: (مبدأ الردع، ومبدأ الحسم، والانذار المبكر الاستراتيجي، ونقل المعركة إلى أرض العدو، والحرب الخاطفة والسريعة، والحرب بالوكالة، والضربة الأولى الاستباقية، والهجوم المعاكس او الهجوم المضاد المسبق، والسلام الرادع أو ردع السلام، واليد الطولى الفاعلة، والأرض المحروقة، وحرب اللاخيار) .

*وأما المراحل التاريخية للأمن الفلسطيني، فيجتهد الباحث إلى تقسيمها إلى ثلاث مراحل متعاقبه، وهي: **المرحلة الأولى من مفهوم الامن الفلسطيني:** والتي تمتد من عام 1948-1967م، ويطلق عليها الباحث بمرحلة اللاأمن، أو مرحلة الأمن التابع، حيث شكلت عملية الهجرة حالة ضياع للامن الفردي والجمعي

الفلسطيني اثناء الهجرة.. كما شكلت حالة الاستقرار في البلدان التي نزح اليها السكان الفلسطينيون من الدول العربية، الى وجود حالة الأمن التابع لهذه الدول، وغدى التطبيق العملي للأمن الفلسطيني، تجسيدا لما هي عليه الحالة الامنية العربية، ومتطلباتها في الواقع، التي تراجع فيها الامن الفلسطينب الى الصفر. ولكن خلال هذه المرحلة ظهرت بعض المفاهيم المرتبطة بإعادة الثقة للشعب، من خلال القيام ببعض الممارسات التي تشكل حالة استنزاف للعدو.

والمرحلة الثانية من مفهوم الأمن الفلسطيني: والذي تمتد من العام 1967-1994م، وهي المرحلة التي تشكل فيها الأمن الثوري، لكي يواكب مرحلة الكفاح الثوري المسلح، ثم مرحلة الانتفاضة الشعبية السلمية.

ويرى الباحث بأنه في هذه المرحلة مارست المنظمات الفلسطينية، انشاء اجهزة امنية تخدم هذه المرحلة الثورية، والتي تميزت بمستوى تهديد أكبر بكثير من مستوى المرحلة الأولي، من خلال مواجهة النشاط الاستخباري المضاد من قبل العدو، التي خاضتها الفصائل الفلسطينية التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، من داخل وخارج المناطق المحتلة، والتي أضيف إليها لاحقا، فصائل المقاومة الإسلامية في فلسطين .

والمرحلة الثالثة من مفهوم الأمن الفلسطيني: والتي تمتد من العام 1994-2012م، وهي المرحلة التي تمحورت في حقبتين حقبة السنوات العشر الأول منها، والتي تمثلت في انشاء اجهزة امنية رسمية متنوعة، عملت على التعاون مع السلطة الإسرائيلية (التنسيق الامني)، ثم بدأت الحقبة الثانية بانتفاضة الاقصى التي انقلبت فيها هذه الاجهزة على اسرائيل، والتي تمخض عنها اجتياح الضفة، والانسحاب من قطاع غزة، ثم دخول المنطقة في حروب اللاخيار التي كانت تفرضها اسرائيل على لبنان وغزة، والتي كانت حرب شبة نظاميه، تمثلت بالحرب على لبنان عام 2006م، وحرب غزة عام 2008م، وعام 2012م.

أهم النتائج

– إن نظرية الأمن القومي الإسرائيلي ، قائمة على المباديء والمرتكزات الثلاثة الأساسية (الردع – الإنذار مبكر – الحسم– الدفاع النشط).

– وجود خلل في تطبيق نظرية الأمن القومي الإسرائيلي، في الجانب المعلوماتي المطلوب لتلافي هجوم مباغت، كما حصل في حرب عام 1973م، الذي يمنحها القدرة على امتصاص الهجوم، ويكون بمثابة إنذار مبكر لها.

– فشل في تطبيقات نظرية الأمن القومي الإسرائيلي القائمة على المبدأ الهجومي بشكل واضح؛ نتيجة تزايد دور الصواريخ في المعارك الحديثة، والتي طورتها المقاومة الفلسطينية، كرد فعل مباشر على الاعتداءات الاسرائيلية المتكررة على الشعب الفلسطيني.

– فشل نظرية اسرائيل الأمنية القائمة على المرتكزات التي تبنى على التحكم في تقصير مدة المعركة، عن طريق التحكم في إدارة زمن الحرب وإنهائها؛ حتى لا تستمر فترة أطول من اللازم، مما يمكّنها من تحقيق السيطرة على مسرح العمليات، وحرية الحركة، وسهولة المناورة، من مكان إلى آخر.

– تبين بإن إسرائيل ليست بحاجة إلى الاستيلاء على الأرض، وحجة العمق الجغرافي المعتمد على أن تحتفظ بالمناطق التي تحتلها، باتت في ظل التقدم التكنولوجي لدى الدول العربية، والمقاومة الفلسطينية، مجرد وهم ليس له اساس لا امني ولا عسكري في الواقع.وهذا ما حاولت اسرائيل في الاستعاضه عنه باعتماد وسائل ذات عمق تقني، بنشر وسائل تكنولوجية تشكل لها إنذاراً مبكراً من أي هجوم محتمل.

– إن من نتائج حروب إسرائيل فشل نظرية إسرائيل الأمنية، القائمة على فكرة إلحاق الهزيمة النهائية بالطرف المقابل لها، والردع النفسي للمواطنين، حيث كان رد الفعل الفلسطيني قد سبب لهذه النظرية ضربة قاصمة، بتطوير نظرية أمنية فلسطينية تبنت نقل المعركة للعمق الاسرائيلي.

– ان الأمن الفلسطيني –رغم انه لا يرقى الى حالة الأمن القومي– عمقة القومي العربي، يعتبر عمقاً استراتيجياً للأمن الفلسطيني، وهو داعماً للأمن الفلسطيني.

– ان الأمن الفلسطيني هو في الغالب أمن وظيفي يعالج واقعاً ووقائع يفرضها الأمن الإسرائيلي عليه منذ بداية دولة إسرائيل، وبأنه لم يرقى إلى مستوى الأمن القومي، باعتبار أن من أهم متطلبات الأمن القومي وجود سيادة كاملة على الأرض والشعب.

– اظهرت تحليل واقع الأمن الفلسطيني، بان هذا الأمن الفلسطيني، يقف في طبيعته على الجانب المعاكس للأمن الإسرائيلي..وبالتالي فان احتياجات الأمن الفلسطيني على نقيض احتياجات الأمن الإسرائيلي.

– إن الأمن الفلسسطيني يتأثر بالأمن القومي الإسرائيلي، ويحاول أن يحدد مساراته وقواعده وتطوره من خلال هذا التأثر.. فالعلاقة المفروضة على الأمن الفلسطيني، تجعله يتطور ويتغير، ليواكب تطور وتغير الأمن القومي الإسرائيلي تاريخياً.

– ان هناك فرق بين أمن الثورة، وأمن الدولة، ويجب عدم الخلط بين كوننا ثورة، وبين كوننا دولة.
– تبين ان ممارسة السيادة الكاملة يجب أن تشمل الإشراف الكامل على كل موقع على حدودنا. وذلك كشرط الضروري ليصبح الشعب سيد مصيره، ومتساوي في الحقوق والواجبات مع دول العالم.

التوصيات

– السعي إلى التخلص من التبعية الأمنية، المفروضة علينا، والتحكم في الموارد، والتركيز على التعبئة الوطنية لجميع أركان المجتمع.

– بناء منظومة أمنية مشتركة من قبل جميع الفصائل كلجنة عليا، وهي التي تقرر طرق التعامل مع العدو وأساليبه.

– يجب أن نبني استراتيجيتنا الأمنية في فلسطين، وفق منظومة الأمن الثوري؛ لكوننا ما زلنا في مرحلة تحرر وطني، وليس ضمن معيار أمن الدولة، حيث لم نبلغ لمستوى دولة مستقلة ذات سيادة.
– أن نعطي أولوية لأمن الثورة على أمن الدولة، في حالة التصادم بين ممارسة: أمن الثورة، وأمن الدولة.
– التحرر من كوننا أمناً يتحرك وفق ردة الفعل، مما يجعله أمناً تابعاً في تحركه للأمن الإسرائيلي.
– عدم إسقاط خيار المقاومة من الأجندة السياسية للعمل الفلسطيني، وإدخال أساليب متنوعه من النضال والمقاومة ضد إسرائيل، سواء المقاومة: المسلحة، أو السلمية، أو الشعبية – الإنتفاضة.
– ضرورة الموائمة بين المقاومة كاستراتيجية متبناة، وبين حالة وجود شبة الدولة كعملية تكتيك إجرائي.
– الإهتمام بالأمن الإنساني للشخص الفلسطيني، وبالإنسان كإنسان، وعدم التفريط بهذا الأمن؛ لأنه من حقوق الفرد الوطنية، مما يتطلب إدراجه في أي ممارسه فعلية لأجهزة الأمن على الأرض.
– تطوير المنظومة الأمنية، من عمل وظيفي مؤسساتي، إلى حالة الأمن الاجتماعي الشعبي، الذي يغطي كل مجالات الحياة.

– عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول العربية، خوفاً من الانعكاس السلبي على البعد الأمني الفلسطيني.

– ويوصى الباحث اخيرا بكتابة بحوث ورسائل تتعلق بالأمن الفلسطيني، والمراحل والأدوار التي مر بها، والوسائل والمهارات والأساليب التي تعمل على تحقيقه، وأثر ذلك على حياة الناس وتقدمهم ورقيهم.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب والدراسات وأجزاء الكتب
ابراهيم، صلاح. (1990م). **استراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي**(الفكر الإستراتيجي العربي العدد 31 كانون الثاني / يناير.
احمد، صلاح.(1986م). **نظرية الأمن الإسرائيلي**.بيروت: دار ابن زيدون.
الأغا حسين، احمد الخالدي. (2006م). **كتاب إطار عام لعقيدة أمن قومي فلسطيني**. رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.
أغا حسين، وأخرون. (1982م). **اسرائيل العقيدة العسكرية وشؤون التسلح**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
الآغا، إحسان خليل والأستاذ، محمود حسن(2003)، "مقدمة في تصميم البحث التربوي" غزة- مطبعة الرنتيسي، ط ٣.
باومغرتن، هلغي.(2006م). **من التحيز إلى الدولة، تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية(1948-1988م)**. رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية. ص16.
الجبوري، عبد الوهاب، (2009م). **مفهوم نظرية الإستخبارات الإسرائيلية وفلسفتها وأسلوب عملها**، ص3-.
الجديلي، ربحي، (2011)، كتاب بعنوان "**مناهج البحث العلمي**" نشر في الأكاديمية العربية في الدنمارك.
الجيوسي، عبد الفتاح، (1988)، **فلسطين المحتلة 1985- 1987 الصمود والتحدي**، دار الكرمل للنشر، عمان، ط1.ص 78.
حبيب، إبراهيم. (2010م). **أثر المقاومة الفلسطينية على الأمن القومي الإسرائيلي من(2000 – 2009)** . مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) المجلد الثامن عشر، العدد الثاني.
الحديد، موسى، (2005)، ورقة بحثية بعنوان " **نظرية الأمن القومي الإسرائيلي**" **تحولات العقيدة العسكرية.** ندوة بعنوان" حاضر إسرائيل ومستقبلها حتى 2015م، مركز دراسات الشرق الأوسط.
حسين، زكريا، " الأمن القومي" أستاذ الدراسات الاستراتيجية والمدير الأسبق لأكاديمية ناصر العسكرية، مصر
حطيط، أمين. (2013م). **قراءة في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012 وانعكاساتها**، حلقة نقاش بعنوان القضية الفلسطينية تقييم استراتيجي2012م- تقدير استراتيجي2013م، عقدها مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، بيروت: لبنان 6 شباط/ فبراير 2013.
حطيط، امين، (2013)، **قراءة في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في تشرين الثاني/ نوفمبر (2012) وإنعكاساتها**، فندق كروان بلازا، بيروت – لبنان، 6شباط/ فبراير. ص2-9.
اللحيدان، حمد، (2011)، **مفهوم الأمن الوطني ومقوماته**، جريدة الرياض، 2011/04/29. ص9.

خلف، صلاح، (1996)، فلسطيني بلا هوية، ط2، عمان: دار الجليل. ص 96.

الدجاني، هاني، (1998)، "الولايات المتحدة وإسرائيل: العلاقات الخاصة"، شؤون عربية، ص59.

رمضان، حسن، (2009م)، "الامن القومي الفلسطيني نقيض الامن الاسرائيلي" تاريخ النشر :24-11 2009م موقع دنيا الوطن-الرأي http://pulpit.alwatanvoice.com)

رياض، محمود، (1981)، **مذكرات محمود رياض(1948-1978م) البحث عن السلام في الشرق الأوسط**، ط1، بيروت: المؤسسة العربية للنشر. ص 226.

أبو زايده، حاتم. (2006م). الكفاح الفلسطيني المسلح، حصاد في ظل الحصار. غزة: مركز أبحاث المستقبل. ط1.

أبوشرخ، خالد، (2011). مقالة بعنوان" نظرية الأمن الإسرائيلية" نشرت في موقع الحوار المتمدن، العدد 3498، بتاريخ 2011/9/26. ص 3.

شعبان ، خالد. (2009م). **النظرية الأمنية الإسرائيلية**، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني،عدد"83".

شلهوب. فرج. (2011م). **المقاومة الفلسطينية**. ص143-147.

صالح، محسن. (2011م). كتاب بعنوان:" **القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة)**. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات. طبعة مزيدة ومنقحة.

صالح، محسن،(2008)، **أثر الصواريخ الفلسطينية في الصراع مع الإحتلال الإسرائيلي**، تقرير معلومات(3)، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات – بيروت – لبنان. ص 32-155.

صالح، محسن، (2003)، **دراسات منهجية في القضية الفلسطينية**، مركز الإعلام العربي، القاهرة، ط1. ص 8- 254.

صايغ، يزيد، (1986)، **العرب والتحديات البحرية** .شؤون عربية، ع46، تونس. ص 196

طعمه، جورج. (1975م). (مراجعه وتحقيق)، **قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي من (1947 – 1974)**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينة.

العاجز، صائب. (1989م). **نظرية الأمن الإسرائيلي، وأثرها على الأمن القومي العربي**. عمان: مؤسسة الفيروز.

عاشور، عمر،(2010م). قراءات إستراتيجية بعنوان(**حل الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، تعارض المفاهيم – الحلول البديلة)**، منظمة التحرير الفلسطينية: مركز التخطيط الفلسطيني، ع6.

عامر، عادل، (2003)، **تطور نظرية الأمن الإسرائيلي**، منتديات كلية الحقوق – جامعة المنصورة الإلكترونية.

عامر، عدنان. (2011م). **تطور المقاومة الفلسطينية: الشعبية والمسلحة بين عامي(1967- 1987م)**، مجلة الجامعة الإسلامية(سلسلة الدراسات الإنسانية) المجلد التاسع عشر :العدد الأول.ص ص1213- 1258.

أبو عامر، عدنان. (2011م). **تطور المقاومة الفلسطينية: الشعبية والمسلحة بين عامي(1967-1987م)**، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) المجلد التاسع عشر: العدد الأول.ص ص 1213- 1258.

عباس، خضر، (2012م) "**رؤية حول مفهوم الأمن الفلسطيني**" نشربمركز الوعي للدراسات والبحوث www.alwae.com

عباس، خضر ، (2010)، "**قراءة في تقرير الأمم المتحدة لعام 2009-2010م " الأمن الإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة** " مركز الوعي للدراسات والبحوث-غزة. ص1-99.

عباس، خضر، (2003)، **الأمن القومي الإسرائيلي نظريات ومستويات**، سلسلة علم النفس الأمني، مركز الوعي للدراسات والتدريب، فلسطين، غزة. ص2- 115.

عباس، خضر، (2003م)، دراسة "الأمن الفلسطيني – الإسرائيلي)، مركز الوعي للدراسات والبحوث.

عبد الرحمن، أسعد، (1985)، **منظمة التحرير الفلسطينية**. نيقوسيا: مركز الأبحاث (م.ت.ف). ص 34.

عبد الفتاح، كمال.(1990م). **الإستيطان الصهيوني في فلسطين (1870 – 1988) القضية الفلسطينية**. تحرير عبد العزيز الدوري. الجزء الأول. القسم الثاني.عمان: اتحاد الجامعات العربية.

العربية، الموسوعه، (2004م): المعجم الوسيط، ط4، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة.

عبيد، حسن إسماعيل، (1993)، "**سسيواوجي الجريمة**"، الناشر ميد لايت –لندن. ص 34

عطايا، م. (1998م). **الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية. ط1**. بيروت: دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع.

أبو عفيفة، طلال. (1998م). **الدبلوماسية والاستراتيجية في السياسة الفلسطينية(1897-1997م)**. القدس: المركز الفلسطيني للدراسات. ص18.

فهمي، عادل، (1999)، **واقع ومستقبل الإستراتيجية الإسرائيلية – تحديات القرن القادم**، ط1. دار وائل للنشر، عمان. ص101.

قدورة، عمر، (1997)، " **شكل الدولة وأثره على الأمن القومي**"، مكتبة مدبولي – القاهرة. ص12.

الكتري، يونس، (1987)، **حلقة مفقودة من كفاح الشعب الفلسطيني**، القاهرة، دار المستقبل العربي. ص98.

الكيالي، عبد الحميد، (2013)، **المشهد الإستراتيجي في غزة بعد العدوان الإسرائيلي في 2012**. ص 16.

الكيالي، عبد الحميد، (2010)، دراسة بعنوان **الأداء السياسي الإسرائيلي خلال العدوان**، مركز الزيتزنة للدراسات والإستشارات. ص 13-24.

الكيلاني، هيثم. (1968). **المذهب العسكري الإسرائيلي**، مركز الأبحاث بمنظمة التحرير الفلسطينية، بيروت. ص291.

الكيلاني، هيثم. (1996م). **الإستراتيجية العسكرية للحروب العربية – الإسرائيلية (1948- 1988م)**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. ص192-351.

محمود، خالد.(2007م). كتاب أصله بحث علمي من الجامعة الأردنية، بعنوان" **أفاق الأمن الإسرائيلي، الواقع والمستقبل**"، الطبعه الأولى.بيروت: الناشر مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات.
مرتضى، إحسان. (2006م). **الأمن القومي الإسرائيلي في تطوراته المفهومية العملانية**. لبنان، بيروت: باحث للدراسات.طبعة ثانية.
المسيري، عبد الوهاب، (1975)، **موسوعه المفاهيم والمصطلحات الصهيونية**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية،(الأهرام)– القاهرة. ص32–93.
المسيري، عبد الوهاب، (1999)، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية**،نموذج تفسير جديد، 8 أجزاء الجزء السابع، دار الشروق، القاهرة. ص 221.
المشهداني، سلام، (2013م)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية بعنوان " صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية"، كلية القانون والسياسة في الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك.
المصري، محمد، (2008)، **الأمن القومي الفلسطيني الرؤية والبناء**. القدس، الطبعة الأولي– نيسان – يصدر عن المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات الإستراتيجية. ص19–89.
المصري، محمد، (2009)، **نظرية الأمن الإسرائيلي**، دنيا الوطن، نابلس: المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات الإستراتيجية. ص9–62.
مصطفى، وليد، (1986)، **الضفة الغربية وقطاع غزة في ظل الإحتلال**، شؤون فلسطينية، العدد 162، أيلول 1986. ص 64.
مطر، جميل، (1995)، " **تأملات في السياسة الدولية**"، دار المستقبل العربي – لبنان. ص237.
منصور، جوني، (2010)، ورقة بحثية بعنوان(**الوضع الإستراتيجي لإسرائيل، في ندوة بعنوان " حاضر إسرائيل ومستقبلها حتى عام 2015**، مركز دراسات الشرق الأوسط.
المؤتمر السنوي الثالث، (2011م)، بناء الدولة: آفاق التحول في قطاع الأمن الفلسطيني" المركز الفلسطيني لدراسات القطاع الأمني، أريحا–غزة، 15–18 كانون الثاني2011م: ص9.
نافع، عبد الكريم، (1975)، " **الأمن القومي**"، مطبوعات الشعب. ص 29.
نافع، عبد الكريم، (2009)، **الحرب على غزة**، موقع مركز الجزيرة للدراسات،2009/4/9. ص22
أبو النمل، حسين. (1979م). **قطاع غزة (1948 – 1967): تطورات اقتصادية وسياسية اجتماعية وعسكرية**. بيروت: مركز الإيمان(م . ت. ف)
ياسين، عبد القادر،(1988)، **الحركة السياسية في قطاع غزة 1948– 1987**، مجلة صامد، العدد 23، تموز 1988. ص37.

ثانياً: الرسائل الجامعية (ماجستير ودكتوراة)
المغاري، هشام (2013م)، رسالة دكتوراه في الدراسات الإستراتيجية بعنوان: المقاومة الفلسطينية وتأثيرها على الأمن القومي الإسرائيلي (1987 – 2010م). لبنان: طرابلس– جامعة الجنان.
منصور، علاء الدين(2013م)، رسالة ماجستير بعنوان: "الأمن القومي الإسرائيلي وانعكاسه على عملية السلام مع الفلسطينيين".فلسطين: غزة – جامعة الأزهر– قسم العلوم السياسية.
محارب، محمود (2011م) "عملية صنع قرارات الأمن القومي في إسرائيل وتأثير المؤسسة العسكرية فيها" المنشورة في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات–قطر، بتاريخ 21–2–2011م.
المصري، أحمد، (2011م)، رسالة ماجستير في قسم العلوم السياسية بعنوان: " دور إسرائيل في ضرب مرتكزات الأمن القومي العربي. فلسطين: غزة – جامعة الأزهر.
الفاعوري، أحمد(2011م)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية بعنوان: " التحولات الإقليمية العربية وأثرها على نظرية الأمن الإسرائيلي في الفترة (2006–2011م). جامعة الشرق الأوسط.
الحساينة، تيسير (2010م)، رسالة ماجستير بعنوان:" مرتكزات الأمن القومي العربي مقابل مرتكزات الأمن القومي الإسرائيلي" فلسطين: غزة – جامعة الأزهر.
حسنين، رائد (2010م)، رسالة ماجستير في دراسات الشرق الوسط بعنوان: "البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته على الأمن القومي الإسرائيلي". فلسطين: غزة – جامعة الأزهر
عباس، خضر. (2003م). مفهوم الذات ومفهوم الأخر لدى عينة من عملاء الإحتلال الإسرائيلي، رسالة دكتوراة، البرنامج المشترك بين جامعة عين شمس – القاهرة، وجامعة الأقصى – غزة.
شبيب، منير (2003م)، رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بعنوان: "نظرية الأمن الإسرائيلية في ظل التسوية السلمية في الشرق الأوسط، وأثرها على عملية التحول السياسي والاقتصادي للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، في القترة (1991–2002م)". فلسطين: نابلس– جامعة النجاح الوطنية.

رابعاً: المراجع الأجنبية المترجمة:

ألون، إيجال واخرون. (1983م). **تطور العقيدة العسكرية الإسرائيلية خلال 35 عاماً**، إعداد سمير جبور ،ط1، قبرص: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

ألون، إيجال. (1970م). **ثلاثة حروب وسلام واحد**، ترجمة محمود عباس، الناصرة: دار النهضة.

آلون، يغال.(1986م). **أمن إسرائيل**. نيقوسيا، قبرص: دار المنار للصحافة والنشر.

أنبار، إفرايم. (2012م). مدير مركز بيغن السادات للدراسات الاستراتيجية (BESA) دراسة مترجمة عن اللغة العبرية بعنوان: " **الأمن القومي الإسرائيلي وسط اضطرابات العالم العربي**".

أيلون، أبرهام. (1986م). بعنوان **الأمن إسرائيل القومي خلال 35 عاماً من عمرها، أي الثابت والمتغير في الإستراتيجية الإسرائيلية**، ترجمة دار المنار للصحافة والنشر، نيقوسيا: قبرص.

برعام جبل، (2013)، **تأثير تطور تكنولوجيا الحرب السبرانية على بناء القوة في إسرائيل**– المصدر: تسفا فاستراتيجيا، المجلد 5، العدد 1(نيسان /ابريل) معهد دراسات الأمن القومي – جامعة تل ابيب، ترجمة يولا البطل. ص 3–4.

بلعة، ندين، (2009)، " **المفاهيم الأساسية في إستراتيجية الأمن الوطني**" مجلة الجيش، العدد 285 اذار. ص24

بن مئير، يهودا، (1989)، **صناعة قرارات الأمن الوطني في إسرائيل**، ترجمة عفير ريدر، الطبعة الأولى، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان. ص101.

تال، إسرائيل، (1980)، **أمن إسرائيل في الثمانينات في كتاب أمن لإسرائيل في الثمانينات**، (موسوعة الدراسات الفلسطينية، بيروت). ص31.

تيفن، إسرائيل (2007) **الخطة الخمسية للجيش الإسرائيلي** – ترجمة إنطوان شلحت. ص 53.

رابين، يتسحاق، (1988)، **حرب الغفران**، الملف، دار المنار، قبرص. ص57–131.

شارون، ارئيل، (1994)، **السياسة الأمنية الإسرائيلية**، دار الجليل. ص11.

شيف، زئيف، وأخرون. (1999م). **الوضع الأمني الإسرائيلي**. ترجمة محمود صلاحات، نابلس: مركز الأبحاث والدراسات الفلسطينية.

غنفر، افرايم.(1986م). **الاستراتيجية الإسرائيلية**. نيقوسيا، قبرص: دار المنار للصحافة والنشر.

فالد، عمنوئيل. (1992م). دراسة باللغة العبرية بعنوان: " **انهيار نظرية الأمن الإسرائيلي**" ترجمة أحمد العجرمي.

فروسمان، بنحاس، (1987)، **الكمية والنوعية**، وكالة المنار، قبرص. ص10.

كماري، دوف، (1983)، " **تطور العقيدة العسكرية الاسرائيليةخلال 34 عام** " قبرص. ص59.

كورتز. انات.(2009م). **الإنتفاضة الفلسطينية بين الحرب ضد إسرائيل والحرب الداخلية**. معهد أبحاث الأمن

القومي الإسرائيلي. ص 42.
لانير، تسفي، (1981)، **الغايات السياسية والأهداف العسكرية لحروب اسرائيل**" شبكة فلسطين للحوار" ص33.
ليفتا، أرائيل، (1990)، " **النظرية العسكرية الإسرائيلية**"، دار الحكمة للنشر – عمان. ص 85.
مريدور، دان، (2009)، "**الدفاع المدني كجزء من المفهوم الأمني لإسرائيل**" **جهوزية الجبهة الداخلية الإسرائيلية للحرب القادمة**" 10/أيلول/ 2009م. ص45.
معيان، يوسف، (1987)، " **حدود القوة** ". وكالة المنار – قبرص. ص 56
مكنمارا، روبرت. (1970م). **جوهر الأمن**. ترجمة يونس شاهين. القاهرة: دار الموقف العربي.
هوروفيتش، دان. (1986م). **الثابت والمتغير في الإستراتيجية الإسرائيلية**، تأليف أبراهام آيلون وآخرون، نيقوسيا، قبرص: ترجمة دار المنار للصحافة والنشر المحدودة.
هوريفتش، دان، وبن مائير، (1987م)، " **الثابت والمتغير في الإستراتيجية الإسرائيلية**" وكالة المنار للصحافة والنشر المحدودة – قبرص.
يادلين، عاموس.(2012م). **دراسة بعنوان مواجهات غزة في 2012/11/16**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
ياريف، اهارون، (1980)، **العمق الإستراتيجي، وجهة نظر إسرائيلية في امن إسرائيل في الثمانينات** (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، قبرص، ص28)
ياريف، أهرون (1988) "**الثابث والمتغير في الإستراتيجية الإسرائيلية**" (وكالة المنار للصحافة والنشر). ص22.
يعاري، أفيعيزر،(2006)، بحث بعنوان" **مجلس الأمن القومي، اداة إعتراها الصدأ**" بتاريخ 2006/10/11. ص 19.

خامساً: المواقع الإلكترونية:
http://aviation-arab.net/showthread.php?t=1532
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial
http://felesteen.ps/details/news13/11/2012
http://www.7aifa.com/vb/archive/index.php/t-2537.html
http://www.albayan.ae/our-homes/1146638218702-2006-05-1
http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/pulpit.alwatanvoice.com
http://www.alzaytouna.net/permalink/4541
http://www.arabic-military.com/
http://www.ehtelal.com/?p=7868
http://www.f-law.net/law/threads/19077
http://www.khayma.com/almoudaress/takafah/
http://www.nile-news.net/?p=5683
https://drabbass.wordpress.com
https://www.palinfo.com/site/pic/newsdetails
www.khayma.com/almoudaress/takafah
www.madarcenter.org/pub-details
www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/
أمير أورين، (2012): انترنت
برعام، 2013، http://www.inss.org.il
جريدة الحياة،2009/1/15 (http://www alhayat.com)
سويلم، حسام، (2000)، موقع" الإتحاد الإماراتية" 13 ديسمبر. ص22.
شالوم، سيلفان، (1995)، "اسرائيل وأنظمة الخليج " صحيفة تشرين tishreen.news.sy/tishreen/public/read/
عكا أون لاين،(2013):انترنت
غلبر، يؤاف، (2012)، "جدار شارون الفاصل: نقطة تحول في سياسة التوسع الاسرائيلي" www.lebarmy.gov.lb/ar/news/
فيشمان، اليكس، (2012)، مقالة نشرتها جريدة يديعوت احرنوت الإسرائلية في 2012/11/20م.

لا نشستر، "نظرية الأمن الإسرائيلي"، موقع أمن الرئاسة. ص12.
محمد حسنين هيكل، (2008) :انترنت
مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، ttp/www.pnic.gov.ps/Arabic/losses/28/9/2005.htmi
المسيري، عبد الوهاب،(2009م)، نظرية الأمن الصهيونية، المركز الفلسطيني للإعلام، الموسوعه اليهودية، مركز المرشد للدراسات والأبحاث–حنين نقلاً عن موقع. www.palestine–info
معهد ريئوت للتخطيط الإستراتيجي0 2014م. انترنت
منتدى الجيش العربي، نظرية الأمن الاسرائيلي الأربعاء 20 أكتوبر 2010 نقلاً عن الرابط /http://www.arabic–military.com
موسوعة مقاتل من الصحراء، نقلاً عن الرابط www.moqatel .com
ملتقى العلوم القانونية والإقتصادية بالرباط https://www.facebook.com/fsjes.rabat/posts/298136537060229
موقع الجيش الإسرائيلي،http/www.idfl/SIP–storrage2010
موقع القضية الفلسطينية، WWW.PALISSUE .COM
موقع المقاتل "اسس ومبادئ الامن الوطني (القومي)،2003/7/11 www.moqatel.com)
موقع النشرة الإخباري اللبناني، 2012/12/30م.
موقع دنيا الوطن، غزة http://www.alwatanvoice.com/arabic/news
ناصيف، معلم،2007م: ww.ppp.ps/atemplate.php
وكالة سما الإخبارية، الأنفاق نقطة متدخرجة في استراتيجية الدفاع الإسرائيلي، الأحد 24 نوفمبر، 2013. http://www.samanews.com

سادساً: المجلات والجرائد

أليكس، فيشمان، (1998)، المصدر السياسي، القدس.
جريدة الحياة، 2009م
جريدة السفير، بيروت 2006/7/15
جريدة الغد، عمان، 2008/12/28
جريدة القدس، 2009

جريدة صوت الشعب، عمان، 1988/12/8
الجزيرة نت،2009/1/1
السبيل الأردنية، 1998/9/17
سلسلة الوثائق الفلسطينية،(1994)
الشرق الوسط، 2009/1/14
مائير، كاهانا، يديعوت، 1997/7/3.
الموسوعه الفلسطينية، ج2، ص 638
موقع هيئة التوجيه السياسي المعنوي، السلطة الوطنية الفلسطينية
مركز اللغات والترجمة، 2010م: ص6

سابعاً: المراجع باللغة الإنجليزية

Books:

Amos, Jordan. And William, Taylor, (1984), ***American Natiomal Security***, Revised Ed, The John Hopkins University Press.

Argov, Semina (2010), ***A National Security Doctrine for Israel,*** Argov Program in Leadership and Diplomacy. Lauder School of Government, IDC Herzliya

Begin, Menachem, (1964), "***The Revolt, Story of Irgun***", Hadar Publishing Co., Tel-Aviv.

Ben Gurion, David, (1956), "***Ben Gurion Looks Back, In Talks with Mushe Pearlman"***, Semon & Schuster, New York.

Edward. E. A Azar and G. In. Moon :(1988) ***National Security in Third World***. Center for, International Devolopment and conflict Manahement, Unuversity of Mary Land.

Franccis, Beer. (1981), ***Peace Against war***, W.H. Freeman and company, San Franccisco.

Hussein, Agha and Ahmad Khalidi, 2006, ***"A Framework for Palestinian National Security",*** Royal institute for international studies.London House Chatham

John Spanier.(1984) ***Games Nation Play***, C. B. S Collehe Publishing, New York.

Mats, Berdal. (1996). ***Disarmament and demobilisation after civil wars*** International Institute for Strategic Studies.: Oxford: Oxford University Press.p.14

Robert, Hunter, (1967), ***Israel and the Arab World***, The Institute of strategic studies, London.

Ropert Mcnamara (1968). ***The Essence of security***. Harpert and Row. New York.

Ropert, Kehan and Joseph, Nye,(1977), ***Power and Interdependence***, Little Brown and Company Bostan.

Saleh Mohsen and Ziad al-Hasan, (2009), ***"The Political Views of the Palestinian Refugees in Lebanon as Reflected in May 2006".***

Tal, Israel,(1983), ***"National Security***", The Jerusalem Quarterly, 27.

Wlater Lippmann.(1943). ***U.S Foreign Policy***, shield of the Republic, Beston, Mass, Little Brown. P.21.

تـم بـحمد الله